سلسلة المحاسبة

المحاسبة القومية
لإدارة المال والأعمال

الدكتور
محمود علي أحمد إسماعيل
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧.٦١ أ.ا	أحمد ، إبراهيم جابر السيد . المحاسبة القومية لإدارة المال الأعمال / إبراهيم جابر السيد حمد ، محمود علي أحمد إسماعيل.- ط١.- دسوق:دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع،دار الجديد للنشر والتوزيع . ٣٨٨ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة المحاسبة) تدمك : ٣ - ٦١٨- ٣٠٨ – ٩٧٧ – ٩٧٨ ١. المحاسبة القومية ٢. إسماعيل ، محمود علي أحمد (مؤلف مشارك) . أ - العنوان .

رقم الإيداع : ١١٣٣١.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

فهرس المحتويات

المقــدمة

المحاسبة القومية هي المحاسبة التي تعد على المستوى الكلي أو التجميعي والتي تهدف إلى توفير إحصائيات عن الناتج القومي والدخل القومي وغيرها من المقاييس.

فهي ترتبط بالتبويب الإحصائي لأنشطة الأفراد والمنظمات بطريقة تساعد في تفهم عمليات الاقتصاد القومي ككل.

هذا وقبل أن يتمكن الاقتصادي من اتخاذ إجراءات بصدد الأنشطة الاقتصادية لدولة معينة، عليه أن يحصل على وصف كاف أو صورة لهذه الأنشطة.

وهو يحتاج لذلك سواء كان المطلوب منه تقديم المشورة للسياسيين، أو نصح رجال الأعمال بصدد أثر التغيرات في أحد القطاعات بالاقتصاد القومي على القطاعات الأخرى.

ويمكن أن يتم وصف النشاط الاقتصادي في شكل مذكرة توضيحية للقطاعات المستقلة بالنظام الاقتصادي، أو بدراسة هذه القطاعات بطريقة مجردة.

وتتمثل دراسة الدخل القومي أو المحاسبة القومية – وهما مصطلحان لنفس المضمون – أحد أساليب الاقتصاد التطبيقي في تفهم شبكة العلاقات التي تحكم الاقتصاد ككل.

هذا وتعرف المحاسبة بأنها مجموعة من المبادئ والأسس الاقتصادية، والأدوات والوسائل المحاسبية والرياضية والإحصائية التي تهدف إلى تجميع البيانات ذات الدلالة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادي التجميعي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة.

ولقد تم تطوير هذا الفرع من المحاسبة وممارسته لدرجة كبيرة بواسطة الاقتصاديين والإحصائيين.

ومن المطلوب أن يوجه المحاسبين اهتماما أكبر بهذا الميدان وأن تعد القوائم المالية للوحدات الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان استخداماتها في الحسابات القومية.

ويتطلب ذلك درجة كبيرة من التوحيد أو التنميط في قواعد المحاسبة المطبقة في الوحدات الاقتصادية المختلفة، واستخدام القيم الجارية بدلا من القيم التاريخية نظرا لان النظرية الاقتصادية التي تقوم عليها أنظمة الحسابات القومية تتطلب استخدام القيم الجارية بطريقة مستمرة من فترة لأخرى.

ولا يتضمن مجال دراسة المحاسبة القومية تبويب النشاط الاقتصادي فقط وإنما يشتمل أيضاً على استخدام المعلومات التي تم تجميعها لفحص وتحليل عمليات النظام الاقتصادي.

الفصل الأول
أنشطة البيانات والقوائم المالية والأنشطة الاقتصادية

نشأة الحسابات القومية وتطورها:

إن ظهور المحاسبة في شكلها الحديث يرجع إلى عام ١٤٩٤م حين ظهر كتاب العالم الايطالي لوكا باسيلي و الذي أوجد طريقة القيد المزدوج (المدين والدائن).

ولكن استعمال هذه الطريقة في التحليل الاقتصادي للوطن كله لم يظهر إلا منذ عهد قريب.

ولم يكن التأخر ناجم عن خطأ الباحثين الاقتصاديين وإنما كان يرجع إلى صعوبة تطبيق مبادئ المحاسبة المالية (التجارية) على الاقتصاد كله.

وكما أن تأخر استعمال مبادئ المحاسبة المالية في التحليل الاقتصادي **يرجع إلى**: **أولا** عدم توفر المعلومات **وثانيا** إلى عدم توفر طلب قوي على هذه المعلومات لدى الباحثين الاقتصاديين.

إن مجموع الأنشطة الاقتصادية في بلد ما يمكن التعبير عنه في مجموعة من البيانات والقوائم المالية والإحصاءات الاقتصادية.

كما أن تجميع وتسجيل وتصنيف وتلخيص ودراسة وتحليل هذه البيانات والقوائم المالية والإحصاءات وفقا لمبادئ ومفاهيم اقتصادية ومحاسبية للوصول إلى نتيجة معينة صارت تشكل مجموعة قواعد تسمى "نظام الحسابات القومية".

تاريخيا بدأت محاولات إعداد الحسابات القومية من خلال محاولة تقدير الدخل القومي والثروة القومية، وأول ما بدأت في نهاية القرن السابع عشر على يد الكاتب الإنكليزي (غريغوري كينغ) في عام ١٦٩٦ عندما قام بمحاولة بدائية لتقدير الدخل القومي الإنكليزي.

ثم استؤنفت هذه المحاولات بعد منتصف القرن الثامن عشر على يد الفيزيوقراطيين من خلال الطبيب الفرنسي الشهير (فرانسوا كينيه) في عام ١٧٥٨ في مؤلفه الشهير "الجدول الاقتصادي"، حيث وصف تداول **الناتج الصافي بين الطبقات الاجتماعية الثلاث التالية:**

١- الطبقة المنتجة أو طبقة الفلاحين والمزارعين.

٢- الطبقة الحاكمة أو طبقة الحكام والملاك والصناع والتجار والمستخدمين.

٣- الطبقة العقيمة وأصحاب المهن الحرة.وشبَّه سريان الناتج الصافي للهيئة الاجتماعية بالدورة الدموية في جسم الإنسان.

بعد الطبيعيين جاءت المدرسة الكلاسيكية لتضم أولا كلا من (سميث، ريكاردو ومالتوس) ولتضم ثانيا (ماركس). هذه المدرسة هي التي اهتمت بالناحية الاقتصادية الكلية .

وعلى الرغم من اختلاف بعض التعابير المستعملة عن بعضها الآخر فان مؤسسيها اهتموا بشرح تشكيل الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الفئات المختلفة التي تشكل عناصر الأمة أو الجماعة.

أما الكلاسيكيون المجددون New-Clasiques أمثال منجر و والرأس فعلى الرغم من تقدمهم في التحليل الاقتصادي إلا أنهم لم يعملوا عملا جادا على إظهار المحاسبة القومية إلى حيز الوجود، فاهتمامهم كان ينصب على التحليل الاقتصادي الجزئي وعلى المؤسسات الفردية ومشاريعها، وتجاهلوا فكرة المحاسبة القومية التي تعد أداة فعالة لتدخل الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي.

ثم استؤنفت محاولات إعداد حسابات قومية من خلال تقدير الدخل القومي بعد الحرب العالمية الأولى، ولاسيما على يد كل من (كوزنتز) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٠، و(بولاي وستامب) في بريطانيا في عام ١٩٢٤.

ثم جاءت أزمة ١٩٢٩ لتؤكد أهمية تدخل الدولة تدخلا واسعا في المجال الاقتصادي ولاسيما في مجال تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ويمكن القول أن أبرز حدث ساهم في إبراز الحسابات القومية وتطويرها هو النظرية الكينزية عام ١٩٣٦ عندما نشر (جون مينارد كينز) "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، فأوجد الإطار الاقتصادي الملائم لمثل هذه الأبحاث، ولاسيما بواسطة المفاهيم الاقتصادية الكلية التي دفعت دراسات الدخل القومي نحو النمو والتطور.

وقد بين كينز في نظريته العامة المشار إليها كيف انتقل الاقتصاد المعاصر من عهد الوحدات الجزئية إلى عهد الوحدات الكلية.

ومن النطاق الخاص الضيق إلى النطاق العام الواسع، ومن التوجيه الفردي أو ما يسمى بقرارات الفعاليات الاقتصادية الفردية إلى التوجيه العام أو مقررات الفعاليات الاقتصادية العامة التي تتولاها المجموعات والهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة وعلى رأسها الدولة.

وكان لزاماً على السلطات الحكومية إرساء الأسس والقواعد اللازمة لمثل هذا الاتجاه الجديد، بواسطة جميع الإحصاءات الدقيقة الشاملة المتعلقة بالثروة القومية وبالدخل القومي، وبسائر النشاطات الاقتصادية، ووضع القاعدة الاقتصادية والنماذج الرياضية التي تتمشى مع التطورات الأخيرة.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة لحصر خسائر ما دمرته الحرب، وتقدير التعويضات لها من أجل إعادة تعمير اقتصاديات البلدان الأوربية، وفيما بعد للتعرف على حالة الاقتصاد وتطوره ، فكان هذا الأمر موضع اهتمام القسم الاقتصادي واللجنة الإحصائية لدى الأمم المتحدة (عصبة الأمم حينذاك) فانطلقت من الخبرات المتراكمة من السابق عن كيفية قياس الدخل القومي وإمكانية الاستفادة منها في بناء إطار للحسابات القومية.

في الحقيقة، تراكمت خبرة البلدان والمنظمات الدولية في مجال المحاسبة القومية بشكل سريع خلال فترة ما بعد الحرب الثانية، وبحلول عام ١٩٥٠ تمكن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة من إعداد تقديرات

الدخل القومي لـ ٤١ بلدا للفترة " ١٩٣٨ – ١٩٤٨" أو لجزء منها.

وبمؤزرة ذلك، نشرت منظمة التعاون الأوربي عام ١٩٥٢ مجموعة حسابات أعدتها وحدة بحوث الحسابات القومية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات قومية مقارنة بين عدد من البلدان.

في عام ١٩٥٢ ، عين الأمين العام للأمم المتحدة فريق خبراء اجتمع في نيويورك لوضع نظام موحد، وكانت نتيجة الاجتماع تقرير عام ١٩٥٣ بعنوان " نظام حسابات قومية وجداول داعمة". قدم تقرير عام ١٩٥٣ مجموعة مؤلفة من ستة حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل إنتاج، وتخصيص ومطابقة رأسمالية، ومعاملات خارجية لثلاثة قطاعات **رئيسية هي:**

قطاع المشايع، وقطاع الأسر المعيشية والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، وقطاع الحكومة العامة. وجاء في مقدمة تقرير ١٩٥٣ أن الغرض منه " هو وضع نظام محاسبة قومية موحد لإيجاد إطار لتقديم تقارير عن إحصاءات الدخل القومي والناتج القومي تطبق على نطاق عام"، كما أشارت إلى مسألة هامة جدا تخص المقارنات الدولية وهي حساب قيم المؤشرات الإجمالية بالأسعار الثابتة، وذلك لأغراض المقارنة والتحليل.

وفي عام ١٩٦٤ عقدت الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء لتقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام عام ١٩٥٣، واستندت مناقشات فريق الخبراء في هذا الاجتماع إلى مشروع ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني ريتشارد ستون وورقات تكميلية أخرى أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقدمت نتائج مناقشات فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية عام ١٩٦٧، وفي عام ١٩٦٨ أقرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية المنقح الذي أصبح يعرف بـ SNA-٦٨.

جاء في مقدمة نظام ١٩٦٨ أن تطورين اثنين حدثا منذ صدور نظام ١٩٥٣ ساعدا على إصدار النظام الجديد لعام ١٩٦٨ وجعلاه ضروريا إذا ما أريد للمعايير الدولية أن تواكب العمل الجاري في مختلف البلدان.

التطور الأول: هو صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية بإضافة مزيد من التفاصيل والتوضيحات إلى الحسابات لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي المتزايدة، وبذل جهود مكثفة للتوفيق بين نظام الحسابات القومية ونظام محاسبة الإنتاج المادي المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق.

التطور الثاني: كان بناء نماذج اقتصادية مفصلة كوسيلة مساعدة للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة.

نتيجة هذه التطورات التي تحققت في نظام ١٩٦٨ أصبح نظام الحسابات القومية الجديد يشتمل على توسعات كبيرة في مجال هيكل الحسابات، إذ قسم حساب الإنتاج إلى حسابات مدخلات ومخرجات وقسم صافي الإقراض/الاقتراض إلى تدفقات مالية قطاعية، كما قسمت حسابات الدخل والإنفاق وحساب رأس المال للدولة كلها لتبين حسابات القطاعات. ووضع هيكل النظام في مصفوفة تمثل في كل حساب الأصول الافتتاحية والإنتاج والاستهلاك والتراكم والعالم الخارجي وإعادة التقييم والأصول الختامية، بصف وعمود.

ولكي يشمل نظام ١٩٦٨ هذه التوسعات قدم مجموعة من ٢٠ حسابا **مقسمة في ثلاث فئات**.:

تضم الفئة الأولى الحسابات الموحدة للدولة، وهي مجموعة مترابطة توجز حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وتقفل بحساب المعاملات الخارجية للدولة.

أما حسابات الفئة الثانية فتتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.

وتتصل حسابات الفئة الثالثة بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، التي تنظم لكل من القطاعات المؤسسية التي ينقسم إليها المتعاملون

المقيمون: الشركات غير المالية، المؤسسات المالية، الحكومة العامة، المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية، الأسر المعيشية.

وتوقع واضعو نظام ١٩٦٨ أن ينطبق هذا النظام بنفس القدر على جميع البلدان مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها.

طلبت اللجنة الإحصائي في الأمم المتحدة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، والصعوبات التي تواجهها عملية التطبيق. وأمرت هذه اللجنة في عام ١٩٧٩ بعقد اجتماع لفريق من الخبراء حيث تم الاجتماع عام ١٩٧٩ بعقد اجتماع لفريق من الخبراء، حيث تم الاجتماع عام ١٩٨٠ لبحث التطبيق العملي لنظام ١٩٦٨ واتجاهه المستقبلي في ضوء الخبرات المكتسبة لدى كل دولة من الدول وتغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية. وإثر تقرير آخر قدم إلى اللجنة الإحصائية يتضمن آراء فريق الخبراء طلبت اللجنة وضع مقترحات محددة بشأن تحديث نظام الحسابات القومية.

وفي دورة عام ١٩٨٥ عهدت اللجنة الإحصائية إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، بوضع برنامج العمل والترتيب لمشاركة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية مشاركة فعالة. وخلال الفترة ما بين عامي " ١٩٨٦- ١٩٨٩" اجتمعت فرق الخبراء لمناقشة سلسلة عريضة من المسائل المطروحة التي **يمكن تلخيصها في ثمانية مواضيع، هي:**

هيكل نظام الحسابات القومية، ومقارنات الأسعار والكميات، والقطاع الخارجي، وقطاع الأسر المعيشية، والقطاع العام، وحسابات الإنتاج وجداول المدخلات والمخرجات، والتدفقات والموازين المالية، ومطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازين الاقتصادية. أتيح مشروع مؤقت لنظام

الحسابات القومية المنقح لاجتماع اللجنة الإحصائية عام ١٩٩١ ، كان أساسا للمناقشة في حلقة دراسية أقاليمية عقدت في تشرين الأول ١٩٩٢.

وقدم المشروع نفسه إلى اللجنة الإحصائية في دورة عام ١٩٩٣ مع تقرير الحلقة الدراسية الذي جاء في خاتمته أن " المشتركين يعتقدون بأن نظام الحسابات القومية المنقح يشكل تحسينا هائلا على سلفه الذي نشر عام ١٩٦٨.

وأوصت اللجنة الإحصائية بالإجماع في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في نيويورك خلال الفترة "٢٢ شباط – ٣ آذار ١٩٩٣" باعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على استعماله.

لقد جاء نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التي حصلت في اقتصاديات مختلف بلدان العالم خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام الحسابات القومية السابق عام ١٩٦٨. فقد أصبح التضخم المالي محل اهتمام أساسي للسياسة العامة، وتغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واكتسبت أنشطة الخدمات ، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دورا هاما متزايدا، وأصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطورا وتنوعت أدواتها ونشاطاتها.

وقد استجاب نظام ١٩٩٣ إلى جميع هذه التطورات لحد كبير من خلال الحسابات الجديدة والتوضيحات والتصنيفات العديدة التي تضمنها.

ومن الخصائص المميزة أيضا لنظام ١٩٩٣ هو توضيحه لعدد من القضايا المطروحة المحددة كمبادئ التقييم والقيد في الحسابات، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات) التي أخذت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

لقد كان اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ واحدا من أهم الأحداث التي حصلت في ميدان الإحصاءات الرسمية خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام ١٩٦٨.

فهو يعطي صورة شاملة للاقتصاد الوطني والتدفقات التي تتم داخله وبينه وبين بقية العالم، ويتوقع منه أن يوفر إرشادات هامة تسهل عمل المحاسبين القوميين في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، ويتميز بالمرونة الضرورية كوسيلة لتسهيل المقارنات الدولية، ويعزز الدور المركزي للحسابات القومية في الإحصاء.

بشكل عام، يمثل نظام ١٩٩٣، كغيره من أنظمة الحسابات القومية التي سبقته، مرحلة من مراحل تطور المحاسبة القومية المستمر.

ولمواصلة هذا التطور لابد من إجراء المزيد من الأبحاث والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول مواضيع محاسبية قومية معينة قبل أن يمكن إدماجها في المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بنظام الحسابات القومية في المستقبل.

تعريف المحاسبة القومية:

- **هناك تعاريف عديد للمحاسبة القومية نذكر منها:**

١. **المحاسبة القومية**: هي وسيلة للمراقبة، للتنبؤ والعمل، وتعد من الوسائل الهامة بالنسبة إلى المخطط والى رجل السياسة
٢. **المحاسبة القومية**: أداة فنية مستوحاة من المحاسبة التجارية وتعطي تمثيلا واضحا للفعالية الاقتصادية لدولة ما، وذلك على شكل نتائج من المعلومات المختارة المعبر عنها بأرقام.
٣. **المحاسبة القومية:** هي العرض، وفق كادر محاسبي مدروس لمجموع المعلومات الرقمية المتعلقة بالنشاط والفعالية الاقتصادية لأمة ما".

٤. **المحاسبة القومية**: هي مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي والميزانيات والجداول التي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا.
٥. **المحاسبة القومية**: توفر سجلا شاملا وتفصيليا للأنشطة الاقتصادية المعقدة التي يضطلع بها داخل اقتصاد ما وللتفاعل الذي يحدث في الأسواق، أو في مكان آخر، بين عوامل، ومجموعات عوامل، اقتصادية مختلفة..

•نستخلص مما سبق إن المحاسبة القومية:

١. ليست علما قائما بذاته وإنما هي فن تصوير النشاط الاقتصادي بأسلوب محاسبي معين.
٢. ليست متفرعة عن المحاسبة التجارية (بشكل مباشر) على الرغم من أنها تستعين ببعض مبادئها وطرقها.
٣. تمثل نشاط أو حركة لا وضعا ثابتا من الأوضاع أو مركزا ماليا معينا.
٤. تتناول نشاط دولة لا أمة.
٥. تعود إلى فترة زمنية محددة هي السنة غالبا.
٦. تتناول الكليات لا الجزئيات

أهداف الحسابات القومية:

للحسابات القومية أهداف وفوائد عديدة من حيث أنها تشكل إطارا متناسقا للإحصاءات الاقتصادية، وتضمن انسجاما في المفاهيم والمضامين ، وتشكل قاعدة للتصنيف، وتقدم نظاما لعرض المعلومات الاقتصادية الإحصائية، ومن ثم تشكل أداة هامة لرسم السياسات الاقتصادية وإعداد الخطط الإنمائية سواء للوطن كله أو لجزء منه.

أ. تشكل الحسابات القومية إطارا فكريا متناسقا يمكن بواسطته تنظيم الإحصاءات الاقتصادية المختلفة، ولما كانت الحسابات الاقتصادية تتألف من العديد من الإحصاءات لذلك فإن تعاريف ومفاهيم الحسابات القومية تشكل قوة دافعة من أجل إعداد الإحصاءات بشكل منسق ومنسجم مع أهداف الحسابات القومية.

ب. تعتبر الحسابات القومية أداة هامة للرقابة على جودة الإحصاءات فأية سلسلة لا تنسجم مع أهداف الحسابات سوف يعاد النظر فيها أو تعدل أو تراجع حتى تصبح ملائمة في جودتها وتركيبها لما تتطلبه الحسابات القومية.

ت. تؤلف الحسابات القومية قاعدة للتصنيف والتعريف والانسجام الواجب توفره في المفاهيم الإحصائية والتعاريف المستقلة يقتضي أن تكون هناك قدرة في النظام المحاسبي القومي على عرض القيم والمجاميع الاقتصادية وعلى عرض مكوناتها وعناصرها بنفس الدرجة من الوضوح والانسجام، وإظهار مختلف الصلات المتبادلة السائدة مابين مختلف الأجزاء ، وهذا يتطلب بدوره وضع قواعد محددة لإجراء وإعداد التصانيف اللازمة وتعريف كل منها بشكل منسجم مع أهداف الحسابات.

إن الفائدة الأساسية للحسابات القومية والتي دفعت بالاقتصاديين لإعداد هذه الحسابات تطويرها، تتجلى في كون الحسابات القومية تشكل أداة هامة من أدوات التخطيط الاقتصادي ووسيلة من وسائل رسم السياسات الاقتصادية واعتماد الإجراءات التنفيذية لها. فالحسابات أداة تساعد على تحليل الأداء للاقتصاد كله ولقطاعاته المختلفة، وعن طريق هذا التحليل يمكن اقتراح السياسات والحلول والخطط لمعالجة المشاكل الاقتصادية أو تحسين الأداء وتنمية الاقتصاد.

إلا أنـه يجـب أن لا يسـتنتج ممـا تقدم أن الحسـابات الاقتصـادية القوميـة هي أكثر من إطار وصفي، فهي في الحقيقية ليست إلا محاولة لتصوير ما يتم في الاقتصاد وليست علاجا لمشاكله، وهي أداة مساعدة علـى التحليل وليست الحل المناسب، فالحسابات القومية هي تصوير رقمي للاقتصاد وعلى المحلل الاقتصادي إن يستفيد منها ليقترح الحلول التي يراها مناسبة وملائمة.

وعلى هذا فإن أهم مـا تقوم بـه الحسـابات القوميـة هو إن تـؤمن تلقائيـة الانسجام في تصنيف المعلومات الاقتصـادية وتلخيصـها بشـكل منسـجم يبـرز العلاقات الأساسية السائدة في تركيب الاقتصاد ويساعد بالتـالي علـى التحليل وإجراء التنبؤات والمقارنات التحليلية والتركيبية زمنيا وجغرافيا.

العلاقة بين حسابات المشروع والحسابات القومية:

تتميـز المعطيـات والمعلومـات المحاسـبية فـي حسـابات المشـروع (حـ/تشغيل، حـ/متاجرة و حــ/أرباح وخسـائر من ثم قائمـة المركز المـالي أو الميزانية العمومية) **بثلاث خصائص رئيسية هي:**

١. الدقة النسبية للحسابات

٢. التلاحم العضوي بين هذه الحسابات وترابطها مع بعضها البعض

٣. التجدد الدوري للمعلومات المحاسبية.

ولذلك فـان الحسـابات الختاميـة فـي المشـروع تشـكل مصـدرا هامـا من مصادر تكوين الحسابات القومية.

إن كـلا مـن النمـوذجين المحاسـبيين (الحسـابات القوميـة وحسـابات المشـروع) يقدم صـورة مبسطة عـن الفعاليـة الاقتصـادية بمعنـى أنـه يسـجل ويصف رقميا وبطريقة منظمة ومبوبة وقائع النشاط الاقتصادي حسب حدود مجاله الخاص بهدف استخلاص نتائج ذات معنى.

إن تطبيـق مبدأ القيد المـزدوج فـي كـلا النمـوذجين هـو الـذي يعطيهمـا نوعا من التشابه، فمبدأ القيد المزدوج هو أساس عرض حسابات متوازنة

وإن كان تطبيقه هو أكثر وضوحا ودقة في المحاسبة المالية أو في محاسبة المشروع منه في المحاسبة القومية لأسباب تتعلق بتوافر إحصاءات تفصيلية وشاملة.

إلا أنه رغم التشابه الظاهري بين كلا النموذجين المحاسبيين من حيث اعتمادهما على مبدأ القيد المزدوج ، فإن لكل منهما أهدافه ومنهجيته الخاصة به، حيث أن المحاسبة السائدة في المشروع لم تواكب جميع مفاهيم ومنهجية الحسابات القومية **ومازالت هناك أوجه اختلاف عديدة من أهمها:**

١. عدم وجود مفهوم مقابل لمفهوم القيمة المضافة:

يشكل مفهوم القيمة المضافة حجر الزاوية في إنشاء الحسابات القومية المتكاملة.

فهو يعبر في احد جوانبه عن الفعالية الإنتاجية لمؤسسة ما أو لفرع إنتاجي أو قطاع معين تلك الفعالية الناجمة عن التأليف والتركيب بين عوامل الإنتاج من اجل خلق السلع والخدمات.

إن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج الممثل بالسلع والخدمات محسوبة وفق الأسعار المحتسبة أو المقدرة وبين قيمة الاستهلاكات الوسيطة (المستلزمات السلعية والخدمية) الضرورية لإبراز هذا الإنتاج إلى حيز الوجود.

أو أن القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة الاستهلاكات الوسيطة (الاستهلاكات الوسيطة هي عبارة عن المواد الأولية والسلع والخدمات الأخرى التي يتم استهلاكها من قبل مشروع ما من اجل الحصول على المنتجات التي يصنعها أو يحولها أو يوزعها وأيضا الخدمات التي ينتجها).

أن هذا المفهوم (القيمة المضافة) المستخدم في الحسابات القومية لا يوجد له مقابل في حسابات المشروع إلا انه من الممكن حساب القيمة المضافة انطلاقا من حسابات المشروع عن طريق حساب العناصر المحاسبية التي تكون القيمة المضافة.

اختلاف تواريخ تسجيل العمليات في كلا النموذجين:

يسجل محاسب المشروع (المصروفات أو الإنفاق) في الحسابات منذ اللحظة التي يقرر فيها، وان لم تدفع النفقة لأصحابها، أي يجري إثبات الحقوق المستحقة للآخرين في حسابات الذمم وتجري عملية التسديد أي الدفع الفعلي فيما بعد.

بمعنى أنه توجد في محاسبة المشروع أحيانا عملية فصل تقرير النفقة واستحقاقاتها من جهة وعملية التسديد الفعلي لهذه النفقة من جهة أخرى.

وهكذا فإن الأعباء الاجتماعية يمكن إن تسجل في حساب مناسب منذ اللحظة التي يدفع فيها العمال حصتهم منها، وقبل دفعها نهائيا إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وينطبق الأمر نفسه على أرباب العمل.

بينما يهتم المحاسبون القوميون بالدرجة الأولى بتسجيل العمليات النقدية الفعلية أي بإدراج بنود الإنفاق اعتبارا من التدفقات المالية والنقدية التي رافقته والتي اعتبرت بمثابة إتمام لصفقة أو لعملية معينة.

وبصدد أقساط التأمينات الاجتماعية فان المحاسبين القوميين لا يسجلونها في الحسابات القومية إلا عندما تدفع فعلا إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

إن هذه الصيغة تحقق تماسكا في حسابات مختلف القطاعات المؤسسية بما تتيحه من تقابل بين حساباتها، وتجنب بالتالي خلق بنود دائنة ومدينة للتسويات.

٢. اختلاف مفهوم اهتلاك الموجودات الثابتة:

يوجد لاهتلاك الموجودات الثابتة مفهومان مختلفان جذريا: مفهوم محاسبي (يستخدم في حسابات المشروع) ومفهوم اقتصادي (يستخدم في الحسابات القومية).

إن المفهوم المحاسبي يفترض إن أسعار السلع الرأسمالية ستبقى ثابتة خلال الفترة المقدرة لاستخدامها، وبالتالي يجرى حساب أقساط الاهتلاك السنوي التي يقتطعها المحاسبون من دخل المؤسسة للتعويض

عن الجزء المهتلك من السلع الرأسمالية خلال الدورة المحاسبية حسب قيمة أو تكلفة اقتناء هذه السلع.

أما المفهوم الاقتصادي فيأخذ بالقيمة الاستبدالية للسلع الرأسمالية التي تخضع للاهتلاك، وبالتالي يجري حساب أقساط الاهتلاك على أساس هذه القيمة، إذ ليس المهم احتساب أقساط الاهتلاك وتحميلها لحسابات النتائج بصورة دورية، وإنما الغاية الأساسية من هذه العملية هي إجراء تراكم نقدي عبر الزمن من أجل الحفاظ على القيمة الاقتصادية للموجودات الثابتة أي تهدف إلى إعادة تكوين رأس المال عن طريف استبدال عناصره في اللحظات المناسبة.

فالمفهوم الاقتصادي هو تناقص قيمة الموجود الرأسمالي بالأسعار الجارية وهو يمثل الفرق بين القيمة الحالية للموجود والقيمة الواجب دفعها لإحلال موجود مماثل آخر جديد بدلا من الأول.

إن محاسبة المشروع تطبق المفهوم المحاسبي في حساب قسط الاهتلاك الدوري بينما تلجأ المحاسبة القومية إلى إجراء تقديرات دورية للتجهيزات والآلات والتشييدات أي للعناصر المكونة لرأس المال القومي، وتحتسب انطلاقا من هذه التقديرات التي تأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار السلع الرأسمالية.

يجب تسجيل أقساط اهتلاك رأس المال في الحسابات القومية بغية حساب صافي الناتج أو الدخل القومي.

إن حساب الاهتلاك وفق المفهوم المحاسبي يتميز بالدقة النسبية، بينما تتميز طريقة حساب الاهتلاك وفق المفهوم الاقتصادي بالتقدير الجزافي وعدم الدقة نظرا لصعوبة حساب معدلات ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية، وتعقيد حساب تراكم المخزون الرأسمالي.

اختلاف في مضمون مفهوم تكوين رأس المال:

إن مفهوم الإنفاق الرأسمالي في محاسبة المشروع هو أكثر اتساعا من المفهوم الخاص بالحسابات القومية، إذ أن المحاسبة القومية تستبعد الإنفاق المتعلق بالحصول على السلع الرأسمالية المستعملة، والإنفاق على شراء الأراضي.

وتعتبر نفقات التأسيس من عناصر الاستهلاك الوسيط، على العكس من ذلك فإن محاسبة المشاريع تدخل هذه العناصر ضمن بنود الموجودات الثابتة (تكوين رأس المال).

فضلا عن ذلك ، تعتبر محاسبة لمشاريع بعض النفقات جزءا من الإنفاق الجاري مثل التصليحات الجارية على الآلات والتجهيزات أو التشييدات والأبنية الصناعية، وبالتالي تحملها لحساب الأرباح والخسائر . بينما تعتبر المحاسبة القومية هذا النوع من الإنفاق إنفاقا رأسماليا أي جزء من تكوين رأس المال الثابت الذي يتم تسجيله في حساب رأس المال في الحسابات القومية ولا يجب اعتباره عبئا على النتيجة المحاسبية للدورة المالية كما هو الحال في نموذج حسابات المشروع.

الاختلاف في تفسير تغير المخزون السلعي:

أن تغيرات المخزون السلعي يجب أخذها بعين الاعتبار في المحاسبة القومية من أجل حساب قيمة الإنتاج النهائي، تتطابق مع التغيرات المادية (العينية) لعناصر هذا المخزون، أي مع حجم المخزون السلعي في نهاية المدة عن المخزون السلعي في بداية المدة، مع افتراض أن كلا من الكميتين قد جرى تقييمهما بنفس نظام الأسعار، بينما الأمر على العكس من ذلك في حسابات المشروع، إذ أن المخزون السلعي يسجل بسعر الشراء أو بسعر التكلفة وحيث أنه يتجدد باستمرار خلال العام نتيجة الصفقات التجارية أو العمليات الصناعية، فإن السلعة (أي سلعة) لا تدرج في الحسابات بنفس السعر الواردة به في المخزون السلعي أول المدة أو آخر المدة.

أن الاختلاف بين قيمة هاتين الكتلتين، يقيس ليس فقط الزيادة العينية (أو النقص) ولكن أيضا تغيرات الأسعار الحاصلة بين تاريخ اقتناء المخزون الأولى والمخزون النهائي.

والآثار الناجمة عن انخفاض أو ارتفاع الأسعار للسلع والمواد ليس لها مكان في الحسابات القومية عند تقدير تغير المخزون السلعي، وإنما يتم تقدير جزافي لتغير المخزون السلعي كميا، ثم يجرى التقييم على أساس الأسعار الوسيطة السائدة خلال الدورة موضوع البحث.

الاختلاف في مفهوم النفقة الجارية وعلاقتها مع مختلف العمليات الاقتصادية:

يخص هذا الموضوع عناصر الاستهلاك الوسيط إذ إن هذه النفقات تعتبر من وجهة نظر حسابات المشروع عبئا إما على حساب التشغيل، المتاجرة أو الأرباح والخسائر، بينما تعتبر في نموذج الحسابات القومية جزءا من الاستهلاك الوسيط الذي اقتضته العملية الإنتاجية للمشروع من اجل إنتاج السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة.

والجدول التالي يبين بعض الاختلافات :

نوع المصروف	حسابات المشروع	الحسابات القومية
الكهرباء والمواصلات والنقل	عبء على حساب التشغيل أو المتاجرة أو الإرباح والخسائر	جزء من الاستهلاك الوسيط
الإيجارات	عبء على حساب التشغيل أو المتاجرة أو الإرباح والخسائر	جزء من عناصر توزيع الدخل
الرواتب والأجور	عبء على حساب التشغيل أو المتاجرة أو الإرباح والخسائر	جزء من عناصر توزيع الدخل

كيفية الانتقال من حسابات المؤسسة (المشروع) إلى الحسابات القومية

١. البيانات الموحدة:

تعد البيانات الموحدة بشكل خاص لتلبية حاجات الاقتصاديين والمحللين للنشاط الاقتصادي القومي ، هذه البيانات يمكن أن تكون

بيانات الدخل أو بيانات محاسبية أخرى فتدمج في هذه البيانات الحسابات الكثيرة بعد إزالة المتكرر منها وهكذا يمكننا الانتقال من الصعيد الخاص إلى الصعيد القومي.

٢. **الفرق بين حساب الإرباح والخسائر للمؤسسة والاقتصاد**:

إن الفرق بين بيان الإرباح والخسائر وبين بيان الدخل والإنتاج للمؤسسة الواحدة يعود إلى الأهداف التي يحاول كل البيانين أن يحققها.

فذا أراد المحاسب من شركة إظهار الربح الصافي النهائي فان ترتيبه لبيان الأرباح والخسائر يجب أن يؤدي إلى إظهار صافي الربح في النهاية على انه البند النهائي الذي تقوم على أساسه كل العمليات.

كما إن المفاهيم المتعددة للربح (الربح الإجمالي، الصافي قبل الضرائب، الصافي القابل للتوزيع..الخ) ذات أهمية بالغة لتحليل الأرباح والخسائر لذا تظهر في تسلسل الحساب.

أما المحاسب القومي فهو يريد أن يظهر إنتاج المجتمع.

ومن هنا يظهر الفرق في المفهوم، فالعمليات التي يعتبرها محاسب الشركة نقصا في الربح (كالأجور والرواتب والضرائب) تعد لدى المحاسب القومي خلقا للقيم الإنتاجية.

إن بيان الأرباح والخسائر للمؤسسات يظهر حركة صافي التملك بواسطة الربح وهو يبدأ ببيان الواردات ثم يطرح منها النفقات مرورا بمفاهيم الربح المختلفة إلى إن ينتهي بالربح الصافي النهائي.

عناصر بيان الدخل والإنتاج ومقوماتهما:

ينقسم حساب الدخل والإنتاج القومي إلى:

الطرف الدائن: موارد المنتج تأتي من مبيعاته أو تتمثل في تغير مخزونه

الطرف المدين: يستعمل المنتج الموارد التي تأتي من بيع الإنتاج في تسديد الأنصبة المستحقة لعوامل الإنتاج نظير قيامها أو مشاركتها في الإنتاج.

حـ/ الدخل والإنتاج القومي

المدفوعات إلى الأفراد	**المبيعات الاستهلاكية**
١- الأجور والرواتب ومتمماتها	١- الاستهلاك الخاص
٢- الفوائد الناتجة من رأس المال	٢- الاستهلاك العام
٣- إيجارات الأراضي والعقارات	
٤- الأرباح المدفوعة	**المبيعات الرأسمالية**
	١- استثمار الخاص
المدفوعات إلى الحكومة	٢- استثمار العام
١- ضرائب دخل الشركات المساهمة	٣- التغير في المخزون
٢- الضرائب على الأملاك	
٣- الضرائب الصافية غير المباشرة	
المحتجز لدى المنتجين	
١- اهتلاك رأس المال	
٢- الأرباح غير الموزعة	
= **مجموع الدخل القومي**	= **مجمل الإنفاق على الدخل القومي**

العناصر الاقتصادية في المحاسبة القومية

١. الاستهلاك والادخار والاستثمار.
٢. رأس المال القومي والثروة القومية ميزانية الثروة القومية.
٣. الناتج القومي.

أولاً- الاستهلاك والادخار والاستثمار:

تعريف الاستهلاك:

هو إنفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات في شكلها النهائي لإشباع الحاجات والرغبات المختلفة سواء أكانت مادية أم معنوية، عضوية أم فكرية أم ثقافية، ضرورية أم ترفيهية، وذلك لشراء المواد الغذائية والحاجات المنزلية أو الشخصية، وخدمات أصحاب المهن الحرة أو المؤسسات

كخدمات الأطباء والمهندسين والمحاسبين وشركات النقل والسفر والتأمين والفنادق والمطاعم والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها.

والاستثمار غير الإنفاق إذ أن الاصطلاح الأخير يشمل كلاً من الاستهلاك والاستثمار.

تعريف الادخار:

هو الامتناع عن استعمال جزء من الدخل في الاستهلاك مدة زمنية معينة كالسنة وذلك بقصد تثميره فوراً أو في وقت لاحق قصير نسبياً.

وهناك الادخار الاستهلاكي الذي يستعمل في عمليات استهلاكية لاحقة، والادخار المنتج الذي يستعمل فعلاً في عمليات استثمارية.

الاكتناز:

ولا بد من التميز بين الادخار والاكتناز، فالاكتناز هو ادخار عقيم طويل الأجل أو تجميد للمال النقدي، يخرج من حلقة التداول مدة زمنية طويلة عادة تزيد عن السنة.

تعريف الاستثمار:

هو استخدام المدخرات النقدية في شراء الأموال الإنتاجية أو الرأسمالية أي رؤوس الأموال المنتجة، لاستعمالها في مشروع معين، أو لتوسيع مشروع قائم حالياً، أو لتكوين المخزون السلع.

ويشمل هذا الاصطلاح الأرض والمباني والتشييدات المختلفة والتجهيزات والمعدات والآلات والمواد الأولية ومصادر الطاقة ووسائل النقل، وما شابه ذلك مما يمكن استخدامه في عمليات الإنتاج.

فالتوظيف المالي للمدخرات لتحقيق دخل فردي سريع لا يدخل في التعريف المتقدم لأنه لا يزيد شيئاً في مجموع الثروة القومية، بل ينتقل الأموال أو المنافع من يد إلى أخرى دون إدخال لأية زيادة حقيقية عليها.

العلاقة بين الاستهلاك والادخار بصورة عامة

إن الاستهلاك والادخار ظاهرتان متعاكستان متكاملتان، إنهما متعاكستان لأن المرء لا يستطيع أن يستهلك دخله وأن يدخر في الوقت نفسه، فلا بد له من توزيع هذا الدخل بين العمليتين، فإذا زاد الاستهلاك قلَّ الادخار، وإذا زاد الادخار قل الاستهلاك.

وهما متكاملتان لأن كل منهما عامل ضروري لتكوين الاستثمار وتحقيقه، فكلما اتسع نطاق الاستهلاك كان ذلك حافزاً على زيادة عمليات الاستثمار كي يرتفع الإنتاج لمجابهة الطلب المتزايد هذا أولاً.

كما أن هناك أيضا علاقة وثيقة بين الادخار و الاستثمار، فعندما يرتفع مستوى الاستهلاك ينخفض مستوى الادخار، مع العلم بأن الادخار هو الذي يمول المشروعات الاستثمارية، وكذلك فإنه عندما يقل الاستهلاك يزيد الادخار، مع العلم بأن الاستثمار لا يمكن أن يفوق حجم الطلب فلا فائدة إذاً من زيادة الادخار أكثر من اللزوم، فكيف يمكن التوفيق بين هذه العناصر المختلفة، لاسيما وأن مجموع المدخرات يجب أن يتعادل مع مجموع الاستثمارات في نهاية الدورة الاقتصادية وفقاً للنظرية الكينزية، مع افتراض انعدام الاكتناز حيث وضع كينز في كتابه النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد، الذي أصًدر في عام ١٩٣٦ ، صياغة عملية دقيقة لنظرية الدخل القومي منطلقاً من القول بأن مستوى الدخل القومي يتوقف على تيار **الإنفاق**: أي إنفاق الأفراد على الاستهلاك، أو إنفاق الأفراد والمشروعات على الاستثمار، أو إنفاق الدولة، وإنفاق الخارج على السلع الوطنية، ويمثل هذا الإنفاق ما يسمى بالطلب الكلي.

أما بالنسبة إلى الاستعمال فيمكن القول أن الدخل المُتحصِّل يمكن أن يستخدم للإنفاق الاستهلاكي في داخل البلاد أو خارجها أو للادخار، ويمثل هذا الجانب ما يسمى بالعرض الكلي.

فإذا كنا في اقتصاد مغلق ورمزنا:

إلى الدخل القومي بالرمز: **د** وإلى الاستهلاك بالرمز: **ك**

وإلى الاستثمار بالرمز: **ث** وإلى الادخار بالرمز: **خ**

كان لدينا:

دط = **ك** + **ث** ...... الطلب الكلي (١)

دع = **ك** + **خ** ...... العرض الكلي (٢)

وبما أنه في حالة التوازن فإن الدخل من حيث الطلب الكلي يجب أن يعادل من حيث العرض الكلي وأن الاستهلاك هو نفسه في كل من المعادلتين فإننا نجد أن:

ث = خ أو الاستثمار = الادخار.

وتدل الإحصاءات على أن الإنفاق الاستهلاكي يشكل القسم الأكبر من القيمة المطلقة للإنتاج.

ولذلك كانت لدراسة العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي أهمية كبرى في دراسة العوامل المحددة للدخل القومي دراسة عامة.

وبما أن الادخار- كما عرفناه سابقاً- هو الكمية غير المُنفقة على الاستهلاك، ويمكننا القول أن دراسة العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي هي بعد ذلك دراسة للعوامل التي تحدد الادخار.

وليس من شك في أن هناك عوامل متعددة تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن المحاكمة العقلانية والإحصاءات المتوفرة عن

الأفراد والدول تدل على أن العامل المحدد للإنفاق الاستهلاكي هو الدخل، ولاسيما الدخل التصرفي، أي بعد استبعاد الضرائب.

وتبعاً لذلك فإن الدخل هو العامل المحدد للادخار، فالإنفاق الاستهلاكي يزداد مع ارتفاع مستوى الادخار ويتناقص مع انخفاضه.

وبصورة مبسطة يمكن كتابة العلاقة بين الاستهلاك و الدخل على **النحو التالي: ك = جـ + ب.** د (٣).

وهذه العلاقة تسمى بدالة الاستهلاك.

ومنطق هذه الدالة مشتق من الملاحظة العامة لسلوك الفرد، فكلما ازداد دخل الفرد بمقدار ما ينفق من هذه الزيادة على الإنفاق الاستهلاكي، ويدخر ما يتبقى ولذلك نجد أن النسبة بين زيادة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الدخل تتراوح بين الصفر والواحد.

ونحن هنا نبحث عن المجتمع كله، والمكون من مجموعة من الأفراد التي يطبق عليها كلها المبدأ المطبق على الفرد نفسه، كما نستطيع القول أن العلاقة نفسها تربط الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع بدخله القومي.

ومن المُلاحظ هنا أننا استخدمنا معادلة الخط المستقيم للدلالة على هذا الارتباط، وذلك بالاعتماد على أساس بعض الافتراضات التي تهدف إلى تسهيل العرض فقط.

واعتماداً على ذلك فإن (جـ) تمثل قيمة الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل مساوياً للصفر، إذ لا بد من بعض الإنفاق الاستهلاكي حتى لو كان الدخل صفراً، وهنا يأتي الإنفاق إما من ادخارات سابقة وإما من الاقتراض ويسمى Incompressable

أما (ب) فتمثل الجزء من الزيادة في الدخل التي تنفق على الاستهلاك وتسمى النزعة الهامشية للاستهلاك، وهي هنا ثابتة في مستويات الدخل كافةً، وتمثل ميل الخط المستقيم.

وإذا مثلنا الزيادة في الاستهلاك بالرمز Δك، والزيادة بالدخل بالرمز Δد، وإذا افترضنا أن الدخل ازداد من (د) إلى Δد فالاستهلاك سيزداد من (ك) إلى Δك، **ويصبح لدينا:**

ك + Δك = جـ + ب (د + Δد) ....(٤).

= جـ + ب د + ب Δد) ....(٥).

وإذا طرحنا المعادلة رقم (٣) من المعادلة رقم (٥) نحصل على ما يلي:

Δك = ب . Δد................(٦).

ومنه ينتج أن (ب) يساوي:

$$ب = \frac{\Delta ك}{\Delta د} \quad ....(٧)$$

ويمكن حساب المعدل الوسطي للإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل القومي، أي:

$$\frac{\Delta ك}{\Delta د} \quad ....(٨)$$

أما دالة الادخار فيمكن اشتقاقها اشتقاقاً سهلاً على النحو التالي:

د = ك+ خ ....من المعادلة (٢).

ومنه ينتج أن:

خ = د - ك ....(٩).

ولدينا:

ك = جـ + ب × د ....من المعادلة(٣).

وبالتعويض نجد أن:

خ = د - (جـ + ب × د) ....(١٠).

= د -جـ - ب× د ....(١١).

= - جـ + (د - ب × د) ....(١٢).

خ = -جـ +(١ - ب) × د ....(١٣).

أما الكمية (١- ب) فتمثل النزعة الحدية للادخار وأما الكمية التي $\frac{\Delta خ}{\Delta د}$ يزداد الادخار فتزداد بازدياد الدخل.

العوامل الدافعة إلى الادخار:

مما سبق نستنتج أن من أهم عوامل الادخار ما يلي:

١. مستوى الدخل القومي.
٢. كيفية توزيع الدخول المالية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فإذا قلَّ التفاوت في هذه الدخول زادت القدرات على الادخار العام، وهذا ليس رأي جميع الاقتصاديين.
٣. طباع الأفراد والطبقات والفئات وعاداتهم، والضغوط الاجتماعية والمادية التي يخضعون لها، فهناك فرق واضح في الميل إلى الادخار بين الفلاحين والموظفين وذوي الربح المحدود أولاً وبين ميل التجار والصناع ورجال الأعمال ثانياً.

ما هي عوامل الاستثمار؟

لقد لخصها كينز بالمفاهيم التالية:

١. الميل الحدي إلى الاستهلاك.
٢. الفعالية الحدية لرأس المال.
٣. سعر الفائدة السائد.

ويمكن إضافة السيولة من حيث هي عامل رئيسي مرتبط ارتباطاً ما بسعر الفائدة.

التوازن العام بين الاستهلاك والادخار و الاستثمار بالاستناد إلى مستوى سابق:

إن كل زيادة تطرأ على نفقات الاستهلاك تميل إلى تشجيع الاستثمار لزيادة الإنتاج الكلي حيث يتكافأ مع الاستهلاك المتزايد أولاً.

وأن تزايد نفقات الاستهلاك يؤدي حتماً إلى تناقص حجم المدخرات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من القدرات على تمويل المشاريع للاستثمارات الجديدة المطلوبة ثانياً.

وعلى العكس فإن زيادة حجم الادخار العام تزيد من القدرة على الاستثمارات أي من الإنتاج، ولكنها تنقص في الوقت نفسه من نفقات الاستهلاك، وهذا الأمر هو الذي يؤدي إلى الحد من الإنتاج نظراً إلى تناقص الطلب، وإلى الحد من الاستثمار.

والنتيجة المطلقة لما تقدم هي أنه بالنسبة إلى مقدار معين من الإنتاج النهائي ومن الدخل القومي لا بد من وجود مستوى التعادل بين هذه العناصر وجوداً تكون معه متلائمة فيما بينها.

ويتحدد هذا المستوى تحدداً يكون معه الاستهلاك عند الحد اللازم الذي يكون معه الاستثمار كافياً لتلبية الطلب الناتج عن الاستهلاك المذكور، مع الاهتمام بملاحظة مجموع عناصر الإنتاج المتوافرة، وعند الحد الذي يسمح بتكوين الادخار الكافي لتمويل عمليات الاستثمار الضرورية.

وعند المستوى المتقدم نجد أنه أي زيادة جديدة تطرأ على الاستهلاك أو على الادخار أو على الاستثمار تؤدي حتماً إلى اختلال التوازن السابق.

إذاً أن أية زيادة جديدة تطرأ على الادخار لا يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار، في حال عدم كفاية الطلب العام، وكذلك فإن أية زيادة تطرأ على الاستثمار لا يمكن الإفادة منها دون الإخلال في التوازن المتقدم إلا عند تزايد الطلب بالنسبة ذاتها.

ومن المؤكد أن الاستثمار هو الذي يقوم بالمهمة الفعالة بين هذه العناصر الثلاثة، فهو الذي يؤثر في خط التوازن النهائي، ورفعه أو خفضه تبعاً لظروف السوق، وللجهاز الاقتصادي العام، وهو الذي يكون ذا أثر فعال في حجم الدخل القومي بواسطة الدخول الفردية المختلفة التي يقدمها أو التي يعِد بتقديمها مما يؤثر في حجم الادخار و الاستهلاك، ومن هنا قيل أن الاستثمار هو مفتاح النشاط الاقتصادي.

التعادل اللاحق في حجم كل من الادخار والاستثمار في نهاية الدورة المالية:

إن هذا التعادل بين الادخار و الاستثمار ينتج عن وضع التوازن العام في مدة زمنية محددة بين مختلف عناصر الدخل و الاستهلاك و الادخار والاستثمار.

وفي هذا المجال هناك احتمالان يمكن عرضهما:

الأول: يتمثل في أن أصحاب الدخول قد يصممون على ادخار نسبة من مداخيلهم تفوق ما يقدر المستثمرون لتمويل مشاريعهم الإنتاجية.

أي أن المدخرين يودون ادخار نسبة تفوق حجم النسبة السابقة في العام المنقضي مثلاً بينما يقرر المستثمرون الجُدد استثمار النسبة السابقة ذاتها.

وكلما زاد الادخار نقص الاستهلاك بسبب ذلك، وهذا ينقص من الطلب الحاصل على المنتجات.

وهنا يضطر المنتجون إلى الحد من إنتاجيتهم تبعاً لذلك، فينتج عن انخفاض حجم الاستثمارات العامة نقص حجم الدخل القومي، ومن البديهي أنه كلما نقص الدخل القومي، ومن البديهي أنه كلما نقص الدخل نقصت القدرة على الادخار، وهنا يلتقي الادخار بمستوى الاستثمار ويتعادلان عند الخط التوازني.

الثاني: يتمثل في محاولة المستثمرين الجدد استثمار كمية من الأموال تفوق الكمية التي يتوقع ادخارها بواسطة المدخرين.

وهنا أيضاً لا بد من حصول التوازن بين عناصر الدخل الثلاثة بالطريقة ذاتها، أي عند مستوى ملائم لكل من الاستهلاك و الادخار والاستثمار.

فكلما زاد حجم الاستثمارات الفعلية زادت بذلك قيمة الدخول بالنسبة إلى أصحاب الدخول المختلفة.

وهذا نفسه يؤدي إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار وهكذا يتمكن الأفراد من استهلاك كميات أكبر ما كانوا عليه يتنبؤون به في بداية الدورة، وبالنظر إلى ارتفاع مستوى مداخيلهم وعلى هذه الصورة يتم التعادل بين كل من الادخار و الاستثمار بعد ارتفاع مستوى الادخار إلى المستوى الملائم لعمليات الاستثمار.

ثانياً- رأس المال القومي والثروة القومية وميزانية الثروة القومية:

رأس المال القومي:

هو مجموع وسائل الإنتاج من مبانٍ وأجهزة ومعدات وآلات وأدوات متخصصة لإنتاج الأموال الاقتصادية من سلع وخدمات في بلد معين.

ويمكن وضع جدول أو بيان بعناصر رأس المال بهذا المفهوم في تاريخ معين، وفي نطاق الاقتصاد الساكن غير المتحرك وهذا ما يتطلب محاسبة الثروة القومية.

والثروة القومية:

دلالة ساكنة جامدة أي غير متحركة كالمفهوم السابق العائد إلى رأس المال القومي، ولكن الثروة القومية أوسع في محتواها من رأس المال القومي، إذ أنها تضم بالإضافة إلى جميع الموارد الطبيعية التي يمكن استخدامها فعلاً في عمليات الإنتاج المختلفة: كمنابع المياه والإحراج والمناجم وحقول البترول وما شابه ذلك، وكذلك يمكن إدخال العناصر البشرية وما يتصل بها من قيم ومؤسسات وقدرات علمية وفنية وثقافية وحضارية في هذا الاصطلاح (الثروة القومية).

وعلى الرغم من صعوبة هذا التقويم البشري يمكن التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا المضمار بواسطة إحصاء عدد أفراد الفائت المنتجة أو القوى الإنتاجية لهذه القوى في نطاق الاقتصاد الوطني (وهذا ما يتيحه ميزان الموارد البشرية).

ويتبين مما سبق أن الثروة القومية تشمل رأس المال القومي وجميع الموارد الطبيعية والعناصر البشرية وذلك وفق المفهوم الساكن الذي تقدم ذكره في تاريخ محدد.

ويشبه الاقتصاديون هذا البيان أو هذا الجرد العام بالصورة الفوتوغرافية التي تؤخذ في لحظة معينة.

ميزانية الثروة القومية:

وتُعرف على أنها بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطالبه في مدة محددة من الزمن، فهي أشبه ما تكون بميزانية موحدة لجميع المؤسسات (بما في ذلك المؤسسات الحكومية المختلفة الأنواع) في قطاع الأعمال ولدى جميع الأسر (بما في ذلك تلك المنظمات التي لا تستهدف الربح) في القطاع العائلي.

وهي تختلف عن الحسابات القومية الأخرى بأنها ليست وصفاً لتدفق معين وإنما هي تصوير لحالة معينة أو تركيب معين في وقت محدد.

ولا يزال مفهوم ميزان الثروة القومية مفهوماً مدرسياً لم يتناوله التطبيق العملي الفعلي تناولاً ظاهراً وملموساً.

ولذلك فإن معالم هذا الحساب لا تزال مجالاً واسعاً للنقاش والبحث بين الاقتصاديين والإحصائيين من حيث تنظيم هذه الميزانية، ومن حيث البنود والمواد التي تدخل فيها أو تبعد عنها، ولا يوجد حتى الآن شكل محدد متفق عليه حول تنظيم ميزانية الثروة القومية، والخلاف الكبير حول مفهوم الثروة وما يدخل تحت هذا المفهوم.

إن كثيراً من الناس في أحاديثهم العادية، يقرنون الثروة برأس المال على أنهما شيئان متماثلان.

لكننا في عالم الاقتصاد نميز بين رأس المال والثروة، فرأس المال كما أشرنا إليه سابقاً ينطبق على الموجودات المادية الملموسة المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج سواء كانت ذات صفة دائمة، كالمساكن والمباني والطرق والجسور، والآلات والمعدات، أو كانت ذات صفة مؤقتة كموجودات المستودعات من المواد الجاهزة والمواد نصف المصنوعة والمواد الأولية (أو ما يسمى برأس المال المتغير).

أما الثروة القومية فهي أعم وأشمل من رأس المال، **وتتألف من البنود التالية:**

١. الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج (أي رأس المال القومي بالمفهوم الاقتصادي الوارد ذكره سابقاً)
٢. الموجودات المادية التي لا تستعمل في أي إنتاج، كاللوحات الفنية وموجودات المتاحف.
٣. الموارد الطبيعية على ظاهر الأرض وفي باطنها، كالأنهار والسدود والأراضي وآبار البترول ومناجم المعادن، ولو لم تكن مستغلة أبداً.
٤. الموارد البشرية وتربيتها من حيث العمر والجنس والثقافة.
٥. الخبرات والمهارات العلمية والعملية المتوفرة.

صعوبات إعداد الميزانية القومية:

من بين البنود الخمسة التي تتألف منها ميزانية الثروة القومية، يوجد بند واحد هو بند الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج، ويمكن القول أن هناك اتفاقاً بين الاقتصاديين على طرائق حسابه وتقديره، أما البنود الأخرى فلا تزال موضع أخذ ورد حول الكيفية التي يمكن أن تقدر بها.

لنأخذ مثلاً لوحة فنية تاريخية ولنتساءل كيف يمكننا أن نقدر قيمة هذه اللوحة؟

هل نستعمل أجور عدد الساعات اللازمة لرسم صورة مماثلة؟ أو نستعمل القيمة التي يمكن أن تباع بها في السوق؟ أو نستعمل القيمة التي يحددها خبراء الفن وهواته؟

ولنأخذ الآن مثالاً آخر هو نهر الفرات في القطر العربي السوري الذي يجعل من الأراضي التي يمر بها أراضي خصبة منتجة.

لو قُطع النهر، لأصبحت أغلب الأراضي التي يمر بها جرداء قاحلة، فكيف نُقوِّم هذا النهر ضمن الثروة القومية؟

ويزداد تساؤلنا عن طرائق التقويم شدة عندما ننتقل من الموجودات المادية إلى الثروات البشرية والمهارات والخبرات.

فمما لا شك فيه أن الشخص المتعلم أقدر على الإنتاج وأكفأ من الشخص الجاهل، كما إن إنتاجية الشخص الماهر أكثر كثيراً من إنتاجية العامل العادي أو البسيط.

فيكف نقدر هذه الخبرات والكفاءات؟ هل نقول أن قيمتها تعادل التكلفة اللازم إنفاقها لكي نجعل من العامل العادي عاملاً ماهراً، أو أن قيمتها تعادل تلك التكلفة مضافاً إليها قيمة الإنتاج الذي يمكن العامل الماهر أن يقوم به طوال المدة اللازمة لرفع قدرة العامل العادي إلى قدرة عامل ماهر؟

ولو افترضنا أننا استطعنا أن نحدد الوسيلة التي نُقوم بها كل بند من البنود التي تتألف منها الثروة القومية، فالسؤال هو كيف نجمع هذه العوامل مع بعضها، إذ أن نتائج هذه البنود من الثروة القومية تختلف باختلاف المجتمع وتركيبه.

فنحن نرى أن الثروة القومية المؤلفة من مجموعة معينة من الموارد الطبيعية تزداد إذا أضيفت إليها ثروة بشرية ماهرة متعلمة ليس فقط بمقدار الثروة البشرية المضافة وإنما أحياناً بأضعاف هذه الثروة البشرية، والعكس بالعكس، فإذا أضفنا إلى الثروة القومية نفسها ثروة بشرية جاهلة متخلفة، فإن المحصلة هي أقل من مجموع قيمة الثروتين الطبيعية والبشرية.

ولا يحتاج هذا الرأي إلى كثير من النقاش، ففي العالم في الوقت الحاضر أمثلة كثيرة على ذلك، حيث نجد بلاداً حباها الله السهول الواسعة والأنهار والقدرات الطبيعية الهائلة، إلا أن شعبها كسول، جاهل متخلف، تقليدي، فإذا بها لا تزال وستبقى إلى زمن ليس بالقصير، في زمرة الشعوب المتخلفة، بينما نجد بلاداً مماثلة أعطاها الله أناس يعملون عملاً جاداً وصبوراً فإذا بلادهم تغدو قبلة للأنظار ومثالاً للتقدم وقدرة على النمو (كاليابان مثلاً).

فإذا ما قارنا بين هذين النوعين من البلاد فإننا نرى أن الموارد الطبيعية تعد موجوداً إيجابياً في كل من البلدين، أما الثروة البشرية فهي موجود سالب في الدولة الأولى، وموجود إيجابي في الدولة الثانية، فكان للعنصر البشري أو الثروة البشرية أثراً مماثلاً للضارب الاستثماري أو مضاعف التثمير، الذي يمكن أن نسميه باسم الضارب أو المضاعف البشري.

وفي الحقيقة نجد أن إعداد ميزانية الثروة القومية يتطلب مسحاً كاملاً وشاملاً لمختلف طاقات البلاد ومواردها وتقويمها بشكل أو بآخر، وهذا في الواقع أمر شاق وطويل ويتطلب جهوداً جبارة وكفاءات علمي وإحصائية كثيرة مما يجعل إعداد هذه الميزانية كلها فوق قدرة أو إمكانية الكثير من الدول.

ونظراً إلى أنه لم يتحدد حتى الآن شكل معين لعرض ميزانية الثروة القومية فقد اقترح الدكتور محمد عادل عاقل(١) **الشكل التالي لهذه الميزانية:**

الهيكل العام لميزانية الثروة القومية لبلد ما

الموجودات	المطاليب وصافي الثروة القومية
أ- القطاع الإنتاجي:	أ- ممتلكات غير المقيمين:
١- الموارد المعدة للإنتاج:	١- في القطاع الإنتاجي.
- رأسمال ثابت.	٢- في القطاع العائلي.
- رأسمال مؤقت.	ب- صافي الثروة القومية:
٢- الموارد الطبيعية:	١- في القطاع الإنتاجي.
- الظاهرة على سطح الأرض.	٢- في القطاع العائلي.
- الموجودات في باطن الأرض.	
ب- القطاع العائلي بما فيه المنظمات الخيرية:	
١- الموارد المادية غير المعدة للإنتاج.	
٢- الموارد البشرية.	
٣- الخيرات والمهارات.	
مجموع الموجودات تحت تصرف الوطن	مجموع المطاليب والثروة القومية

ووفقاً للهيكل الموجود في الشكل السابق فقد قُسم الاقتصاد إلى القطاعين التاليين: الإنتاجي والقطاع العائلي.

وأدرج تحت كل قطاع الموجودات التي يمكن أن يحتويها من بنود الثروة القومية، فإذا أضيف إلى مجموع موجودات القطاعين ممتلكات المقيمين في العالم الخارجي فيكون الناتج مجموع الموجودات الكائنة تحت تصرف الوطن.

أما طرف المطاليب وصافي الثروة القومية فهو يتألف من قسمين هما ممتلكات غير المقيمين، وصافي الثروة القومية وكل من هذين القسمين موزع على القطاعين الإنتاجي والعائلي.

إن الهيكل المقترح الوارد سابقاً هو هيكل عام ومن الممكن أن تعد إلى جانبه جداول تفصيلية توضح التركيب المختلف لكل بند أو جزء البند مختلف حسب مختلف الصفات اللازمة للتحليل الاقتصادي.

ومن الممكن استعمال ميزانية الثروة القومية في أمور كثيرة، أهمها:

١. تصوير التركيب الهيكلي للقوى الإنتاجية الفعلية والمقبلة.
٢. إظهار مواطن الضعف والقوة في استغلال القوى الاقتصادية والطاقات الاجتماعية في الوطن وتشغيلها.
٣. توجيه التنمية الاقتصادية، وإعداد الخطط اللازمة للاستفادة من القدرات والطاقات كافةً التي تشير إليها ميزانية الثروة القومية.
٤. دراسة إنتاجية الخطط الاقتصادية والاجتماعية من حيث المستوى الداخلي والمستوى الدولي اعتماداً على ضوء اتجاهات ميزانية الثروة القومية.

ثالثاً- الناتج القومي:

الناتج القومي: "هو مجموع الأموال الاقتصادية التي تنجم عن استعمال البلد أو الأمة لرأس المال القومية وللثروة القومية"

ويتم تقدير الناتج القومي بالوحدات النقدية خلال مدة زمنية معينة هي السنة.

ويدخل في مفهوم الناتج جزء من رأس المال القومي، أي أن مجموع المنتجات في عام من الأعوام يتضمن حصة من رأس المال المستعمل في إنتاجها، كالبذار المستعمل في زراعة الحبوب، وقيمة تناقص جانب من رأس المال من جرَّاء استعماله خلال العام، فلا بد والحالة كذلك من استخراج قيمة البذار أو الجانب المستهلك من رأس المال، للحصول على الناتج الصافي، ويتم تقدير الناتج القومي بالوحدات النقدية خلال مدة زمنية معينة هي السنة.

فالناتج القومي غير الصافي أو الإجمالي هو قيمة المنتجات المقدرة بالأسعار السائدة في السوق، أي القيمة النقدية بما فيها الضرائب غير المباشرة وقيمة اهتلاك رأس المال، وذلك في جميع القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.

وللوصول إلى قيمة الناتج القومي الصافي وفق الأسعار السائدة في السوق يجب أن تطرح من مجمل قيمة الناتج القومي قيمة اهتلاك رأس المال المستعمل في عمليات الإنتاج المختلفة خلال العام المذكور.

والآن ما هو محتوى الناتج القومي وفق الأسعار السائدة في السوق أو ما هو مضمونه؟

إنه يشمل السلع والخدمات في شكلها النهائي التي بيعت به للمستهلكين أو للمشترين النهائيين، فلا يشمل هذا المفهوم المواد الأولية والسلع غير التامة الصنع، أو نصف المصنوعة التي لم تبلغ بعد طورها النهائي من حيث الصناعة.

وتتضمن هذه المنتجات النهائية:

١. أموال الاستهلاك.
٢. وسائل الإنتاج أو رؤوس الأموال المنتجة خلال العام المدروس.
٣. الزيادة القيمية الصافية للمخزون من مواد أولية وسلع غير تامة الصنع أو سلع نهائية غير مباعة.

أموال الاستهلاك:

وهي السلع والخدمات التي تم إنتاجها في العام سواء أكانت من أموال الاستهلاك المباشر كالمواد الغذائية والخدمات، أو من أموال الاستعمال كالملابس والسيارات والأدوات المنزلية من ساعات وبرادات وأثاث وما شابه ذلك.

وسائل الإنتاج أو رؤوس الأموال:

وهي التجهيزات ومعدات الإنتاج والأدوات المختلفة التي بيعت للمشاريع التي تستعملها، وقيمة الأبنية الجديدة ولاسيما المباني المشغولة فيها بالمشروعات المختلفة، من مبانٍ حكومية ومخازن وأبنية ومؤسسات مختلفة الأنواع، ومبانٍ السكن وكذلك قيمة الأشغال العامة المضافة خلال العام أو النصيب والتماثيل والمؤسسات العامة وقيمة صيانة المباني القديمة المشغولة وإصلاحها وترميمها.الخ.

الفائض القيمي: المخزون في نهاية العام:

ويضم الزيادة القيمية الصافية للمخزون من مواد أولية وسلع غير تامة الصنع وسلع تامة الصنع وغير مصروفة خلال العام.

وبحسب هذا الفائض في نهاية العام بالنسبة إلى قيمته السابقة في مطلع العام ذاته.

وهذا الفائض يضاف إلى قيمة الناتج القومي العام، وإذا كان سلبياً طرح من قيمة الناتج القومي.

ويُؤمِّن الناتج القومي الطلبات النهائية التي تتم خلال عام معين، **هذه الطلبات هي:**

١. طلبات المستهلكين.
٢. طلبات الإدارات العامة والمؤسسات التابعة لها.
٣. الطلبات الخارجية، وهي التي يُصار إلى تلبيتها بواسطة عمليات التصدير.
٤. طلبات الاستثمار، ومنها الاستثمارات الخاصة والاستثمارات العامة.

بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية المستخدمة في الحسابات القومية:

هناك مجموعة من المفاهيم الاقتصادية المستخدمة بشكل متكرر في الحسابات القومية **ومن هذه المفاهيم**:

مفهوم الإنتاج:

لكل فرد عامل في المجتمع نشاط اقتصادي يقوم به، وحصيلة هذا النشاط هو خلق سلعة أو بضاعة أو تأدية خدمة يحتاج إليها الآخرون، فمثلا الفلاح ينتج القمح، وعامل النسيج يصنع القماش، والمحامي يؤدي خدمة حقوقية، والطبيب يؤدي خدمة صحية .... الخ. ونطلق على هذه الحصيلة الممثلة بالسلع والخدمات اسم "الإنتاج".

وبما أن نشاط الفرد مستمر زمنيا، فكان لابد لقياس هذا النشاط من تحديد الفترة الزمنية المبذول فيها. وبالأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني يمكن تحديد إنتاج الفرد خلال فترة من الزمن على انه مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها نتيجة لنشاطه الاقتصادي طيلة تلك الفترة.

وبالقياس فان إنتاج الأمة أو الدولة هو مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها نتيجة لنشاط أفرادها خلال فترة من الزمن.

والإنتاج بهذا المفهوم يتألف من مجموع نوعين:

- **إنتاج مادي**: هو إنتاج السلع كالمنتجات الزراعية والصناعية.
- **إنتاج غير مادي**: هو إنتاج الخدمات كخدمات المحامي والطبيب..... الخ.

ويشترط في السلع والخدمات كي تعتبر إنتاجا بالمعنى الاقتصادي (أي لها قيمة اقتصادية) **أن تكون**:

١. ذات منفعة اقتصادية
٢. قابلة للتسويق
٣. قابلة للتقويم النقدي
٤. نادرة نسبيا.

لكن المشكلة التي لازالت تواجه المحاسبين القوميين عند تحديد مفهوم الإنتاج تتمثل في وضع الحدود الواضحة بين الإنتاج المادي والإنتاج غير المادي (الخدمات)، هذه المشكلة المنبثقة أصلا من مشكلة التمييز بين العمل المنتج لسلعة مادية والعمل غير المنتج ماديا (الخدمات)، وكذلك التفريق بين الخدمات المرتبطة بالعملية الإنتاجية والمكملة لها كخدمات النقل والتخزين والتوزيع من جهة وباقي الخدمات من جهة أخرى بما فيها الخدمات الحكومية .

ذلك أن المفهوم المادي للإنتاج يعتبر أن العمل منتجا في قطاعات الإنتاج المادي التي تساهم مباشرة في تكوين الإنتاج، أما المفهوم الرأسمالي للإنتاج فانه يعتبر جميع أنواع العمل (في القطاعات المادية وغير المادية) منتجة مادامت تعطي ربحا.

وباختصار تكمن المشكلة في اختلاف مفاهيم الإنتاج في تحديدها للسلع والخدمات التي يتم احتسابها ضمن الإنتاج وتلك السلع والخدمات التي يتم استبعادها عند احتساب الإنتاج.

فمثلا يوجد اختلاف في كيفية معاملة الإنتاج المستهلك ذاتيا أو الإنتاج غير المتبادل في السوق، واختلاف في كيفية معاملة وتقييم الخدمات عند احتساب الدخل القومي.

لقد ساد في الماضي مفهومان أساسيان للإنتاج:

أولا- المفهوم المادي للإنتاج (المفهوم الاشتراكي):

وهو يشمل كل الإنتاج المادي من البضائع، أي إنتاج كل من قطاع الزراعة والصناعة بالإضافة إنتاج الخدمات التي تتعلق بالإنتاج المادي وتعتبر لاحقة له (كخدمات قطاع النقل والتجارة والتخزين) وبالتالي فان الإطار العام للحسابات القومية المستند على المفهوم المادي للإنتاج يستبعد من الحساب الدخول المتولدة من الخدمات الحكومية والشخصية وكذلك خدمات دور السكن باعتبارها دخول مشتقة وناتجة عن إعادة التوزيع الأولية أو الأصلية.

ثانيا- المفهوم الرأسمالي للإنتاج:

وهو يشمل كل إنتاج سواء أكان ماديا أو خدميا يشبع رغبة أو يحقق منفعة لدى المستهلك ، وهذا المفهوم يعتبر الأساس الفكري لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

ونظرا لأهمية مفهوم الإنتاج للأمم المتحدة من حيث اتساع تطبيقه عالميا وكونه الأساس للكثير من أنظمة المحاسبة القومية المشتقة عن نظام الأمم المتحدة.

الناتج المحلي :

أن الدخل هو الناتج والناتج هو الدخل لأن كليهما وجهان لشيء واحد، فالناتج هو ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات، والدخل هو قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات.

والأصل في مفهوم الدخل والناتج أن يقاس الإنتاج كميا، ولكن بما أن وحدات الإنتاج تختلف نوعا وكما وقيمة من سلعة إلى أخرى وكذلك فإن الخدمات لا يمكن قياسها كميا لذلك كان لابد من إيجاد معادل عام مشترك، أي إيجاد وحدة عامة توحد الإنتاج وتحل محل كمياته التي لا يمكن جمعها، وهذه الوحدة هي (القيمة النقدية) لذلك فإن تقدير الإنتاج يتم بمعرفة قيمته النقدية.

والدخل أو الناتج المحلي: هو مجموع قيم الإنتاج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة في دولة (وطن) معينة خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة.

أذا الناتج المحلي هو قيمة ما ينتج من السلع والخدمات النهائية في الوطن بغض النظر عن جنسية المالك لهذا الناتج، فيما إذا كان من المواطنين أو المقيمين في ذلك الوطن ، أم أنه يعود إلى أجانب وغير مقيمين، ولهذا يسمى بالناتج المحلي (أو الجغرافي).

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تستعمل لحساب معدل النمو الاقتصادي و مستوى التنمية الاقتصادية و الاستثمار والأداء الحكومي و التجارة الخارجية . .

السلع والخدمات (**الوسيطة والنهائية**):

تميز الحسابات القومية عند احتساب الدخل أو الناتج بين **نوعين من السلع والخدمات هما:**

أ. **السلع والخدمات الوسيطة** : (الاستهلاك الوسيط): وهي السلع والخدمات التي تتم عليها وبواسطتها عمليات الإنتاج من أجل الحصول على السلع النهائية، فمثلا القطن هو سلعة وسيطة للحصول على غزل القطن، وغزل القطن هو سلعة وسيطة لإنتاج القماش، والقماش هو سلعة وسيطة لصناعة الملابس، الخ.

ب. **السلع والخدمات النهائية**: (الاستهلاك النهائي): وهي السلع والخدمات التي تعرض للاستهلاك النهائي، فمثلا القطن الذي تشتريه الأسرة لاستعماله في حشو الفراش هو سلعة نهائية حيث لم يعد هناك عمل يتم عليه وإنما تم استعماله النهائي ولكن نفس القطن لو بيع إلى شركة للغزل لأصبح القطن مادة وسيطة.

المقيمون في الوطن:

الحسابات القومية تقسم الأشخاص إلى نوعين: طبيعيين واعتباريين:

أ. **الأشخاص الطبيعيون** فيعتبرون (مقيمين) في الدولة التي يعيشون فيها عادة وهم في الغالب تربطهم جنسية واحدة، أي أبناء وطن واحد.

أما الأشخاص الذين تكون إقامتهم في البلد مؤقتة أو طارئة بسبب العمل أو السياحة أو العلاج أو الدراسة فلا يعتبرون مقيمين (وهم في الغالب الأجانب من غير أبناء الوطن)

أما الأشخاص الاعتباريون (الشركات والمنظمات والمؤسسات والهيئات الوطنية .) فيعتبرون **مقيمين** في الدولة التي يعملون بها، ويستثنى من ذلك وكالات (أو فروع) الشركات الأجنبية حيث تعتبر غير مقيمة وتتبع جنسية الشركة الأم في بلدها الأصلي.

أما المنظمات والمؤسسات الدولية فإنها تعتبر (غير مقيمة أي غير وطنية) بغض النظر عن مكان عملها أو مركزها الرئيسي.

الناتج القومي:

عرفنا الناتج المحلي بأنه مجموع قيمة ما ينتج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية داخل حدود الدولة المعينة بغض النظر عن جنسية المالكين لهذا المنتج.

أما إذا نظرنا للناتج من زاوية جنسية المالكين لهذا الناتج، أي من حيث مساهمة المقيمين في الوطن وغير المقيمين من الأجانب في الناتج، فإننا نتعامل مع مفهوم آخر هو الناتج القومي الذي هو "مجموع قيمة الناتج من السلع والخدمات النهائية المتحصلة للمقيمين في الوطن (أو لعوامل الإنتاج المقيمة) خلال فترة زمنية معينة (سنة)".

لهذا فان دخل غير المقيمين الذي يتحقق ضمن حدود الوطن يستبعد من الناتج القومي في حين أن الدخل المتحصل للمقيمين من الخارج يدخل في تقدير الناتج القومي.

والناتج القومي يمكن أن يتساوى مع الناتج المحلي إذا كان الاقتصاد المعني مغلقا وكذلك في حالة الدخل المتحصل للمقيمين من العالم الخارجي يعادل الدخل المتحصل لغير المقيمين في الوطن، ولكن إذا زاد دخل المقيمين من الخارج عن دخل غير المقيمين في الوطن يكون الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي والعكس بالعكس.

الناتج الإجمالي والناتج الصافي والدخل القومي:

لم نميز في شرحنا للناتج فيما إذا كان هذا الناتج إجماليا أو صافيا. لكن هناك مقاييس عديدة للناتج القومي تختلف عن بعضها ، يمكن أن نميز المقاييس **التالية للناتج القومي:**

أ. **الناتج القومي الإجمالي:**

وهو عبارة عن مجموع القيم الإجمالية بسعر السوق لناتج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة للمقيمين (أو لعوامل الإنتاج المقيمة) في وطن واحد خلال فترة زمنية معينة (سنة).

وبمقارنة تعريف الناتج القومي الإجمالي مع المفهوم العام للناتج القومي (الفقرة ٥) نلاحظ الفرق بعبارة الإجمالي التي تعني شمول الناتج لذلك الجزء المهتلك من رأس المال الثابت خلال عملية الإنتاج، والفرق الآخر هو بعبارة سعر السوق للدلالة على أن الإنتاج مقيم بالسعر السائد في السوق وهذا السعر يتضمن الضرائب غير المباشرة وتطرح منه إعانات الإنتاج.

صافي الناتج القومي (أو الناتج القومي الصافي):

أثناء عملية الإنتاج يهتلك قسم من رأس المال المستخدم وللحفاظ على المستوى الأصلي لرأس المال لابد من أخذ قسم من الإنتاج الجديد ليحل محل القسم المهتلك ، فإذا طرحنا من مجمل الناتج القومي قيمة اهتلاك رأس المال نحصل على صافي الناتج القومي الذي هو مجموع القيم الصافية بسعر السوق لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة للمقيمين (أو لعوامل الإنتاج المقيمة) في وطن واحد خلال فترة زمنية معينة (سنة).

ب. **الدخل القومي**:

رأينا أن المقياسين السابقين يمثلان مجموع القيم بسعر السوق التي يؤثر في مستواها وجود الضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج، فلو أننا أبعدنا هذين العاملين لحصلنا على ما يسمى بسعر كلفة عوامل الإنتاج.

لنأخذ المثال التالي:

لنفترض لدينا سلعة معينة، ونفرض أن الكغ من هذه السلعة يباع بسعر السوق بمبلغ ٥٠ ل.س. للمستهلك. فإذا حللنا هذا السعر لوجدنا أن فيه ضريبة غير مباشرة تبلغ افتراضيا ١٠ ل.س. ، ولنفترض أن هذه الضريبة ألغيت وأن مستوى الأرباح والأجور والطلب على هذه السلع بقي ثابتاـ فإن سعر السلعة في السوق يبلغ ٤٠ ل.س. وهي تمثل السعر الذي يريده المنتج قيمة لعوامل الإنتاج كي يقدم على البيع، وهذا السعر يتضمن نصيب كل من عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج هذه السلعة.

مثـال آخـر: أن ليتـر المـازوت يبـاع مـثلا بمبلـغ ٧ ل.س. هـو السـعر السائد في السوق ، ولكن هذا السعر ليس هو سعر كلفة عوامل الإنتـاج، ولـو أننا حللنا كلفة الليتر من المازوت لوجدنا انـه يكلف ٣٠ ل.س. والفرق بين السـعرين تقـوم الحكومـة بدفعـه إلـى المنـتج كإعانـة إنتـاج ليـتمكن مـن بيـع المازوت بأقل من كلفته الفعلية.(كلفة عوامل الإنتاج).

وهكذا فسعر كلفة عامل الإنتاج ينقص عن سعر السوق في حال وجود ضرائب غير مباشرة ويزيد عنه في حالة وجود إعانات الإنتاج.

فـإذا مـا حذفنا الضـرائب غيـر المباشـرة وأضـفنا إعانـات الإنتـاج علـى صافي الناتج القومي بسعر السوق حصلنا على ما يسمى ب " الدخل القومي" أو صافي الناتج القومي بتلفة عوامل الإنتاج وهو عبـارة عن "مجموع القيم الصافية لإنتاج السلع والخدمات الاقتصـادية النهائيـة المتحصـلة للمقيمـين (أو لعوامـل الإنتـاج المقيمـة) فـي وطـن واحـد مقومـة بسـعر كلفـة عوامـل الإنتـاج خلال فترة زمنية معينة (سنة).

الضرائب:

في الحسابات القومية يجري التمييز بين نوعين من الضرائب:

أ. **الضرائب المباشرة**: كالضريبة المباشرة علـى الأربـاح أو علـى الـدخل . الخ.

ب. **الضرائب غير المباشرة**: مثل الضـريبة علـى المبيعـات (ضـريبة القيمـة المضـافة)، الرسوم الجمركية . الخ.

وللتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تم اعتماد المبدأ التالي: كل ضريبة تصيب عـاملا محددا من عوامل الإنتـاج (الأرض والعقار، العمل ، رأس المال، الاستحداث) تعتبر ضريبة مباشرة.

وإذا لـم تصـب عـاملا محـددا مـن عوامـل الإنتـاج تعتبـر ضـريبة غيـر مباشرة.

فمثلا ضريبة الدخل التي يدفعها الموظف تصيب مباشرة عنصر العمل (ضـريبة مباشـرة)، بينمـا الضـرائب علـى التبـغ أو الاسـمنت أو ضـريبة السيارات ... الخ تعتبر ضرائب غير مباشرة.

وهنـاك وجهـات نظـر متعـددة حـول المعالجـة المحاسـبية القوميـة للضرائب غير المباشرة: حيث تستبعد من حساب الدخل القومي عندما يكون الهدف هو حساب الدخل القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج باعتبارها لا تمثل عائدا لأي واحد منها، وتحسب عندما يكون الهدف هو حساب الدخل القومي بسعر السوق.

أمـا الضـرائب المباشـرة فتكـون عـادة مشـتملة ضـمن دخـول عوامـل الإنتاج، وبالتالي هي متضمنة في حساب الدخل القومي.

الإعانات الإنتاجية:

يقصد بها المساعدات النقدية أو العينيـة التـي تـدفع مـن قبـل الدولـة إلـى المنتجين المحليين لغرض تخفيض (أو تثبيت) أسعار السلع والخدمات التي يقومون بإنتاجها إلـى مستوى يقل عن سعر السوق الطبيعي، ويمكن اعتبار هذه الإعانـات ضـرائب غيـر مباشـرة سـالبة، ولـهذا يجب طرحـها مـن مجموع الضرائب المستحقة على المنتجين قبل إدخال الأخيرة ضمن حساب الدخل القومي.

وتأخذ الإعانات ثلاثة أشكال رئيسية هي:

أ. الإعانات النقدية: التي تدفعها الحكومة للمنتجين، وجميع هذه الإعانات تضاف إلى الدخل القومي المحتسب بتكلفة عوامل الإنتاج.

ب. مشتريات الحكومة للسلع من القطاع الخاص إما بسعر السوق أو بسعر أعلى منه ثم إعادة بيعها إلى المستهلكين بسعر يقل عن سعر الشراء. ويعتبر الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع إعانة مدفوعة للمنتجين يجب إدخالها في الدخل القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.

ت. إعانات تصدير تدفع للمنتجين وتعامل هذه لمنح معاملة النوعين السابقين.

المجاميع الاقتصادية (**الدخل القومي**)

معنى الدخل:

يمكن تعريف الدخل تعريفاً أولياً وعاماً بأنه:

" كل ثروة جديدة قابلة للتسويق يحصل عليها الشخص خلال مدة زمنية معينة، ويتم هذا مقابل إسهامه في العملية الإنتاجية وفقاً للنظام المُتبع في المجتمع ".

فهناك توافق بين تعريف الدخل وتعريف الناتج، ويتميز الدخل بالخصائص التالية:

١.يمثل الدخل ثروة جديدة:

أي أنه يقابل ناتجاً جديداً يضاف إلى مجموع ما كان يمتلكه الشخص من أموال، فالمبالغ التي يحصل عليها مقابل بيع شيء من ممتلكاته لا تعد دخلاً لأنها مجرد تحويل في شكل بعض أمواله وليست إضافة جديدة إليها، ولو فرضنا أن صاحب هذه المبالغ استطاع أن يبيع المال المذكور بثمن يزيد عن ثمن شرائه فإن هذا الفرق لا يعد دخلاً لأنه لا يشكل ناتجاً جديداً نتج عن عملية البيع، بل يمثل في الواقع قيمة إضافية طرأت على رأس المال الأصلي.

ولكن إذا كان الشخص يحترف التجارة والسمسرة وكانت عملية البيع متصلة بأعماله التجارية فإن الفرق بين ثمن البيع والشراء يعد في هذه الحالة دخلاً حقيقياً.

وينبغي أن يمثل الدخل ثروة جديدة ليس في نظر المستفيد وحده، بل في نظر المجتمع أيضاً.

فإذا زادت ثروة أحد الأشخاص نتيجة حصوله على هبة أو مساعدة من شخص آخر في المجتمع نفسه فإن هذا لا يعد دخلاً وإنما مجرد تحويل للدخل أو للثروة، ويجب أن تستبعد من دخل الأفراد جميع الإيرادات الناتجة من مدفوعات تحويلية كالمساعدات التي تدفعها الجمعيات الخيرية للفقراء

والإعانات التي تدفعها مؤسسة التأمينات الاجتماعية للعمال العاطلين عن العمل، فهذه المبالغ لا تدفع للأفراد مقابل اشتراكهم في العمليات الإنتاجية في المدة المحاسبية نفسها، فلا يوجد مقابل في جانب الناتج القومي لهذه المدة، ولذلك لا يجوز حسابها ضمن الدخل القومي.

إذا افترضنا مثلاً أن دخل أحد الأشخاص يبلغ /٣.٠٠٠/ ل.س شهرياً، وأنه يدفع /٢٠٠/ ل.س أجراً لسائقه الخاص، فإن هذا الأجر يضاف إلى صاحب السيارة عند تقدير الدخل القومي لأنه مقابل هذا الدخل الذي يحصل عليه السائق توجد قيمة جديدة تضاف إلى الناتج القومي في المدة المحاسبية نفسها، وهي قيمة الخدمات التي يؤديها السائق.

أما إذا دفع الشخص المذكور إعانة شهرية لبعض أقاربه مقدارها /٢٠٠/ ل.س أيضاً فإن هذا المبلغ لا يُحسب ضمن الدخل القومي إذا لا يوجد له مقابل في الناتج القومي فهو يُعد من المدفوعات التحويلية.

٢. لا يشمل الدخل القومي إلا للسلع والخدمات والقابلة للتسويق:

فهناك كما أسلفنا توافق بين تعريف الناتج وتعريف الدخل لغرض المحاسبة القومية، فيتكون الدخل كذلك من المبالغ التي يحصل عليها نقداً بالإضافة إلى الميزات العينية التي قد يحصل عليها من الإدارة الحكومية أو المنشأة الخاصة التي يعمل بها كالسكن مجاناً في أحد منازلها أو حق استخدام إحدى سياراتها أو حق الحصول على ملابس أو مأكولات بأثمان مخفضة... الخ.

ولكن لا يضاف إلى دخل الأسرة النقدي أي قيمة تقديرية مقابل الخدمات التي تحصل عليها من أجد أفرادها ما دامت هذه الخدمات غير قابلة للتسويق ولا تضاف إلى تقدير الناتج القومي.

وعلى العكس من ذلك فيمكن أن تحسب في تقدير دخل الفرد القيمة الإيجابية (إيجار المنزل) للمنزل الذي يمتلكه أو يشغله ويسمى بالدخل التقديري، ويضاف إلى دخله النقدي، ولكن لا تُحسب في هذا التقدير قيمة منفعته بسيارته الخاصة وانتفاعه بأجهزته المنزلية المختلفة كالبراد والغسالة الكهربائية والتلفزيون ... الخ.

وهذه التفرقة في المعاملة بين الانتفاع بالعقارات والانتفاع بالمنقولات ليس لها سند منطقي مقبول، ويعترض عليها الاقتصادي الأمريكي (ارفنج فيشر) الذي يرى أنه ينبغي تعريف الدخل تعريفاً شاملاً يضم جميع المنافع التي تعود على الأفراد من السلع المعمرة المملوكة بوساطتهم سواء كانت من العقارات أو من المنقولات.

لكن هذا الرأي لم يلاقِ استحساناً لدى معظم الاقتصاديين ولاسيما المحاسبين القوميين لأنه يثير الكثير من المشاكل عند التطبيق.

ولو كان من الممكن تطبيق رأي فيشر تطبيقاً وإعطاء هذا التطبيق قيمة تقديرية للمنافع التي يحصل عليها الفرد من جميع ما يمتلكه من سلع معمرة وإضافة هذه القيمة إلى دخله لكان متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة يبدو أكثر ارتفاعاً مما هو عليه الآن بالنسبة إلى متوسط الدخل في الدول النامية.

يُشترط أن يكون للمبالغ التي يحصل عليها الفرد مقابل يتمثل في إسهامه في العملية الإنتاجية:

وقد يكون الاشتراك في العملية الإنتاجية حاصلاً بواسطة تقديم خدمات عمل فقط، كما هو الحال في البلاد الاشتراكية الماركسية وتقديم العمل أو رأس المال أو التنظيم في الدول الرأسمالية.

ويشترط المحاسب القومي أن تتم هذه المشاركة في إطار النظام المتبع في المجتمع، أو بعبارة أخرى: في كون النشاط الذي يقوم به الفرد مقبولاً بحكم القانون.

فالدخل الذي يحصل عليه الفرد بواسطة إنتاج المخدرات وترويجها لا يدخل في تقدير الدخل القومي، كما تستبعد قيمة المخدرات من تقدير الناتج القومي ما دام هذا النشاط يحرمه القانون.

تعريف ومفهوم الدخل القومي:

لقد غدا الدخل القومي اصطلاحاً اقتصادياً شائعاً، كما لم يعد استعماله مقصوراً على النواحي الاقتصادية، بل أصبح يستعمل في مجالات التحليل الاقتصادي والاجتماعي.

ومن دراسة معنى الدخل القومي وتعدد استعماله نجد أن تعاريفه قد تعددت بتعدد الاقتصاديين، وفق النظرية الاقتصادية لهذا المصطلح لكل منهم واستعماله له، **وسنورد فيما يلي بعض التعاريف وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.**

الدخل القومي هو مجموع الدخول المتحصلة بواسطة العناصر الاقتصادية المقيمة وذلك بسبب اشتراكهم في الإنتاج.

١. الدخل القومي هو المجموع الذي يقيس قياساً بشكل أفضل الدخل وهو الذي الناتج بواسطة العناصر الأولية للإنتاج لاقتصاد ما وخلال مدة زمنية معينة.
٢. الدخل القومي هو المجموع الأكثر شمولاً والأكثر ثباتاً، وهو الذي يعطي النتيجة الصافية للفعالية الاقتصادية لمجموع عناصر لاقتصاد وطني.
٣. الدخل القومي هو مجموع عائدات العناصر الأساسية للإنتاج معتمدين على كون رأس المال يعد ضمن هذه العناصر.
٤. الدخل القومي هو مجموع صاف لقيم الإنتاج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلين للمقيمين في الوطن خلال مدة زمنية معينة من الزمن (تبلغ عادة سنة).
٥. الدخل القومي هو الدخول النقدية العائدة إلى عوامل الإنتاج البشرية في جميع القطاعات والفروع الاقتصادية، من مستحدثين وأرباب عمل ورجال أعمال ومستخدمين وخبراء وملاك وموظفين.
٦. الدخل القومي هو مجموعة من السلع والخدمات، ردت إلى أساس عام فقيست بالنقود.
٧. الدخل القومي يعني كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية، وغير المادية بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال، في تفاعله مع

مصادر الثروة الطبيعية، وهذا هو صافي الدخل القومي الحقيقي، أي عائدات البلاد أو المنفعة القومية.

٨. الدخل القومي في أية مدة من الزمن يتألف من صافي كمية السلع والخدمات سواء أكانت ضرورية للحياة أم كانت تحقق الرفاه المطلوب في خلال تلك المدة.

٩. يعرف الدخل القومي من ناحيتين: ناحية دخل الجمهور لأنه يكون دخول مكتسبة بواسطة أصحاب عوامل الإنتاج، ومن ناحية دخل المنشآت لأنها تكون مدفوعات لأًحاب عوامل الإنتاج، وهي التي تتضمن مقدار التكلفة كله، أو القيمة الصفية لكل السلع التي يشتريها المجتمع.

ومهما تعددت هذه التعاريف واختلفت من حيث الشكل إلا أنها تتفق من حيث **المضمون**، ولا بد لنا من التأكيد مرة أخرى على أن مفهوم الدخل القومي يتخلف بعض الاختلاف عن مفهوم الدخول الفردية في القطاع الخاص وعن مفهوم دخل القطاع العام، أي دخل الدولة والأجهزة العامة التابعة لها.

فكل ما يعد في الموازنة العامة بأنه من عمليات التحويل من قطاع إلى آخر أو من شخص إلى آخر لا يحسب في الدخل القومي.

فإذا منحت الحكومة تعويضات نقدية للعمال العاطلين عن العمل لا تدخل هذه المبالغ في حساب الدخل القومي.

وتفسير ذلك هو أن التعويضات في حد ذاتها لا تقابل أي عملية منتجة ضمن الدخول الفردية المستفيدة منها.

أما على الصعيد الفردي فتُحسب هذه المبالغ ضمن الدخول الفردية للعمال، فالعمل المنتج من جانب صاحب الدخل هو الذي يرافق إذاً مفهوم الدخل القومي.

والدخل الخاص من ثم مجموع المبالغ النقدية التي يحصل عليها في فترة من الزمن وذلك في حالة كون هذه المبالغ كلها أو بعضها ناتجة عن عمل منتج قام به صاحب الدخل أو دون أي عمل معين: كالمبالغ النقدية المرسلة من المهاجرين إلى ذويهم.

وكل ما جاء في هذه الفقرة يدخل في حساب الدخل الفردي دون أن يحسب في الدخل القومي. **وهكذا يمكن القول قولاً عاماً أن الدخل الفردي يتكون من جانبين مختلفين:**

أحدهما هو جزء من الدخل القومي والآخر لا علاقة له بالدخل القومي. وعلى العكس مما تقدم فإن الأرباح التي تحتفظ بها الشركات دون أن توزعها على المساهمين تدخل في حساب الدخل القومي ولكنها لا تدخل طبعاً في حساب الدخل الفردي لهؤلاء المساهمين الذين لم يحصلوا عليه.

وهكذا يضم الدخل القومي مجموع المداخيل الناجمة عن القطاعات الاقتصادية المختلفة: من زراعة وصناعة وطاقة وتجارة وخدمات على اختلاف أنواعها، كما يتكون من أجور العمال وريع الأرض وإيجارات المباني وأرباح المستحدثين وأصحاب المشروعات والمساهمين في الشركات ..الخ.

وعند دراسة زيادة الدخل القومي من مدة زمنية معينة إلى أخرى لاحقة

يجب ألا نغفل العاملين الهامين التاليين:

١. نسبة انخفاض قيمة النقد الوطني أو ارتفاعها.
٢. معدل زيادة عدد السكان في البلد.

لأن إغفال هذين العاملين يجعل الزيادة في أرقام الدخل القومي زيادة اسمية ظاهرية وليس زيادة حقيقية. ولذلك يلجأ بعض الكتاب في حسابات تزايد الدخل القومي إلى مفهوم القيمة الثابتة للنقد الوطني.

ولابد من الإشارة هنا إلى اصطلاح الدخل القومي المتاح، ويقصد به الدخل المعد للإنفاق بعد استنزال الضرائب المباشرة المترتبة عليه وهذا ما سنراه في الفقرات القادمة بشكل مفصل.

كما أنه تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن مفهوم الدخل القومي هو من المفاهيم المتحركة غير الساكنة.

والمقصود من ذلك أن الدخل القومي يتكون بمرور الزمن. وهو يقدر، كما سنبين لاحقاً، في مدة زمنية أو دورة اقتصادية تمتد من أول عام معين إلى نهايته. وبذلك يدخل هذا المفهوم في نطاق الاقتصاد المتحرك.

دورة الدخل القومي

يمكن إعطاء فكرة مبسطة عن نشأة الدخل القومي وتداوله في المجتمع بواسطة ما يسمى بدورة الدخل القومي. فيكمن تصوير المعاملات الاقتصادية التي تتم في المجتمع على أنها تقوم بين قطاعين: قطاع الأعمال الذي يضم شتى المشروعات الإنتاجية سواءً كانت مشروعات خاصة أو عامة والقطاع العائلي الذي يشمل جميع الأفراد من حيث هم مستهلكون أولاً وأصحاب عناصر إنتاج ثانياً.

ويمكن التغاضي عن المعاملات الداخلية لقطاع الأعمال أي العمليات التي تتم بين مشروع وآخر والتي تتعلق بالسلع الوسيطة فلا تتناول العمليات بين القطاعين سوى السلع والخدمات الاستهلاكية التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد مباشرة.

يقدم القطاع الثاني (العائلات) للقطاع الأول (قطاع المنتجين) خدمات إنتاجية وهي خدمات العمل ورأس المال والأرض والتنظيم (الاستحداث) ويتم هذا مقابل أجور وفوائد وإيجارات وأرباح، وتستعين المشروعات بهذه الخدمات لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية تعرض في السوق ويستخدم الأفراد الدخل الذي يحصلون عليه لشرائها وإشباع حاجاتهم إليها فتعود الأموال إلى قطاع الأعمال بواسطة هذا الإنفاق وتبدأ دورة أخرى وهكذا.

وفي الواقع نجد أن هناك دورتين: دورة نقدية ودورية عينية، الدورة الأولى من المشروعات وتتجه إلى الأفراد على شكل عوائد لعناصر الإنتاج ثم تنتقل من قطاع العائلات إلى قطاع الأعمال بواسطة عمليات البيع والشراء التي تتم في السوق، أما الدورة الثانية فتبدأ بالخدمات التي يؤديها الأفراد إلى قطاع الأعمال فتحولها المشروعات إلى سلع وخدمات تعود إلى الأفراد لإشباع حاجاتهم إليها.

والملاحظ أنه في الشرح المتقدم لدورة الدخل القومي لم ندخل في نظرنا عدة أمور أهمها:

١. وجود الحكومة التي تقتطع جزءاً من دخول الأفراد على شكل ضرائب ثم تقوم بإنفاق المبالغ المحصلة لشراء السلع والخدمات اللازمة لتأدية خدماتها.
٢. احتمال وجود ادخار لدى القطاع العائلي وزيادة التكوين الرأسمالي لدى قطاع الأعمال.

٣. وجود تعامل مع العالم الخارجي، فالواقع يدل على أن جزءاً من السلع والخدمات المنتجة محلياً يصدر إلى الخارج ولا يستخدمه القطاع العائلي المحلي كما أن هناك جزءاً آخر من السلع والخدمات التي تستهلك لا تمثل جزءاً من الناتج المحلي بل تعد مستوردة من الخارج.

وسوف نعالج فيما بعد التغير الذي يطرأ على دورة الدخل القومي نتيجة وجود التدخل الحكومي والادخار والتكوين الرأسمالي والتعامل مع الخارج. أما الآن فإننا سنعتمد على هذه الصورة المبسطة لإظهار حقيقة الدخل القومي في جوهره.

فالدخل القومي الذي يحصل عليه الأفراد على شكل أجور وفوائد وإيجارات وأرباح خلال مدة زمنية معينة مقابل إسهامهم في العملية الإنتاجية يمثل الدخل القومي لهذه المدة.

وما يجد ملاحظته أن هذا الدخل قد يكون ناتجاً من مساهمة ما في إنتاج سلع وخدمات وسيطة استخدمت في صنع السلع الاستهلاكية.

ومن المعروف أن السلع والخدمات الاستهلاكية تنفرد دون غيرها بقيمة ذاتية ناشئة عن صلاحية هذه السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد إليها.

أما السلع والخدمات الوسيطة فلها قيمة مشتقة مستمدة من قابليتها لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية،وتتحدد قيمة هذه السلع الأخيرة في المدة الطويلة بحيث تتضمن قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في صنعها بالإضافة إلى كلفة الإنتاج المشتركة مباشرة في هذا الإنتاج. **ولذلك يمكن القول:**

أن قيمة الناتج القومي لمدة زمنية معينة تقتصر على قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تم استخدامها خلال هذه المدة **ويتم هذا إذا توفر الشرطان التاليان:**

بقاء التكوين الرأسمالي دون تغير أي إذا ظلت المباني والآلات والسلع المخزنة كما هي دون أي تغير حقيقي يطرأ عليها.

١. توازن الميزان التجاري أو بتعبير أصح توازن ميزان العمليات الجارية أي تعادل الصادرات مع الاستيراد المنظور وغير المنظور.

أما إذا زاد التكوين الرأسمالي أو زادت الصادرات على المستوردات فإن الناتج القومي لا يقتصر على السلع والخدمات الاستهلاكية المستخدمة وإنما يشمل إضافة إلى ذلك قيمة الزيادة في التكوين الرأسمالي أو فائض العمليات الجارية مع الخارج.

أو بعبارة أخرى نستطيع أن نرى في بداية مدة زمنية معينة أن المجتمع مزود بكمية من السلع المخزنة ومن الآلات والمعدات والمباني **وخلال هذه المدة يكون من المحتمل حدوث التالي:**

١. استيراد بعض السلع والخدمات.
٢. استخدام القدرات المتاحة لإنتاج سلع وخدمات.
٣. استهلاك جزء من السلع والخدمات المنتجة ومن السلع والخدمات المستوردة لإشباع حاجات الأفراد إليها.
٤. تصدير بعض السلع والخدمات إلى الخارج.

وفي نهاية المدة سوف نجد كمية من السلع المخزونة ومن الآلات والمعدات المباني فكيف تقدر قيمة الناتج القومي الذي ينسب إلى هذه المدة؟

إذا فرضنا:

١. أن قيمة التكوين الرأسمالي (المخزون والآلات والمعدات والمباني) لا تقل ولا تزيد عن قيمته في بداية المدة (مقدرة بالأسعار الثابتة).
٢. وأن قيمة الصادرات تتعادل تماماً مع قيمة المستوردات (المنظورة وغير المنظورة).

ففي هذه الحالة يمكن القول أن مقدار الناتج القومي يقتصر على قيمة السلع والخدمات التي تم استهلاكها خلال هذه المدة وأن السلع النهائية لا تتضمن إلا هذه السلع الاستهلاكية وتشمل قيمتها قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في إنتاجها.

أما إذا زاد التكوين الرأسمالي (كأن يزيد مخزون نهاية المدة على مخزون بدايتها، أو تزيد قيمة المباني والآلات والمعدات) فإن هذه الزيادة تمثل جزءاً من الناتج القومي لهذه المدة ويجب إضافتها إلى قيمة السلع والخدمات المستهلكة. وهذا يعني أن السلع والخدمات النهائية لا تقتصر على سلع وخدمات استهلاكية فقط وإنما تشمل أيضاً سلعاً وخدمات إنتاجية.

وكذلك فإنه إذا زادت الصادرات على المستوردات فإن الفائض يمثل جزءاً من الناتج القومي يجب إضافته إلى قيمة السلع والخدمات المستهلكة وإلى قيمة الزيادة في التكوين الرأسمالي.

أما إذا قل التكوين الرأسمالي وإذا قلت الصادرات عن المستوردات فإنه ينبغي طرح قيمة هذا النقصان أو ذلك العجز من قيمة السلع والخدمات المستهلكة عند تقدير الناتج القومي للمدة المذكورة.

ويفهم مما تقدم أن عبارة السلع النهائية لا تطابق تماماً عبارة السلع الاستهلاكية، فالسلع النهائية تشمل جميع السلع التي تدخل في تقدير الناتج القومي سواءً كانت استهلاكية أو إنتاجية.

وتعادل قيمة الناتج القومي بالضرورة مجموع عوائد عناصر الإنتاج سواءً كانت هذه العناصر تعمل في الإنتاج الوسيط أو الإنتاج الاستهلاكي وذلك ما دامت قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية تتضمن أيضاً قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في إنتاجها.

وتعد المعادلة بين الدخل القومي لمدة زمنية معينة والناتج القومي للمدة نفسها معادلة أساسية لفهم جميع الموضوعات المتصلة بالنشاط الاقتصادي على المستوى كله.

ولو أدخلنا العناصر الثلاثة سابقة الذكر (تدخل الدولة ووجود ادخار ووجود تعامل خارجي) **لوجدنا التغيرات التالية**:

١. تأثير تدخل الدولة في دورة الدخل القومي:

تؤثر الحكومة في دورة الدخل القومي من طريقتين: الضرائب والإنفاق. فالضرائب تقتطع جزءاً من دخول الأفراد إما مباشرة إذا كانت مفروضة على الدخل كضريبة الأجور والرواتب والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإما بصفة غير مباشرة إذا كانت تفرض بمناسبة إنفاق الدخل كالضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وفي جميع الأحوال تقلل من مقدرة الأفراد على الشراء فينشأ عن الضرائب عادة نقص في الطلب الإجمالي على السلع والخدمات. ولذلك فإنه إذا كانت كمية السلع والخدمات المعروضة هي كمية السلع والخدمات المنتجة فإن أسعارها سوف تميل إلى الانخفاض فيقال أن للضرائب أثراً انكماشياً.

غير أن الحكومة لا تكتفي بتحصيل الضرائب بل تقوم بإنفاق المبالغ المحصلة في دفع رواتب الموظفين وفي شراء السلع اللازمة لتأدية الخدمات العامة فيؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الطلب الإجمالي فيمكن القول عندئذ أن للإنفاق الحكومي في حد ذاته-أي في حالة وجود الضرائب- أثراً تضخمياً.

فهناك ثلاثة احتمالات:

أ. الاحتمال الأول:

أن تتعادل حصيلة الضرائب مع مقدار الإنفاق الحكومي وفي هذه الحالة يتلاشى الأثر الانكماشي للضرائب مع الأثر التضخمي للإنفاق الحكومي ولا يحدث أي تغيير في المستوى العام للأسعار.

الاحتمال الثاني:

أن يزيد مقدار الإنفاق الحكومي على قيمة الضرائب المحصلة كأن تمول الحكومة جزءاً من إنفاقها بواسطة الاقتراض فينتج عن ذلك زيادة في الطلب الإجمالي.

فإذا كانت هناك طاقة إنتاجية غير مستغلة ترتب على ذلك زيادة في حجم العمالة ومقدار الناتج القومي دون أي تغيير يذكر في الأسعار.

أما إذا زاد الإنفاق الحكومي في ظل العمالة الكاملة (الاستخدام الكامل) أي في حالة استغلال جميع الطاقات المتاحة فإن زيادة الطلب الإجمالي سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي أنها تحدث حالة تضخم فتزيد قيمة الناتج القومي ولكنها مجرد زيادة اسمية تتمثل في زيادة الأسعار مع بقاء الكمية المنتجة كما هي.

ب. **الاحتمال الثالث:**

أن يقل الإنفاق الحكومي عن حصيلة الضرائب كأن تستخدم الحكومة جزءاً من إيراداتها في سداد ديونها السابقة وهذا يعني أن الطلب الإجمالي يقل عن المستوى المطلوب لشراء السلع والخدمات المعروضة بالأثمان السابقة. ولذلك سوف نجد أن الأسعار تميل إلى الانخفاض، وقد يترتب على ذلك نقص في النشاط الإنتاجي للمجتمع فيقل الدخل القومي.

تأثير الادخار:

إذا ما قام الأفراد بادخار جزء من دخولهم النقدية واكتنزوه يقل الإنفاق القومي عن المستوى المطلوب لإمكان بيع المنتجات المعروضة بالأسعار السائدة فيحدث انكماش (انخفاض في المستوى العام للأسعار) ويقل حجم النشاط الإنتاجي في المدة المقبلة ويقل مقدار الدخل القومي تبعاً لذلك.

أما إذا اقترن الادخار بالاستثمار أي استخدمت المبالغ المدخرة في شراء سلع رأسمالية وتوقع قطاع الأعمال وجود مثل هذا الطلب عمد إلى تحويل بعض الموارد من إنتاج سلع استهلاكية إلى إنتاج سلع رأسمالية بما يتفق مع الطلب الحاصل عليها الذي يقل أيضاً بسبب الادخار، وفي هذه الحالة لا يحدث أي تغير في المستوى العام للأسعار، وفي دورة الدخل القومي ولكن هذه الأسعار سوف تزيد في المراحل المقبلة من قدرة المجتمع على الإنتاج بفضل الزيادة في التكوين الرأسمالي.

وقد تمول بعض الاستثمارات ليس من الادخار الذي يتحقق في المدة نفسها بل بوساطة أموال مكتنزة من قبل أو بواسطة قروض تحصل عليها المشاريع من المصارف التي تستطيع أن تخلق وسائل دفع جديدة، ولذلك يمكن أن يزيد الإنفاق القومي بالنسبة إلى قيمة الناتج القومي مقدرة بالأسعار الثابتة، فإذا كانت هناك بطالة وكانت المصانع لا تعمل بكامل طاقتها كما يحدث في مراحل الكساد فإن زيادة الطلب الإجمالي من شأنها أن تؤدي إلى

زيادة النشاط الإنتاجي زمن ثم زيادة السلع والخدمات المنتجة فيرتفع مستوى الدخل.

أما في حالة الاستخدام الكامل فإن زيادة الطلب الإجمالي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

٢. تأثير التعامل مع الخارج:

تمثل الصادرات كمية من السلع والخدمات المنتجة محلياً لا تُستخدم في الداخل، لذلك يترتب عليها نقص في كمية السلع والخدمات المتاحة للاستخدام

المحلـي وهـذا يكـون فـي حالـة كـون دخـل الأفـراد الـذين سـاهموا فـي إنتاجها يظل كما هو ولذلك فقد ينتج عنتها حالة تضخم أي ميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع.

أمـا المسـتوردات فهـي سـلع وخـدمات لـم تنـتج محليـاً ولا يقابلهـا دخـل يحصل عليه المقيمون في الدولة ولكنها تُضاف إلى الناتج المحلي فتؤدي إلـى زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة بالنسبة للطلب الحاصل عليهـا، لذلك سيكون لها أثر انكماشي.

فـإذا تعادلـت الصـادرات والمسـتوردات (المنظـورة وغيـر المنظـورة) وتـوازن ميـزان العمليـات الجاريـة فـإن التعامـل الخـارجي لا يـؤثر فـي دورة الدخل القومي ولا يُحدث أي تغيُّر فـي المسـتوى العـام للأسـعار، أمـا إذا زادت الصــادرات ظهـر الأثـر التضـخمي وبـالعكس فـإذا زادت المسـتوردات عـن الصادرات تغلَّب الأثر الانكماشي.

أهمية دراسة الدخل القومي

تتجلى أهمية دراسة الدخل القومي:

١. تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية
٢. دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي
٣. تحديد قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة
٤. بحث توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج
٥. قياس مستوى رفاهية الأفراد.

١)تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية

- تتمثـل السياسـة الاقتصـادية للحكومـة فـي جميـع الإجـراءات التـي تتخـذها لتهيئة الظـروف الملائمـة للنشـاط الإنتـاجي وتوجيهـه توجيهـا سليما، ومنهـا الإجراءات القانونية والمالية والنقدية.
- تسـتخدم الحكومـة تقديرات الـدخل القـومي للسـنوات التـي أعقبـت تطبيـق أسلوب التخطيط الاقتصادي مثلا ـ وتقارنها بنتائج السنوات السابقة، فإذا

- تبين أن الدخل القومي قد زاد زيادة تفوق متوسط الزيادة السنوية المعتادة فإنه يمكن تفسير ذلك بنجاح السياسة الاقتصادية المتبعة
- **يشترط لإجراء المقارنة توفر بعض الشروط** :

١. أن تكون السلسلة الزمنية متجانسة (أي أن تكون تقديرات الدخل القومي كلها تمت بالطريقة نفسها).
٢. أن يكون تقدير الدخل القومي في السنوات المتتالية بالأسعار الثابتة (أي بوحدات نقدية ذات قوة شرائية واحدة).
٣. إذا كانت الإحصاءات المتوافرة تبين الدخل بالأسعار الجارية ففي هذه الحالة ينبغي استخدام الأرقام القياسية لأسعار الجملة، أو الأرقام القياسية لنفقات المعيشة لإعادة تقدير الدخل بالأسعار الثابتة.

٢)دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي

- ويسمى أيضا " التركيب الهيكلي الاقتصادي"
- حيث يقسم النشاط الإنتاجي إلى ٣ قطاعات:

القطاع الأولي: ويشمل إضافة إلى الزراعة، الصيد والغابات والصناعة الإستخراجية.

القطاع الثانوي: ويشمل التشيدات المختلفة وجميع الصناعات الأخرى ماعدا الصناعات الإستخراجية.

قطاع الخدمات: وتشمل التجارة والنشاط المصرفي والسياحي والترفيهي والخدمات التعليمية والصحية ... الخ.

٣)تحديد قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة

- تستخدم تقديرات الدخل القومي لأغراض أخرى كقياس مقدرة الأفراد على دفع الضرائب ومدى تحمل المجتمع للقروض العامة. ولاشك أن الحكومات لا تستطيع التمادي في فرض الضرائب والاقتراض من الأفراد دون أن تراعي مستوى الدخل.
- ولقياس مقدرة الأفراد على تحمل الضرائب يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير ما يسمى بالضغط الضريبي:

- الضغط الضريبي = مجموع الضرائب التي يتحملها الفرد / مجموع دخل الفرد
- ولقياس مقدرة المجتمع على تحمل أعباء القروض العامة يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير نسبة القروض العامة إلى مقدار الدخل. وتستخدم هذه الطريقة في حالة استدانة الدولة من الخارج (ديون خارجية).
- أو يلجئون أحيانا إلى حساب نسبة فوائد الدين والأقساط الاستهلاكية في سنة معينة إلى مجموع مصروفات الدولة في السنة نفسها. وتستخدم عندما تكون معظم الديون العامة من الديون الداخلية.
- عند مقارنة الضغط الضريبي لعدة دول مختلفة **يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما يلي:**
  - الطريقة التي اتبعت في تقدير الضغط
  - متوسط دخل الفرد في الدول موضع المقارنة
  - طريقة توزيع الدخل
  - مقدار الخدمات التي تؤديها الدولة دون مقابل.

٤) **بحث توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج**

- يهتم الباحثون اهتماما بالغا بإحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة، ويتم تقدير نصيب كل عنصر ضمن الدخل القومي.

٥) **قياس مستوى رفاهية الأفراد**

يعتمد الاقتصاديون على متوسط دخل الفرد السنوي في المجتمع لقياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

ولكن يؤخذ على هذا المقياس الملاحظات التالية:

- إن ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يكفي بنفسه لجعل الدولة متقدمة
- متوسط دخل الفرد لا يمثل مستوى رفاهية المجتمع تمثيلا صحيحا

طرق حساب الدخل القومي

من تعاريف الدخل القومي المتعددة يتبين أنه مجموع عوائد عوامل الإنتاج وذلك دون الاهتمام بالضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج.

ولقد قسم الاقتصاديون في حساب الدخل القومي عوائد عوامل الإنتاج إلى قسمين:

الأول يتناول دخل أصحاب الرواتب، **والثاني يتناول** دخل الملاك وأصحاب المشاريع وهذا التقسيم يشابه التقسيم الماركسي للدخول، حيث يوجد دخل العمل (أو ما يسمى برأس المال المتغير) ودخل رأس المال وأصحاب العقارات (وما يسمى بفائض القيمة).

كما أنه يمكن تقسيم دخل فئة الملاك وأصحاب المشاريع إلى ثلاث فئات تقسيماً نهائياً يصبح التوزيع فيه على الشكل التالي:

- عوائد أصحاب الرواتب (وتشمل الرواتب الإجمالية وحصة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية المدفوعة مباشرة لأصحاب الرواتب).
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع للقطاع الخاص (ويشمل القطاع العائلي والإدارات الخاصة).
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع للحكومة.
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع إلى الشركات (ويشمل المحتجز لقاء التمويل الذاتي).

- **وبالعودة إلى التعاريف السابقة الذكر لوجدنا أنه يمكن تعداد ثلاث طرق لحساب الدخل القومي:**

١. طريقة عوائد عوامل الإنتاج (طريقة الدخل)، وتستند إلى اعتماد الدخل القومي كمجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج.
٢. طريقة الإنفاق على الإنتاج القومي وتستند إلى اعتبار الدخل القومي من حيث هو ما ينفق على الإنتاج.
٣. طريقة القيمة المضافة، وتستند إلى اعتبار الدخل القومي من حيث هو مجموع قيمة الناتج المتحصل في مختلف القطاعات.

الطريقة الأولى – طريقة الدخل:

وحسب هذه الطريقة يمكننا تقسيم الدخل القومي إلى ثلاث فئات:

١. **ما يدفعه المنتجون للأفراد ويشمل:**
- أجور العمل والاستخدام في القطاعين العام والخاص.
- عوائد الملكية الخاصة (كالإيجارات).
- دخل الاستحداث (زراعي والمهن حرة والقطاع غير المنظم).
- عوائد رأس المال (كالفوائد).

٢. **ما يدفعه المنتجون للحكومة والإدارات العامة ويشمل:**
- ضرائب دخل الشركات المساهمة.
- الضرائب غير المباشرة.
- ضرائب الأملاك.
- دخل الدولة من أعمالها الإنتاجية.
- عوائد أملاك الدولة.

(-) ناقصاً منه:
- فوائد القروض العامة (فوائد الدين العام وفوائد دين المستهلكين).
- إعانات الإنتاج.

٣.ما يحتجزه المنتجون لديهم ويشمل على:

- احتياطيات.
- أرباح غير موزعة.
- اهتلاكات رأس المال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن **السبب في طرح فوائد الدين العام وفوائد دين المستهلكين** حين حساب الدخل القومي يعود إلى مفهوم الإنتاجية. حيث أن الدخل القومي يشتمل على عوائد عوامل الإنتاج التي اشتركت فعلاً في عملية الإنتاج، وبما أن هذه الفوائد دخلت في عوائد الملكية وادخار الشركات لذا وجب طرحها للتوصل إلى المعنى الاقتصادي الصحيح للدخل القومي. كما أن الفكرة نفسها تطبق على الإعانات الإنتاجية التي تدفعها الحكومة للمنتجين والتي يسميها بعض الاقتصاديين "الضرائب السلبية" وتطرح كذلك حين حساب الدخل القومي نظراً لعدم انتمائها إلى العناصر المكونة للإنتاج.

ويمكننا تلخيص ما سبق بالجدول التالي:

١. **تعويضات العمل والاستخدام وتشمل:** - الأجور والرواتب. - رواتب القوى المسلحة وتعويضاتها. - مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية. ٢. **دخل القطاع العائلي من الزراعة ودخل المهن الحرة والقطاع غير المنظم وتشمل:** - الدخل الزراعي. - دخل المهن الحرة. - دخل القطاع غير المنظم والمشاريع الأخرى. ٣. **دخل القطاع غير المنظم العائد إلى القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تسعى إلى الربح وتشمل:** - الريع (إيجارات العقارات). - الفائدة. - الأرباح الموزعة. - مدفوعات القطاع المنظم للقطاع العائلي. ٤. **مدخرات الشركات المساهمة وتشمل:** - مدخرات الشركات المساهمة الخاصة. - مدخرات الشركات المساهمة ذات النفع العام. - اهتلاكات رأس المال.

٥. **الضرائب المترتبة على الشركات المساهمة وتشمل:**
- الضرائب المباشرة المترتبة على الشركات المساهمة الخاصة.
- الضرائب المباشرة المترتبة على الشركات المساهمة ذات النفع العام.
- الضرائب غير المباشرة الصافية من إعانات الإنتاج.

٦. **موارد القطاع الحكومي من الاستحداث والملكية وتشمل:**
- أرباح المشاريع.
- الريع والفائدة والأرباح.

٧. **ناقصاً منها فوائد الدين العام.**
٨. **وناقصا فوائد الديون الاستهلاكية.**
٩. **وناقصا إعانات الإنتاج.**

المجموع = الدخل القومي الإجمالي

الطريقة الثانية – طريقة الإنفاق:

إن المحاسبة القومية تستند إلى مبدأ القيد المزدوج، وإلى تساوي طرفي الموارد والاستعمالات. ولقد شاهدنا في الطريقة الأولى كيفية تقدير الدخل القومي بواسطة استعمالات المنتجين، والآن سنرى من أين تأتي موارد هؤلاء المنتجين؟ **في الواقع نجد أن موارد المنتجين ما هي إلا:**

١. الإنفاق على البضائع والخدمات الاستهلاكية أو مبيعات المنتجين من البضائع والخدمات الاستهلاكية.
٢. والإنفاق على البضائع والخدمات الإنتاجية أو مبيعات المنتجين من بضائع وخدمات إنتاجية
٣. وصافي الإنفاق على التعامل مع العالم الخارجي.

ويتألف الإنفاق على البضائع أو الخدمات الاستهلاكية (الاستهلاك النهائي) من:

- إنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص.
- وإنفاق على الاستهلاك النهائي العام.

كما يتألف الإنفاق على البضائع والخدمات الإنتاجية (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بما فيه التغير في المخزون) من:

- الإنفاق على الاستثمار للقطاع الخاص. (أو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في القطاع الخاص)
- الإنفاق على الاستثمار للقطاع العام. أو(التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في القطاع العام)
- والتغيير في المخزون في القطاعين العام والخاص في بنوده كافة.

أما صافي الإنفاق على التعامل مع العالم الخارجي فيتألف من زمرتين الأولى موجبة والثانية سالبة، فالزمرة الموجبة تتكون عناصرها من:

- قيمة السلع المصدرة (كالصادرات المنظورة).
- قيمة الخدمات المصدرة (كالتأمين مثلاً).
- وعوائد المقيمين من أملاكهم في العالم الخارجي.

أما الزمرة الثانية ذات العناصر السالبة فتتكون من:

- قيمة السلع المستوردة (كالمستوردات المنظورة).
- قيمة الخدمات المستوردة (كالمستوردات غير المنظورة).

- عوائد غير المقيمين من أملاكهم في الوطن.

إن مجموع هذه البنود الثلاثة (الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + صافي التعامل مع العالم الخارجي) يشكل مجموع الإنفاق على مجمل الناتج القومي.

بالنتيجة إن العناصر المكونة للإنفاق على مجمل الناتج القومي هي:

١. الإنفاق على الاستهلاك الخاص.
٢. الإنفاق على الاستهلاك العام.
٣. الإنفاق على الاستثمار في القطاع الخاص.
٤. الإنفاق على الاستثمار في الشركات ذات النفع العام.
٥. الإنفاق على الاستثمار في المشاريع الحكومية
٦. الإنفاق على الاستثمار في القطاع الحكومي العام.
٧. زيادة المخزون (أي مخزون آخر المدة ناقصاً منه مخزون أول المدة).
٨. تصدير البضائع والخدمات.
٩. ناقصاً منه الاستيراد من البضائع والخدمات.
١٠. صافي مدفوعات عوامل الدخل من العالم الخارجي.

المجموع = مجمل الإنفاق على الناتج القومي.

الطريقة الثالثة – طريقة القيمة المضافة أو المصدر الصناعي:

إن القيمة المضافة هي الزيادة القيمية الحاصلة في عمليات الإنتاج التي يقوم بها مشروع معين خلال سنة بالنسبة إلى جميع الأموال والخدمات التي استعملت في هذه العمليات.

في **الواقع** نجد أن جميع النشاطات الاقتصادية تهدف إلى الزيادة القيمية للأشياء، أي الأموال الاقتصادية، بقصد بيعها بأسعار أعلى، وبغية تحقيق الأرباح منها.

وهذا ما يحدث بالنسبة إلى جميع النشاطات من إنتاج أو تحويل أو نقل. وبعبارة أخرى نجد أن الصانع الذي يشتري مواد أولية أو سلعاً ثم يقوم

بتصنيعها أو تحويلها إلى شكل معين كي يبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء ومن أنواع الكلفة المختلفة، فيحقق إضافة قيمة على السلع المشتراة.

فالقيمة المضافة إلى صناعة ما إنما هي الفرق بين قيمة البضائع التي تنتجها وبين قيمة المواد الأولية والخدمات التي تستعملها في الإنتاج.

وتشمل القيمة المضافة إلى العناصر التالية:

١. أجور العمال والمستخدمين وتعويضاتهم.
٢. إيجارات العقارات والأراضي
٣. فوائد رؤوس الأموال.
٤. أرباح المنتجين أو المنظمين أو المستحدثين.
٥. الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المشروع.
٦. اهتلاك رأس المال المستخدم في المشروع.

إن مجموع العناصر الستة يسمى بالقيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق، فإذا طرحنا منها اهتلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة حصلنا على القيمة المضافة الصافية بكلفة عوامل الإنتاج.

ويستنتج مما تقدم أن ثمن السلع والخدمات التي يستلزمها المشروع في عمليات الإنتاج لا تدخل في مفهوم القيمة المضافة بل في قيمة مبيعات المشروع من السلع والخدمات، بينما نرى أن كلفة عوامل الإنتاج من الطبيعة والعمل ورأس المال تدخل في المفهوم المتقدم.

فالقيمة المضافة، على هذا الأساس، هي الفرق القيمي بين قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أو يقدمها المشروع والسلع والخدمات التي يشتريها والداخلة في صلب المنتجات النهائية له. **ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية:** (قيمة الإنتاج النهائي – قيمة السلع والخدمات الوسيطة (الاستهلاك الوسيط) = القيمة المضافة الإجمالية).

أو بمعادلــة أخــرى: (القيمــة المضــافة = قيمــة المبيعــات – تكلفــة المشـتريات = الأجـور والفوائـد والأربـاح والريـع وصـافي الضـرائب غيـر المباشرة والاهتلاك).

ويمكن تحديد قيمة الإنتاج النهائي عندما يبيع المنظم المنتجات، إلا أن قيمة مبيعات المشروع لا تمثل إسهامه الفعلي في عمليات الإنتاج.

ففي الواقع يستخدم المنتج بالإضافة إلى عوامل الإنتاج بعض السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها مشروع آخر فتكون قيمتها داخلة في مبيعاته

ولحساب القيمة الحقيقية لمنتجات مشروع معين يلجأ عادة إلى مفهوم القيمة المضافة التي تعني قيمة السلع والخدمات التي قدمها المشروع ناقصاً منها قيمة السلع والخدمات المشتراة في مشروع آخر والتي تكون قد دخلت عملية الإنتاج. وهذه الطريقة تجنبنا، بالإضافة إلى ما تقدم، الازدواجية في الحسابات.

وبدلاً من اصطلاحي المبيعات والمشتريات يستعمل التعبيران: المدخل والمنتج.

ويمثل المدخل، أو مجموع ما يجب طرحه من قيمة السلع والخدمات التي ينتجها مشروع معين، قيمة المشتريات التي قام بها المشروع خلال السنة، أي قيمة السلع والخدمات المشتراة في المشروعات الأخرى خلال السنة والتي تستعمل فعلاً في عمليات الإنتاج. فقيمة الأموال المشتراة التي لم تستعمل في الإنتاج لا تحتسب ضمن المدخل. كما أ، السلع الرأسمالية، (رؤوس الأموال الثابتة) المشتراة خلال العام والمعدة للاستعمال، لأكثر من عام لا تدخل في مفهوم الدخل.

أما المنتج فيمثل مبيعات المشروع في شكلها النهائي زائداً عليها تغيرات مخزون الأموال التي أنتجها المشروع. وتحسب قيمة المبيعات بالأسعار الجارية التي تم عندها المبيع كسعر المزرعة في الحقل، أو سعر المصنع، أو سعر السوق إذا بيعت السلع مباشرة، وتشمل الأسعار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، قيمة الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المنتج

أما ما يتعلق بتغيرات المخزون فإنها تحتسب بمتوسط أسعار المبيع خلال السنة.

وهكذا يتبين أن عملية إضافة قيمة ما إلى سلعة هي هدف النشاطات الاقتصادية بصورة عامة.

إذ أن النشاط الاقتصادي للإنسان يرمي في الدرجة الأولى إلى إعطاء قيمة أكبر لمادة أو سلعة عما كانت عليه قبل استخراجها أو صنعها أو نقلها من مكان إلى آخر.

ومن النادر أن يكون لمال معين قيمة كبيرة في حالته الطبيعية. حتى أن الذهب والمعادن النفيسة الأخرى لا تكون ذات قيمة اقتصادية مرتفعة عندما تكون في مناجمها وقبل إدخال العمل الإنساني عليها.

كما أن الأعمال الفنية اللاحقة التي تجرى عليها هي التي تعطيها قيمة إضافية تزيد من قيمتها الأصلية.

وهذا لا يعني أن ليس هناك أموال ذات قيمة ذاتية خارج العمل الإنساني، ولكنها نادرة.

ولذلك يفرق الاقتصاديون بين القيمة المضافة والقيمة الأصلية للسلع.

بعض مفاهيم الدخل القومي

إن هذه الدخول تعد اشتقاقاً من مفهوم الدخل القومي، والواقع يدل على أن لهذه الدخول أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، على الرغم من ضآلة أهميتها في أنظمة المحاسبة القومية المختلفة، ويعود السبب في ذلك إلى

صعوبة معرفة قيمها معرفة دقيقة، وإلى ما تتطلبه هذه المعرفة من معلومات قد يكون التوصل إليها صعباً.

إن معرفة هذه الدخول تساعد في دراسات السلوك الاستهلاكي أولاً، والسلوك الادخاري ثانياً، كما تساعد على رسم سياسة الدخول.

ولكن للاستفادة من هذه المجاميع يجب أن يكون لها حسابات قومية خاصة ترتكز على أساس التقسيم الاجتماعي المهني للمجتمع، وعلى توفر المعلومات الإحصائية الكفؤة لوضع مثل هذه الحسابات.

أ. **الدخل الشخصي والدخل التصرفي:**

١. **الدخل الشخصي:**

من تعريف الدخل القومي علمنا أنه الدخل الذي يصيب العناصر الإنتاجية لقاء اشتراكهم في عملية الإنتاج، ولكن هذا الدخل لا يصل جميعه إلى أيدي الأفراد الذين ساهموا فيه وإنما تقتطع منه مبالغ **لأسباب قانونية**: كالتأمينات الاجتماعية، وأرباح الشركات غير الموزعة... الخ.

وفي الوقت نفسه نجد أن ما يدخل إلى الأفراد ليس بالضرورة ناشئاً عن عملية الإنتاج نشوءاً آلياً وإنما قد يأتي على شكل إعانة حكومية أو إعانة خارجية، ونتيجة ذلك يتكون لدينا ما يدعى بالدخل الشخصي، وبالطبع **يمكننا ملاحظة أن الدخل الشخصي قد يكون أكبر من الدخل القومي أو أصغر منه** وذلك يتوقف على مقدار الاقتطاعات أولاً وعلى مقدار الإعانات الخارجية والإعانات الداخلية ثانياً.

الدخل التصرفي (ويسمى أيضا الدخل المتاح):

هو الدخل الشخصي بعد أن يذهب قسم منه إلى الدولة لقاء ضرائب مباشرة مترتبة على الدخل كما قد يذهب إلى الخارج لقاء تحويلات وإعانات والناتج الجبري لذلك يعطينا ما يسمى بالدخل التصرفي الذي يمثل الدخل الجاهز أو المتاح لأبناء الوطن ليتصرفوا به إما إنفاقاً وإما توفيراً متفرقين أو مجتمعين.

ومما سبق يتبين لنا أن مقاييس الدخل سواء أنظرنا إليها من الوجهة الوطنية القومية أم الوجهة الداخلية الجغرافية، تحاول تقدير الدخل تقديرات متفاوتة من الإجمال والصفاء.

ويمكننا كذلك وزيادة للإيضاح تمثيل هذه المقاييس والعلاقات الموجودة بالمعادلات البسيطة التالية التي **تسهل علينا الانتقال من مفهوم إلى آخر**:

١. الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص + الادّخار الخاص.
٢. الدخل الشخصي = الدخل التصرفي + الضرائب المباشرة + المدفوعات التحويليّة للخارج.
٣. الدخل القومي = الدخل الشخصي+(أرباح الشركات + ضرائب دخل الشركات +مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعيّة)- (إعانات الحكومة للأفراد + إعانات الخارج للأفراد).
٤. صافي الناتج القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج = الدخل القومي.
٥. صافي الناتج القومي(بسعر السوق) = صافي الناتج القومي(بسعر كلفة عوامل الإنتاج)+ الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج.
٦. مجمل الناتج القومي(بسعر السوق) = صافي الناتج القومي(بسعر السوق) + اهتلاك رأس المال.

ب. الدخل النقدي (الدخل بالأسعار الجارية) والدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابة) " ومفهوم القوة الشرائية":

إن القوة الشرائية للوحدة النقدية، كما هو معلوم، تتغير من زمن إلى آخر، مما يؤدي في حالة هبوطها إلى تضخيم قيمة الإنتاج نتيجة لارتفاع الأسعار دون وجود زيادة حقيقية في الإنتاج، وبالعكس ففي حالة ازدياد القوة الشرائية النقدية بسبب هبوط الأسعار فإن قيمة الإنتاج ستدل على هبوط الإنتاج الذي لا وجود له. وعلاجاً لهذه المشكلة فإن الدول تلجأ بالإضافة إلى قياس الدخل القومي بالأسعار الجارية، إلى قياسه بأسعار ثابتة تسهيلاً لمقارنة نمو الإنتاج القومي من سنة إلى أخرى.

لكن التغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية لا يتأثر فقط بالمستوى العام للأسعار، بل يتأثر بالضرائب المفروضة على السلع والخدمات، وبالإصدار النقدي الجديد، وبتوازن ميزان المدفوعات. كما يؤثر التغير في القوة الشرائية في سلوك أفراد القطاع العائلي فيما يتعلق بتخصيص دخلهم المتاح. والقوة الشرائية للنقود، وهذا عامل هام أيضاً في تحديد قرارات

المشاريع الاقتصادية فيما يتعلق بالتمويل الذاتي، والاستدانة والاستثمار، ومعدلات الفائدة السائدة.

ومما سبق نستدل على أن هناك آثاراً انعكاسية بين الدخل والأسعار والنقود. وقد أخذت هذه الآثار تحتل مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي المعاصر. والتأثير ليس وحيد الطرف. بل هو على العكس.

إن نمو تقلبات كل من هذه المفاهيم الاقتصادية يؤثر في التوازن الاقتصادي الجزئي أولاً (كتوازن المستهلك، وتوازن المشروع)، وفي التوازن الاقتصادي الكلي (كتوازن الادخار والاستثمار وتوازن الإنتاج).

مفهوم القوة الشرائية للنقود والعوامل المؤثرة فيها:

إن الذي يهمنا بالدرجة الأولى عند دراسة توزيع الدخل القومي، ليست الدخول النقدية، بل الدخول الحقيقية. ويتوقف تحديد الدخل الحقيقي لفرد ما أو **لقطاع مؤسسي معين على ثلاثة عناصر**:

أ. الدخل النقدي المتبقي للفرد بعد دفع الضرائب المفروضة على الدخول والثروات.

ب. تقلبات المستوى العام للأسعار، أي القوة الشرائية للنقود.

ت. عبء الإصدار النقدي الجديد، أي التضخم النقدي أو ما يسميه بعض الاقتصاديين "التمويل بالعجز".

وفيما يتعلق بالفقرتين أ وب: أي الضرائب وتقلبات المستوى العام للأسعار نجد ما يلي: سبق أن بينا سابقا أثر تدخل الدولة على دورة التدخل القومي (انظر ص ٣٤).

ولكن قد تلجأ الدولة لتغطية نفقاتها بواسطة إصدار نقدي جديد (التمويل بالعجز) ويتم ذلك بالاقتراض من المصرف المركزي.

إن إتباع هذه السياسة قد يقود إلى حالة تضخم تضر بالاقتصاد أو إلى رفاه يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد الإنتاجية وتحقيق زيادات في الناتج القومي.

فالإصدار النقدي في حال كون الجهاز الإنتاجي غير مرن يؤدي إلى التضخم النقدي أي إلى زيادة الطلب الحاصل على السلع الاستهلاكية بصورة تفوق عرضها، ولاسيما في الأجل القصير الذي يتصف بثبات كتلة رأس المال الإنتاجي، وبمستوى معين من التقدم التقني والمهارات الإنسانية. والنتيجة الحتمية لذلك هي ارتفاع الأسعار، أي انخفاض القوة الشرائية ويتجدد ارتفاع الأسعار بانخفاض الدخول النقدية

أمـا إذا **رافـق الإصـدار النقـدي الجديـد مرونــة فــي الجهـاز الإنتــاجي** واستعملت الكتلة النقدية المطروحـة فـي الأسـواق لأغـراض إنتاجيـة فـإن ذلـك يؤدي إلى زيادة كتلة رأس المـال والنتيجـة هـي زيـادة النـاتج القـومي وارتفـاع القوة الشرائية للنقود ولاسيما في المدة الطويلـة حيث تظهر نتـائج زيـادة كتلـة رأس المال الإنتاجي.

الانتقال من الدخل الحقيقـي (الدخل بالأسعار الثابتـة) إلـى الـدخل النقدي (الدخل بالأسعار الجارية):

تعبر أرقام الدخل القومي أو الناتج القـومي حسـب كلفـة عوامـل الإنتـاج عن مدى المسـاهمة فـي العمليـة الإنتاجيـة، التـي أدت إلـى خلـق مجموعـة مـن السلع والخدمات وهـي السـلع الاسـتهلاكية والسـلع الرأسـمالية. ويجـري تقـويم هذه السـلع والخـدمات –كمـا رأينـا سـابقاً– وفـق أسـعار متعـددة بعضـها نتيجـة التبـادل فـي السـوق، وبعضـها الآخـر محسـوب أو عـن طريـق المماثلـة لسـلع مشـابهة موجـودة فـي السـوق. ونحصـل علـى قيمـة الإنتـاج (الـدخل) بواسـطة ضـرب كميـات الإنتـاج السـوقي بالأسـعار السـائدة ومـن هنـا نـرى أن الـدخل القومي أو النـاتج القـومي لسنة معينـة، لـيس فـي جـوهره إلا نتيجـة تجميـع لهـذه القيم التي تـم تقديرها وفـق منظومـة الأسـعار والقيم، والتـي جـرى الافتـراض بأنها تمثل الصفقات المعقودة بين القطاعات المؤسسة خلال تلك السنة

كما أن القيمة الاسمية لكل سلعة تتألف من ثلاثة عناصر: كمية السلعة، وسعرها النسبي، وقيمة الوحدة النقدية المستخدمة أساساً للتقييم.

ومـا دمنـا قـد أرجعنـا كـل قـيم السـلع والخـدمات إلـى معيـار واحـد هـو المقياس النقدي فإن الدخول الموزعة كل عام تسمى الدخول النقدية ولكنها لـن تكـون دخـولاً حقيقيـة إلا إذا كـان المسـتوى العـام للأسـعار ثابتـاً خـلال السـنة موضوع الدراسة.

إن الـدخل الحقيقــي هــو الــذي يتــيح لصــاحبه الحصــول علــى الســلع والخدمات المتاحة، وهو المعيار الموضوعي للرفاهية الاجتماعية.

ولذلك لابد عند إجراء المقارنة بين تقلبات الدخل والمعدلات السنوية لنموه، من الاهتمام بتقلبات الأسعار والأجور.

أي تقلبات قيمة النقود وقوتها الشرائية التي تدلنا على ما يمكن الحصول عليه بالوحدة النقدية الواحدة.

وقد درج التحليل الاقتصادي على افتراض أن قيمة النقود أي قوتها الشرائية تساوي مقلوب المستوى العام للأسعار.

$$\text{قيمة النقود} = \frac{١}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

فإذا افترضنا أن الأسعار في سنة معينة ارتفعت أو انخفضت فإن هذه التقلبات تؤثر في قيمة النقود أي في قوتها الشرائية، مع الافتراض بأن باقي العوامل بقيت ثابتة.

وتنعكس هذه التقلبات ليس على الدخول الفردية فحسب، ولكن على الأسعار النسبية أيضاً، أي على علاقة أسعار السلع والخدمات مع بعضها بعضاً، وكذلك على أسعار الصادرات والواردات.

وبعد هذا التحليل الموجز، نخلص إلى القول: أنه من أجل مقارنة أرقام الدخل القومي ومعدلات زيادته السنوية، لابد لنا من استبعاد أثر تغير الأسعار كي نستطيع تكوين فكرة صحيحة عن الدخل الحقيقي وتطوراته. وطريقة الأرقام القياسية، أتي هي الطريقة المستعملة لتصحيح السلاسل الزمنية لمقادير الدخل القومي بالأسعار الجارية.

وتستخدم طريقة الأرقام القياسية وفق الشكل التالي:

يتم اختيار **سنة معينة تعد سنة أساس**. ونرمز إلى الدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة) لهذه السنة بالقيمة ١٠٠، ثم نقارن هذا المقدار مع مقادير السنين المختلفة التي تشكل عناصر السلسلة الزمنية التي تقارن بعض

أجزائها إلى الأخرى بعد تصحيحها بواسطة الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة، أي تقسيم الدخل النقدي لكل سنة على المستوى العام للأسعار الذي كان سائداً خلالها.

الدخل الحقيقي

(الدخل بالأسعار الثابتة) = $\frac{\text{الدخل بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$ × ١٠٠

إذا افترضنا أن لدينا سلسلتين زمنيتين: **الأولى** تمثل الدخل القومي بالأسعار الجارية (الذي هو الدخل النقدي) والسلسلة **الثانية** تمثل الأرقام القياسية للأسعار:

الدخل القومي مقدرا بملايين الوحدات النقدية وبالأسعار الجارية مع الرقم القياسي للأسعار

السنة	الدخل القومي(النقدي) بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠ (سنة الأساس)
٢٠٠١	١٨٠٠	٢٥٠
٢٠٠٢	٢١٠٠	٣٠٠
٢٠٠٣	٣٨٠٠	٤٠٠
٢٠٠٤	٥٤٠٠	٤٥٠
٢٠٠٥	٨٠٠٠	٦٠٠

فإذا أردنا الانتقال من الدخول النقدية (الدخل بالأسعار الجارية) إلى الدخول الحقيقية (الدخل بالأسعار الثابتة) مع اتخاذ عام **٢٠٠٠ سنة أساس** فإنه ينبغي علينا الاهتمام بتقلبات الرقم القياسي للأسعار بعد إجراء التصحيحات اللازمة، وباستخدام المعادلة أعلاه ، كما هو مبين في الجدول التالي:

الانتقال من الدخل النقدي (الدخل بالأسعار الجارية)
إلى الدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة)

السنة	الدخل النقدي	كيفية حساب الانتقال	الدخل الحقيقي بأسعار ٢٠٠٠ مليون وحدة نقدية
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠X (١٠٠ ÷١٠٠٠)	١٠٠٠
٢٠٠١	١٨٠٠	١٠٠X (٢٥٠ ÷١٨٠٠)	٧٢٠
٢٠٠٢	٢١٠٠	١٠٠X (٣٠٠ ÷٢١٠٠)	٧٠٠
٢٠٠٣	٣٨٠٠	١٠٠X (٤٠٠ ÷ ٣٨٠٠)	٩٥٠
٢٠٠٤	٥٤٠٠	١٠٠X (٤٥٠ ÷ ٥٤٠٠)	١٢٠٠
٢٠٠٥	٨٠٠٠	١٠٠X (٦٠٠ ÷ ٨٠٠٠)	١٣٣٣

بعد تصحيح مقادير سلسلة الدخول النقدية، نستطيع مقارنتها مع بعضها. إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو أن الدخل الحقيقي قد انخفض من ١٠٠٠ مليون وحدة نقدية في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠١، ثم انخفض أيضاً إلى ٧٠٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٢، ثم ارتفع إلى ٩٥٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٣ واستمر بالارتفاع إلى ١٢٠٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٤، وإلى ١٣٣٣ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٥.

وعلى الرغم مما يعطيه الجدول من توضيح للأهمية المطلقة لزيادة الدخل الحقيقي أو انخفاضه، إلا أنه لا يبين الأهمية النسبية لتقلبات الدخل الحقيقي وللوصول إلى تبيان هذه الأهمية النسبية، ينبغي علينا تحويل القيم المطلقة إلى قيم نسبية متخذين من الدخول النقدية لعام ٢٠٠٠ أساساً للحساب (أي ١٠٠%) والجدول التالي يوضح معدلات الزيادة والنقصان بالنسبة إلى سنة الأساس:

نسبة زيادة الدخول الحقيقية أو نقصانها مقارنة مع سنة الأساس

السنة	الدخل الحقيقي بالملايين	نسبة الدخول المقارنة بالقياس إلى سنة الأساس	نسبة الزيادة أو التناقص مقارنة مع سنة الأساس
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	---
٢٠٠١	٧٢٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	- ٢٨%
٢٠٠٢	٧٠٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	-٣٠%
٢٠٠٣	٩٥٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	-٥%
٢٠٠٤	١٢٠٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	+٢٠%
٢٠٠٥	١٣٣٣	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	+٣٣.٣%

وبصورة عامة

$$\text{تقلب الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للسنة المدروسة}}{\text{الدخل الحقيقي لسنة الأساس}} \times ١٠٠$$

تقويم الإنتاج ومشكلة الأسعار

إن الإنتاج لعنصر اقتصادي ما، أو لمجموعة من العناصر هو مجموعة كميات من البضائع والخدمات، لكل منها وحدة قياس خاصة بها. وللوصول إلى مقياس بسيط سهل، يجب إيجاد وحدة مشتركة بين جميع البضائع والخدمات.

وحدة نستطيع بواسطتها التمييز بين الأهمية النسبية لوحدة القماش أو وحدة الصوف والقدرة على مقارنتها مع وحدة الفوسفات أو وحدة الملح.

والحل الأكثر ملائمة هو مقارنة جميع وحدات البضائع والخدمات بواسطة قيمتها، المعبر عنا بواسطة الوحدات النقدية، ومحسوبة بمساعدة الأسعار السائدة خلال المدة التي ندرسها.

إن استخدام سعر السوق له عدة ميزات فهو يؤدي إلى الوصول إلى معرفة مجموع القيم، مما يسمح لنا بتقويم الإنتاج وإدراجه في إطار التبادل.

كما يؤدي أيضاً إلى وصف العلاقات بين خلق البضائع والخدمات وإيضاحها أولاً وبين الظواهر الاقتصادية الأخرى ثانياً. وذلك استناداً إلى نظام محاسبي لمجموعة العمليات الاقتصادية الجارية في بلد ما.

ونحن نعلم من النظرية الاقتصادية أن أي سعر يجب أن يكون معادلاً في الوقت نفسه للمنفعة الحدية للسلعة بالنسبة للمستهلك كما يجب أن يعادل التكلفة الحدية بالنسبة للمنتج، أي أن السعر يجب أن يساوي منفعة الوحدة الإضافية المستهلكة بالنسبة إلى المستهلك وتكلفة إنتاج هذه الوحدة بالنسبة إلى المنتج وصناعتها.

واعتماداً على ذلك فإن المقياس النقدي أو القيمي للإنتاج تبرره خاصة الأسعار الاقتصادية **التي تعتمد هي أيضاً على**:

١. ذوق الأفراد.
٢. ووضع المعرفة النقدية.
٣. وتوزيع الثروة.
٤. والتركيب الهيكلي والاجتماعي للبلد.
٥. وعلى كل العوامل التي يتطلبها التوازن الاقتصادي.

ولكن نجد أن الإنتاج النهائي يتكون من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات المختلفة. ومن أجل الوصول إلى مقياس بسيط وسهل، فقد تم إدخال وحدة مشتركة، وذلك بالرجوع إلى سعر السوق. وقد شاهدنا ميزات هذا المقياس. ولكن ما الملاحظات المترتبة على سعر السوق هذا.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن سعر أي سلعة لا يمكن تعريفه تعريفاً دقيقاً جداً. لأنه يتغير وفق نوعية السلعة مثلاً، أو مكان التسليمأو طبيعة البضائع.

كما أنه لا يمكننا أن نجد سعراً موحداً فقد يكون لدينا سلعتان متشابهتان تماماً أو تحل إحداهما محل الأخرى، ولكن سعرهما يختلف تماماً.

إن قاعدة سعر السوق تفترض أن تعكس أسعار السلع المختلفة والخدمات في الوقت نفسه المنافع الحدية للمشتريات والكلفة الحدية للبائعين، وتضعف هذه القاعدة عندما تمس الضرائب غير المباشرة سلعة دون أخرى. فالضرائب المترتبة على القيمة المضافة وضعت لتجنب ذلك. ولكن هناك بعض الاستثناءات **سنعطي اثنين منها على سبيل المثال**:

فبعض السلع تتحمل ضرائب غير مباشرة تحملاً كبيراً (كالمنتجات البترولية، والتبغ والكحول والبضائع الكمالية) في حين أن بعضها الآخر يستفيد من الإعانات الحكومية (كصناعة الخبز في سورية) أولا وكما أن الضريبة نفسها تختلف باختلاف وجهة البضائع من حيث طرحها في الأسواق الداخلية أو في الأسواق الخارجية (ومثال ذلك المنتجات البترولية والتبغ والحبوب).

كما أنه في بعض الحالات يصعب قياس كلفة السلع ومنفعتها دوماً.

والمثال الأكثر وضوحاً هو المنتجات الزراعية المنتجة والمستهلكة لدى المزارعين، حيث أن قيمة هذه المنتجات هي كلفة إنتاجها. كما أن حساب قيمتها مرتبط بكلفتها عند حساب الإنتاج القومي وله ما يبرره.

أما منفعة هذه السلع فقد تكون أكثر من قيمتها هذه.

حيث أن هذه المنفعة يجب أن تكون مساوية تقريباً لمنفعة ذات السلع والمستهلكة في المجتمع ولكن لدى غير المزارعين.

لذلك يجب اللجوء إلى سعر التجزئة في الأماكن الأكثر قرباً إلى مكان الاستهلاك.

والواقع يدل على أن قاعدة سعر السوق تجد نفسها ضعيفة في حالة وضع تخطيط عقلي مدروس لسياسة الأسعار. حيث أن الكثير من البضائع والسلع حالياً لم يعد يعكس الفائدة المقدمة للمستهلك ولكل الجهود المبذولة بواسطة المنتج لإنتاج هذه السلع.

ومن مشكلات الأسعار في تقويم الإنتاج أيضاً نجد مشكلة الهامش التجاري. فبالتعريف نجد أن الهامش التجاري هو فرق الأسعار الذي يغطي عوائد النشاط التجاري.

وبما أن النشاط التجاري هو ضرورة ملحة في عملية الإنتاج، فإن مبلغ الهامش أو وجوده يعتمد على الشروط التي يضعها المحاسبون القوميون لتقويم الإنتاج. فعندما يقوم الإنتاج على أساس سعر الاستعمال (أي السعر الذي يدفعه المستهلك) فعندئذ لا يوجد هناك هامش تجاري والمنتجات البترولية المسوقة تسويقاً مباشراً مثال على ذلك.

وعندما يقوم الإنتاج برقم أعمال المشاريع الإنتاجية، فإن هذا التقويم يشمل فعالية التوزيع.

وعندما يقوم الإنتاج على أساس سعر المصنع، فعندئذ لا يغطي الهامش التجاري فعالية التوزيع فقط، ولكن يغطي رسوم النقل وكلفته أيضاً.

أما الاستهلاك الذاتي للأفراد، ما دام قد حسب على أساس المنفعة للمستهلك فإنه يحتوي ضمناً على هامش تجاري تقديري.

واستناداً إلى ما سبق حول موضوع الهامش التجاري فجيب أن تعد عوائد التجار الذين يشترون من أجل إعادة البيع هوامش تجارية.

التقويم القطاعي للإنتاج

إن التحليل الذي سنقوم به يضم تقويم الإنتاج في فروع الاقتصاد المختلفة وسنتطرق تطرقاً بسيطاً لعلاقة هذه القطاعات بعضها مع الآخر.

١. الصناعات والمناجم والطاقة:

إن القطاعات الصناعية في غالب الدول التي تتبع نظام السوق تستقي إحصائياتها مع معطيات المؤسسة أو المنشأة الصناعية، وإذا اتبعنا نظام الأمم المتحدة في تأسيس الحسابات، فإن على المحاسب القومي إضافة إلى استعانته بالإحصاءات الصناعية المقدمة أن يلجأ إلى البحث الميداني الصناعي.

وهناك الكثير من الدول التي تقوم سنوياً بأبحاث ميدانية صناعية للحصول على إحصاءات دقيقة وجزئية شاملة.

الزراعة:

إن تقدير الناتج الزراعي يعد أكثر صعوبة من الصناعة. ففي كثير من الدول تنقص الإحصاءات الضرورية، ويلجأ المحاسب القومي غالباً إلى اعتماد الأرقام الخاصة بتقديرات المدخلات.

اعتماداً على ذلك فلابد من الاهتمام بالاستهلاك الذاتي وإضافته حين تقدير الإنتاج، وهذا القسم هو الذي يأخذ أهمية كبرى في هذا القطاع. كما

يجب أن نطرح من قيمة الإنتاج الإجمالي الزيادة الطبيعية للمحاصيل.

ففي الحقيقة يساهم الاستهلاك الذاتي مساهمة هامة في عمليات تقدير مجمل الناتج القومي ولاسيما في الدول النامية، حيث أن أغلبية اقتصاديات هذه الدول من الاقتصاديات الزراعية وأن مجمل الناتج القومي يرتكز ارتكازاً أساسياً على القطاع الزراعي واعتماداً على ذلك يجب عدم إهمال الاستهلاك الذاتي إذا أراد المحاسب القومي إعطاء صورة واضحة عن الحقيقة الاقتصادية للدولة.

٢. الإنشاءات والتشييدات:

إن الإنشاءات والتشييدات هي أحد القطاعات التي يقاس فيها الإنتاج **وفقاً لفعاليتها وذلك لسببين:**

١. وجود الكثير من المشاريع التي لا تدخل ضمن عداد قطاع الإنشاءات والتشييدات والتي تقوم بعمل الشيء الكثير لحسابها الخاص في أعمال الصيانة والتشييدات داخل المنشآت.
٢. كون نشاط هذا القطاع قائماً على أساس النتائج (أي عدد المباني والمنشآت المقامة) وليس على أساس معرفة الوحدات الإنتاجية الداخلة في هذا القطاع مثل المؤسسات والمشاريع.

إن القيمة الإجمالية للإنتاج يجب أن تستبعد قيمة الأعمال المنفذة بعقود غير مباشرة أو ضمنية، وذلك لتجنب الازدواج في الحساب.

كما أنه يجب التفريق بين الإنشاءات والتشييدات الجديدة عن أعمال الصيانة والتصليح والترميم، حيث إن جميع الأعمال الجديدة تعد منتهية وتدخل ضمن تشكيل رأس المال الثابت بينما لا تدخل أعمال الصيانة ضمن التشكيل الرأسمالي.

وفي حال نقص الإحصاءات من أجل التوصل لمعرفة قيمة إنتاج هذا القطاع، يمكن اللجوء إلى معرفة عدد رخص البناء والإنشاء من الدوائر المختصة، أو بمحاولة معرفة مواد الإنشاء والتشييد المستعملة أو من حسابات الدولة العائدة للإنشاءات والتشييدات العامة أو من التعاونيات السكنية المحلية.

٣. النقل والمواصلات والأعمال الملحقة:

تعريف القيمة الإجمالية لخدمات النقل بأنها مجموع المبالغ التي يدفعها المستفيدون من هذه الخدمات (أي التي يقبضها الناقلون على شكل دخل فعلي خاضع للضريبة).

إن إحصائيات النقل تشير إلى دخول المستثمرين في قطاع النقل (كسكك الحديد، والنقل البري، والنقل الجوي والنقل البحري).

وإن هذه الإحصاءات تزودنا بأرقام إجمالية أو برقم أعمال القطاع، إلا أنها لا تمكننا من معرفة توزيع هذه الخدمات بين بقية القطاعات الاقتصاد.

٤. التجارة:

إن قيمة الخدمات التي يقدمها قطاع التوزيع تقاس دوماً بالفرق بين إجمالي قيمة السلع والخدمات عند البيع وقيمة هذه السلع والخدمات عند الشراء، وليس بالمبلغ الإجمالي للمبيعات. كما يقسم أحياناً هذا القطاع إلى قسمين:

تجارة **جملة وتجارة تجزئة.**

وتحسب الهوامش التجارية لكل صفقة. وفي كل قسم من هذه الأقسام.

وبتقديم خدمات التوزيع فإن القطاع يستخدم بعض المستلزمات (كالمحروقات والوقود، والقرطاسية، ...الخ) وكذلك فإنه يستعين ببعض الخدمات.

ولكن التطبيق العملي المحاسبي للمؤسسات والمشاريع، وكذلك الإحصاءات الرسمية المنشورة في أغلب الاقتصاديات الحرة، لا تسمح بمعرفة قيمة المستلزمات الفعلية (كالتكلفة المادية) وكذلك لا تسمح بمعرفة القيمة الفعلية للخدمات (الهوامش) التي يقدمها هذا القطاع.

ونستطيع في الاقتصاديات الاشتراكية فقط التوصل إلى معرفة الهوامش التجارية معرفة واضحة وصريحة وذلك من حسابات ودفاتر المؤسسات التجارية.

٥. الخدمات:

يشتمل قطاع الخدمات على مجموعة متعددة من الخدمات منها: **التعليم، والصحة والأبحاث والمكتبات والخدمات الترفيهية والخدمات الإدارية** ...الخ. وتقاس فعالية هذه الخدمات قياساً عاماً بواسطة الدخول الإجمالية التي تحققها، وذلك بالاستعانة بالإحصاءات العامة للاقتصاد وبجدول

الرواتب،ولكن لا يمكننا معرفة توزيع هذه الخدمات بين مختلف القطاعات الأخرى بواسطة هذه الإحصاءات المتوفرة.

وبصورة عامة يمكننا توزيع هذه الخدمات بين القطاعات وفق نموذج الطلب النهائي ونوعيته من الخدمات التي تحتاج إليها هذه القطاعات، فكل قطاع يتميز بحاجته إلى نوع معين من الخدمات.

ولكن الأمر ليس سهلاً إذ يجب أن يكون هناك دراسة تفصيلية لمعرفة الخدمات المقدمة للقطاعات الإنتاجية الوسيطة. كما أنه يجب أن ندرس دراسة دقيقة مستلزمات قطاع الخدمات نفسه لمعرفة قيمة إنتاجه، حيث أنه من النادر جداً العثور على إحصائيات تتعلق بهذا الأمر.

وللوصول إلى معرفة الإنفاقات الإجمالية مثلاً في قطاع الصحة (والتي لا تسعى إلى الربح)، نأخذ قيمة نشاطاتها المتضمنة لاهتلاك الأبنية والآلات ومستلزمات فعاليتها.

تقويم الإنتاج ومشكلة الاستهلاك الذاتي

حتى الآن لم تعر النظرية الاقتصادية اهتماماً لظاهرة الاستهلاك الذاتي. تلك الظاهرة التي تتركز في القطاع الزراعي من الاقتصاد.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية انتشرت أبحاث التنمية، ولكن لسوء الحظ كان نادراً أن نجد بحثاً حول الموضوع ضمن هذه الأبحاث.

فتحليل التنمية يمكن أن يتم وفق هذا الجانب، وخلال اشتراك القطاعات الثلاث للاقتصاد الوطني: القطاع البدائي (**الزراعي**)، والقطاع الثانوي (**الصناعة**) والقطاع الثالث (**الخدمات**).

وبما أن قطاع الزراعة هو القطاع المهيمن على القطاع البدائي، فإن اشتراكه في التنمية هو الذي يجب الاهتمام به. والاستهلاك الذاتي يشكل الإنتاج الزراعي الوطني الذي يفسر اشتراك القطاع الزراعي في عملية التنمية.

وإذا كان الاستهلاك الذاتي لم ينل اهتمام الباحثين حتى الآن فهذا يعود **إلى أسباب عدة أهمها:**

١. مشكلة صعوبة قياسه.
٢. أهميته النسبية وفق مستوى التنمية الذي توصل إليه الاقتصاد الوطني.

أما صعوبة قياسه فتتجلى في أن الأرقام والإحصائيات المعطاة حول الموضوع غالباً ما تكون تقريبية، وبذلك توضح الصعوبات أمام الباحث والمحلل الاقتصادي للوصول إلى تحليل مفيد لظاهرة الاستهلاك الذاتي.

بيد أن هذا النوع من الأبحاث يجب أن يتم بطريقة أخرى، مع الاهتمام بتفاوت هذه الظاهرة في الاقتصاديات المختلفة وتطور هذه الظاهرة مع مستوى التنمية.

وهنا قد يتساءل القارئ: ما هو تعريف الاستهلاك الذاتي. إنه في الواقع مجموعة ظواهر الاكتفاء الذاتي. واستعمال منتجات المزرعة في مكان إنتاجها.

وتشمل هذه الظاهرة القطاع الزراعي وتمثل الإنتاج المستهلك مباشرة من قبل المزارعين، والذي لم يدخل السوق.

وعادة تعطى أرقام الاستهلاك الذاتي على شكل قيم مطلقة.

ولكن الأهمية النسبية لهذه الظاهرة في اقتصاد **ما يمكن أن ينظر إليها من عدة زوايا:**

١. تقويم الاستهلاك الذاتي بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي الإجمالي.
٢. أو تقويمه بالنسبة إلى مجمل الإنتاج الداخلي أو الجغرافي.
٣. أو تقويمه بالنسبة إلى مجمل الناتج القومي.

وتبين الإحصائيات أن القيم المطلقة لظاهرة الاستهلاك الذاتي مرتفعة في الدول النامية وذلك يفسر بارتفاع عدد السكان طبقاً للازدياد السكاني الذي تمتاز به غالبية تلك الدول.

ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك الذاتي يمكن أن تفسر أيضاً بتحسين الشروط الغذائية للسكان **التي يرجع سببها إلى عنصرين**:

١. استهلاك بعض المنتجات والسلع التي كانت تباع وتصدر إلى الخارج فقط (ونستطيع أن نعطي القهوة التي كانت تزرع غالباً من أجل التصدير والتي أصبح لها دعايات استهلاكية محلية مما دفع المزارعين والفلاحين الذين يعملون على زراعتها على استهلاك قسم منها).
٢. إدخال بعض السلع لعادات الاستهلاك لدى الفلاحين والمزارعين لما لهذه السلع من قيم غذائية وذلك ضمن خطة إنعاش الريف، كذلك فإن المزارعين والفلاحين القائمين على زراعة هذه السلع يقومون باستهلاك جزء منها.

والسؤالان المطروحان الآن:

١. كيف نستطيع تحديد الكميات المستهلكة ذاتياً؟
٢. وأي الأسعار نستعمل لتقويم هذه الكميات؟

سابقاً ذكر أن معرفة الكميات المستهلكة ذاتياً يعترضها الكثير من الصعوبات ولاسيما وأن هذه الكميات لا تنزل إلى الأسواق وإنما تستهلك استهلاكاً مباشراً في مكان إنتاجها. ويبقى المصدر الأساسي لمعرفة هذه الكميات هو تصريحات المزارعين أنفسهم، ولكن لا يمكن الاعتماد مطلقاً على هذه التصريحات، حيث أن المزارعين يعطون بشكل عام معلومات وأرقاماً أقل مما هي عليه في الواقع، ولا يتجاوبون تجاوباً كاملاً مع الأبحاث ولذلك يجب شن حملة إعلام جيدة موجهة للمزارعين والفلاحين مغزاها إقناع المزارع والفلاح بإعطاء مثل هذه المعلومات التي لا تضر بمصالحه المادية من قريب أو بعيد.

وهنا تواجهنا مشكلة الأمية الريفية ووجوب العمل على إزالتها.

ولتجنب أخطاء التقدير لهذه الظاهرة، فإنه يمكن إرسال باحثين يعملون في المزارع نفسها ويتحرون الأرقام بأنفسهم. وقد تبدو هذه الطريقة مرتفعة الكلفة بالإضافة إلى ما تسببه من مشاكل وعدم القدرة على استعمالها استعمالاً منظماً (في كل سنة مثلاً)، إلا أنها تضمن سلامة النتائج والمعلومات التي يمكن الحصول عليها.

ويجب اللجوء إلى جميع الوسائل الممكنة لمعرفة الكميات المستهلكة ذاتياً، كما يجب مراعاة العادات الاستهلاكية عند تقدير كميات هذه الظاهرة.

إلا أن نسبة الخطأ في التقديرات تزداد عندما تكون عادات الاستهلاك قابلة للتغيير بسرعة ولاسيما في الدول النامية حيث نجد في الطبقات الشعبية تغير عادات الاستهلاك بشكل مستمر وذلك لغايات محلية مختلفة (كالأعراس والوفاة ... وغيرها) **على سبيل المثال** وذلك على عكس الدول الصناعية التي تتصف عاداتها الاستهلاكية بالثبات لأنه في غالبية هذه الدول نجد أن الاستهلاك الغذائي وصل إلى مستوى من الإشباع.

وما أسلفناه في هذه الفقرة يعطي جواباً نسبياً على تساؤلنا الأول حول كيفية تحديد كميات الاستهلاك الذاتي. لنر الآن تقويم هذه الكميات وبأي الأسعار تقوم.

يمكن التفريق بين سلسلتين من الأسعار:

١. السعر عند الإنتاج.
٢. أسعار الاستهلاك وأسعار التجزئة.

ولكن أي السعرين يجب استعماله لتقويم الاستهلاك الذاتي؟ إن اختيار أحد السعرين يتوقف على الهدف المرجو من الدراسة وعلى طبيعة المادة المستهلكة.

فاستعمال السعر الأول أي السعر عند الإنتاج، يعتمد على الفائدة التي يقدمها استعمال هذا السعر بالدراسة.

فعند استعمال السعر عند الإنتاج في عملية التقويم فإننا نخفض دخول المزارعين لأن هذا السعر يكون أقل من سعر التجزئة.

وبذلك يظهر الدخل بمبلغ أقل من قيمته الفعلية، وتظهر النتيجة الإجمالية بكون دخول فئة المزارعين أقل من دخول باقي طبقات المجتمع. ولكن تطبيق الأسعار عند الاستهلاك أو ما يسمى أسعار التجزئة وهو السعر الأكثر استعمالاً وشيوعاً تعترضه أيضاً الكثير من العقبات.

إن استعمال سعر التجزئة يفيد الباحث الاقتصادي ولاسيما عندما يكون ساعياً إلى مقارنة مستوى الحياة في الريف بما يماثلها في المدينة. حيث يستعمل الباحث السعر نفسه وذلك للقدرة على مقارنة السلع المختلفة ذاتياً في الريف، والتي تباع في أواق المدينة:

لكن هذه الطريقة قابلة للانتقاد من النواحي التالية:

١. إلا إن استعمال نفس السعر (سعر التجزئة) لتقويم الاستهلاك الذاتي لأبناء الريف واستهلاك أبناء المدينة، يدفعنا إلى معاملة الفئتين المعاملة نفسها. وكذلك فإن الباحث بذلك يستبق الأمور ويضع الريف في المكان الذي سيصل إليه لاحقاً وليس في الوقت الحاضر.
٢. إن السلع المستهلكة مباشرة في المزرعة ليست بالضرورة من نفس نوع السلع المباعة في الأسواق وجودتها، وهنا تظهر مشكلة اعتماد أسعار واحدة (أي سعر التجزئة) لسلع ليس لها المواصفات نفسها وبالتالي تختلف في القيمة..

إن سعر التجزئة هذا يواجه مشكلات أخرى تتجلى بصورة خاصة في الدول النامية ففي هذه الدول حيث نجد ضعف التركيب الهيكلي الاقتصادي، وضعف شبكة المواصلات مما يجعل الاتصال ببعض المناطق النائية صعباً وهذا الأمر، الذي يشجع على وجود ظاهرة الاستهلاك الذاتي، وتطبيق سعر التجزئة **يواجه أيضاً نوعين من الصعوبات الإضافية:**

إن صعوبة المواصلات وتأمين الاتصال مع هذه المناطق النائية يجعل إيجاد سوق موحدة على مستوى وطني أمراً صعباً، وبالتالي صعوبة تطبيق سعر تجزئة موحد.

فكل منطقة سيكون لها سعر تجزئة يختلف كثيراً أو قليلاً عن أسعار المناطق الأخرى.

وفي هذه الحالة يلجأ الباحث الاقتصادي إلى تطبيق عدة أسعار تجزئة تكون أقرب إلى الواقع منها إلى التقدير.

ولكن مشكلة التقويم هذه والتي تبدو لأول وهلة قد وجدت منفذاً لها في الأسعار تواجه مشكلات أخرى، ففي الدول النامية، (حتى ضمن المنقطة الواحدة) لا يجد الباحث سعراً موحداً للتجزئة بل عدة أسعار.

فالبائع في هذه الدول يحدد سعر بضاعته حسب وضع المشتري، فسعر البضاعة أو السلعة لا يحدد وفق تكلفتها لدى هذا البائع وإنما وفق حدسه في المشتري، وتقديراته لقوته الشرائية أولاً ولرغبته في الشراء ثانياً، وهذه الحالة أكثر ما تكون في السلع الغذائية.

وعلى الرغم من هذا التفاوت الواسع في سعر التجزئة، فإن الإدارات الإحصائية المسئولة عن تقويم الاستهلاك الذاتي تجد نفسها مجبرة على استخدام هذا السعر أو متوسط السعر في عدة مناطق تعد شاملة للاقتصاد.

ففي سورية مثلاً يستعمل المكتب المركزي للإحصاء في إحصاءات التجارة الداخلية متوسط أسعار التجزئة لمدينتي دمشق وحلب.

ومما سبق نستنتج أنه ليس من السهولة بمكان معرفة كمية وقيمة السلع المستهلكة ذاتياً والتوصل إلى أرقام ومعطيات صحيحة بشكل كامل. وهنا نعود إلى التأكيد على أن مستوى التنمية الذي توصل إليه الاقتصاد يقوم بمهمة كبيرة في تحديد هذه الظاهرة ومعرفتها.

وقبل الوصول إلى ختام فقرتنا المتعلقة بالاستهلاك الذاتي وتقوميه، نرى من المفيد أن نعطي لمحة عن عوامل هذه الظاهرة المشجعة أو المخفضة لها.

فالمشكلة هي معرفة سبب انخفاض هذه الظاهرة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وكيف أن هذه الظاهرة تنخفض تدريجياً كلما تقدم الاقتصاد في طريق النمو.

ولمعرفة هذا السبب فإننا سنقوم بعرض العلاقة بين العوامل التي تشجع هذه الظاهرة والعوامل التي تحد منها.

إن العوامل المشجعة لزيادة ظاهرة الاستهلاك الذاتي في الدول النامية كثيرة.

ويرد بعض الاقتصاديين ظاهرة التخلف هذه بشكل غير مباشر إلى بعض هذه العوامل، ومن بين هذه العوامل:

١. ضعف التركيب الهيكلي الأساسي في هذه الاقتصاديات. (من حيث وسائل النقل والطرقات، والجسور، ...الخ).
٢. ضعف القوة الشرائية.
٣. عدم الاكتراث بالسلع غير الغذائية.
٤. هيمنة إشباع الحاجات الغذائية.
٥. تفكك الاقتصاد القومي.

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تساعد على خفض ظاهرة الاستهلاك الذاتي في الدول المتقدمة **فهي على سبيل المثال**:

١. التوسع في التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي مما يقلل من وجود المناطق النائية ويزيد من اتصال المناطق مع بعضها البعض، وبالتالي يضعف من أشكال حياة الاكتفاء التي كانت تعتمد على ظاهرة الاستهلاك الذاتي.
٢. التقدم الاقتصادي، حيث نجد النمو والتطور الذي يرافقه تحسين وارتفاع في مستوى الحياة.
٣. ارتفاع القوة الشرائية الذي يسمح لطبقات الشعب بشراء الكثير من السلع التي لم يكن باستطاعتهم الحصول عليها بسهولة فيما سبق.

٤. هجرة الريف إلى المدينة تضعف أيضاً من ظاهرة الاستهلاك الذاتي.

إن هذه العوامل التي تقلل من ظاهرة الاستهلاك الذاتي لا يمكن النظر إليها منفصلة بل يجب اعتبارها متكاملة وتلاءم التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي للدولة.**وكما يمكننا أن نجمعها في عاملين أساسيين**:

١. زيادة التقدم والحضارة الممتدة إلى الريف.
٢. استعمال النقود المتزايد في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني
المحاسبة القومية وحسابات الإشباع والاستهلاك

تعريف الحسابات القومية

إن الحسابات القومية هي : الصورة الرقمية التي تبين نشاط القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي. تبين العلاقات التي تربطها ببعض.

تقيس تدفق السلع والخدمات بين بعضها البعض وداخل القطاع الواحد.

المفاهيم الأساسية في المحاسبة القومية:- (مرفق ملحق : تعريفات ومصطلحات)

إجمالي الناتج

هو بيان عن الأنشطة الآدمية المنظمة بهدف الحصول في وقت معين ومكان معين على سلع وخدمات ذات قيمة. ولا يشترط بالضرورة إتمام عملية البيع للسلع حتى يتم تقويم الناتج بالقيمة السوقية. كذلك تعتبر عملية نقل السلع من مكان لآخر (النقل)، والاحتفاظ بها لفترة زمنية (التخزين) عمليات إنتاجية.

الاستهلاك

الإشباع والذي عادة ما يرتبط بالنقص في السلع بطريقة تشبع احتياجات أعضاء المجتمع.

وللأغراض الإحصائية يتم افتراض أن السلع قد تم استهلاكها بمجرد مرورها على أيدي المستهلكين، بالرغم من أن عملية الاستهلاك للسلعة قد تستغرق أياما أو أسابيع أو حتى سنوات.

وقد يأخذ الاستهلاك شكل الإشباع من السلع بواسطة أفراد المجتمع، أو بواسطة الاستهلاك العام والذي تسدد قيمته جماعيا عن طريق الحكومة (القطاع العام) كما في التعليم والدفاع والصحة والنظافة وذلك بدلاً من الشراء المباشر لها بواسطة الأفراد.

الاستثمار

أو الإضافة للثروة أو التكوين الرأسمالي والذي يتمثل في إنتاج السلع فـي فتـرة زمنيـة وعـدم اسـتهلاكها فـي نفـس الفتـرة وبالتـالي تظـل متاحـة للاستهلاك في المستقبل أو للاستخدام في إنتاج سلع أو خدمات للاستهلاك فـي المستقبل.

ومن الضروري تحديد ما إذا كنا نتكلم عن إجمالي الاستثمار أو صافي الاستثمار حيث في خلال فترة زمنية معينـة يتم استخدام الموارد الاقتصـادية الموجـودة فـي بدايـة الفتـرة باسـتعمال مخـزون أول المـدة مـن المـواد الأوليـة والإنتـاج تحـت التشـغيل والبضـاعة التامـة، عـلاوة علـى الـنقص فـي قيمـة الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، أي التغير في أذواق المستهلك النهـائي أو التطوير في الإنتاج بواسطة المنافسين.

لذلك حينمـا نـذكر إجمـالي الاستثمار فإننـا نعنـي إجمـالي الاسـتثمار فـي رأس المال الثابت زائد أو ناقصاً صافي التغير في المخزون بكافة أنواعه.

وبطرح الإهلاك نتيجة الاستعمال ومرور الوقت والتقادم من إجمـالي الاستثمار نصل إلى صافي الاستثمار.

أهمية واستخدامات الحسابات القومية :

يتضــح مــن تعريــف حســابات الــدخل أنهــا تقــوم بتصــوير الهيكــل الاقتصــادي للمجتمـع وتطـوره علـى مـر الـزمن بغـرض تحقيـق عديـد مـن الأهداف **يمكن إيجاز أهمها فيما يلي** :-

قياس معدلات التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشـأن تستخدم الزيـادة فـي الإنتاج كمؤشر للقياس وإن كان الرأي قد استقر على أن أفضل المؤشرات في قياس معدلات التنمية هو الدخل القومي وذلـك نظـراً لمـا قد يكـون مـن تفـاوت كبير بين معدلات نمو الإنتاج في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفـة أو لغيـاب الإحصـاءات التـي يمكـن الاعتمـاد عليهـا فـي تقديرات بعض المنتجـات الهامـة مثل منتجات الثروة الحيوانية وبسب التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد

القومي في المدى الطويل مما يجعل مفهوم الإنتاج ذاته غير محدد أو واضح ومن ثم يجعل تقديراته غير دقيقة قياس الكفاية الإنتاجية للمواد والعمل فمن المعروف أن زيادة الإنتاج في المدى الطويل تنشأ عن التقدم العلمي والتقني الذي يتمثل في استخدام المعدات والطرق الحديثة، ويترتب على هذا التقدم وفر في استخدام الخامات أو القوى العاملة ومن ثم زيادة إنتاجية المواد أو العمل ويمكن استخدام حسابات الدخل القومي إذا ما

أعدت في إطار معين ولسلسلة زمنية طويلة نسبياً – لقياس أثار هذا التقدم في الإنتاجية.

قياس مستوى المعيشة ومعدلات ارتفاعه، فمن المعروف أن مستوى المعيشة يرتبط بعدد السكان وكمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك النهائي بمعنى أن متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع والخدمات إنما يعبر عن مستوى معيشة ومن ثم فإن معدل الارتفاع في مستوى المعيشة يمكن قياسه بمقارنة الزيادة في الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات بالزيادة في عدد السكان.

قياس المعامل الفني لرأس المال ويعرف هذا المعامل بأنه العلاقة بين قيمة رأس المال في بداية السنة وقيمة الإنتاج النهائي الذي تحقق خلال هذه السنة، ويستخدم هذا المعامل إما في تقدير حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق هدف معين للإنتاج أو بالعكس في تقدير حجم الإنتاج الذي يتحقق من الهدف المرسوم للاستثمارات.

تعتبر حسابات الدخل أداة لوضع البرامج الاقتصادية من حيث تحديد أهداف الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد ورسم السياسات التي تساعد على الوصول إلى تلك الأهداف.

وأخيرا فإن حسابات الدخل تعتبر وسيلة لإجراء المقارنات سواء في مجالات الإنتاج أو الدخل أو الإنفاق القومي أو التكوين الرأسمالي أو نصيب الفرد من الدخل أو العبء الضريبي الواقع عليه.

الوظائف الأساسية للحسابات القومية :-

تقوم الحسابات القومية بإعطائنا أرقام إجمالية تقيس كل منها ظاهرة معينة من مظاهر النشاط الاقتصادي بحيث يتكون من مجموع تلك الإجماليات صورة متكاملة، تقيس الأبعاد المختلفة لذلك النشاط في نهاية سنة معينة، كما أن ترابط هذه الإجماليات يمكننا من قياس التدفقات المالية التي انسابت من قطاع إلى آخر نتيجة الصفقات أو المعاملات المالية التي تمت خلال السنة التي عملت عنها تلك الحسابات وتسمى تلك الوظيفة بوظيفة القياس **وإلى جانب تلك الوظيفة توجد وظيفتان هامتان** :

- تحليل النشاط الاقتصادي.
- التنبؤ وإعداد الميزانية القومية.

أولا : وظيفة التحليل :

تقوم وظيفة التحليل على دراسة الجزئيات التي تتكون منها إجماليات الحسابات القومية دراسة تفصيلية والوسيلة إلى ذلك هي تبويب تلك الجزئيات على أسس مختلفة يرمي كل منها إلى إبراز ناحية معينة من نواحي النشاط الاقتصادي ثم مقارنتها ببعضها واستنتاج العلاقات التي تربطها ببعضها ودراسة التغيرات التي تطرأ عليها وتحديد الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات.

ويستخدم تحليل بيانات الحسابات القومية لإجراء ثلاث دراسات رئيسية هي :-

- دراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي
- دراسة التغير في ذلك التركيب في فترات زمنية مختلفة

- المقارنة الإقليمية لمكونات الناتج والدخل القومي

وفي كل من تلك الدراسات يبدأ التبويب على أسس عامة ثم يندرج إلى أسس أكثر تفصيلا استخدام إجماليات الحسابات القومية لدراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي. يبدأ تبويب إجماليات الناتج القومي **على ثلاث أسس عامة هي :**

١. أنواع الإنفاق.
٢. مقادير الأنصبة الموزعة.
٣. القطاعات التي يتولد فيها الدخل القومي.

ويظهر الناتج القومي مبوباً على أساس أنواع الإنفاق إلى خمسة إجماليات فرعية هي :

١. إجمالي إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات.
٢. إجمالي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.
٣. إجمالي إنفاق المستثمرين على السلع الإنتاجية.
٤. إجمالي التغير في المخزون السلعي.
٥. إجمالي المعاملات مع العالم الخارجي.

وعندما نتدرج خطوة أخرى في التحليل يمكن تجزئة كل من تلك الإجماليات الفرعية إلى مكوناتها على أسس ثانوية.

فإجمالي إنفاق المستهلكين يمكن تبويبه على أساس طبيعة الإنفاق إلى :

١. مواد غذائية
٢. ملابس.
٣. نفقات أخرى.

كما يمكن تحليل هذا الرقم الإجمالي نفسه على أساس العمر الإنتاجي للسلع التي يحتويها هذا الإنفاق إلى :

١. سلع معمرة
٢. سلع استهلاكية
٣. خدمات

وكذلك الحال بالنسبة لإجمالي إنفاق المستثمرين إذ يمكن تبويبه بحسب طبيعة النفقة إلى :

١. تشييدات.
٢. معدات إنتاجية.
٣. مخزون سلعي.

ثانياً : وظيفة التنبؤ وإعداد الميزانية القومية :

تقوم وظيفة التنبؤ على دراسة المنهج الذي تسلكه كل من الإجماليات الرئيسية المستخرجة من حسابات الناتج القومي والدخل القومي، ومدى تأثرها بغيرها من الإجماليات المرتبطة وأثر المتغيرات الاقتصادية على تلك الإجماليات بحيث تؤدي تلك الدراسة إلى إمكان التنبؤ بالصورة التي سوف تتخذها الحسابات القومية في سنة مقبلة على ضوء عوامل اقتصادية.

ويعتبر إعداد الميزانية القومية من أهم استخدامات الحسابات القومية **والخطوات الرئيسية لإعداد الميزانية القومية لسنة مقبلة هي:**

اتخاذ نتائج الحسابات القومية للسنة الماضية كأساس، وتحليل الإجماليات المستخرجة من تلك الحسابات على ضوء العوامل الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك السنة.

استعراض ملامح الموقف الاقتصادي الذي ينتظر أن يسود خلال الفترة التالية مثل حجم الطاقة الإنتاجية، وحجم الإنتاج المحلي واحتياجات الاستهلاك، إمكانيات التصدير والاستيراد وحجم القوى العاملة.

الأهداف الاقتصادية للدولة والسياسة المرسومة لتحقيق تلك الأهداف.

ما تم تنفيذه من البرامج الاستثمارية التي تشتمل عليها خطة التنمية والأجزاء المقرر تنفيذها في السنة المقبلة وتقدير أثر كل منها على مقدار الناتج في كل فرع من فروع النشاط الإنتاجي.

الأسس العلمية والعملية لتصميم وإعداد نظام الحسابات القومية :-

- تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات متجانسة
- تقسيم النشاط الاقتصادي القطاعي وتحديد هيكل الحسابات
- تصميم النظام المحاسبي

القضايا التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد الحسابات القومية :-

- احتمال ازدواجية الحسابات
- عدم احتساب القطاعات غير الاقتصادية
- التقديرات الخاطئة
- السهو والخطأ في الحسابات
- عدم تقدير قيمة الخدمات الشخصية غير المتبادلة في السوق قد يؤدي إلى مقارنة مظللة
- صافي الإنتاج، القيمة المضافة
- المعيار القانوني لتحديد الإنتاج (لعب القمار، البيع والشراء في السوق السوداء)

"لا يدخل في الإنتاج النشاطات التي تكون فيه الإيرادات قد حصلت من دافعها بمحض إرادته وبدون إكراه له" حسب اقتراح الأمم المتحدة.

المنتجين الأولين، المنتجين الآخرين(الإنتاج غير الأولي، الإنتاج الأولي)

وكقاعدة عامة لا يتم تعديل أرقام الإنتاج بنقل سلع نهائية إلى وسيطة أو بالعكس إلا في الحالات التي يمكن اعتبارها مهمة وواضحة وذات تأثير كبير على الحسابات النهائية للدخل القومي وتعود بالفوائد على العامل من ناحية الأجور أو في الحالات التي يترتب فيها اقتطاع جزء من دخل العامل لشراء حاجات ليست لها منفعة مباشرة له.

أمـا فـي الحـالات الأخـرى كقيـام رب العمـل بالإنفـاق علـى تحسـين المستوى الصحي لعماله أو عند تحمل العامل نفقات تنقله من المسكن إلى المعمل، فلا يتم تعديل أرقام الإنتاج أو الدخل، لأننا لو أخذنا بذلك لعمدنا الإنفاق تعقيد العمليات الحسابية للدخل القومي بشكل يضيع الفائدة المتوخاة

من الحسابات نفسها لاحتمال وقوع الباحث في أخطاء حسابية كثيرة يكون ضررها أكثر بكثير مما لو ترك الأمر على حاله.

بعد كل ما تقدم نجد انه لا يمكن المقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة بالاعتماد على الحسابات القومية (الدخل القومي)، **وذلك للأسباب التالية** :-

- اختلاف التقاليد الاجتماعية بين الدول النامية والدول المتقدمة يؤدي إلى اختلاف احتساب/ تضمين بنود ضمن الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة لا تعتمدها الدول النامية.
- كذلك تتصف الدول النامية بمستوى معيشي منخفض متمثل في دخل منخفض لأغلبية أفراد المجتمع
- انعدام العدالة الاجتماعية (عدم العدالة في توزيع الدخل)
- نسبة اعتماد عالية
- مستوى عالي من البطالة بوجوهها المختلفة
- حجم الفقر (فجوة الفقر كبيرة) فرق متوسط الدخل بين الأغنياء والفقراء كبير

بذلك نستنتج انه لا علاقة واضحة بين مستوى الدخل والعدالة في توزيع الدخل، وعلى سبيل المثال إذا أخذنا دولة مثل الكويت نجد إن نسبة الدخل الموزع على أفقر ٤٠% أقل من نسبة الدخل الموزعة على أفقر ٤٠% في بلجيكيا ولكل منها نفس المستوى من الدخل الإجمالي، وكذلك نجد

إن كينيا لديها نفس متوسط دخل الفرد للهند ولكن النسبة الموزعة على أفقر ٤٠% نجدها أقل في الهند عنها في كينيا وهذا يدل على إن مستوى التنمية لا يمكن أن يقاس بمتوسط دخل الفرد ولكن يجب أن ننظر إلى كيفية توزيع هذا الدخل على أفراد المجتمع (منحنى لورانس)

طرق قياس الدخل القومي والعلاقة بين تلك الطرق.

من أهم المضامين الأساسية في حسابات الدخل القومي نجد الدخل القومي National Income أو بمفهوم آخر الناتج القومي Gross National Product (GNP) فهو مقياس للأداء الاقتصادي لمجتمع بالكامل.

والدخل القومي أو الدخل مصطلح يطلق على القياس النقدي للتدفق الشامل للسلع والخدمات في مجتمع معين. وعادة ما يستخدم بدلا منه مصطلح مماثل هو الناتج القومي، أو صافي الناتج القومي Net National Product (NNP) أو المضمون المختلف عنه قليلا والمسمى إجمالي الناتج القومي.

والناتج القومي أو الدخل القومي هو الرقم النهائي الذي نصل إليه حين استخدام النقود لقياس إنتاج أحد المجتمعات من استخدامه لأرضه وعماله ورأس ماله.

ويمكن قياس الدخل بأي من ثلاثة مقاييس. وهي مقاييس متنافسة لعلها نشأت بسبب صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة لأحدهما في بعض الدول مما يؤدي إلى تفضيل قياس عن الآخر حسب توافر البيانات اللازمة لاستخدامه.

ويمكن أن نحدد الطرق المداخل الثلاثة لحساب الدخل القومي في :-

- مدخل الإنتاج (القيمة المضافة).
- مدخل عوائد الإنتاج.
- مدخل الإنفاق.

طريقة رقم ١- مدخل الإنتاج (القيمة المضافة).

الإنتاج هو النشاط الإنساني الذي يهدف إلى خلق المنفعة الاقتصادية لإشباع احتياجات الأفراد.

والدخل والإنتاج يعتبران وجهان لعملة واحدة. فعن طريق بيع الإنتاج نحصل على أموال تمكن من السداد لعوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه وهذه الدخول بدورها تمكن من الإنفاق على شراء السلع والخدمات مما يمكن الوحدات الاقتصادية من القيام بعمليات الإنتاج ويطلق على هذه العلاقة التدفق الدائري للإنتاج والدخل في النظام الاقتصادي، ويتمثل دخل أي شخص في مقدار القيمة المضافة لما أنتجه، والقيمة المضافة بالنسبة للوحدات الاقتصادية هي مقدار ما أضافته الوحدة على مدخلاتها التامة.

ويمكن توضيح مضمون القيمة المضافة بتصور قيام أحد الوحدات الاقتصادية بإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات وبسبيل ذلك استخدمت خامات مشتراة من وحدات أخرى وأجرت عليها بعض العمليات بوحدات أخرى وتكلفت أيضا أجور للعاملين بالشركة وإيجار للمباني والتجهيزات وإهلاك للأصول الثابتة وحققت أرباحا لرب العمل وفوائد لرأس المال.

لذا نجد أن صافي ما أضافته هذه الوحدة يتمثل في عوائد عوامل الإنتاج التي استخدمتها. أي إجمالي مبيعاته ناقصا ثمن الخامات وما دفع لوحدات أخرى في العمليات الإنتاجية المتممة:-

مثال:-

بفرض إن البيانات في الجدول التالي خاصة بأحد القطاعات الإنتاجية والذي يتكون من ثلاثة وحدات هي الغزل والنسيج والصباغة حيث يبيع مصنع الغزل كافة إنتاجه لمصنع للنسيج وبدوره يبيع إنتاجه للصباغة والذي يبيع إنتاجه للمستهلك النهائي.

	غزل	نسيج	صباغة
مخزون أول المدة	١٤٠٠	٤٠٠	٢٠٠٠
مشتريات	-	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠
مبيعات	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٤٠٠٠
مخزون آخر الفترة	١٤٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠

يمكننا حساب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي باستخدام مضمون الناتج النهائي أو مضمون القيمة المضافة.

في حالة استخدام مضمون الناتج النهائي تتمثل مساهمة القطاع في الناتج القومي في مبيعات السلع النهائية ± التغير في المخزون.

أي = ٢٤٠٠٠+[(١٤٠٠ – ١٤٠٠) + (١٢٠٠ – ٤٠٠) + (١٠٠٠ – ٢٠٠٠)]

= ٢٤٠٠٠ + صفر + ٨٠٠ – ١٠٠٠

٢٤٠٠٠ – ٢٠٠ = ٢٣٨٠٠ د. ل.

إلا أن هذه الطريقة تفترض التعرف على مستهلك السلع المنتجة وما إذا كان مستهلكاً نهائياً أم وسيطاً.

ويمكننا الوصول إلى مساهمة هذه الوحدات باستخدام مضمون القيمة المضافة كما يلي:

	غزل	نسيج	صباغة	إجمالي
المبيعات	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٥٠٠٠٠
- المشتريات من السلع الوسيطة	-	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٦٠٠٠
+ التغير في المخزون	-	٨٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
المساهمة في الناتج القومي	١٠٠٠٠	+ ٦٨٠٠	+ ٧٠٠٠	= ٢٣٨٠٠

ويحتاج الأمر إلى التعرف على مفردات حسابات كل شركة لتحديد ما أضافته للناتج القومي. **فإذا ما ظهر جزء من حساب العمليات الجارية لإحدى الشركات كما يلي:**

حساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية

٣٠٠٠ بضاعة تامة أول المدة	٨٧٠٠٠ صافي المبيعات
٦٠٠٠ خامات أول المدة	٥٠٠٠ بضاعة تامة آخر المدة
١٤٠٠٠ مشتريات مستلزمات سلعية	٢٤٠٠ خامات آخر المدة
١٦٠٠ تصنيع لدى الغير	
١٨٠٠ كهرباء	
٣٠٠٠٠ أجور	
١٥٠٠٠ مرتبات	
٤٠٠٠ إيجار	
٣٠٠٠ إهلاك أصول ثابتة	
٤٠٠٠ مصاريف عمومية	
١٤٠٠٠ أرباح	
٣٠٠٠ فرق الفوائد المحسوبة	
٩٤٤٠٠	٩٤٤٠٠

يمكننا من البيانات السابقة أن نحسب القيمة المضافة لهذه الشركة كما يلي:-

		درهم دينار
المبيعات		٨٧٠٠٠
+ التغير في المخزون		
التغير في مخزون البضاعة التامة (٥٠٠٠ – ٣٠٠٠)	٢٠٠٠	
التغير في مخزون الخامات (٢٤٠٠ –٦٠٠٠)	٣٦٠٠	١٦٠٠
صافي المبيعات زائداً التغير في المخزون		

- ما استخدمته الوحدة من إليه الغير:		
مشتريات خامات	١٤٠٠٠	
تصنيع لدى الغير	١٦٠٠	
تيار كهربائي	١٨٠٠	
مصاريف عمومية	٤٠٠٠	
الاستخدامات من السلع والخدمات		٢١٤٠٠
إجمالي الإنتاج		٦٤٠٠٠
- الإهلاك		٣٠٠٠
القيمة المضافة أو الإنتاج الصافي لهذه الوحدة الاقتصادية		٦١٠٠٠

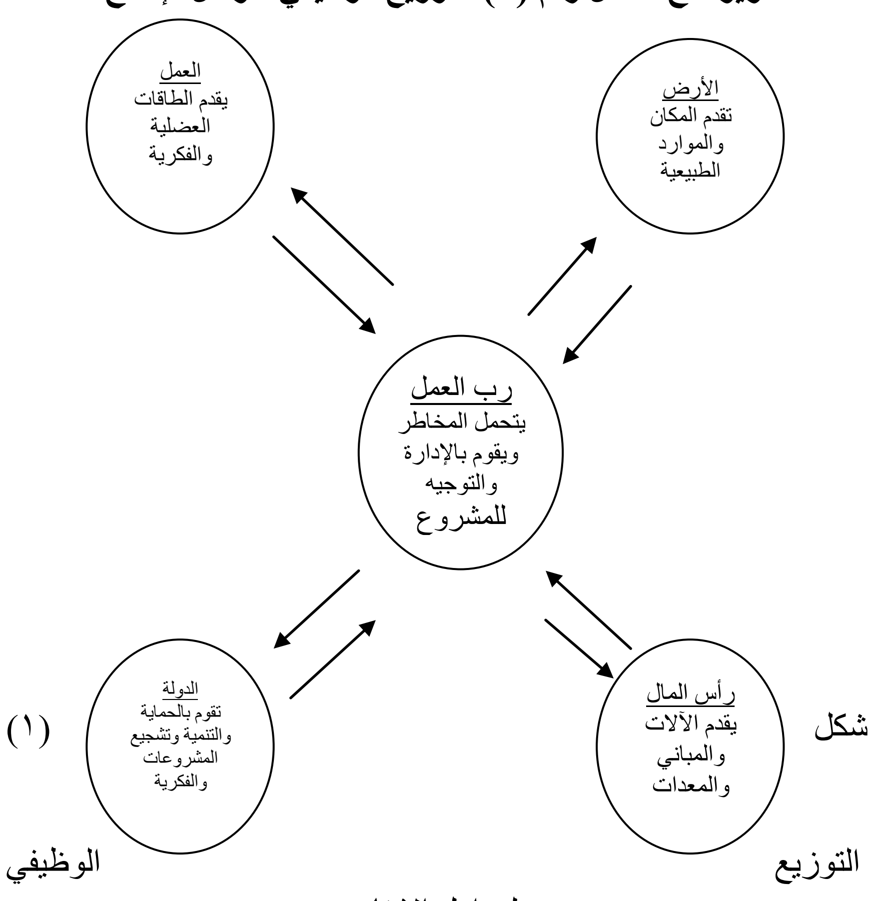
ويلاحظ أن رقم القيمة المضافة يعادل دخول عوامل الإنتاج التي استخدمتها الوحدة الاقتصادية أي :

أجور	٣٠٠٠٠	
مرتبات	١٠٠٠٠	
عائد العمل		٤٠٠٠٠
الإيجار (الريع)		٤٠٠٠
فوائد محسوبة (عائد رأس المال)		٣٠٠٠
أرباح		١٤٠٠٠
القيمة المضافة أو الإنتاج الصافي		٦١٠٠٠

وبالتالي فإن القيمة المضافة تمثل عوائد الإنتاج التي استخدمتها الوحدة الاقتصادية. وبإضافة القيمة المضافة للوحدات الاقتصادية المختلفة نصل إلى الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.



ويوضح الشكل رقم (١) التوزيع الوظيفي لعوامل الإنتاج



شكل (١) التوزيع الوظيفي لعوامل الإنتاج

لحساب الناتج القومي والدخل القومي طبقاً للنظام المحاسبي الموحد (قائمة الإنتاج والقيمة المضافة):-

أورد النظام المحاسبي الموحد المطبق بشركات القطاع العام قائمة الإنتاج القيمة المضافة طبقا للنموذج التالي :

قيمة الإنتاج الإجمالي مقومة بسعر السوق

دليل الحسابات	د. ل.	د. ل.	
			الإنتاج بسعر البيع
٤١١			مبيعات إليه تام
٤١٢			صافي مخزون الإنتاج التام بالتكلفة
٤١٣			فروق التقويم
٤١٤			التغير في مخزون إليه غير تام
٤١٥			مشغولات داخلية تامة بالتكلفة
٤١٥			إيرادات تشغيل للغير
٤١٧			خدمات مباعة
			بضائع بغرض البيع
٤١٨١			مبيعات بضائع بغرض البيع
٤١٨٢			التغير في مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة
٤١٨٣			فروق التقويم
٣٤			ناقصا : المشتريات بغرض البيع
			ناقصا : مستلزمات وسيطة :
٣٢			المستلزمات السلعية
٣٣			المستلزمات الخدمية
			١. قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق
			يضاف : إعانات
٤٢١			إعانات إليه
٤٢٢			إعانات تصدير
			يخصم الضرائب والرسوم السلعية
٣٥١١			رسوم جمركية
٣٥١٢			رسوم إليه

حصيلة خزانة			٣٥١٣
ضرائب أخرى			٣٥١٤
٢. قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			
٣. إجمالي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			
ناقصا الإهلاك			٣٥٢٨/٢٥٣٢
٤. القيمة المضافة الصافية وبيانها			
الأجور			٣١
الإيجارات			
الفوائد			٣٥٤/٣٥٣
فرق تقويم التغير في المخزون			٣٥٤/٣٥٥
فائض العمليات الجارية			٣٥/٣٥٨

أي أن :

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق يتكون من :

الإنتاج بسعر السوق (مبيعات إليه تام + التغير في مخزون الإنتاج التام بالتكلفة + فروق تقويم التغير في مخزون الإنتاج التام).

التغير في مخزون الإنتاج غير التام بالتكلفة

إيرادات تشغيل للغير

مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

خدمات مباعة

بضائع بغرض البيع (المبيعات + التغير في المخزون + فروق تقويم التغير في مخزون البضائع بغرض البيع)

ناقصا : المشتريات بغرض البيع

ناقصا : المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية

الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج = الإنتاج الإجمالي بسعر السوق + الإعانات – الضرائب والرسوم السلعية.

الإنتاج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج – الإهلاك.

وهو يساوي صافي القيمة المضافة وبيانها كما يلي:

-الأجور
-الإيجار
-الفوائد
-فائض العمليات الجارية
-فرق تقويم التغير في المخزون
-صافي القيمة المضافة

مثال:

البيانات التالية خاصة بالمرحلة الأولى من حساب العمليات الجارية لإحدى شركات القطاع العام عن السنة المنتهية.

ح / العمليات الجارية عن السنة المنتهية

دينار	**البيان**	**دليل الحساب**	**دينار**	**البيان**	**دليل الحساب**
	الأجور			إيرادات النشاط الجاري	
٤٥٠٠٠	أجور نقدية	٣١١		الإنتاج بسعر البيع	

١٠٠٠٠	مزايا عينية	٣١٢	٤٠٠٠٠٠	صافي مبيعات إليه تام	٤١١
٥٠٠٠	تأمينات اجتماعية	٣١٣	٦٠٠٠٠	تغير في مخزون الإنتاج التام بالتكلفة	٤١٢
	المصروفات العامة		٥٠٠٠٠	فرق تقويم التغير في مخزون الإنتاج التام	٤١٣
١٠٠٠٠	مستلزمات سلعية	٣٢			
٤٠٠٠٠	مستلزمات خدمية	٣٣	٤٠٠٠٠	تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة	٤١٤
٢٠٠٠٠	مشتريات بغرض البيع	٣٤			
	مصروفات تحويلية جارية الضرائب والرسوم السلعية		٣٠٠٠٠	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة	٤١٥
٤٠٠٠	رسوم جمركية	٣٥١١			
٣٠٠٠	رسوم إليه	٣٥١٢	٢٠٠٠٠	إيرادات تشغيل للغير	٤١٧
٢٠٠٠	حصيلة خزانة	٣٥١٣	١٠٠٠٠	خدمات مباعة	٤١٧
١٠٠٠	ضرائب أخرى	٣٥١٤		بضائع بغرض البيع	
	الإهلاك		٤٠٠٠٠	صافي المبيعات	٤١٨

٣٠٠٠٠	مباني وإنشاءات	٣٥٢٢	١٠٠٠٠	تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	٤١٨٢
٢٠٠٠٠	آلات ومعدات	٣٥٢٣			
١٠٠٠٠	وسائل نقل وانتقال	٣٥٢٤	١٠٠٠٠	فرق تقويم التغير في مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	٤١٨٣
٥٠٠٠	عدد وأدوات	٣٥٢٥			
٥٠٠٠	أثاث ومعدات مكاتب	٣٥٢٦		الإعانات	
١٠٠٠٠	الإيجارات الفعلية	٣٥٣	٢٠٠٠٠	إعانات إليه	٤٢١
٣٠٠٠٠	فرق الإيجار المحسوب	٣٥٤		إعانات تصدير	٤٢٢
	الفوائد				
٢٠٠٠٠	محلية	٢٥٥			
٣٠٠٠٠	خارجية	٢٥٦			
٦٠٠٠٠	فرق الفوائد المحسوبة	٣٥٧			
٥٠٠٠٠	فرق تقويم التغير في المخزون الإنتاج التام	٣١٤			
١٠٠٠٠	فرق تقويم التغير في مخزون بغرض البيع	٤١٨٣			

١٩٠٠٠	فائض العمليات الجارية				
٧٠٠٠٠			٧٠٠٠٠		

والمطلوب :-

قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق

قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

قياس دخول عوامل الإنتاج

تصوير قائمة الإنتاج والقيمة المضافة

أولا : قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق

		دينار
صافي مبيعات إليه تام بسعر البيع		٤٠٠٠٠٠
تغير مخزون الإنتاج التام بالتكلفة		٦٠٠٠٠
فرق تقويم تغير مخزون الإنتاج التام		٥٠٠٠٠
تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة		٤٠٠٠٠
مشغولات داخلية تامة بالتكلفة		٣٠٠٠٠
إيرادات تشغيل للغير		٢٠٠٠٠
خدمات مباعة		١٠٠٠٠
صافي مبيعات بضائع بغرض البيع		٤٠٠٠٠
تغير مخزون بضائع بغرض البيع		١٠٠٠٠

فرق تقويم تغير مخزون بضائع بغرض البيع		١٠٠٠٠
المجموع		٦٧٠٠٠٠
ناقصا : مشتريات بغرض البيع		(٢٠٠٠٠)
ناقصا : المستلزمات الوسيطة		٦٥٠٠٠٠
مستلزمات سلعية	١٠٠٠٠٠	
مستلزمات خدمية	٤٠٠٠٠	(١٤٠٠٠٠)
قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		٥١٠٠٠

ثانيا : قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		٥١٠٠٠٠
الإعانات:		
إليه	٢٠٠٠٠	
تصدير	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
ناقصاً : الضرائب غير المباشرة		٥٤٠٠٠٠
رسوم جمركية	٤٠٠٠	
رسوم إليه	٣٠٠٠	
حصيلة خزانة	٢٠٠٠	
ضرائب أخرى	١٠٠٠	
		١٠٠٠٠
قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		٥٣٠٠٠٠

ثالثاً : قياس دخول عوامل الإنتاج بالقيمة المضافة

قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		٥٣٠٠٠٠
ناقصاً : الإهلاك		٧٠٠٠٠
القيمة المضافة		٤٦٠٠٠٠
وهي تساوي المدفوعات لعوامل الإنتاج		
الأجور : نقدية	٤٥٠٠٠	
مزايا عينية	١٠٠٠٠	
تأمينات اجتماعية	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
الإيجارات : إيجار	١٠٠٠٠	
+ فرق الإيجار المحسوب	٣٠٠٠٠	
		٤٠٠٠٠
الفوائد : محلية	٢٠٠٠٠	
خارجية	٣٠٠٠٠	
فرق الفوائد المحسوبة	٦٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
فائض العمليات الجارية		١٩٠٠٠٠
فرق تقويم التغير في مخزن إليه تام		
فرق تقويم التغير في بضائع	٥٠٠٠٠	
بغرض البيع	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
القيمة المضافة		٤٦٠٠٠٠

رابعا : قائمة الإنتاج والقيمة المضافة

دليل الحسابات	اسم الحساب	فرعي دينار	إجمالي دينار
	قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		
٤١١	مبيعات إليه تام	٤٠٠٠٠٠	
٤١٢	تغير مخزون إليه تام بالتكلفة	٦٠٠٠٠	
٤١٣	فرق تقويم تغير مخزون إليه تام	٥٠٠٠٠	

٤١٤	تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة	٤٠٠٠٠	
٤١٥	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة	٣٠٠٠٠	
٤١٦	إيرادات تشغيل للغير	٢٠٠٠٠	
٤١٧	خدمات مباعة	١٠٠٠٠	
٤١٨١	مبيعات بضائع بغرض البيع	٤٠٠٠٠	
٤١٨٢	تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	١٠٠٠٠	
٤١٨٣	فرق تقويم التغير في مخزون بضائع بغرض البيع	١٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠
	ناقصاً :		
٣٤	مشتريات بغرض البيع		(٢٠٠٠٠)
			٦٥٠٠٠٠
	ناقصاً : المستلزمات الوسيطة :		
٣٢	مستلزمات سلعية	١٠٠٠٠٠	
٣٣	مستلزمات خدمية	٤٠٠٠٠	(١٤٠٠٠٠)
	قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		٥١٠٠٠٠
			٥١٠٠٠٠
٤٢١	زائدا : إعانات الإنتاج	٢٠٠٠٠	
	إعانات تصدير	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
			٥٤٠٠٠٠
	ناقصاً :		
٣٥١١	رسوم جمركية	٤٠٠٠	
٣٥١٢	رسوم إليه	٣٠٠٠	
٣٥١٣	حصيلة ضرائب	٢٠٠٠	
٣٥١٤	ضرائب أخرى	١٠٠٠	(١٠٠٠٠)
	قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		٥٣٠٠٠٠

٣٥٢٢	ناقصاً : الإهلاك		٧٠٠٠٠
١٣٥٢٨	القيمة المضافة		٤٦٠٠٠٠

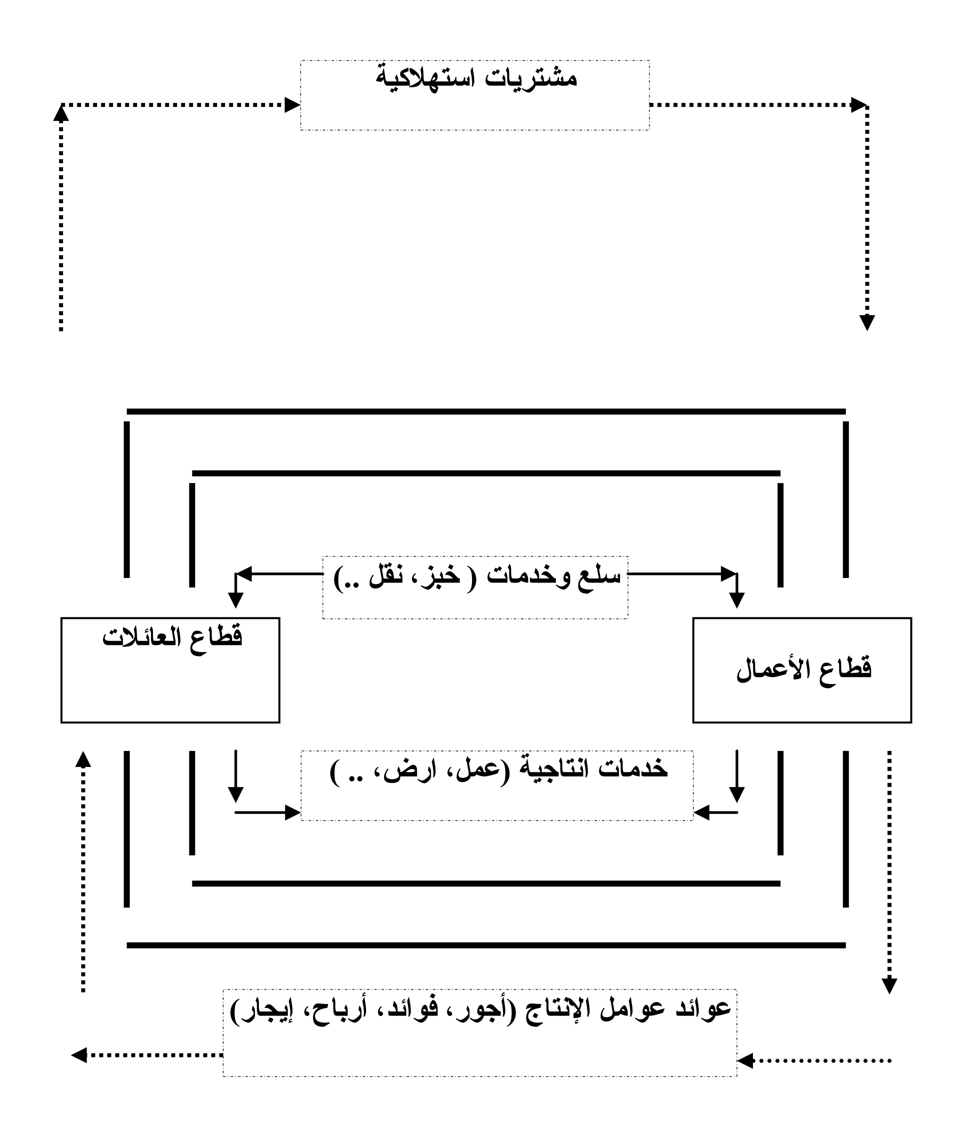
الطريقة رقم ٢ـ مدخل عوائد عوامل الإنتاج (الدخل) :-

توجد طريقة أخرى معادلة للطريقة الأولى في حساب صافي الدخل القومي للمجتمع.

فبالنظر إلى الدورة بالشكل التالي نجد سداد الأجور والفوائد والإيجار والأرباح حيث تمثل عوائد عوامل الإنتاج الأرض، العمل ورأس المال والمنظم فهي تكلفة إنتاج تدفق السلع، يلاحظ أن الاقتصادي على خلاف المحاسب يعالج الربح على انه يمثل تكلفة.

وبحساب التدفق السنوي لعوائد عوامل الإنتاج يمكن الوصول إلى نفس رقم صافي الدخل القومي.

صافي الدخل القومي ويعرف من وجهة نظر أخرى بأنه إجمالي عوائد عوامل الإنتاج (أجور، وفوائد، وإيجار، وأرباح) وهي تكاليف إليه السلع النهائية بالمجتمع، **كما هو مبين بالشكل رقم (٢)**



شكل (٢) يبين قياس الدخل القومي على أساس الناتج وعلى أساس تكلفة عوامل الإنتاج.

ويلاحظ أن الرقم الذي نصل إليه في هذا المدخل يماثل الأرقام الناتجة عن استخدام المداخل الأخرى وذلك نظراً لأنه في مدخل عوائد عوامل

الإنتاج تم تضمين الربح وهو ما تبقى من ثمن بيع السلع والخدمات بعد سداد تكلفة العوامل الأخرى – أجور، وفوائد، وإيجار فهو المبلغ المتبقي اللازم لجعل نتائج مدخل عوائد عوامل الإنتاج مماثلة للنتائج المتحصل عليها من مدخل الإنفاق **وفي هذه الطريقة علينا تجميع بيانات عن كل من :**

الأجور والمرتبات والإيرادات الصافية التي يحصل عليها كافة العاملين في ميدان الإنتاج.

الدخول الإضافية للعاملين بالأعمال الحرة مثل الطبيب والمحاسب وأصحاب الحرف المختلفة.

الفائدة الصافية المكتسبة من السندات الخاصة والرهون والقروض.

الربح الصافي للأفراد من الملكية الخاصة بما في ذلك ريع المنزل الذي يستعمله مالكه.

الأرباح الصافية للشركات سواء كانت :

-موزعة على المساهمين وأصحاب الحصص.

-معاد استثمارها في المشروع كأرباح غير موزعة.

-مدفوعة للدولة كضريبة أرباح تجارية وصناعية.

الطريقة رقم ٣- مدخل الإنفاق :

تنتج السلع والخدمات بغرض بيعها واستهلاكها ففي كل عام يستهلك الجمهور سلع وخدمات مع تسديد قيمتها كما في الشكل أعلاه وبتجميع كافة المنفق على هذه السلع النهائية نحصل على إجمالي صافي الناتج القومي .

وبالتالي يمكن في هذا الوضع المبسط احتساب الدخل أو الناتج القومي على أساس ما تم إنفاقه للحصول على السلع والخدمات بواسطة القطاعات المختلفة بالمجتمع (الأفراد، الهيئات والحكومة / المؤسسات العامة).

وتستخدم أسعار السوق في تقييم السلع والخدمات نظر لأنها تعكس التفضيل النسبي للسلع والخدمات المختلفة.

ويتكون الدخل القومي وفقا لهذه الطريقة من :

-الإنفاق الشخصي على الاستهلاك

-الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات

-الاستثمار المحلي الإجمالي

-صافي إنفاق القطاع الخارجي

بالتالي يمكن قياس إجمالي الناتج القومي على أنه يمثل إجمالي المبيعات النهائية من السلع والخدمات زائدا التغير في المخزون السلعي. **وإذا ما تم قياس الدخل القومي بطريقة الإنفاق فإنه سيساوي :**

	الإنفاق الاستهلاكي الخارجي		xxx
	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي		xx
	إجمالي الاستثمارات قطاع العائلات (الأفراد) القطاع الحكومي (العام)	 xx xx	
	صافي التغير في المخزون الإنفاق لأغراض الاستهلاك والاستثمار		xxx xxx xxx
	الصادرات من السلع والخدمات الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي والواردات		xxx xxx
	ناقصاً الواردات من السلع والخدمات الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي		
	صافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي الإنفاق على إجمالي الناتج القومي بسعر السوق		
	ناقصا الإهلاك الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر السوق		
	الإعانات		

	ناقصاً الضرائب غير المباشرة الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر التكلفة		

أي أن:-

إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق

= الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي تكوين رأس المال + (الصادرات – الواردات)

صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج

= إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق – إهلاك رأس المال الثابت

– الضرائب غير المباشرة + الإعانات

الدخل القومي

= صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج

+ صافي دخول عوامل الإنتاج من القطاع الخارجي.

الدخل القومي

= الإنفاق الاستهلاكي + صافي تكوين رأس المال + الصادرات – الواردات (صافي دخول عوامل الإنتاج من القطاع الخارجي) – الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

فإذا فرضنا أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات في أحد السنوات ١٠٠ مليون دينار وإنفاق الحكومة ٦٠ مليون دينار وإن إجمالي الإنفاق على الاستثمارات بقطاع العائلات ٥٠ مليون دينار وبالقطاع الحكومي (العام) ٨٠ مليون دينار والزيادة في المخزون السلعي ٤٠ مليون دينار وبلغت الصادرات من السلع والخدمات ٢٠ مليون دينار والواردات ١٨ مليون دينار وصافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي ١٥ مليون دينار وإهلاك رأس المال القومي ٢٠ مليون دينار والضرائب غير المباشرة ٨ مليون دينار والإعانات ١٠ مليون دينار.

فيمكن حساب الدخل القومي على أساس مدخل الإنفاق كما يلي :

		مليون دينار	
١	الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات		١٠٠
٢	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي		٦٠
٣	إجمالي الإنفاق على الاستثمار لقطاع العائلات	٥٠	
٤	إجمالي الإنفاق على الاستثمار لقطاع الحكومة	٨٠	
			١٣٠
٥	التغير في المخزون السلعي بالزيادة		٤٠
	الإنفاق لأغراض الاستهلاك والاستثمار		٣٣٠
٦	الصادرات من السلع والخدمات		٢٠
٧	الواردات من السلع والخدمات		١٥ ـ
	الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي		٣٣٥
٨	صافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي		١٥
	الإنفاق على إجمالي الناتج القومي بسعر السوق		٣٥٠
٩	إهلاك رأس المال القومي		٢٠
	الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر السوق		٣٣٠
١٠	+ الإعانات		١٠
			٣٤٠
١١	ـ الضرائب غير المباشرة		٨ ـ
			٣٢٢

مثال على كيفية قياس الدخل والناتج والإنفاق القومي

فيما يلي بيانات النشاط الاقتصادي لإحدى الدول عن السنة المنتهية (القيم بالمليون دينار). الإنتاج الإجمالي بسعر السوق ٧٩٠ د.ل والمدفوعات لعوامل الإنتاج أجور ٢٨٠ د.ل وفوائد ٩٦ د. ل، إيجارات ٨٩ د. ل، أرباح

موزعة د. ل، أرباح موزعة ٨٥ د. ل والاستهلاك الشخصي ٢٥٠ د. ل والحكومي ١٥٠ د. ل، والتكوين الرأسمالي الإجمالي ٢٥٠ د. ل، والصادرات ١٩٠ د. ل والواردات ٥٠ د. ل، وإعانات الإنتاج ٧٠ د.ل والضرائب غير المباشرة ١٤٠ د.ل وتبلغ دخول عوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج القومي ١٦ د.ل ودخول عوامل الإنتاج الوطنية التي
ساهمت في الخارج ٤٠ د.ل فإذا علمت أن الصادرات على أساس القيمة
(F.O.B.) بالإضافة إلى رسوم نقل وتأمين مدفوعة نتيجة خدمات ٥ مليون أما الواردات بالقيمة (CIF) كما يبلغ إهلاك رأس المال الثابت ١٧٠ د.ل والمطلوب قياس الدخل القومي والإنفاق القومي والناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.

قياس الدخل القومي :

أجور	٢٨٠
فوائد	٩٦
إيجارات	٨٩
أرباح موزعة	٨٥
الناتج المحلي = الدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	٥٥٠
+ دخول عوامل وطنية	٤٠
- دخول عوامل أجنبية	(١٦)
الدخل القومي الصافي بتكلف عوامل الإنتاج	٥٧٤

الإنفاق القومي :

إنفاق استهلاكي شخصي	٢٥٠	
+ إنفاق استهلاكي حكومي	١٥٠	
		٤٠٠
+ إنفاق استثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي)		٢٥٠
+ الصادرات	١٩٠	
- الواردات	٥٠	

		١٤٠
الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق		٧٩٠
- الإهلاك		١٧٠
الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق		٦٢٠
+ إعانات		٧٠
- ضرائب غير مباشرة		(١٤٠)
الإنفاق المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج		٥٥٠
+ دخول عوامل وطنية		٤٠
- دخول عوامل أجنبية		(١٦)
الإنفاق القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج		٥٧٤

قياس الناتج القومي :

الإنتاج الإجمالي المحلي بسعر السوق	٧٩٠
- إهلاك رأس المال	١٧٠
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	٦٢٠
+ إعانات	٧٠
- ضرائب غير مباشرة	(١٤٠)
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	٥٥٠
+ دخول عوامل إليه وطنية	٤٠
- دخول عوامل إليه أجنبية	(١٦)
الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	٥٧٤

العلاقة بين الطرق الثلاث لاحتساب الدخل القومي :

يتضح من تركيب الدخل القومي والطرق الثلاث لاحتسابه بأن هناك علاقة وثيقة ومتداخلة بين تلك الطرق، وانه متى ما توفرت المعلومات

والبيانات الإحصائية الدقيقة التي تمكن الباحث من التوصل إلى النتائج النهائية للدخل القومي والإنفاق القومي والناتج القومي فإن تلك العلاقة يمكن توضيحها **بثلاثة مراحل على النحو التالي** :

العلاقة الأولى :

صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + استهلاك رأس المال الثابت المحلي + الضرائب غير المباشرة - الإعانات	=	الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي + (الصادرات – الاستيرادات)

العلاقة الثانية

الدخل القومي	=	صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + صافي دخول عوامل الإنتاج من بقية أنحاء العالم

العلاقة الثالثة :

الدخل القومي	=	الإنفاق الاستهلاكي + صافي تكوين رأس المال + (الصادرات – الإستيرادات) + صافي دخول عوامل الإنتاج من بقية أنحاء العالم الضرائب غير المباشرة + الإعانات

مزايا وعيوب طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق في الحساب

الـمزايـا

أن تطبيق طريقة الإنتاج (تدفق السلع) في احتساب تكوين رأس المال الثابت يسمح للإحصائي :

بتقسيم تكوين رأس المال حسب نوع الاستثمار والصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية.

بتعريف السلع الداخلة ضمن الإحصاء حسب تعريف الإحصائي نفسه، بعكس الحال لو طبقت طريقة الإنفاق عندها سوف يصنف كمصروف وفق تعريف المحاسبين.

أما إذا طبقنا طريقة الإنفاق فان هذا يعني تسليمنا مبدئيا بما هو متعارف عليه في أصول الحسابات عند التمييز بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية.

وعليه فإن استخلاص المصروفات الرأسمالية من سجلات الحسابات **تعطينا نتائج** :

- تعكس قرار المحاسبين فيما هو موجود وما هو مطلوب.
- تضمن نوعا من الانسجام الداخلي في الحسابات القومية.
- تتجنب الشروح المطولة لمفهوم المصروفات الرأسمالية الواجب إدراجها في الاستمارات الإحصائية لتجميع البيانات.

العــيوب

المعلومات المستقاة من السجلات الحسابية قد تؤدي إلى نوع من عدم التجانس في تعريف المصروفات الرأسمالية بين المؤسسات وذلك تبعا لكبر أو حجم المؤسسة. فمثلا تعتبر الشركات الكبيرة إنفاقها على العدد اليدوية مصروفا جاريا، بينما تعتبره المؤسسات الصغيرة مصروفا رأسماليا.

الاعتماد الكلي على سجلات المحاسبين قد ينتج إحصاء لرأس المال الثابت أقل من الإحصاء الفعلي.

أن اتسام كل طريقة من طرق الاحتساب ببعض المزايا والعيوب لا يعني إمكانية الاعتماد على طريقة واحدة دون أخرى لان الواقع العملي يفرض على الباحث استخدام الطريقتين في آن واحد خاصة في الدول النامية **وذلك للسببين التاليين** :

-قلة المعلومات الإحصائية عن القطاعات الاقتصادية والمتوفر منها يصعب جمعه وتنسيقه بالشكل المطلوب.

-وجود بعض المعاملات التي لا تدخل في مجال التبادل النقدي (العمل المباشر في الريف أو مصروفات غير مسجلة في الحضر).

بسبب هذه الصعوبات فإن الدول النامية تلجا إلى استخدام الطريقتين معاً، طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق، لتقدير تكوين رأس المال الثابت. فطريقة الإنتاج تساعد في احتساب تكوين رأس المال في المكائن والمعدات والآلات

ووسائط النقل لأن تلك السلع تكون في الغالب مستوردة وان المصدر الرئيسي للمعلومات عنها هو إحصاءات التجارة الخارجية.

أما طريقة الإنفاق فتستخدم لاحتساب تكوين رأس المال في الأبنية والإنشاءات الأخرى، ولاحتساب تكوين رأس المال في القطاع العام بشكل خاص لأن مصادر المعلومات في هذه الحالة ستكون ميزانيات الدولة.

الفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

الإنتاج القومي :

انه القيمة النقدية في السوق لكافة المنتجات من سلع وخدمات التي أنتجها المجتمع أو الاقتصاد القومي خلال فترة معينة هي في الغالب عام واحد.

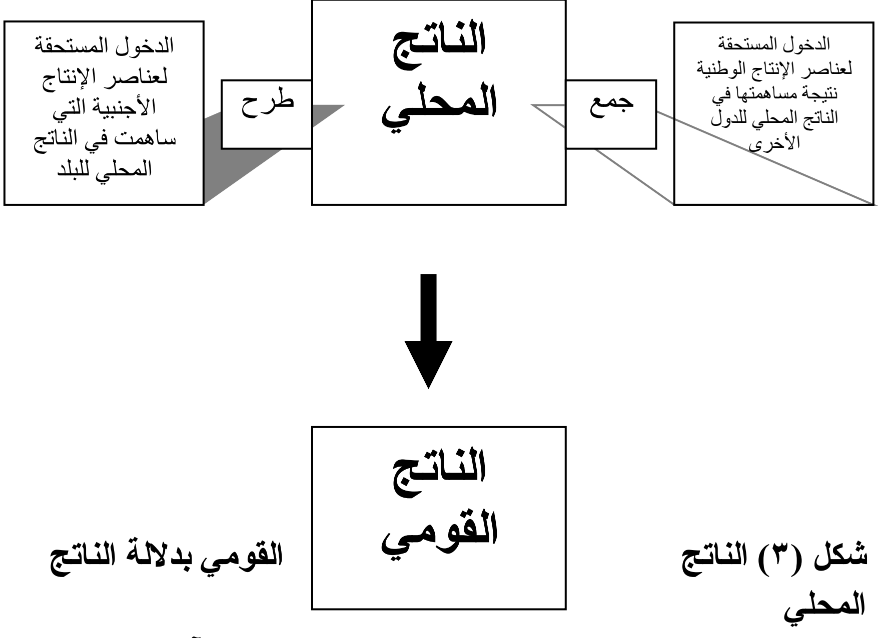
الناتج القومي هو :

مجموع الناتج الذي يعزى إلى عناصر الإنتاج المقدمة إلى الرعايا المقيمين في البلد.

الناتج المحلي هو :

الناتج الذي يعزى إلى عناصر الإنتاج المقدمة إلى المنتجين المقيمين في البلد ، بما في ذلك المؤسسات المقيمة التي تزاول أعمالها خارج البلد.

الشكل رقم (٣) يبين كيفية الحصول على الناتج القومي من الناتج المحلي



شكل (٣) الناتج القومي بدلالة الناتج المحلي

الفرق بين الإنتاج المحلي والإنتاج القومي بالمعادلتين الآتيتين :-

الناتج المحلي = إجمالي الإنتاج داخل الحدود الإقليمية – الواردات المحلية + الصادرات المحلية،مع الأخذ في الحسبان أن الواردات المحلية تمثل إنتاج المنتجين غير المقيمين الذين يباشرون نشاطهم داخل الحدود الإقليمية والصادرات المحلية تمثل إنتاج المنتجين المقيمين ولكنهم يباشرون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية.

الناتج القومي = قيمة الناتج المحلي + عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها المقيمين من العالم الخارجي أثناء وجودهم بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها غير المقيمين.

في الدول المتقدمة يكون الناتج القومي اكبر من الناتج المحلي (بسبب كبر عوائد عوامل الإنتاج للمقيمين، الاستثمارات الخارجية، وكبر صافي التحويلات من الخارج (للقطاعين العام والخاص)

بينما في الدول النامية فالناتج القومي بها أقل من الناتج المحلي (بسبب كبر عوائد الإنتاج لغير المقيمين)

وبشكل عام ويكون الناتج القومي الإجمالي اصغر من الناتج المحلي الإجمالي إذا كان مجموع عوامل الدخل المدفوعة إلى الخارج تزيد عن مجموع عوامل الدخل المقبوضه منه.

المفاهيم التي توضح العلاقة بين الدخل القومي والناتج القومي مبتدئا بالناتج القومي الإجمالي ومنتهيا بالدخل الممكن التصرف فيه نقطة البداية في هذه الطريقة هي الناتج القومي الصافي الذي سبق أن حددنا مفهومه- في إجابة السؤال الثالث-، إذ يشتق الدخل القومي من هذا الناتج، شكل (٤) يبين كيفية الحصول على الدخل الممكن التصرف فيه بداية من الناتج القومي الإجمالي -وإذا كان الناتج القومي الصافي إنما يحسب بسعر السوق، أي على أساس الأثمان التي تباع بها المنتجات النهائية التي يتكون منها هذا الناتج في السوق، فإن الدخل القومي هو هذا الناتج القومي الصافي نفسه

ولكن محسوبا بسعر التكلفة، أي على أساس أثمان عوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي التي اشتركت في تحقيق هذا الناتج، وذلك طالما أن تلك الأثمان بذاتها هي الدخول التي دفعت إلى هذه العوامل نتيجة لإسهامها في تحقيق الناتج القومي.

ويوجد فرق، في الواقع، بين حساب الناتج القومي بسعر السوق وحسابه بسعر التكلفة يتمثل بصفة خاصة **في أمرين** : الضرائب غير المباشرة أولا، والإعانات الحكومية ثانيا. ومن شأن الضرائب غير المباشرة أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أكبر من قيمته بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الضرائب نفسها، ومن ثم يتعين طرح هذا المقدار من الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، أي الدخل القومي بعبارة أخرى.

أما الإعانات الحكومية فإن من شأنها "على العكس" أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أقل من قيمته بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الإعانات ذاتها، وبالتالي يجب إضافة هذا المقدار إلى الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، أو الدخل القومي بتعبير آخر.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، أولا، فأنه يقصد بها تلك التي تفرض على وقائع أو تصرفات معينة باعتبارها دالة على وجود مال لدى الشخص الذي يقوم بها، ومثالها الواضح ضرائب الاستهلاك التي تفرضها

الدولة بمناسبة استهلاك كثير من السلع والخدمات مثل البنزين والسكر والسجاير ... وغيرها.

ويقوم المنتج أو التاجر أو المستورد لمثل هذه السلع والخدمات بدفع مبلغ الضريبة المقررة على استهلاك السلعة أو الخدمة، ثم يضيفه إلى نفقة إنتاج السلعة أو الخدمة أو نفقة تسويقها، وبذلك يرتفع ثمنها بمقدار هذه الضريبة مما يؤدي إلى تحمل الشخص الذي يستهلكها بعبئها في النهاية عند استهلاكها، وهذا هو المقصود في النهاية من الضرائب غير المباشرة. ويرجع السبب في وجوب استبعاد مقدار هذه الضرائب من القيمة السوقية للمنتجات النهائية، أي من الناتج القومي بسعر السوق، إلى أن الضرائب غير المباشرة تضاف إلى نفقة إنتاج السلع أو الخدمات المفروضة عليها كما رأينا

بحيث يتضمن الثمن الذي تباع به هذه السلع والخدمات في السوق مقدار الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها. لكنه من الواضح أن إضافة الضرائب غير المباشر على هذا النحو إلى نفقة الإنتاج لا يمكن أن يؤثر بأية حال على مقدار الدخول أو الأثمان التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي استخدمت من أجل إنتاج السلع والخدمات المذكورة، أي على تكلفة الإنتاج بعبارة أخرى.

وهكذا يتعين عدم حساب مقدار الضرائب غير المباشرة إذا أردنا التوصل إلى قيمة الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة.

ولما كان الناتج القومي مقدرا بأثمان السوق إنما يزيد عن هذا الناتج نفسه مقدارا بأثمان عوامل الإنتاج التي أسمت في إنتاجه، وذلك بمقدار الضرائب غير المباشرة المفروضة على هذا الناتج، فانه يتعين بالتالي طرح مقدار هذه الضرائب من الناتج القومي بسعر السوق، وذلك حتى نصل إلى قيمة هذا الناتج بسعر التكلفة، أي إلى قيمة مجموع الدخول التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي استخدمت من أجل تحقيق الناتج القومي أو قيمة الدخل القومي باختصار.

أما بالنسبة إلى الإعانات الحكومية، ثانيا، فأنه يقصد بها المبالغ التي تمنحها الحكومة إلى بعض المشروعات الخاصة الزراعية أو الصناعية، وذلك بقصد حملها على تخفيض أسعار بيع منتجاتها من سلع وخدمات تستهلكها أساسا الطبقات محدودة الدخل.

وتمثل هذه الإعانات في واقع الأمر إسهامها في تكاليف تلك المشروعات حتى تخفض من أسعار منتجاتها مع تمكينها في الوقت نفسه من تحقيق قدر مناسب من الربح لها.

ويترتب على منح الحكومة إعانات للمشروعات المنتجة أن تباع السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المذكورة بأسعار أقل من مقدار تكلفة عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، ما دام أنه لا حاجة بالمشروع لأن يحصل من المستهلك على ذلك المبلغ الذي تمنحه له الحكومة في شكل إعانة.

لكن المبلغ الإعانة هذا إنما يدفعه المشروع إلى عوامل الإنتاج المشار إليها كثمن لإسهامها في إنتاج السلع والخدمات المعانة، وذلك بالطبع بالإضافة إلى الثمن الذي تباع به هذه المنتجات في السوق.

وإذن يكون الثمن الذي تباع به المنتجات المعانة أقل من مقدار الدخول أو الأثمان التي دفعت إلى العوامل التي أسهمت في إنتاجها، إي من تكلفة الإنتاج بعبارة أخرى، وذلك بمقدار الإعانات الممنوحة.

وهكذا يتعين حساب مقدار الإعانات إذا ما أردنا الوصول إلى الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة.

ولما كان الناتج القومي مقدارا بأثمان السوق إنما يقل عن هذا الناتج نفسه مقدرا بأثمان عوامل الإنتاج التي اشتركت في إنتاجه، وذلك بمقدار الإعانات الحكومية الممنوحة للمشروعات، فأنه يتعين بالتالي إضافة هذا المقدار إلى الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى قيمة هذا الناتج بسعر التكلفة، أي إلى قيمة مجموع الدخول التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي أسهمت في تحقيق الناتج القومي أو قيمة الدخل القومي اختصاراً.

وهكذا نجد في نهاية الأمر أن استخلاص الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة من هذا الناتج نفسه بسعر السوق، إنما يتحقق بطرح الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات الحكومية إليه. وبعبارة أخرى بطرح صافي الزيادة في الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الحكومية من الناتج القومي بسعر السوق.

ولما كان الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة هو بذاته الدخل القومي، **فانه يترتب على هذا أن** :

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة.

= الناتج القومي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات الحكومية.

= الناتج القومي الصافي بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة – الإعانات الحكومية).

الفصل الثالث
الدعم الاقتصادي والاجتماعي لإنقاذ أزمة المؤسسات المالية العالمية

الولايات المتحدة تتصدر الأزمات :-

بمجرد تفحص العالم من حولك سوف ترى العديد من الاقتصاديات التي تتمتع بنفس قوة الاقتصاد الأمريكي . ومن خلال القدرة غير المتناهية لقطاعها الخاص على الابتكار والإبداع وبالنظر إلى رغبتها الجامحة في أعادة تجديد ذاتها فإن الولايات المتحدة تتزعم العالم الآن وتجني الثمار المادية لقيادتها تلك .

كما أن سمة الرأسمالية التي تطغي عليها تنطوي على شئ ما يتعلق بالولايات المتحدة ، ولذلك فإنه ربما يكون مستغرباً إذا تم التساؤل عما إذا كان بمقدور دولة ناجحة كالولايات المتحدة تحقيق الأفضل إذا ما حاولت القيام بذلك .

ومع هذا فإنه بإمكانها القيام بشي أفضل ، **وهذا الأمر صحيح** :

فالرأسمالية ليست عصية على التطوير والإصلاح فالأسواق الأمريكية التي تعاني من أزمة يمكن أن تواجه حالة من الفتور والكساد الاقتصادي كما حدث في فترة الثلاثينات من القرن المنصرم ..

فهناك العديد من التقارير المتعلقة بأزمة الائتمان العالمية وضحاياها من المؤسسات المالية حيث قارنت تلك التقارير الأزمة بالإعصار ، كما يمكن مقارنة تلك الأزمة بشكل أفضل بحاجز الفيضانات والسيول الذي تم إنشاءه بطريقة جيدة ثم امتلئ حتى الحافة بالديون الثقيلة ثم انفجر بعد ذلك تحت ضغط الماء المتزايد (وارتون ٢٠٠٨م) .

وبالرغم من عمليات الإنقاذ للمؤسسات المالية العالمية فإن الفيضان لن ينحسر في المستقبل القريب .

بعد مضي عامين تقريباً على الأزمة المالية الناجمة عن سوق الرهن الأمريكي والتي تعد أكبر أزمة من نوعها منذ حدوث الركود الاقتصادي الكبير فإن الأسواق المالية العالمية لا تزال غير مستقرة كما أن التوقعات المتعلقة بتدفق رؤوس الأموال لا تزال قاتمة.

فاشتداد حدة الأزمة المالية في سبتمبر ٢٠٠٨م بطريقة دراماتيكية قد غير الوجه الاقتصادي للعالم كما أن البطالة المرتفعة أصلاً في الدول الصناعية سوف تتبع نفس المسار الذي تمر به اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا التي تعتمد على الصادرات .

كما أن الدول ذات الدخول المرتفعة لا زالت ترزح تحت وطأة أزمة إفلاس أسواق الموجودات والأصول الثابتة الغير المسبوق بينما ينأى المستثمرون بأنفسهم عن الأسواق الناشئة .

كما أن الدلالات المتعلقة بالأحداث المرتبطة بتدفق الاستثمارات إلى الدول النامية هي دلالات دراماتيكية أصلاً : حيث انخفض إجمالي تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى ما نسبته ٤,٤ % من إجمالي الناتج القومي للدول النامية الأمر الذي أدى إلى انحدار المد المتنامي لهذا التدفق والذي حصل عام ٢٠٠٣م ووصل إلى ذروته عام ٢٠٠٧م بمعدل ٨,٦% من إجمالي الناتج القومي (البنك الدولي ٢٠٠٩م) .

١.بيان وإيضاح المشكلة :-

إن الأزمة المالية والاقتصادية بل أزمة الأرزاق كما ينظر أليها الكثيرون ـــ والتي اندلعت في سبتمبر ٢٠٠٨م قد أصبحت أزمة عالمية للاقتصاد العالمي الحقيقي ففي الدول المتقدمة والنامية فإن المسارات الاقتصادية قد انحدرت بشدة إلى مستوى غير مسبوق وغير معهود في العقود

الأخيرة . كما أن البطالة أخذه في الارتفاع بينما يزداد معدل الفقر في الدول النامية .

أن الفقر مصحوب بتدهور كبير في أوضاع الفقراء والضعفاء على مستوى العالم بأسرة .

فاندلاع الأزمة المالية العالمية قد أثار عملية تصفية واسعة للاستثمارات وأدى إلى خسائر كبيرة في الثروات على المستوى العالمي إضافة إلى تشديد شروط الاقتراض وزيادة واسعة في الضبابية علاوة على

ذلك فإن التكاليف المرتفعة للاقتراض وتشديد شروط الائتمان المصحوبة بزيادة الضبابية قد أدت إلى هروب عالمي بإتجاة الجودة ودفعت بالمؤسسات إلى تقليص النفقات الاستثمارية ودفعت بالأمر أيضاً إلى تأجيل شراء المواد والسلع ذات التكأليف الباهظة .

وهذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن **الأسئلة التالية :-** ما هو تأثير هذه الأزمات على الرفاة العالمي ؟ ما هي الخيارات المتاحة التي تعمل على منع ارتفاع مد هذه الأزمات ؟

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذا كبح جماع هذه الأزمة في القارة الأفريقية العربية **هذه المحاضرة تتألف من الأقسام التالية** :-

القسم الأول :- ما هي مسببات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية ؟ عالم المشتقات ، المقال النقدي لماركس الذي ينتقد فيه الرأسمالية ، الخدع المالية ، انهيار الأئتمانات .

القسم الثاني :-العولمة والأزمات الاقتصادية والمالية العولمة ، الدوحة، التجارة العالمية ، تعميق الركود الاقتصادي العالمي بينما قد تؤدي تلك الأزمات إلى نظام مالي جديد .

القسم الثالث :- هل أثرت أزمة الائتمان على المنطقة العربية الأفريقية وما الذي ينبغي عمله .

ما مدى سوء الأزمة المالية العالمية ؟

إن عمليات الإنقاذ والإفلاسات والوثائق التي تشير القشعريرة تشير إلى حسابات خاصة بسحرة وول ستريت الذي قاموا بهندسة أزمة الإئتمانات من خلال أسهم غامضة تقوم على قروض خطرة لأصحاب المنازل .

وعلى أساس الافتراض بأن أسعار السكن لن تنخفض أبداً حيث أن قدرة السيولة الخاصة بتلك الأسواق قد اجهضت (وارتن ٢٠٠٨م) .

((أن نمط أسعار الفائدة المنخفضة دوماً يتم وضعها غالباً في أسفل سلم الاحتياطي الفيدرالي الخاص بـ (ألن جريد إسبان) يساعده في ذلك الضغوط النقدية الدولية وهذا النمط ناشئ عن فقاعات تكنولوجيا أسواق الأسهم والتي ظهرت في أواخر التسعينات وهذا ما جعل الناس متعطشين جداً للحصول على العائدات ومع ارتفاع أسعار السكن إلى جانب إلقاء نظره خاطفة على البيانات والمعلومات المتوفرة منذ (٧٥) عاماً لن تظهر أي توقف عندما انخفضت أسعار تكاليف السكن وذلك كما أشار العديد من الباحثين وقد اعتقد الناس بشكل مفاجئ بأنه من المناسب اللجوء إلى أسواق الرهن حيث قامت الولايات المتحدة بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمعدل مئات من النقاط وهذه التخفيضات قد دفعت بأسعار الفائدة الحقيقية إلى أرضية سلبية كما أنها كانت تدفع بالعائدات الأمريكية إلى مستويات أقل من مستوى العائدات التي يتم عرضها في البلدان الأخرى كما أنها أجبرت الدولار الأمريكي على الانخفاض بشكل مفاجئ وأدت إلى رفع جميع أسعار

السلع المتوفرة وقد كان الدرس المستفاد من وضع الأسواق واضحاً وجلياً ومفاده إيقاف خفض أسعار الفائدة وبدأ التركيز على الأشياء المهمة بشكل فعلي والتي تتمثل في تدهور الدولار الأمريكي والآثار المدمرة على المدخرين وفقدان مصداقية مكافحة التضخم)) " وارتن ٢٠٠٨م "

إن الترابط الداخلي وسرعة الأسواق الحديثة قد جعلت أزمة الانهيار الاقتصادي فريدة من نوعها لأنه لم يتم خسارة الكل حيث أن هذا هو وقت التفكير الهادئ والعقول المتفتحة "وير٢٠٠٨م " .

" ذكر رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق جرين أسبان بأن الأزمة المالية الحديثة تحدث مرة في كل نصف قرن وربما مرة في القرن الواحد لكنة مخطئ لأنه لم يكن هناك قط وضع كهذا حيث أن الارتباط العالمي لأسواق اليوم وسرعة اتصالات الإنترنت ومدى تأثير الأسواق على رواتب التقاعد الخاصة للناس العاديين ومدخراتهم كل ذلك جعلها مختلفة تماماً عن عام ١٩٢٩م في نيويورك أو عام ١٨٦٦م في لندن أن سرعة ومدى وصول الدول يعتبر مدهشاً حسب تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي .

إن الزيادة السريعة في المدخرات الأحتياطية قد أدت إلى انخفاض حاد في الاستثمار العالمي وكذا الإنتاج والتجارة وإجمالي الناتج القومي أثناء الربع الرابع من عام ٢٠٠٨م وهذا التوجه استمر في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م

إن الانخفاضات الأشد حدة في النشاط الاقتصادي تركزت بين الدول المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة والاستثمارية وكذا في الدول التي لديها ضعف خطير في اقتصادها الكلي .

وهذا البيئة الدولية الضعيفة قد سرعت في انخفاض أسعار السلع كما أن ردود فعل السياسة على الأزمة كانت سريعة وعلى الرغم من إنها لم تكن دائماً منسقة بشكل جيد فقد نجحت حتى الآن في منع حدوث فشل أكبر في المؤسسات المالية إلى جانب تفادي حدوث انهيار أكبر في الإنتاج . وفي ظل غياب مساعدات القطاع العام فإن الخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك الاستثمارية وبقية المؤسسات قد أجبرت البنوك التجارية على تقليص عملية التسليف والقرض مجبرة بذلك الشركات على تقليص الإنتاج وزيادة حجم الإستثمار بشكل اجباري .

وبدلاً من ذلك فقد استمرت القروض البنكية في النمو وان كانت بشكل اقل سرعة عما كانت عليه٩ في الماضي .

إن تراجع الأنشطة الاقتصادية مصحوباً بتدفقات ضعيفة لرؤوس الأموال على الدول النامية يضع عدد كبير من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في ضائقات مالية خطيرة .

فالكثير من الدول تواجه صعوبة في توليد عملة أجنبية كافية من خلال الصادرات أو الاقتراض من اجل تغطية الطلب على الاستيراد وعموماً فإن الحاجة إلى الاقتراض من قبل الدول النامية يتوقع أن تتجاوز التدفقات

الصافية لرؤوس الأموال بواقع (٣٥٠) مليار دولار و (٦٣٥) مليار دولار كما أن الكثير من الدول تواجه هذه الفجوة المالية عن طريق خفض احتياطي العملة الدولية التي وفرتها أثناء عهود الرخاء ولكن ديمومة هذه الإستراتيجية لا تزال ضبابية .

بينما تعمل بعض المؤشرات التي تشير إلى بداية استرداد الأسواق الاقتصادية لعافيتها تعمل على استقرار أسواق الأسهم وحدوث تحسن متواضع في الصادرات إلى جانب حدوث نمو طفيف في طلبات المستهلكين الناتجة عن الآثار الممكنة لتحفيز الطلب والناجمة عن إجراءات الحوافز المالية التقديرية وعلى الرغم من هذا استمرت البطالة في الارتفاع في جميع أنحاء العالم بينما لا تزال تكاليف السكن في العديد من الدول آخذه في الانخفاض في الاقتصاديات الرئيسية بينما تحتاج الحسابات البنكية إلى تعزيز إعادة وسملتها .

ومن ثم فإن انتعاش الاقتصاد العالمي يبقى ضبابياً بشكل كبير وفي الواقع فإن العديد من الدول تواجه ضعفاً متزايداً في عملاتها وقطاعاتها البنكية كما أن الدول النامية ذات الدخول المتوسطة والكبيرة قد أبرمت اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي لمنع خروج الأوضاع النقدية والخارجية المتدهورة من نطاق سيطرتها .

تحديات الرأسمالية :-

١. عالم المشتقات :-

أن الأزمة الثانوية الأكثر وضوحاً وظهوراً تتعلق بالمشتقات الاقتصادية وهذه الأزمة قد خرجت عن نطاق السيطرة مع فقدان المساكن لقيمتها وبنسبة غير مسبوقة في العقود الأخيرة ووفقاً لمجلة الاقتصادي فإن المشتقات عبارة عن موجودات مالية تستمد قيمتها من الموجودات الأخرى مثل خيار شراء الأسهم التي تشتق من الأسهم .

أن الجهات المختصة بالقواعد والقوانين المالية تلقي باللائمة المتمثلة في التطاير السريع والمتزايد لأسعار الأصول الثابتة على الاستخدام المتزايد للمشتقات إلى جانب أن تلك الموجودات تشكل مصدراً للخطر بالنسبة لمستخدميها .

ويعتقد الاقتصاديون بأن المشتقات تسمح بالمزيد من عمليات تثبيت الأسعار والتي تترتب عليها مخاطر مالية وتسمح بإدارة أفضل للمخاطر، كما أنهم يعترفون بأنه عندما يتم إساءة استخدام المشتقات فإن القوة المرتبطة بها قد تكون ذات آثار مدمرة . أن عالم المشتقات مشوب بصعوبات ذهنية :

انعقد المباشر يلزم المستخدم على شراء أو بيع الموجودات بسعر محدد وفي زمن مستقبلي محدد .

كما أن المستقبل عبارة عن عقد مباشر يقوم على التبادل ، والمقايضة هي عبارة عن عقد يقوم بموجبة طرفين بتبادل التدفق النقدي المرتبط بمديونية أو أصول ثابتة ، والخيار هو عقد يمنح للمشتري الحق في بيع أو شراء أصل محدد من الأصول الثابتة بسعر محدد وفي موعد محدد ويجوز ذلك أيضاً قبل الموعد إلا أن هذا العقد غير ملزم .

أما المشتق الظاهر فهو عبارة عن مشتق لا يعتمد على التبادل وإنما يتم شراءه على سبيل المثال من بنك استثماري . بينما تكون المشتقات الخارجية أو المجلوبة فهي عبارة عن مشتقات معقدة أو متاحة ومتوفرة في الاقتصاديات الناشئة أما مشتقات الفانيلا السهلة فهي تقوم على التبادل وترتبط بالاقتصاديات المتطورة وهي غير معقدة .

إن جميع مكونات مهنة المحاسبة - صانعي المهن ، وواضعي المعايير، والمراجعين القانونيين - يجب أن يتعلموا من دروس العام الماضي وان يعملوا على تعزيز نموذج القيمة العادلة.

إنهم بحاجة إلى تعريف المحددات حيث إن الأرباح والخسائر تحدث في ظل القيمة العادلة. إن القروض الرديئة التي تم خفضها وتقليصها ووضعها في طرد خاص مع ملصق AAA يجب أن لا يتم قبولها بوصفها أصولا تبلغ قيمتها المليارات من الدولارات.

إن الميزانيـة العموميـة للبنـوك لا تمثـل صـورة "حقيقيـة ونزيهـة" - وحتى رغبة البنوك الأخرى في أوائل٢٠٠٧ لشرائها بسعر مرتفع وزائف لا يغير هذه الحقيقة. (ACCA ٢٠٠٨)

إن ربيب الأزمة المالية الحالية يتمثل فـي المقايضـة الخاطئـة للائتمـان وهـي نـوع مـن بوليعـة التـأمين وهـذا النـوع مـن المقايضـات وكـذا الأسـهم المدعومـة بـالرهون تعتبـر مرتبطـة بـالعملاء إلـى حد أنـه مـن الصـعب تقيـيم قيمتها من يوم إلى يوم .

ولدى انفجار فقاعة الإسكان وتخلف أرباب المنازل عن الدفع فإن أسهم الرهونات والمقايضات المرتبطـة بهذه المدفوعات فقدت قيمتها بمقدار غير واضح . أما المقرضون فإنهم قلتون على المديونيات غير المعروفة والمدونـة في سجلات المقترضين بحيث أصبحوا يرفضـون منح قـروض ماليـة الأمـر الذي أدى إلى حدوث أزمة مالية.

وتحتـاج السوق للشفافية وأسلوب أفضـل لترسيخ القيم كلمـا تغيـرت الظروف ، وذلك يمكن تحقيقه إذا تم استبدال نظم التجارة التي تتم عن طريـق شبكة من التجار بتبادل مركزي وتقييس أكبر ضمن هذه المنتوجات .

٢.النقد الماركسي للرأسمالية :-

جادل ماركس بأن حالة الاغتراب الخاصة بالعمل الإنساني (وما ينـتج عنها من عبودية للسلع) هي الميزة أو السمة الخاصة بالرأسمالية .

وقبل مجئ الرأسمالية وجدت الأسواق في أوروبا حيث كان المنتجون والتجار يقومون بشراء وبيع السلع .

ووفقاً لماركسى فإن أسلوب الرأسمالي في الإنتاج كان قد تطور في أوروبا عندما أصبح العمل سلعة بحد ذاته .

صحيح أن الأسلوب الرأسمالية للإنتاج قادر على تحقيق نمو ضخم لأن الرأسمالية قادرة على إعادة استثمار الأرباح في التكنولوجيا الجديدة ولديها حوافز للقيام بذلك ومن ثم فإن الطبقة الرأسمالية تعتبر الطبقة الأكثر ثورية في التاريخ . لكنه جادل أيضاً بان الرأسمالية كانت عرضة لأزمات دورية .

فعبر الزمن قام الرأسماليون بالاستثمار أكثر فأكثر في التكنولوجيا الجديدة ، كما أنهم يستثمرون أقل فأقل في العمل .

ومادام أن ماركس اعتقد بأن القيمة الفائضة المستمدة من العمل تعتبر مصدراً للربح فإنه استنتج بأن معدل الربح سوف ينخفض حتى عندما ينمو الاقتصاد .

وعندما ينخفض معدل الربح إلى مستو اقل من نقطة معينة فإن النتيجة ستكون كساد وركود اقتصادي يؤدي إلى انهيار بعض قطاعات الاقتصاد .

وقد جادل الكثير من مؤيدي الرأسمالية بأنها تعتبر وسيلة أكثر فاعلية لتوليد وإعادة توزيع الثروة من الاشتراكية أو الشيوعية أو أن الفجوة الفاصلة بين الفقراء والأغنياء والتي مثلت هاجساً لماركسى وانجلس كانت ظاهرة مؤقتة .

ويقترح البعض بأن المصلحة الذاتية والحاجة للحصول على رأس المال تعد صفة ملازمة للسلوك الإنساني وليست نتيجة لتبني الرأسمالية أو أي نظام اقتصادي آخر إلى جانب إن الأنظمة الاقتصادية المختلفة تعكس استجابات اجتماعية مختلفة لهذه الحقيقة .

ويجادل المؤيدون المعاصرون لماركس بان ماركس كان محقاً بأن السلوك الإنساني يعكس ظروف تاريخية واجتماعية وبشكل أدق ، فإنهم يجادلون بأن تحليله للطبقة الاجتماعية والسلع لا يزال مفيداً جداً وأن نقده للرأسمالية يمكن إن ينطبق على الوضع العالمي الحالي وأن الإغتراب لا يزال يمثل مشكلة .

٣. الخدع المالية ـ الرأسمالية الجشعة :-

لقد أفاد الصحفي في صحية نيويورك تايمز بول كروجمان مؤخراً في تصريح له لجريدة Fortune بأن جزءاً كبيراً من النظام المالي ينبغي تجديده . علاوة على ذلك فإنني لا أجادل البتة فيما يتعلق بهذه النقطة .

وعلى الرغم من ذلك فإن الشئ الكثير من النظام المالي يعد مجزء أو مقسماً الأمر الذي يثير التساؤل حول حقيقة من أين يتم البدء والانطلاق؟

وهذا النوع من التملص من المسئولية قد وصل إلى مستويات عليا في بعض الشركات التي لدى الكثير منها أسماء معروفة ومشهورة .

وقد أدرك المدراء التنفيذيون ـــ في الفضاءات الرحبة لمكاتب الشركات وليس فقط في المدن أو في وول ستربت ـــ أو لا بدأنهم قد أدركوا مدى خطورة المناصب التي يشغلونها . ولكن هذا الشركات تتيح الفرصة لهذه الأشياء كي تحدث .

كمـا أن الضـغط المتعلـق بصـناعة الأرقـام كـان كبيـراً جـداً . وكانـت الأموال المترتبة على ذلك مفيدة بينما كانت العلاوات مسيلة للعاب .

إضافة إلـى ذلـك هنـاك عذر قديم بـأن الجميع يتصرف بهذه الطريقـة. وعلى ذلك فإن تعريف القدماء للجشع على انه من الموبقات لم يأتي من فراغ .

وفي كل درجة من درجات سلم الغش المالي فإن الناس يجعلون الجشع يتدحرج .

وكان يتوجب عليهم معرفة ذلك بشكل أفضل وربما أنهم قد عرفوا ذلك بشكل أفضل ومع النظر الآن إلى الأمام فإننا نجد أمامنا طريقاً وعرة فهل نستطيع كمجتمع أن نختط لنا طريقاً يخلصنا من هذا الموقف وهل هناك مشكلة ممنهجة ذات جذور ضاربة في العمق ؟

العولمة ، الدوحة ، والتجارة العالمية :-

١. **فشل الدوحة :-**

في الصيف الذي ازدادت فيه الظلال الاقتصادية عتمة وقتامه وبشكل مفاجئ بينما لم يتم الإهتمام بشكل كبير بانهيار جولة مفاوضات التجارة العالمية التي عقدت في الدوحة.

فقد قام أبطال التجارة الحرة بعصر أيديهم بينما لم يهتم الآخرون بذلك. كما أن الفشل الذي حدث في جنيف مقر منظمة التجارة العالمية ، كان يبدو وكأنه عرض ثانوي .

وفي عملية مسح قامت بها وحدة المعلومات في مجلة إلا يكونوا ميست واستهدفت مدراء الشركاء والمؤسسات التجارية تبين أن أكثر من نصف أولئك الذين استطلعت آرائهم يعتبرون أن جولة مفاوضات الدوحة كانت على درجة قليلة من الأهمية أو أنها لم تكن مهمة بالجملة ، بينما اعتقد ١٠% فقط أن تلك المفاوضات كانت مهمة جداً. بينما رأى واحد من كل عشرة أشخاص بأن سياسة الحماية تمثل أكبر تهديد للاقتصاد العالمي لكن الكثيرين كانوا منزعجين من الركود والتضخم والأزمة المالية .

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فإنه من المعقول الانزعاج من مسألة التأثير المتنامي للمستثمرين المرتبطين بالدولة وذلك بسبب أن أغلب الأموال الإستثمارية تتحكم فيها مجموعة صغيرة من الأنظمة الاستبدادية بما في ذلك الصين والسعودية وروسيا .

فالصين تقوم بمراكمة احتياطات الصرف الأجنبي وذلك بشكل سريع إلى درجة أنه لو تم وضع تلك الاحتياطات في الأسهم الأمريكية بدلاً عن أذون الخزانة فإنها ستقوم بعملية شراء أكثر من جميع الأجانب الآخرين مجتمعين .

وكما يشير مجلس العلاقات الأجنبية فإن " الملكية المتركزة في أيدي الحكومات السلطوية تعد هاجساً إستراتيجيا واقتصادياً حيث أن كلاً من المخاطر المترتبة على هذه الحماية الجديدة والسلبيات الناشئة عنها يتم مواجهتها إعتماداً على العلاقة بين الولايات المتحدة واكبر الاقتصاديات الناشئة .

وكما اتضح من خلال وباء الدوحة فإن القيادة الأمريكية النشطة على الرغم إنها لم تعد كافية ـ لا تزال ضرورية لإحداث تقدم متعدد الأوجه .

ومع هذا فإن سياسة التجارة في الولايات المتحدة قد أصبحت صعبة بشكل متزايد بحيث تؤثر سلباً على قدرة البلاد في الأخذ بزمام المبادرة كما إن الدعم المقدم لإنشاء سوق أكثر انفتاحاً يعد أضعف من الدعم المقدم لهذا الغرض في أي مكان آخر من العالم . أن الإحباط الشعبي الأمريكي مصحوباً بإحباط فكري متزايد " .

وقد بدأ العديد من الاقتصاديين الأمريكيين يشككون فيما إذا كانت العولمة مقيدة للطبقة الوسطى في أمريكا وعليه فإنهم يقترحون أنه بدلاً من تحسين مستوى المعيشة النموذجي في أمريكا فأن التكامل والاندماج العالمي ربما يسبب ركود في الأجور مما يؤدي إلى توسيع نطاق عدم المساواة وزيادة انعدام الأمن .

تعميق الركود العالمي :-

إن الروابط القوية بين التجارة العالمية في السلع المعمرة والرأسمالية والتكنولوجية وبين الإنفاق الاستثماري المتداخل بشدة والذي يدعم النشاط الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول ذات الدخل المرتفع يمكن اكتشافها في دائرة السؤ التي تعمل الآن في ثنايا القطاعات المالية والحقيقية للاقتصاد العالمي . فصعوبة الحصول على رأس المال إضافة إلى الضبابية المرتبطة بالطلب المستقبلي قد أخرت الاستثمارات وسببت انهيار في الطلب على السلع المعمرة الأمر الذي أدى إلى انكماش حاد في أنتاج السلع المصنوعة والتجارة العالمية فيها .

أن الإنهيار الفوري في النمو في الدول النامية وتلك ذات الدخل المرتفع لا يمكن إيضاحة من خلال الروابط التجارية فحسب لان الاقتصاديات المحلية لعدد كبير من الدول النامية قد تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية .

أن نكسة تدفق الأموال وانهيار أسواق الأسهم والتدهور العام في ظروف التمويل قد أدت إلى إيقاف نمو الأستثمارات في الدول النامية حيث أن الأستثمار ينخفض بحدة في الدول النامية وفيما يتعلق بالدول النامية التي تعتبر مستورد هام للسلع فإن القليل من ومضات الأزمة المالية هي أن أسعار السلع قد انخفضت بنسبة ٣٥% من المستوى القياسي لها في منتصف عام ٢٠٠٨م مما أدى إلى تقييد العجز المالي وساعد على القضاء على التضخم الناتج عن الأسعار المرتفعة للغذا والوقود أثناء السنوات التي سبقت الأزمة المالية .

أما الأسعار المنخفضة للسلع فقد كان لها تأثير صحي تمثل في تخفيف تأثير الأزمة المالية على الفقراء .

تدفق رؤوس الأموال الخاصة يتقلص بنسبة غير مسبوقة :

بينما أدت الدوامة الاقتصادية العالمية إلى صبغ فئة موجودات السوق الناشئة بألوان مختلفة فإن الانحدار الاقتصادي الحالي قد كان جدير بالملاحظة فيما يخص تأثيره على قيمة الأصول الثابتة في أسواق الأسهم وظروف السيولة في الأسواق الرئيسية للأذون .

وقد تأثر منتجوا الأذون سواء كانوا شركات أو هيئات سيادية في الأسواق الناشئة بهاجس السيولة وتفادي المخاطر بين المستثمرين وذلك مقارنة بنظرائهم في الأسواق الكبيرة .

ولم يكن هناك تقريباً أي إصدار في الفترة الواقعة بين منتصف سبتمبر ومنتصف ديسمبر ٢٠٠٨م في أعقاب انهيار أخوان ليمان .

وفي غضون ذلك شهدت أسواق الأسهم المحلية أسوأ انحدار سنوي لها في العقود الأخيرة ، حيث انخفض مؤشر السوق الناشئة لــ (MSCI) بنسبة ٥٥% خلال العام مما أدى إلى شطب ١٧ ترليون دولار من قيمة السوق .

كما إن هروب المستثمرين من الخطر المدرك قد ساهم في ألانخفاض الحاد لتدفق رأس المال إلى الدول النامية وهذا الاتجاه يحتمل بشكل كبير أن يستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٩م . وعلى الرغم من أن انتشار سعر الفائدة في الدول النامية لم يتسع بنفس القدر كما كان عليه الحال في الأزمات السابقة حيث إن الانخفاض في تدفق رأس المال الخاص إلى الدول النامية يحتمل أن يحقق رقماً قياسياً .

ويقدر أن ينخفض كل من صافي الديون الخاصة وتدفق الأسهم من المستوى القياسي الأعلى لهما وهو ٨,٦ % من إجمالي الناتج القومي عام ٢٠٠٧م إلى أكثر من ٢% عام ٢٠٠٩م متجاوزاً بذلك الانخفاض الذي حدث إثناء أزمة الديون التي حلت بأمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات وكذلك الأزمتين اللتين حدثتا في كل من شرق آسيا وروسيا في أواخر التسعينات .

وبخلاف ما كان عليه الوضع في تلك الأزمات المذكورة آنفاً فإن الانخفاض في تدفق رأس المال قد ضرب كل منطقة الدول النامية . فأكثر المناطق تأثراً بذلك هي أوروبا الناشئة وآسيا الوسطى اللتان شهدتا أكبر توسع في التدفقات في الفترة ٢-٢-٢٠٠٧م . وقد قدر صافي التدفقات الخاصة إلى المنطقة بواقع ٦,٤% من إجمالي الناتج القومي حيث انخفض مما واقعة ١٥,١% في ٢٠٠٧م .

إن اتفاقية دول مجموعة العشرين لتقوية قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم القروض وكذا تعزيز قدرة البنوك التنموية على ذلك سوف يساعد السوق الناشئة ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط على تلبية احتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها ، ولكن القليل من هذا التمويل يمكن أن يكون متاحاً للدول ذات الدخل المنخفض التي لديها قدرات اقتراض محدودة بينما تعتمد قدرتها في تلبية احتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها على مدى قدرة الشركات على تسديد الديون المستحقة عليها .

٢. **هل بمقدور الأزمات تشكيل نظام مالي جديد :**

في خضم المعركة من الصعب معرفة كيف سيبدو المشهد بعد انقشاع غبار تلك المعركة وعلى الرغم من ذلك فإنه عندما تتصارع الحكومة مع أزمة الإئتمان فإن الاقتصاديين والخبراء الماليين يبدأون في عمل بعض التنباءات وسوف يواجه الأفراد ورجال الأعمال وقتاً أكثر صعوبة في

الحصول على قروض خلال السنوات القادمة لكنهم ربما يكونون أقل تحمساً في تحمل أية ديون .

وسوف يكون هناك المزيد من القوانين المالية أو عملية تقنين أفضل لكن لن يكون هناك بالتأكيد تقنين أقل . كما أنه سوف يتم بذلك جهود مكثفة لرؤية ما يحدث داخل المناطق المعتمة سابقاً مثل التمويلات الوقائية وأسواق المشتقات وفروع الشركات المساعدة والتي تم إنشاءها لتفادي القيود.

عن وسائل مقايضات نقص الائتمان والتي ساعدت على انهيار المؤسسات المالية الكبرى يحتمل أن تصبح أكثر تقييساً مما يسمح لها أن تقوم بتبادل الصرف المركزي حتى يكون من السهل تحديد القيم .

- يحتاج إي نظام إلى تصميم خاص بحيث لا يستطيع المشاركون تهديد سلامة الاقتصاد ـ إن الأزمة سيئة بما فيه الكفاية إلى درجة أنها دقت أجراس الخطر وهناك فرصة لعمل شيئ ما بشكل صحيح على نحو أفضل مما كان عليه الوضع لعقود مضت أن التغيير الأكثر وضوحاً في الأسواق المالية هو الدور الجديد للحكومة كمالك أساسي للبنوك الأهلية . وبينما يقصد بعملة التأميم الجزئي أن تكون مؤقتة فإنه حتى مؤيديها يعتبرون منزعجين من مسألة الصلاحيات المفرطة للحكومة في عالم المال والأعمال .

- يعتقد أغلب الخبراء بان الأزمة الحالية تمثل وضعاً استثنائياً أكثر من كونها مجرد تدهور مبالغ فيه في دورة الأعمال الاعتيادية .

ومن أجل تقييم المخاطر المتراكمة في النظام فإن واضعي القوانين على يقين في المطالبة بشفافية أكثر وذلك يشمل ألقاء نظرة أكثر وضوحاً على الكيفية التي يستخدم وفقاً لها النفوذ ومن قبل أي من المؤسسات التي تقوم بمراكمة مواقف كبيرة في المشتقات المتطايرة مثل مقايضات الائتمان .

ما نحتاج معرفته هو مقدار المخاطر الكبيرة التي تقدم عليها المنظمات المختلفة وصناديق التمويل التي يمكن أن تضر بالاقتصاد لاقتصاد في أوقات الأزمات . نحتاج إلى جلب الشفافية إلى سوق الائتمان وسوق المشتقات .

وبينما تعتبر الشفافية على قدر كبير من الأهمية فإنه يصعب الحصول عليها مباشرة .

فالتقارير المتعلقة بإجمالي مقبوضات المشتقات يمكن أن تجعل الشركات تبدو خطيرة جداً بينما تعمل بعض المقبوضات على موازنة مخاطر الشركات الأخرى . حيث يقول " بأنني لا اعتقد بأن شخص ما قد اكتشف هذا الأمر " .

-أن الرقابة على الأنواع المختلفة للأسهم تحتاج إلى أن تكون أكثر استمرارية مع ملاحظة أن الرهانات على الأسهم الفردية يمكن أن تتم الآن بطريق مختلفة من خلال شراء الأسهم ذاتها أو من خلال خيارات مستقبلية وعقود مقايضات تقوم على تلك الأسهم .

أن سوق المقايضات الذي ينطوي على عقود فردية يفتقر تقريباً إلى القوانين والأنظمة .

وعليه يجب معاملة جميع الأسهم التي ترتفع أو تنخفض وفقاً لصحة الشركات الأساسية بنفس الطريقة .

وإذا كان لديها مدفوعات مماثلة للأسهم لكننا نطلق عليها مقايضة فإنها تسمى على الأرجح أسهماً . أنني دائماً أتصور المشتقات على أنها شئ ما ذي قيمة ولا ينبغي أن يكون هناك شي يعمل على منع عملية تحليل المخاطر .

ولكن القوانين والأنظمة السائدة في الأسواق الحالية لا تواكب هذه الآليات الجديدة.

كيف يتعامل العالم العربي ــ الأفريقي مع الأزمات ؟

١. **هل الصين تمثل إجابة المنطقة العربية الأفريقية :**

مع التنظيم الرائع للألعاب الأوليمبية مؤخراً وانهيار محادثات منظمة التجارة العالمية نتيجة تحديها للمواقف الغربية فقد عملت الصين على إبراز ذاتها في المسرح العالمي للمرة الثانية منذ حصولها على الطاقة النووية .

كما أن نفوذها يتنامي بشكل مطرد في أفريقيا والعالم العربي فقد ازدادت التجارة العربية الأفريقية الآسيوية وبشكل سريع بحيث ارتفعت إلى مقداره ٧٥ مليار دولار في العام الماضي .

كما أن قوتها الاقتصادية وغضها الطرف عن الانتهاكات التي تحدث في المنطقة العربية الأفريقية قد ساهم في تحركات بكين الدبلوماسية والتي حققت نجاحاً كبيراً في المنطقة .

وقد جاءات منظمة التجارة العالمية بحزمة اتفاقيات تم التفاوض عليها في الغالب وبدون مشاركة عربية أفريقية فاعلة .

وقد قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بتطوير فهم مشترك وإستراتيجة مشتركة حول حركة وإدارة التمويل الدولي بينها في إطار أجماع واشنطن .

وهذا الأمر صحيح وخصوصاً فيما يتعلق بالتحرر التجاري ومؤسسة التنمية الفيدرالية التي وجدت طريقها في مقالات الإنتماء إلى منظمة التجارة العالمية .

أن التعقيدات التي تحيط بالمنطقة العربية الأفريقية والآلام التي تنتظرها تنعكس من خلال تزايد النزاعات التي تم إحالتها إلى منظمة التجارة العالمية والتي شملت مزاعم تتعلق بإنتهاك نص المعاملة الدولية لمنظمة GATT ـ المقال الثالث .

" ومن هنا فليس من المدهش أن تصبح الصين تمثل صوت الدول الفقيرة وممولها الأكثر جرأة . فقد عمل بنك EXIM الصيني على تسهيل قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار للمنطقة العربية الأفريقية ولكن بشروط تجارية أكثر .

وبينما حظيت الاقتصاديات التي تتمتع بإدارة جيدة بمباركة صندوق النقد الدولي لتحمل ديون أكثر ولو كان ذلك بشروط تجارية فإن الاقتصاديات ذات الإدارة السيئة قد توجهت إلى الصين التي هي مستعدة لتجاهل تلك الشروط .

فقد منحت الصين السودان مبلغ ٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥م ومبلغ مماثل العام الماضي حيث تعمل السودان على شطب وإلغاء مديونياتها . وعندما دخلت الدول العربية الأفريقية في أزمات داخلية سياسية وعسكرية رأت الصين ذلك على أنه فرصة لتوسيع نفوذها .

فقد قامت بتقديم منح ومساعدات تلا ذلك تقديم إعتمادات بنكية للشركات الصينية والتي أصبحت الآن قوة مهيمنة تقوم ببناء الطرقات والجسور ومحطات الطاقة وشبكات الهاتف النقال والتنقيب عن النفط .

وفي الواقع فإن عام ٢٠٠٦م قد أطلق عليه الصينيين " عام إفريقيا" وقد تتوج هذا الأمر بانعقاد القمة الأفريقية الصينية والتي ركزت على تأمين الموارد الطبيعية في المنطقة لصالح اقتصادها الذي ينمو بسرعة وتوسيع السوق لصالح سلعها الرخيصة واكتسابها شرعية سياسية دولية حيث أن جميع الدول الأفريقية تقريباً تدعم المواقف الصينية إزاء جميع القضايا المطروحة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

لقد جاءت الصين بالجواب وقامت بالتحرك السريع من خلال الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية والتي تعتبر حتى ألان موضوعاً لمفاوضات طويلة تأتي في الغالب على حساب المشاريع الفائضة والتي ميزت حتى الآن العلاقات العربية الإفريقية من خلال ممولين عالميين (مجلة ألا يكونويست ، ١٧ مايو ٢٠٠٧م) .

هناك فرصة معقولة بأنه ربما يتخطى العالم العربي ــ الأفريقي هذه الأزمة.

- **المنطقة العربية الأفريقية :-**

ساعد الكثير من البلدان وجود الإدارة الاقتصادية الكلية المثلى والتدفق الكبير للمعونات الغربية و توفر فرص الاستثمار وكذا إعفائها من الديون أو تخفيفها عنها ، بالإضافة إلى الاستثمارات القابلة للقياس من آسيا وبالتحديد من الصين والشرق الأوسط علاوة على ذلك فإن هناك فرصة معقولة بأن تتخطي المنقطة العربية الأفريقية أثار الأزمات المالية العالية وتكون أثارها أخف وطآة مقارنة بالأجزاء الأخرى من العالم ، فالعوامل التي أحدثت الضرر بالقارة في الماضي ربما تعمل لصالحها في الوقت الراهن .

فمثلاً في القطاع المصرفي ، كثيراً ما يشكوا رجال الأعمال والمنظمون الناشئون للمشاريع من القوانين واللوائح المتشددة والتحفظات (في المحاسبة) المعمول بها في البنوك في المنطقة العربية ــ الأفريقية كما أن الرقابة المفروضة على الصرف الأجنبي (العملة الأجنبية) تمنعهم في الغالب من زيادة الأموال باستثمارها في الأدوات المالية الأكثر نشاطا واستقطابا في الغرب ، الملكية الأجنبية للبنوك غالباً ما تكون محدودة (إلى أقل من ٥% في نيجيريا وجنوب أفريقيا) .

ولكن هذا الارتباط العكسي من النظام المالي الغربي أصبح الآن لمصلحة المنطقة العربية ــ الأفريقية ، فبنوكها ليس لديها تقريباً ارتباط بالسوق الأولية الفرعية ا أو البيع بالمكشوف التي تسبب مثل هذا الاضطرابات في أي مكان أخر.

ولا أحد يساوره الشك بان المنطقة العربية ــ الأفريقية سوف تشعر أخيراً بآثار هذه الأزمات .

ونظراً لأن هناك عقود تجارية عالمية فإن الحاجة إلى نفط ومعادن المنطقة العربية والأفريقية اللذان يعتبران من أهم السلع الأساسية هو السبب وراء الازدهار الحالي الذي تشهده المنطقة ، وبعيدا عن نمو إجمالي الناتج المحلي فان كفاءة الأداء ربما تكون السمة الدقيقة لكل الاقتصاديات ، والتفاعلات بين القيادة والإستراتيجة والابتكار والتكنولوجيا وتنمية النوع البشري والكفاءات تعتبر هامة جداً لتشكيل الأداء المتميز للسوق وتنميته .

إن معالجة الإخفاقات المتكررة والمتنوعة والقصور في إدارة البنوك وعدم التوازنات في الاقتصاد الكلي التي ساهمت في الأزمة يعتبر محور آخر لرد فعل السياسة الدولية .

فقوانين القروض السيئة وقوانين الاستثمار الضعيفة ينشان من التنظيم المهمل وفرط الثقة المرتبطة بمعدل الفائدة الضئيل ووفرة السيولة

" لذلك هناك حاجة لاتخاذ إجراءات وتدابير جديدة تشمل جميع المؤسسات المالية الهامة والتي من شانها أن تعزز المعايير المحاسبية الدولية من اجل تحسين الشفافية وتقيم الأصول المالية .

ويجب أن يعطي صناع السياسية في الدول المتقدمة والنامية ــ الأولوية لأربع مهام :-

- متابعة مجموعة الدول العشرين لإعادة تجديد الإقراض المحلي والتدفق الدولي لرؤوس الأموال .
- معالجة الاحتياجات المالية الخارجية لسيادة السوق الناشئة والمقرضين .
- أعادة تأكيد الالتزامات الموجودة مسبقاً ...
- إنهاء ملكية الحصة الأكبر للدولة في البنوك وإعادة تأسيس الاستدامة المالية .

بناء الثقة وتقوية تنسيق السياسات من اجل الانتعاش الاقتصادي :

أصبحت الدعوات في أوساط المسؤولين الحكوميين وصناع السياسة ومراقبي السوق الرئيسية ــ لإعادة الثقة في النظام المالي العالمي ظاهرة دولية ، فعلى العموم أولت الحكومات اهتماما كبيرا بهذا الأمر من خلال حزمة من الإجراءات الأحادية والمتعددة الجوانب ، ورسم مدى واسع لسياسة نقدية تقليدية وغير تقليدية وحوافز المالية وبرامج ضمان حكومية لدعم الصناعة المصرفية .

وكان لهذه الإجراءات الفضل في تخفيف بعض من شروط السيولة السائدة في الأسواق المالية العالمية وساعدت على تضييق أقساط مخاطر الائتمان وكذا أظهرت انتعاش مؤقت لسد النقص في الأسواق ولكن أجندات السياسة المتعلقة باستقرار الأسواق المالية وإنعاش الاقتصاد العالمي تبقى معقدة وتعد تحديا كبيرا .

هناك العديد من المواضيع الهامة التي ستكون بارزة وملحوظة لصناع السياسة خلال السنوات القليلة القادمة . الطبيعة العالمية للأزمة المالية تعلق أهمية قصوى على تنسيق السياسات .

كما أن الروابط الاقتصادية الدولية العميق بين الدول التي تكون قنوات للآثار السلبية عبر الحدود من شأنها أيضاً أن تعز مجال تنسيق السياسات الذي يعود بالنفع على الجميع .

في الواقع ، يجب بذل الكثير من الجهود لتحفيز الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية موسعة وكذا لإعادة رسملة المؤسسات المالية المفلسة وإعادة إدارة وتوظيف أسواق الائتمان من خلال تقديم السيولة ، هذه السياسات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وستكون فعالة إذا كان هناك اتفاق بين الحكومات الرئيسية حول مسار السياسة .

أن استعداد الحكومات لتنسيق سياساتها سوف تساعد في أعادة الثقة وذلك عن طريق استبعاد "سياسة إفقار الجار" كرد لهذه الأزمة كما أن خطر المصالح الخاصة باستخدام السياسة التجارية لحماية صناعات معينة يعتبر شديداً ، خصوصاً في أوقات كساد النشاط التجاري .

أما بالنسبة للسياسات المالية والإجراءات التي يتم اتخاذها لإعادة رسملة البنوك التجارية مع الأموال العامة فقد قادت إلى ضغوط للبنوك وجعلها تركز نشاط الإقراض على السوق المحلية **(ما يسمى بالانحياز المحلي في أساليب الإقراض)** على حساب الإقراض عبر الحدود . في

السنوات التي سبقت هذه الأزمة فإن الصفة المميزة للتمويل العالمي في البلدان المتقدمة كان التكامل المتصاعد لقطاع الأسر **(العائلات)** في سوق رؤوس الأموال ، وإيجاد الائتمان **(القروض)** المفرط والذي أصبح ممكنا من خلال تكنولوجيا تسنيد الأصول وربط إنفاق المستهلك بدرجة توسع و إرباجية الصناعة المصرفية باعتبارهما محركات النمو الاقتصادي .

وفي حين أن مسألة تنسيق السياسة المالية تكون ضعيفة في الأوقات الاعتيادية ، نظراً لأن الدول عادة ما تواجه تحديات وأولويات مختلفة فإننا بحاجة إليها اليوم لان جميع الدول تواجه نفس الاحتمال بعدم كفاية الطلب العالمي .

لذا فإن تحفيز الطلب الكلي من خلال التوسع المالي في مصلحة كل دولة الآن .

ويجب أن يكون هناك توازن بين الآليات الوطنية والدولية لتحسين القوانين واللوائح وعند تصميم وتنفيذ الإصلاحات لتعزيز الأسواق المالية و النظم الرقابية فإن المسئولية الأولى تقع على عاتق المنظمين ، في حين أن التعاون الدولي بين المنظمين هو أمر لا يمكن تفاديه.

أموال النفط العربي وإمكانية استثمارها في أفريقيا :-

- **الفساد في المنطقة العربية ـ الأفريقية .**

أظهرت المحاولات التي بذلت لإعادة الأصول التي تم غسلها من قبل الأنظمة العربية المخلوعة : **"سلطت الضوء على عدم كفاية الجهود الدولية الراهنة لمكافحة الفساد ".**

واستخلاصا من القانون الجديد لسويسرا للحفاظ على سمعتها باعتبارها وجهة أمنة للأصول المالية الشرعية فإن المؤلف يرى بأنه " يجب على الولايات المتحدة وحلفائها الاستفادة من مثل هذه الحساسيات المتعلقة بالسمعة عن طريق التعزيز المتبادل لمعايير مكافحة الفساد ألقسري وفضح الدول التي لا تبدي تعاونها في هذا الخصوص .

وهناك عوائق أخرى لإعادة الأموال لا تزال قائمة ، من بينها إزالة الأنظمة الفاسدة وإنشاء دليل على عدم شرعية الاستيلاء على أموال الدولة .

وتقدر إحصائية البنك الدولي أنه في حين تسرق الأنظمة الفاسدة في الدول النامية مابين ٢٠ ـ ٤٠ مليار دولار كل عام بأنه تم استعادة ٥ مليار دولار فقط على مدى الـ١٥ عام الماضية .

- **حجم صناديق الثروة لسيادية في المنطقة العربية :-**

ارتفعت الأصول الخاضعة لإدارة صناديق الثروة السيادية إلى ٤,٧ تلريون دولار في يوليو ٢٠١١م بزيادة قدرها ٧٠٠ مليار دولار من السنة السابقة وكان هناك مبلغ أضافي قدره ٦,٨ تلريون دولار في أدوات استثمارية سيادية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية الاحتياطية وصناديق التنمية وصناديق المؤسسات المملوكة للدولة ومبلغ ٧,٧ تلريون دولار في احتياطات النقد الأجنبي الرسمي . وبالنسبة للبلدان ذات الصناديق السيادية والتي تعتمد بشكل أساس على صادرات السلع وفي مقدمتها النفط والغاز فقد بلغ الإجمالي ٢,٧ تلريون دولار في نهاية ٢٠١٠م .

وبلغ مجموع الصناديق السيادية غير السلعية مبلغ ١,٥ تلريون دولار حيث يتم تمويلها عادة عن طريق تحويل الأصول من الاحتياطات الرسمية للنقد الأجنبي وفي بعض الحالات من فوائض الميزانيات الحكومية و عائدات الخصخصة .

صناديق الثروة السيادية العربية ـ الأفريقية :-

البلد	مليار دولار
الأمارات العربية المتحدة	٧١٢,٤
المملكة العربية السعودية	٤٣٩,١
الكويت	٢٠٢,٨
دولة قطر	٨٥
ليبيا	٧٠
الجزائر	٥٦,٧
إيران	٢٣
البحرين	٩,١
سلطنة عمان	٨,٢
السعودية (PJF)	٥,٣
نيجيريا (ECA)	٠.٥

وتستحوذ الدول الأسيوية على القسم الأكبر من هذه الأموال . وهناك نقطة هامة يجب ملاحظتها و هي صندوق الثورة السيادية لنسبة احتياط النقد

الأجنبي توضح أن حصة (نسبة) الحكومة في الاستثمارات تعتبر نسبية مقابل احتياطات العملة .

ووفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية فإن معظم الدول المنتجة للنفط في دول الخليج لديها الصناديق السيادية الأعلى إلى نسبة النقد الأجنبي .

وقد اعتمدت القائمة على بيانات صندوق النقد الدولي المتاحة كما انه تم الإشارة إلى بيانات وكالة المخابرات المركزية .

ومن أجل التطابق فإن عقود مبادلة العملة الآجلة لم يتم الإشارة إليها في هذه القائمة لأنه ممكن أن تكون طبيعتها وأعدادها المدرجة ربما أعلى أو أقل من تلك المدرجة هنا .

كما أنه لم يتم الإشارة إلى القروض الأخرى البارزة أو صندوق النقد الدولي .

ومما سبق فان جميع هذه الموارد وتلك الأكثر منها التي تم تجميدها في أيادي البنوك الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا يمكن استثمارها في أفريقية .

٢. يجب على الحكومات أعادة تأسيس الاستدامة المالية :-

أدت الإجراءات الأخيرة من قبل البنوك المركزية في البلدان المتقدمة لشراء الديون الخاصة والحكومية كوسيلة لعدم تجميد أسواق الائتمان ، أدت إلى توسع بارز في موازناتها العمومية و النمو السريع للقاعدة النقدية .

و إلى حد كبير فقد حلت محل تراكم احتياطي النقد الأجنبي من قبل البنوك المركزية الأخرى باعتبارها المحرك الأساسي للسيولة العالمية ارتفاع معدلات الدين العام والتوسع المستشري للميزانيات العمومية للبنوك المركزية سوف تشكل تحديات هامة للاستقرار الاقتصادي و مدى إنعاشه فقد بدأت الدول الصناعية الكبيرة في الأزمة بمعدل دين معتدل إلى أجمالي الناتج المحلي ولكن تم أنفاق مبالغ غير مسبوقة لإنقاذ المؤسسات المالية التي أدت إلى تضخم هذه النسب ــ وقد أخذت الحكومات على عاتقها مسؤوليات طارئة فيما يتعلق بالضمانات المالية المختلفة التي تكون فيها الآثار المحتملة منها على الدين الحكومي غير معروفه الحوافز المالية التقديرية وكذا عوامل الاستقرار التلقائي سوف يزيد من نسبة الديون وربما يضاعفها في بعض الدول إذا تحول الركود الاقتصادي ليكون أكثر حدةً كما هو عليه ألان .

ويجب تمويل الالتزامات الحكومية إذا لم يكن ذلك عن طريق فرض الضرائب فمن خلال إصدار سندات الدين ولان العامل في التضمينات المالية لهذه الالتزامات يكون رفع قيمة رأس المال لكل المقرضين بما في ذلك المقرضين في البلدان النامية ويتم تعديل معدل الفائدة بالزيادة .

٣. خطط المؤسسات الحكومية :-

فشلت المحاولات التي بدأت في أنحاء المنطقة العربية ــ الأفريقية رداً على بنود اجتماع واشنطن الذي يتوقع أحداث تحول كلي في شكل الإدارة

الاقتصادية ــ الاجتماعية من الاقتصاد المخطط بشكل مركزي إلى ذلك الاقتصاد التنافسي للسوق الحرة .

ومع ذلك ــ ولحد الآن ـ فإن مشاركة القطاع المنظم في الاستثمارات الوطنية لم تكن بارزة كما كان متوقع نظراً لان الفساد لم يعترف بجوهر مهمة الدولة وكذا غياب الإدارة الاقتصادية الكفوؤة وإعادة هيكلة إدارتها والاستقرار السياسي .

وهذا أدى إلى عدم كفاءة الخدمات العامة والبنية التحتية وكذا عدم القدرة على تطوير وتنسيق السياسات .

ومع ذلك فإن هناك تساؤلات :-

- هل تدخل الإدارة المالية المعاملات العربية ـــ الأفريقية كايديلوجية خارجية وهيكلة ونشر مفاهيمها في تجريد عقيم للقيم والمتعقدات المحلية؟
- في الكفاح المتعلق بإنشاء قواعد الاشتباك هل يوازن أصحاب العلاقة الرئيسيين في الربط بين أفكارهم وآرائهم والأجندات مع أنتاج المفاهيم ذات القاعدة العريضة والقوانين والأهداف التي يجب أن تحكم توجه التنمية ؟
- هل عمليات الحكم القائمة على المشاركة تعني التغيير من حيث تحويل نسيج الأجندة المتعصبة الخاصة بذوي العلاقة للنشاط التطوري المشترك، النشاط الذي يقوده التحليل الموضوعي والنقدي للسياسة ومعايير الإدارة والقوانين والمبادئ ؟.

٤. النظام الديمقراطي التغيير والمؤسسات :-

● **إضفاء الطابع المؤسسي على قواعد الحكم** (قوانين الحكم)

أن تعزيز الديمقراطية ينطوي على إضفاء الطابع المؤسسي على قوانين اللعبة السياسية التي تضمن المشاركة السياسية الكاملة والمنافسة السياسية . هذا النهج يُبنى على ملاحظة أن الديمقراطية تتطلب البناء الدائم لمصفوفة المؤسسات السياسية المتساوية في داخل الدولة والمجتمع على حد سواء .

كما أنها تقوم بشكل مباشر بصياغة المشاركة والمنافسة باعتبارها الخصائص المميزة لأنظمة الحكم .

هذه الخصائص تبلغ حدها الأقصى فقط بالتعاون مع التعددية السياسية (تداول السلطة) ، باعتبارها النظير الأمثل للنموذج الديمقراطي.

وعليه فإن المؤسسات والقوانين السياسية التي تعزز المشاركة والمنافسة السياسية تحمل سمة الديمقراطية.

أن الانتخابات التي تمكن المواطن العادي من اختيار من يراه مناسباً من بين المرشحين لأحد المناصب العليا تلقى معياراً مزدوجاً .

-تعتبر الهيئات الانتخابية النزيهة والمستقلة حيوية لتعزيز الحكم الرشيد .

-يجب ترسيخ مسودة الحقوق في الدستور بشكل ثابت .

-يقال بأن السلطة القضائية هي الأمل الوحيد الباقي ضد الاستبداد وبالتالي فإن القضاء يجب أن يكون مستقلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية من الناحية النظرية والممارسة

-.تعبر الأحزاب السياسية بمثابة الوسائل التي يتم من خلالها ممارسة الديمقراطية وفي أعادة تبني نظام التعددية السياسية فإن المعارضين الذي يصوتون ضد نظام الحزب الواحد يؤكدون بذلك بأن الديمقراطية هي الخيار الأفضل . حيث لا تقتصر السلطة على الحزب الحاكم أو في ظل دولة الحزب الواحد . ومن هنا فإن من الضروري أن تتطور الثقافة السياسية التي تتطلبها قوانين ومؤسسات الديمقراطية في العالم العربي ـ الأفريقي .

- **القواعد السياسية والمؤسسات :-**

إن بقاء الديمقراطية مرتبط بوجود انتخابات تعددية تنعقد في أجواء يمارسا فيها الناخبون حريتهم في انتخاب من يمثلهم ولا ينبغي لا أحد التقليل من شأن صعوبة ترسيخ الديمقراطية .

لحد الآن هناك عدد قليل فقط مقتنع بأبسط الشروط التي تم وضعها في اختيار الجولات الانتخابية .

في جميع الأنظمة السياسية فإنه من الصعب أن تفسر معنى الانتصارات الإجبارية للمسئولين من معنى الاصطفاف التاريخي الذي يبديه الناخب .

حيث أن نفوذ الرجال البارزين (ذوي الوجهات) يستحوذ على مجال واسع من العمليات السياسية والانتخابية ومن الواضح أن أعادة الانتخاب للمسئول تشكل تمديد لولاية الحاكم أو رضوخ الناخبين للهيمنة التي لا مفر منها .

ولهذه الأسباب فإن معنى انتخابات أفريقيا الثانية ــ الثالثة ستكون بالضرورة قاتمة وضبابية من ذلك الخط الفاصل للمنافسات التي جرت في مطلع التسعينات وبالرغم من كل ما يقال ويفعل فان حقيقة الصراعات السياسية الشديدة التي تنشب لدليل ايجابي على أن مؤسسته الانتخابات هي البداية للسير قدماً نحو مواجهة الانتخابات المزورة والطمع والفساد وتأثير إجماع واشنطن والإرهاب المصدر ، ولذلك فإن الفرضية المركزية هي "أن المقدرة النسبية للتنظيمات السياسية تحدد قواعد اللعبة السياسية التي يتم تثبيتها " .

أن ترسيخ الديمقراطية يتطلب مجموعة تعددية من التنظيمات السياسية التي تشجع وتعزز وتحمى قواعد المشاركة السياسية السلمية وكذا المنافسة الانتخابية ، وبذا فإن المؤسسات الديمقراطية معا(**التنظيمات التعددية وقواعد المساءلة**) تضمن الرقابة على السلطة التنفيذية للدولة .

لقد خرج الجميع إلى الشوارع ، النساء والأمهات والبنات وليس فقط الشباب والعمال .

فقد وزعت السيدة أمل شرف (أم يبلغ عمرها ٣٦ عاماً منشورات في الأيام التي قادت إلى المظاهرات الأولى الرئيسة في ٢٥ يناير عندما تدفق الناس إلى ميدان التحرير (نيوزويك ٢٠١١) وغير التاريخ مجرى الأحداث ليس فقط في الشرق الأوسط لكن أيضاً البلدان التي تعاني من الاستبداد وخاصة في أفريقيا .

التعاون الدولي :-

بما أن هناك الكثير من المسأل رهن الأحداث فإن هناك حاجة ملحة بان يلقي المجتمع المالي الدولي نظرة فاحصة على التطورات الأخيرة ويعمل على تقييم نقاط الضعف والمخاطر التي تعتبر نتاجاً غير مقصودا للتدخلات السياسية الراهنة وتغيرات السوق وكذا تقييم الآثار المحتلمة لهذا التدخلات والتغيرات الجارية على تمويل التنمية .

معظم الموارد المتاحة التي يقدمها صندوق النقد الدولي من المحتمل أن يتم تكريسها للأسواق الناشئة ذات الدخل المرتفع .

وفي هذا الأجواء ،و كما تم توضيحه في اجتماع دول مجموعة العشرين فإن الدول المخفضة الدخل التي هي بالفعل تعاني مسبقا من ضائقة مالية فإنها تستحق اهتماماً خاصاً .

فالعوامل المجتمعة للسياسة وإخفاقات السوق عملتا على تقييد مشاركتهم في صفقات تمويل المشاريع الطارئة وبشكل كبير في الصناعات الإستخراجية وكذا سوق القروض القصيرة الأجل في الغالب القروض المصرفية لتمويل التجارة إن تلك الحقيقة يجب أن تعزز أهمية الاتفاقيات الدولية العريضة لحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الأنمائية للألفية .

بعد عقود عدة من أعادة جدولة الديون من خلال آليات نادي باريس تم تدشين برامج التخفيف من الديون الرسمية بموجب مبادرة عام ١٩٩٦م المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين وبلغت ذروتها في إطلاق مبادرة

التخفيف من الديون المتعددة الأطراف التي برزت كممارسة ملحوظة للتعددية وشعورا اقتصادياً سليماً .

ونظرا لوجود الموارد الأقل المتوفرة حالياً في البلدان منخفضة الدخل لخدمة الديون الخارجية فإنه من المهم الاعتماد عليها .

الفصل الرابع
محاسبة الفائض والناتج من الدخل القومي

ماهية الدخل و الناتج القومي:-

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات.

وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي.

ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض أولاً ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي و العالم الخارجي).

و يركز النموذج على اعتبار أن كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر. ولتوضيح ذلك نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات Households Sector و قطاع المنتجين Producers Sector، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي. **ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:-**

يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

١. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.
٢. يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
٣. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة "الناتج القومي".

ولكن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات ولكن في المقابل يوجد للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني.. ولكن التيار يعود إلى التساوي بين الناتج والدخل لكون ما يدخر بواسطة الأفراد سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال.

هذا وتقضي الواقعية أيضاً وجود قطاع الحكومة الذي يتلقى الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد.

يوضح الشكل اللاحق التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:-

١. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.
٢. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

٣. يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مفوعات الضمان الإجتماعي.
٤. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

ومن خلال ما تقدم نعرف الناتج القومي National Income بأنه هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

أما الدخل القومي National Income فهو"مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

و يعرف الإنفاق الكلي Total Expenditure بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد".

لتكون تلك القطاعات الأربعة هي:-

١. القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
٢. قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
٣. القطاع الحكومي.
٤. قطاع العالم الخارجي.

يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي:-

١. طريقة الناتج
٢. طريقة الإنفاق
٣. طريقة الدخل.

أولاً – طريقة الناتج:-

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام. ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات، إنما نقوم مثلاً بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائداً كمية القمح مضروبة في ثمن الوحدة منه ... وهكذا. **و يثار هنا تساؤل هام وهو:-**

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ؟ و ماذا يستبعد عند حسابه؟

للتعرف على السلع و الخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي، و تلك التي نستبعدها، لابد و أن نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات الغير سوقية Nonmarket Transaction و هي "العمليات التي تتضمن سلع و خدمات لا ترد إلى الأسواق و لا تتم مبادلتها بالنقود".

فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق هو أمر لا يشكل أي صعوبة، و لكن هناك أيضاً سلع غير سوقية فهي لا ترد إلى الأسواق ولا تحدد لها أثمان فيها و بذلك قد لا يتضمنها الناتج القومي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج، فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج القومي الإجمالي؟

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها و لا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، وما إلى ذلك، هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته وفق إجماع الاقتصاديين، على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.
- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي، و يتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.

-الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع و الأمن و الشرطة و الصحة والتعليم كلها خدمات لابد و أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ولكن هذه الخدمات لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق خاصة وأن كثير من الخدمات الحكومية لا يوجد لها مثيل في السوق، ولذلك تحسب على أساس التكاليف التي تتكلفها الدولة في سبيل تقديم تلك الخدمات. و يستبعد من هذه القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات Transfer Payments و هي "نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج القومي (مثل معونات الضمان الإجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز والشيخوخة، و معونات ضحايا الحروب و الكوارث)"، فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري إنما بمثابة تحويل للإيرادات الحكومية إلى المستفيدين المعنيين منها، و لذلك فمن الواجب عدم حسابها ضمن الناتج القومي.

-الخدمات الشخصية المجانية و التي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو كتابة أستاذ لمقالة علمية مجانيةأو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. إلخ، كلها خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي الإجمالي، إلا أن صعوبة حصرها و تعيين الحد الذي يمكن أن يتوقف عنده حساب مثل هذه الخدمات تعمل على عدم إدخالها بالفعل في الناتج القومي (حيث يمكن لهذه الخدمات أن تمتد إلى حلاقة الرجل لذقنه، عناية الأم بأطفالها و طهيها طعامهم، أو إصلاح الرجل لبعض الأعطال المنزلية أو طلائة لجدران منزله أو العناية بالحديقة).

الآن، و بعد أن تعرفنا على السلع و الخدمات التي تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، فإننا نشير إلى نقطة مهمة، ألا و هي وجوب الأخذ بالسلع النهائية التي تصل إلى الأسواق، و هذا يعني عدم احتساب السلع الأولية والوسيطة .

فمثلاً لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن.

فلو باع مزارع قطن بمبلغ ٢٠ ألف ريال لمصنع غزل و نسيج ، قام بصنع القماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ ٣٠ ألف ريال، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية و باعها في السوق بما قيمته ٥٠ ألف ريال. فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا= ٢٠ +٣٠+ ٥٠= ١٠٠ ألف ريال.

و لكن في الحقيقة أن القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية إنما أدخل في صناعة النسيج، و النسيج لم يباع في السوق كنسيج إنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة، فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس و قيمتها ٥٠ ألف ريال.

و لتجنب الازدواجية و التكرار في الحساب يتعين حساب الناتج القومي الإجمالي **بإتباع أحد الأسلوبين التاليين**:-

أ. **<u>أسلوب المنتج النهائي:</u>** و هو أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة و الخدمات، و عدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي (و يكون الناتج القومي كما في مثالنا السابق هو ٥٠ ألف ريال بافتراض أن المجتمع ينتج سلعة واحدة فقط هي الملابس).

ب. **<u>أسلوب القيمة المضافة:</u>** القيمة المضافة Added Value هي " المساهمة الصافية في الناتج القومي". أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير، **أو بعبارة أخرى**:-
القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.

ومجموع القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية يعطينا الناتج القومي الإجمالي.

<u>مثال:</u>

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	٢٠	--	٢٠
مصنع النسيج	٣٠	٢٠	١٠
مصنع الملابس	٥٠	٣٠	٢٠
إجمالي القيمة المضافة			٥٠

ثانيا- طريقة الإنفاق

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع و الخدمات النهائية أو تامة الصنع. و حيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها و التي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي(الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) و الذي لابد و أن يتساوى مع إجمالي الناتج القومي. و**يتلخص هذا الإنفاق في الآتي:-**

1. **الإنفاق الاستهلاكي:-**

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد"، و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس و الكهربائي.. و غيرها.

الإنفاق الاستثماري:-

الإنفاق الاستثماري هو "مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص". أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال و الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

و يتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي:-

أ. الشراء النهائي للعدد و المعدات و الآلات بواسطة منشآت الأعمال.

ب. جميع الإنشاءات من مباني سكنية و مصانع و مراكز تجارية.

و نتساءل هنا: (لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار و ليس استهلاك؟ و الجواب يتمثل في كون المباني عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها مثلاً).

ت. التغير في المخزون، و الذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطة و سلع نهائية. فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج القومي الإجمالي، والسحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشتمل على تحويل الأصول المالية السائلة و الأوراق النقدية من أسهم و خلافه، و كذلك الأصول الملموسة المستعملة. فشراء الأسهم و السندات و تحويل ملكيتها من شخص لآخر لا يعد استثماراً على المستوى القومي و كذلك إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالآلات و المعدات و المباني، لكونها عمليات لا تعدو

أن تكون مجرد تحويل لأصول موجودة فعلاً و ليس إيجاد أصول جديدة.

ويقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار و الفارق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي هلك في الإنتاج والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة وهو ما يعرف بالاستثمار الإحلالي أو إهتلاك رأس المال.

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (اهتلاك رأس المال).

2. **الإنفاق الحكومي:-**

يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدراس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية و الأجور والمرتبات .. إلخ.

أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

3. **إنفاق العالم الخارجي:-**

يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات".

فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة.

من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج.

و على ذلك فإن ما تستورده و تنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي. **وعلى ذلك يكون**:-

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات = الصادرات – الواردات.

ووفقاً لما تقدم نقول بأنه بإتباع طريقة الإنفاق يتم جمع إنفاق القطاعات **الأربعة ليكون**:-

الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات.

ثالثاً – طريقة الدخل

عرفنا الدخل القومي National Income بأنه عبارة عن "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

و بذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج القومي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، فالقيام بالعملية الإنتاجية

يتطلب تضافر عوامل الإنتاج و مساهمتها في الإنتاج، و الحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع أثمان لها.

و كأن قيمة الناتج القومي هنا تتجلى في صورة أجور و ريع و فوائد و أرباح.

و من هذا المنطلق نقول بأن الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج و التي تدخل في حسابات الدخل القومي **هي**:-

١. الأجور و المرتبات:

تمثل الأجور Wages "جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه".

وهنا نشير إلى أن ما يطلق عليه تعويضات العاملين إنما تشمل إضافة إلى الأجور و المرتبات جميع المكافآت و العمولات و الهبات والمزايا المادية و العينية التي يحصل عليها العامل.

ومن أهم ملحقات الأجور و المرتبات المساهمة في التأمين الإجتماعي من قبل أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضمان تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي.

وبذلك فإن مدفوعات الضمان الإجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج القومي و لا تعتبر جزءاً من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلاً.

الأرباح:

عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل الأرباح Proffits في أرباح الشركات و المؤسسات والجمعيات التعاونية، وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى **حسابين أساسيين هما**:-

أ. **دخل الملاك:** وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

ب. **أرباح الشركات:** و هي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي **يتم توزيعها على النحو التالي**:-

- **ضرائب دخل الشركات**: وتمثل "ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب".
- **أرباح الأسهم**: عبارة عن "الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة".
- **الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة**: وهي " الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي إلتزامات.

٢. الريع أو الإيجار:

الريع Rent "عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العلمية الإنتاجية" وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية.

هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

الفوائد:

الفائدة Interest "هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض"، و لا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

و بجمع الدخول السابقة نحصل على الدخل القومي أو ما يعرف بصافي الناتج بسعر التكلفة، **أي أن**:-

صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل القومي) = الأجور + الفائدة + الريع + الأرباح.

ولكننا نريد هنا **إجمالي** الناتج مقيماً بأسعار **السوق** وليس بأسعار التكلفة، لذا نضيف الضرائب الغير مباشرة (ضرائب الإنتاج و البيع)، ونطرح إعانات الإنتاج إن وجدت. كما أننا نضيف تلك المدفوعات التي دخلت ضمن الناتج النهائي والمتمثلة في اهتلاك رأس المال.

وللحصول من المعادلة السابقة على الناتج القومي الإجمالي :-

صافي الناتج بسعر السوق= صافي الناتج بسعر التكلفة+ ضرائب غير مباشرة - إعانات إنتاج.

الناتج القومي الإجمالي= صافي الناتج بسعر السوق + اهتلاك رأس المال.

العوامل المحددة لحجم الناتج القومي الإجمالي

١. الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية والمناخية المختلفة

٢. الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية و قيمة ما ينتج من سلع و خدمات، فلا يخفى ما لأثر الحروب مثلاً على الناتج القومي للدولة من تدميرها لمختلف الممتلكات والمصانع والإنشاءات المختلفة فضلاً عن تعطيلها لكثير من الاستثمارات.
٣. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات وبالتالي قيمة الناتج القومي، ولعل أهمها الموارد البشرية.
٤. علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة و مدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي.

الأمور التي يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين:-

١. توحيد أساس الحساب و طريقته، فعند المقارنة، لابد وأن نتأكد من أن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الطريقة والأسلوب في الدولتين أو الفترتين.
٢. الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي في الاعتبار لكونه من أكثر المقاييس دلالة على رفاهية المجتمع والمستوى المعيشي لأفراده، أما الناتج القومي الإجمالي فإنه يقيس قيمة الناتج الكلي متجاهلاً عدد السكان وتوزيع الناتج بينهم، ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان.
٣. التحسن في نوعية المنتجات لابد وأن يؤخذ أيضاً في الحسبان، حيث أن الناتج القومي الإجمالي هو مقياس كمي وليس نوعي، فهو لا يعكس التحسينات التي تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة خاصة إذا ما أجريت المقارنة بين الناتج القومي لسنوات متباعدة.
٤. هيكل الإنتاج وتوزيعه: فنوعية السلع المنتجة وطبيعتها لا تظهر في قيمة الناتج لكونه مقياس كمي كما ذكرنا، كما أن تكوين الإنتاج وتوزيعه والذي يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع لا يظهر في قيمة الناتج القومي.

٥. تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج.

الناتج الحقيقي و الناتج النقدي

إن القيمة التي حصلنا عليها عند حسابنا للناتج القومي الإجمالي هي القيمة النقدية للناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية.

فلو كانت قيمة الناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٠م هي ١٠٠ مليون ريال، و في عام ٢٠٠١م أصبحت ١٦٠ مليون ريال، هذا على الرغم من أن كمية ما أنتج من سلع و خدمات لم تختلف بل هي متساوية في العامين!.

السؤال هنا:- لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي في ٢٠٠١ عما كانت عليه في ٢٠٠٠؟

السبب هو ارتفاع الأسعار و الذي عمل على زيادة الناتج زيادة نقدية و ليست حقيقية. و من هنا تصبح عملية المقارنة بين الفترتين الزمنيتين غير واقعية. فالتضخم و الإنكماش يعقدان قياس الناتج القومي والذي ما هو إلا كميات السلع و الخدمات المنتجة مضروبة في أسعارها.

والتضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، في حين أن الإنكماش هو انخفاض في ذلك المستوى.

والمتخصصون في حسابات الدخل القومي يكمشون Deflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع. بينما يضخمون Inflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الإنخفاض.

وبذلك فهم يقدمون قيمة الناتج القومي وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه لكي نتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج القومي فإننا، نعمد إلى استخدام ما يعرف بـ"الأرقام القياسية للأسعار" Price Index ، **فما هي الأرقام القياسية للأسعار؟**

"هي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة".

الرقم القياسي للأسعار = $\frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة الأساس}}$ × ١٠٠%

لنفترض الآن أننا نريد قياس التغير في المستوى العام للأسعار بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٠، فإن أبسط الطرق للحصول على رقم قياسي هي بأخذ متوسط نسب الأسعار في ٢٠٠١ إلى مستواها في ٢٠٠٠. فمثلاً لو كانت هناك سلعتين هما س،ص **و كانت أسعارها كالتالي:-**

السنوات	أسعار السلعة (س)	أسعار السلعة (ص)
٢٠٠٠	٢٠	١٠
٢٠٠١	٢٥	١٢

و بافتراض أن سنة الأساس هي ٢٠٠٠، فإن:-

الرقم القياسي لأسعار السلعة (س) = $\frac{٢٥}{٢٠}$ × ١٠٠% = ١٢٥ %

الرقم القياسي لأسعار السلعة (ص) = $\frac{١٢}{١٠}$ × ١٠٠% = ١٢٠ %

و لكي نستخدم الأرقام القياسية في الحصول على القيمة الحقيقية للناتج فإننا نستخدمه في صورته العشرية، أي يكون الرقم القياسي العام **أو متوسط الرقم القياسي كالتالي:-**

متوسط الرقم القياسي للأسعار= $\frac{١.٢ + ١.٢٥}{٢} = \frac{٢.٤٥}{٢} = ١.٢٢٥ = ١٢٣\%$

وهذا هو ما يعرف بالرقم القياسي البسيط للأسعار، و بافتراض أن المجتمع ينتج هاتين السلعتين فقط، نقول بأن المستوى العام للأسعار في ٢٠٠١ يمثل ١٢٣% مما كان عليه في ٢٠٠٠. أي أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٢٣% (١٢٣-١٠٠) على اعتبار أن سنة الأساس تعطي قيمة قدرها ١٠٠%.

والسؤال الآن هو: كيف نستخدم الأرقام القياسية للأسعار للحصول على القيمة الحقيقية للناتج القومي؟

نحصل على القيمة الحقيقية للناتج القومي بقسمة الناتج النقدي على الرقم القياسي للأسعار في صورته العشرية. فلو كان الناتج القومي الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية هو ١٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠، و أنه أصبح ١٦٠ مليون في ٢٠٠١، و أردنا المقارنة بين ناتج العامين، فلابد من استبعاد أثر تغير الأسعار بالحصول على الناتج القومي الحقيقي أو ما يطلق عليه الناتج القومي مقوماً بالأسعار الثابتة، **وهو**:-

الناتج القومي الحقيقي لعام ٢٠٠٠ = ١٠٠ مليون ÷ ١ = ١٠٠ مليون
الناتج القومي الحقيقي لعام ٢٠٠١ = ١٦٠ مليون ÷ ١.٢٣ = ١٣٠ مليون تقريباً.

يتضح لنا أن الناتج الحقيقي لعام ٢٠٠١ ارتفع بمقدار ٣٠ مليون فقط (١٣٠-١٠٠) .

بينما يعكس الناتج النقدي زيادة مقدارها ٦٠ مليون (١٦٠ – ١٠٠)، وهذا يعني أن الزيادة الحقيقية فقط ٣٠ مليون و الزيادة الباقية (٦٠ – ٣٠) هي زيادة نقدية غير حقيقية حدثت بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الفصل الخامس
المحاسبة الإدارية للبيئـة

أصـبحت قضـايا العنايـة بالبيئـة والكلـف والإيـرادات والمنـافع المترتبـة عنها تتصدر مكانة بارزة وبالغـة الأهميـة حـول العـالم بسبب علاقتهـا الوثيقـة برفاهية الإنسان وبمستوى معيشته وتقدمه .

مما أدى إلى زيادة الحاجة لتوفير البيانات المعرفية الملائمة عـن البيئـة إلـى الإدارة الداخليـة للمنظمـات والـى أفـراد المجتمـع ، وذلـك لغـرض معالجـة الأمور المتعلقة بها للمحافظة على البيئة الخضـراء وتقييم أداء المنظمـات فـي هذا المجال .

ولذلك فـان المعلومـات الحاليـة التـي تقدمها المحاسبة إلـى المجتمـع فـي قوائمها الماليـة السنوية لـم تعـد كافيـة لأغـراض البيئـة ، وإنمـا تتطلـب تركيـز المحاسبين في المنظمات ، وهم الجهة الأكثر اهتمامـا بصـورة مستمرة، علـى الاقتصاديات المحتملة ومنافع الإدارة الداخلية الأخرى التي يمكن تحقيقها مـن استحداث المحاسبة للبيئة المستدامة .

هذا إضافة إلى اهتمام المحاسبين القانونيين والمدققين الخـارجيين الـذين يتتبعون البيانـات الماليـة ويتحققـوا مـن حقيقتهـا والتـي مـن ضـمنها المعلومـات المتعلقة بالبيئة في القوائم المحاسبية .

وقـد انتهجـت العديـد مـن الهيئـات العلميـة عمليـة إعـداد وثـائق دليـل واسترشـاد Guidance Documents عـن المحاسـبة الإداريـة للبيئيـة ، مثـل وكالـة الحفـاظ علـى البيئـة فـي الولايـات المتحـدة عـام ١٩٩٥ (١) ، وجمعيـة المحاسبين الإداريـين فـي كنـدا عـام ١٩٩٦ (٢) ، ومنظمـة البيئـة الكنديـة عـام ١٩٩٧ (٣) ، والدائرة القوميـة للدفاع عن جـودة البيئـة فـي الولايـات المتحـدة عام ١٩٩٩ (٤) ، ومنظمة الأمم المتحدة/ قسم التنميـة المستدامة عـام ٢٠٠١ (٥) .

المفاهيم المحاسبية للالتزامات البيئية

أن استخدام هذا المفهوم يتم لمساقات مختلفة تشمل على مايلي :-

١. التقييم والإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالبيئة في سياق المحاسبة المالية والتقارير الصادرة عنها .

٢. تقيم واستخدام المعلومات المالية والفيزيائية المرتبطة بالبيئة في سياق المحاسبة الإدارية للبيئة (EMA) .

٣. تخمين المؤثرات البيئية الخارجية وكلفها التي يطلق عليها محاسبة الكلفة الكلية (FCA) .

٤. المحاسبة عن الخزين والتدفقات المرتبطة بالمصادر الطبيعية بقيم مالية وفيزيائية في سياق محاسبة الموارد الطبيعية (NRA) .

٥. التقرير عن مجمل المعلومات المحاسبية على مستوى المنظمة ، ومعلومات محاسبة الموارد الطبيعية ، ومعلومات أخرى لأغراض المحاسبة القومية .

٦. دراسة المعلومات المالية والفيزيائية المتعلقة بالبيئة في سياق المفهوم الواسع للمحاسبة عن الرفاهية المستدامة Sustainability Accounting .

وعلى مستوى المنظمة فان المحاسبة البيئية تأخذ أحداثها في سياق المحاسبة الإدارية ، في تقيم نفقات المنظمة لأغراض أجهزة مراقبة التلوث، والإيرادات المتحققة من إعادة معالجة المواد ، والتخفيضات السنوية الناتجة عن استخدام المعدات الحديثة ذات الكفاءة العالية في الطاقة . والمحاسبة المالية المتضمنة التقرير والتقييم لمسؤوليات المنظمة الجارية تجاه البيئة .

ويمكن تلخيص الأبعاد البيئية التي تتناولها المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية معا بالإضافة إلى علاقتها بالتقارير الخارجية المرتبطة **بها وكما يلي** :-

المحاسبة على مستوى المنظمة **المحاسبة البيئية على مستوى المنظمة**

المحاسبة المالية، القضايا البيئية في المحاسبة المالية،
معايير المحاسبة المالية في تقارير إدراج المعلومات المتعلقة بالبيئة في
المنظمة إلى الجهات الخارجية التقارير المالية على سبيل المثال
كالمستثمرين ودوائر الضريبة الإيرادات والمصروفات الناتجة عن
والدائنين . الاستثمارات البيئية، ونفقات التزامات
المنظمة البيئية وأية مصروفات أخرى
تتعلق بأداء المنظمة البيئي.

المحاسبة الإدارية ، محاسبة البيئة الإدارية
تطوير المنظمة للمعلومات المالية إدارة الأداء البيئي والاقتصادي عن
والكمية لدعم اتخاذ القرارات طريق نظم المحاسبة الإدارية التي
التشغيلية والإستراتيجية من قبل تركز على المعلومات الفيزيائية لتدفقات
المدراء . الطاقة والماء والمواد والفضلات
بالإضافة إلى المعلومات المالية عن الكلف والإيرادات والادخارات .

التقارير الخارجية القانونية المرتبطة العلاقة مع التقارير الخارجية
بالبيئة الأخرى

تخضع التقارير المالية للجهات الخارجية إضافة لذلك فان بعض المنظمات
للقوانين المحلية والمعايير الدولية التي تستخدم المعلومات المالية البيئية
تحدد الكيفية التي تعالج بها البنود المالية لغرض إعداد تقارير إجبارية عن
المختلفة . أن تقارير المنظمات المالية تتضمن البيئة ، تقارير قومية ، أو تقارير
وبصورة متزايدة معلومات تخص البيئة طوعية تخص البيئة المستدامة .
والأداء الاجتماعي . إذ تتطلب بعض القوانين

لبعض البلدان الإفصاح عن تلك المعلومات في التقارير المالية في حين أنها طوعية في بلدان أخرى .

بصورة عامة ليس هنالك متطلبات قانونية كذلك فان المنظمات تستخدم للتقارير الخارجية في المحاسبة الإدارية المعلومات المتوفرة من المحاسبة والمحاسبة الإدارية البيئية .

الإدارية البيئية لأغراض التقارير الإجبارية البيئية وإعداد التقارير الطوعية عن البيئة المستدامة .[١]

إضافة لذلك فان المحاسبة البيئية تتطرق إلى أمور تتجاوز المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ، حيث تسعى المحاسبة البيئية لتشمل تخمينات تخص البيئة الخارجية ذات الأهمية المرافقة إلى تحليل الكلفة والمنفعة .

والتي تتضمن التأثيرات البيئية من عمليات المنظمة والتي يسمح بها قانونا ، إلا أن المنظمات المسببة لها لا تكون مطالبة بإدارتها أو تحمل نفقاتها ويطلق عليها "محاسبة التكلفة الكلية من المنظور البيئي" Full Cost Accounting from an Environmental Perspective .

على سبيل المثال فان معظم القوانين البيئية تسمح لمستوى قانوني من التلوث والانبعاثات التي يكون لها أثر على الصحة للنظم الاقتصادية والإنسانية .

وحيث أن هذه الانبعاثات قانونية فان المنظمات المسببة لها تكون غير مرغمه على إدارة هذه المؤثرات أو تحمل أية كلف تترتب عنها، بالرغم من إن هذه الانبعاثات القانونية سيكون لها تأثير على البيئة، وبالأخص أن غالبية المنظمات لا تمثل المساهم الوحيد لهذه المؤثرات .

كما في حالة تلوث مياه الأنهار والهواء في المدن . وعليه فان معظم المنظمات لا تسعى إلى تقدير هذه المسؤولية باعتبارات مالية

---

[١]) *International Federation of Accountants, "Environmental Management Accounting", New York ٢٠٠٥.*

.في حين أن هنالك البعض من المنظمات تقوم بالتخمين والتقرير عن دورها في تسبب هذه المؤثرات البيئية الخارجية ، عن طريق التقرير عن المؤثرات الاقتصادية والمحاسبة عنها ضمن مبادرات محاسبة الكلفة الكلية في المحاسبة البيئية.

إما المحاسبة عن الموارد الطبيعية فانها تتولى توفير المعلومات حول مخزون وتدفقات ، الاستخدامات الفعلية والمحتملة ، القيمة المحتملة لاحتياطيات المصادر الطبيعية كالغابات والماء النظيف والمعادن .

على سبيل المثال فان تقييم الغابات سيكون بغرض المساعدة في تقديم مصادر للمياه النظيفة للمجتمعات القريبة و/أو لتوفير مصادر محتملة للأخشاب في السوق .

المحاسبة الإدارية في بعض المنظمات التي تمتلك أراضي شاسعة كشركات الأخشاب والشركات النفطية وشركات المناجم والشركات الزراعية ستكون في الواقع نوع من محاسبة الموارد الطبيعية ، فمثلا شركات الأخشاب ستحتفظ بسجلات عن مخزون الأخشاب ، وهذه البيانات ستتطابق في النظم المحاسبية .

وبالتأكيد سيكون هنالك بعض التكرار فيما بين الأنواع العامة لمحاسبة البيئة .

فالدوائر الحكومية ستقوم بإعداد معلومات إجمالية على مستوى المنظمات للأغراض المتعلقة بالمحاسبة القومية .

في حين أن هذه المعلومات المتجمعة في نظم المنظمات لتقديم البيانات الإحصائية للحكومة ستكون ذات قيمة كبيره لاتخاذ القرارات الإدارية داخل المنظمة . لذلك وفي غياب المحاسبة القومية لبعض المجتمعات قد يؤدي ذلك إلى تناقض المعلومات على مستوى المنظمة .

ويعود ذلك بسبب عدم استخدام معايير محاسبية لمصطلحات المحاسبة البيئية. حيث أن المصطلح الواسع المستخدم للمحاسبة البيئية سيكون غالبا لتحديد أنواع مختلفة من المحاسبة المطبقة في مختلف المنظمات والبلدان .

فمثلا قد يطلق عليها المحاسبة الإدارية للبيئة (EMA) ومحاسبة الكلفة للبيئة (ECA) والمحاسبة عن الكلفة الكلية (FCA) ومحاسبة تقدير الكلفة الإجمالية (TCA) .

لذلك يصبح من الضروري عند مناقشة المحاسبة المتعلقة بالبيئة في أية منظمة أو غير ذلك توضيح التعريفات واللغة المقصودة بذلك .

أولا- محاسبة البيئة المستدامة : مفهومها وتعريفها

أن المواضيع البيئية والاقتصادية يتم معالجتها معا ضمن إطار المحاسبة البيئية إلا أنها تمثل اثنين فقط من دعائم التنمية المستدامة ، إذ أن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بان البشرية يجب أن تتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاتها . وان التنمية المستدامة تعرف بانها تتضمن ثلاث دعامات أساسيه الاقتصادية والبيئية والاجتماعية .

على سبيل المثال أمور التوظيف والثقافة والحضارة ، بالشكل الذي يوجه احتياجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية وبدون ضمان لقابلية نظم الأرض الطبيعية التي نعتمد عليها في النمو والحياة .

وعلى هذا الأساس الفكري فان عدد كبير من أصحاب المصالح بدءوا التركيز على بحوث محاسبة الرفاهية المستدامة Sustainability Accounting وتطبيقاتها التي يهدف منها أن لا تتضمن العوامل البيئية

والاقتصــادية الشــاملة فحســب وانمــا كــذلك الجوانــب الاجتماعيــة الضرورية و الأساسية للبيئة المستدامه (١) .

وبموجب IFAC فإنها تعرف بأنها إدارة الأداء البيئي والاقتصادي من خلال تهيئة وتطوير نظم محاسبيه ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها .

وتتضمن عادة عملية التقرير والتدقيق المحاسبي بالإضافة إلى احتوائه على عمليات تكلفة دورة الحياة والمحاسبة عن التكلفة الكلية وتقييم المنـافع والتخطيط الإستراتيجي لإدارة البيئة .

التعريف الأشمل يتضمن مجموعة عمل الأمم المتحدة عن المحاسبة للبيئة ، الذي يميز بشكل واضح الجوانب المالية والفيزيائية للبيئة .

هذا التعريف تم التوصل إليه باتفاق دولي لأعضاء المجموعة التي تمثل ٣٠ دولة .

وبموجب المجموعة فان المحاسبة الإدارية للبيئة تعرف بأنها تحديد وتجميع وتحليل واستخدام نوعين من المعلومات لاتخاذ القرارات الداخلية.

المعلومات الفيزيائية حول استخدام وتدفقات ووجهة الطاقة والماء والمواد التي يضمنها النفاية .

- المعلومات المالية المتعلقة بالكلفة للبيئة وتخفيضها والإيرادات .

أن الاتجاه المعاصر لمفهوم المحاسبة الإدارية يميل إلى أن إهمال البيئة والاهتمامات الاجتماعية سيؤدي إلى عدم الكفاءة ، إذ أن استخدام الموارد يتم عن طريق تعظيم قيمها في الأجل الطويل مع اخذ الاعتبارات المتعلقة بالجوانب الخارجية المرافقة لنشاط المنظمة .[٢]

---

(١) Euro stat, "Definition and Guidelines for Measurement and Reporting of Company Environmental Protection Expenditure", ٢٠٠١.

(١) United Nation Division For Sustainability Development, "Environmental Management Accounting, Procedures and Principles", ٢٠٠١.

ثانيا- طبيعة المعلومات للمحاسبة البيئية

١) **المعلومات الفيزيائية :** لغرض إجراء التقييم العادل للكلف فانه يتوجب على المنظمة ليس فقط تجميع البيانات المالية وإنما كذلك البيانات غير المالية التي تخص استخدام المواد وساعات عمل الأفراد ومحركات الكلفة الأخرى .

وتركز المحاسبة البيئية بصورة خاصة على المواد والكلف الناتجة **عن المواد بسبب أن** [1] :-

أ. استخدام الطاقة والماء والمواد بالإضافة إلى إنتاج النفايه والانبعاثات يكون لها علاقة مباشرة بالعديد من المؤثرات التي تسببها المنظمة على البيئة.

ب. أن كلف مشتريات المواد يشكل محرك رئيسي للكلف في العديد من المنظمات .

أن معظم المنظمات تقوم بشراء الطاقة والماء ومواد أخرى لدعم نشاطها الصناعي ، وان جزء كبير من هذه المواد المشتراة يتم تحويلها إلى منتج نهائي يصل إلى الزبائن .

كما أن العديد من المنظمات الصناعية تنتج نفايه التي تمثل مواد كان يتوقع أن تصبح جزء من المنتج إلا أنها أصبحت نفايه بدلا من ذلك بسبب أمور تتعلق ربما بتصميم المنتج أو عدم كفاية العمليات أو عدم مطابقة المواصفات أو غير ذلك .

إضافة لذلك فان العمليات الصناعية تستهلك الطاقة والماء والمواد التي لا يتوقع أن تدخل المنتج النهائي ، إلا أنها بنفس الوقت ضرورية لعملية تصنيع المنتج كما هو الحال لمياه تنظيف الخزانات الكيميائية ما بين دفعات المنتج ، أو في استخدام الوقود لعمليات النقل .

وان العديد من هذه المواد يصبح في الحقيقة سيل من النفاية الذي يتطلب إدارته .

أما في العمليات غير الصناعية كالزراعة وتخزين المنتجات وقطاعات الاستخراج والخدمات والنقل والعام ، فإنها تستخدم كميات كبيره وذات أهمية من الطاقة والماء ومواد أخرى لمساعدتها في تشغيل عملياتها، وبالتالي سيعتمد على كيفية إدارة هذه المواد مما سيؤدي إلى إنتاج كميات كبيره من النفاية والإنبعاثات(٢) .

وعلى هذا الأساس فان النفاية والانبعاثات هي أوضح الأمثلة عن التأثيرات البيئية للمواد ، التي يمكن أن تؤثر على الصحة الإنسانية ونظم الاقتصاد الطبيعية ، التي تشمل الأشجار والحيوانات . والهواء والماء والأرض يمكن أن تصبح ملوثه أو حتى إفسادها .

الجانب الرئيسي الثاني للمواد المؤثرة على البيئة يشمل الأثر المحتمل الناتج عن المنتجات (وتتضمن المنتجات الثانوية ومواد التغليف) التي تنتجها المصانع .

هذه المنتجات التي غالبا ما تكون نهائية تؤثر على البيئة عندما تترك الشركة، على سبيل المثال عندما يتطلب طمر المنتج في نهاية عمره الإنتاجي [٣] .

أن البعض من التأثيرات المحتملة للمنتج على البيئة يمكن تقليصها عند مرحلة تصميم المنتج .

كأن يتم تقليص حجم ورق التغليف أو استبدال المنتج بخدمات مماثلة أو غير ذلك .

ففي العديد من المنشآت الصناعية تصبح معظم المواد المستخدمة جزء من المنتج النهائي ، ولذلك فان المؤثرات المحتملة للمنتج على البيئة تكون عاليه ، إلا انه يقابل ذلك منافع بيئيه محتمله عاليه أيضا عند إجراء تحويرات أو تحسينات على المنتج .

---

[٣] *(٢) M Strobel, "Flow Cost Accounting", Institute of Management and Environment, Germany ٢٠٠١.*

إن متابعة وتخفيض كميات الطاقة والماء والمواد المستخدمة في الصناعة والخدمات وشركات أخرى يمكن أن تساهم في تحقيق منافع بيئيه بصورة غير مباشرة .

بسبب أن عمليات استخراج غالبية المواد الأولية كالفحم والنفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الذهب وغيرها من المعادن ، يمكن أن تؤدي إلى سيل من المؤثرات على البيئة المحيطة في مواقع الاستخراج .

وهذه المؤثرات لا تتضمن فقط التلوث والنفاية المتكونة خلال عمليات الاستخراج، وإنما كذلك التآكل وإزالة التربة والنباتات ، وظهور الترسبات في المياه القريبة وتسبب خلل في طعام الحياة البرية .

هذا بالإضافة إلى المؤثرات على السكان المحليين الذين يعتمدون على النظم الاقتصادية المتأثرة لغرض الطعام والمياه النظيفة .

كما أن استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة أو المتجددة ببطء يسبب قلق آخر .

وعلى هذا الأساس فان الإدارة الكفوءه وقابلية تخفيض المؤثرات البيئية المحتملة من النفايه والانبعاثات وأية مواد فيزيائيه يتطلب بيانات دقيقه عن الكميات ووجهة اتجاه جميع ما يتعلق بالطاقة والماء والمواد المستخدمة لدعم النشاط .

كما تحتاج معرفة قيمة الطاقة والماء والمواد المشتراة التي ستؤلف جزءا من المنتج وستشكل نفاية وإنبعاثات مستقبلا .

هذه المعلومات المحاسبية الفيزيائية ضرورية للإدارة الكفوءه لمؤثرات البيئة المحتملة .

٢) المعلومات المالية عن البيئة : قد يختلف تعريف الكلف المتعلقة بالبيئة اعتمادا على عوامل متعددة كالاستخدام المقصود من معلومات الكلفة ورأي المنظمة بما يمكن اعتباره بيئي والأهداف البيئية والاقتصادية وأسباب أخرى.

وهنالك اثنين من أوسع البرامج استخداما في تعريف وتصنيف الكلف المتعلقة بالبيئة على مستوى المنظمة تشمل على تلك التي تخص وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية (١) وتلك التي تخص وزارة البيئة اليابانية (٢) .

تصنيف التكاليف الذي تم تطويره لأغراض التقارير المالية والتقارير القومية شائع أيضا وأثره على طبيعة معلومات الكلفة المتعلقة بالبيئة التي يتم تجميعها والتقرير عنها إلى ذوي المصلحة الخارجيين Stake holder (٣).٤

تتضمن الكلف المتعلقة بالبيئة مصروفات حملية البيئة التي تشمل الكلف المتحققة لمنع طرح النفاية والانبعاثات وكلف الرقابة والمعالجة للنفاية بعد تحققها وكلف التخلص من المواقع الملوثة . كما تتضمن المعلومات المالية الهامة التي يحتاجها الأداء البيئي في إدارة الكلف بكفاءة ، ومن أمثلتها كلف شراء المواد التي تصبح في النهاية نفاية وإنبعاثات .

وقبول حقيقة مبدأ اعتبار كافة كلف شراء الموارد الطبيعية كالطاقة والماء والمواد بأنها مرتبطة بالبيئة .

وفي المنشآت الصناعية حيث غالبية المواد المشتراة تحول إلى منتجات نهائيه سيؤدي إلى زيادة دور إدارة كفاءة الكلفة لمؤثرات البيئة المتعلقة بالمواد لتلك المنتجات .

٤(١) *US Environmental Protection Agency, "An Introduction to Environmental Accounting as a Business Management Tool", Washington ١٩٩٥.*
(٢) *Japanese Ministry of the Environment, "Environmental Accounting Guidelines", ٢٠٠٢*
(٣) *UN Conference on Trade and Development, "Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities", ١٩٩٩.*٤

فمن الطبيعي قيام المنظمات بدراسة كلف مشتريات المواد عند اتخاذ القرارات الإدارية للشراء ، ولكن ليس من المتوقع اعتبارها مرتبطة بالبيئة.

إلا انه من الضروري النظر إلى هذه الكلف بأنها مرتبطة بالبيئة كي يكون بمقدور المنظمة توفير المعلومات لتقييم الجوانب المالية لإدارة البيئة فيما يخص المنتجات والنفايه الفيزيائية .

المحاسبة عن التدفقات الفيزيائية للبيئة

ويقصد بذلك تتبع تدفق المدخلات والمخرجات في السجلات المحاسبية لغرض ضمان المحاسبة عن كافة العنصر البيئية من طاقه وماء ومواد ونفاية .

وهذا النوع من المحاسبة يطلق عليه أيضا موازنة أو ضبط المواد، وكذلك موازنة المدخلات والمخرجات ، أو الموازنة الإقتصاديه .

ويمكن توضيح المحاسبة لتدفقات المواد بصيغة التوازن السائدة بان مدخلات المواد يجب أن تساوي وتعادل المخرجات من الإنتاج **وكما في المخطط التالي** :-

مدخلات المواد		المخرجات من الإنتاج
مواد خام ومواد مساعده		منتجات رئيسيه يضمنها التغليف
مواد تغليف		منتجات ثانوية بضمنها التغليف
سلع تجاريه		مخرجات من غير المنتجات
مواد تشغيلية		نفايات صلبه
الماء		نفاية مياه
الطاقة		نفاية خطره
		انبعاثات غازات

حيث يمكن إجراء عمليات التسجيل والتحليل والتلخيص والتدقيق لهذه البيانات المحاسبية بصورة دوريه ، كما يمكن تهيئة مؤشرات عن الأداء البيئي من خلال هذه البيانات . **على سبيل المثال** :-

نسبة نفايات المياه إلى المياه النظيفة المستخدمة

- نسبة المياه النظيفة المستخدمة لكل وحده من المنتج النهائي
- نسبة نفايات المياه المتحققة لكل وحده من المنتج النهائي.

المحاسبة عن المعلومات المالية للإيرادات والكلف البيئية

ويشمل هذا النوع من المحاسبة كافة المعلومات المالية الشاملة للمنظمة ، وتتضمن المواقع والعمليات والمواد والمعدات والمنتجات والخدمات

. وقد تشمل أيضا معلومات من خارج المنظمة كسلسلة التجهيز ودورة حياة المنتج الخدمية وغير ذلك .

وتصبح لذلك الأهمية النسبية لتبويب التكاليف المتعلقة بالبيئة ، والتي يمكن أن تكون حسب نوعية النشاط البيئي ، أو حسب التبويب المحاسبي أو حسب الاختصاصات البيئية ، أو حسب قابلية التمييز الكلفوي الملموسة وغير الملموسة .

إلا أن التبويب المفضل لعناصر التكاليف المتعلقة بالبيئة دوليا يكون **كما يلي :-**

١) كلف المواد المتعلقة بالمنتجات – سواء كانت منتجات رئيسيه أو ثانوية أو تغليف
٢) كلف المواد غير المتعلقة بالمنتجات – ويقصد بها مشتريات المواد كالطاقة والماء وغيرها التي لا تصبح جزء من المنتجات وإنما قد تصبح نفايه وانبعاثات
٣) كلف الرقابة على النفايه والانبعاثات – وتشمل كلف المناولة والمعالجة والتخلص من النفايه والانبعاثات ، كما تتضمن كلف التعويضات عن الأضرار وغيرها.
٤) كلف الوقاية من المؤثرات البيئية – وتشمل على أنشطة البيئة الوقائية كمشروعات الإنتاج النظيف ، والكلف المترتبة عن نظم القياس والتخطيط البيئي
٥) كلف البحث والتطوير – وتشمل كافة الكلف المتعلقة بمشروعات البيئة والتطوير البيئي
٦) الكلف غير الملموسة – وتشمل الكلف الداخلية والخارجية للأمور غير الملموسة ، كالمسؤوليه البيئية ، والقوانين المستقبلية ، والإنتاجية وسمعة المنظمة والعلاقات مع المساهمين وغيرهم

ثالثاـ الاستخدامات والمنافع

أن أهمية هذا النوع من المحاسبة سيتحقق نتيجة التركيز البيئي المتحقق على مبادرات الإدارة الداخلية ورغبات الجهات الخارجية والذي سينتج عنه عملية إنتاج نظيفة وإدارة سلسلة التجهيز ، وتصميم منتجات وخدمات خضراء ومشتريات بيئيه مفضله ونظم إداريه بيئيه .

خاصة وان الاهتمام يتزايد إلى توفير معلومات المحاسبة البيئية للإيفاء بمتطلبات التقرير الخارجي .

وبذلك فهي ليست أداة لإدارة البيئة وإنما تمثل مجموعه من المبادئ والطرق توفر البيانات الأساسية التي تؤدي إلى نجاح نشاط إدارة البيئة .

ومع الازدياد في مجموعة القرارات المتأثرة بالأمور البيئية ، فقد أصبحت المحاسبة البيئية أكثر أهمية ليس لقرارات البيئة فحسب وإنما لكافة أنواع أنشطة الإدارة .

رابعاـ التحديات التي تواجه محاسبة البيئة المستدامة

المحددات القائمة على نظم المعلومات المحاسبية تجعل من الصعوبة تجميع واسترجاع البيانات البيئية وتقييمها بالشكل الكفوء .

هذه المحددات تؤدي إلى أن تكون عملية اتخاذ القرارات تعاني من معلومات ناقصة وغير دقيقه ويساء تفسيرها .

وكنتيجة فإنها ستؤدي إلى عدم فهم النتائج المالية ذات المردود السلبي على الأداء البيئي الضعيف ، وكذلك الحال للكلف المحتملة والمنافع التي يمكن أن تتحقق عند تحسين الأداء البيئي . **ويمكن تلخيص التحديات الأساسية بالاتي :-**

١. اختلاف الثقافات وأثرها على تطور الاتصالات بين المحاسبة والمهن الأخرى

حيث يجب أن يتمتع موظفوا البيئة وكذلك الفنيين بمعرفه واسعة عن البيئة ، ولديهم الخبرة بتدفق الطاقة والماء والمواد الأخرى ضمن المنظمة .

إلا أن موظفي البيئة والفنيين لا يمتلكون المعرفة الكافية بكيفية قيد

هذه الأمور في السجلات المحاسبية .

من جانب أخر فان المحاسبين والمراقبين الماليين لديهم كافة المعلومات المحاسبية إلا انه غالبا ما تكون معرفتهم محدودة بالبيئة التي تواجه المنظمة ، ولا في تدفقات الموارد الفيزيائية .

وكنتيجة فان موظفي المحاسبة لا يتمكنون من تقديم أنواع المعلومات المحاسبية التي تنفع البيئة والفنيين .

خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار اختلاف اللغة في الثقافات ألمحاسبيه والبيئية والفنية .

الأقسام الأخرى كذلك لديها أهداف مختلفة متوقعه من أنشطة المحاسبة البيئية .

على سبيل المثال الجهات التي ستكون مسؤوله عن كلف البيئة ، فمراكز الإنتاج المنتجة للنفاية ليس لديها المعرفة بكلفة تلك النفاية ، كذلك قسم التصاميم الذي يقرر طبيعة المواد والمعدات والعمليات المستخدمة ، والمدير البيئي الذي يتولى مهمة التخلص من النفاية ذاتها لا يتمتع بالمعرفة عن الكلف التي تسببها .

٢. اختفاء المعلومات المتعلقة بكلف البيئة ضمن حسابات الكلف غير المباشرة

حيث انه هنالك أمثله عديدة لكلف متعلقة بالبيئة ذات أهميه إلا أنها تختفي بصوره أو أخرى في السجلات المحاسبية ضمن المصروفات غير المباشرة ، وعند ظهور الحاجة الماسة لمثل هذه المعلومات فلن يكون من السهل إيجادها .

إذ يفترض تبويب هذه التكاليف حسب العمليات والمنتجات التي تتسبب في تحققها .

الأمثلة عن هذه التكاليف تشمل رسوم الرخص البيئية وكلف التدريب والمصاريف القانونية .

٣.صعوبة تتبع كلف وتدفق واستخدام المواد

فبالرغم من توفر برمجيات متخصصة في متابعة حركة المواد داخل المنظمة مثل برنامج تخطيط موارد المنظمة (ERP) إلا أن المعلومات التي توفرها هذه البرمجيات ستبقى غير كافيه وغير دقيقه أو تفصيلية لأغراض دراسة الكفاءة والبيئة واتخاذ القرارات .

على سبيل المثال فان معلومات مشتريات المواد لا توفر تحديد واضح لكمية وقيمة تبويبات المواد المختلفة إذ قد يتم ترحيل هذه المشتريات إلى حسابات إجمالية ، مما يصعب عملية الحصول على معلومات الكميات الفعلية المستهلكة سنويا من المواد .

٤.صعوبة الحصول على معلومات كلفويه عن البيئة من السجلات المحاسبية:

النظم المحاسبية لا تحتوي بشكل عام معلومات تخص الكلف البيئية المستقبلية رغم أنها قد تكون ذات أهميه نسبيه على نشاط المنظمة ، بسبب أن النظم المحاسبية غالبا تكون ذات طبيعة تاريخيه . أضافه إلى أنها تفتقر إلى كلف البيئة غير الملموسة .

على سبيل المثال الكلف المترتبة عن الأداء البيئـي الضـعيف ، ممـا قد يؤدي إلى خسارة بعض المبيعات بسبب اهتمامات الزبـائن ، كذلك الخسـائر الناجمة عن عدم القابلية للدخول إلى السوق المالي والتأميني بسبب الحساسية للقضايا البيئية.

٥. عدم اكتمال المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية

حيث أن قرارات المشروعات الاستثمارية التـي تخص اختيـار المـواد وتسعير المنتجات وتشكيلة المنتجات ستعلني من عدم توفر المعلومات البيئيـة الشـاملة المتكاملـة وفـي الوقـت المناسـب بـالرغم مـن أهميـة هـذه القـرارات المستقبلية التي تشكل تحديات محدده لأوضاع غير مؤكده .

الفصل السادس
مراحل المراجعة والتطبيق على الموازنة

التعريف بالموازنة العامة

الموازنة : هي وثيقة مالية تشمل جميع الإيرادات الحكومية ومصروفاتها خلال سنة مالية وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للحكومة.

وكما يعرفها قانون الموازنة العامة ٥٣لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، فإنها البرنامج المالي السنوي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

والموازنة بصورة عامة تعرف أيضا أنها تقدير للإيرادات والنفقات المستقبلية خلال فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة.

قد تبدأ السنة المالية في بداية السنة الميلادية وتنتهي بنهايته أو تبدأ في الأول من يوليو وتنتهي في الثلاثين من يونيو، أو تبدأ من الأول من مارس وتنتهي بنهاية فبراير أو تبدأ في سبتمبر وتنتهي بنهاية أغسطس .

أي أنه لا توجد قاعدة عامة لتحديد بداية ونهاية السنة المالية وإنما يتوقف توقيت بدايتها ونهايتها مالياً على قدرة الدولة على تحديد توقيتات الإيرادات والنفقات ونتائج الأعمال الخاصة بالعمليات الاقتصادية وفقا لما استقر عليه العرف المالي في الدولة.

دورة الموازنة (**المراحل التي تمر بها الموازنة**)

يقصد بدورة الموازنة العملية التي يتم من خلالها إعداد واعتماد وتنفيذ الموازنة العامة إلى أن تنتهي بمرحلة مراجعة عمليات التنفيذ الفعلي للموازنة العامة كمرحلة أخيرة .وتختلف الجهة التي تكون ذات مسؤولية في كل مرحلة من مراحل إعداد الموازنة .

وتشمل مراحل إعداد الموازنة ثلاثة مراحل أساسية بالإضافة إلى مرحلة المراجعة والحساب الختامي وهى:

١. مرحلة الإعداد:

وتبدأ خلالها الجهة المسئولة عن إعداد الموازنة (وزارة المالية أو الخزانة) في تقدير اعتمادات الجهات المختلفة فى ضوء الموارد المالية المتاحة، وذلك من خلال إرسال بيان ما قبل الموازنة لكل جهة، ثم تقوم جهات الموازنة بإرسال مشاريع موازناتها إلى الجهة المسئولة عن إعداد الموازنة، ويبدأ التفاوض بين بينها لتحديد اعتمادات كل جهة. وهنا تلعب السلطة التنفيذية الدور الرئيس في بلورة الشكل النهائي التي تقدم به الموازنة بعد ذلك للسلطة التشريعية لطلب الاعتماد، إذ أنها من تقوم بالتنفيذ ومن ثم فهي أقدر على القيام بتقدير النفقات والإيرادات المستقبلية.

مرحلة اعتماد الموازنة:

بعد الاستقرار والموافقة على هيكل الاعتمادات الخاصة بالجهات المختلفة داخل اللجان التشريعية بالهيئات التشريعية يتم عرض الموازنة على الجهة التشريعية(البرلمان -الكونجرس -مجلس الأمة) من أجل الحصول على الموافقة والتصديق على قانون الموازنة، والذي يصبح بمقتضاه الموازنة في طريقها للتنفيذ.

من المفروض أن تعرض الموازنة على البرلمان قبل وقت كافٍ حتى يتسنى تقييمها بصورة ملائمة بحيث لا يقل هذا الأجل بأي حال عن الأحوال عن ثلاثة أشهر قبل بداية السنة المالية، بل في دول معينة تأخذ مناقشات الموازنة حوالي٦ أشهر.

أي أن مرحلة الاعتماد أو الرفض أو إدخال تعديلات على الموازنة هي من اختصاص السلطات التشريعية بحسب ما تنص علية المواد الدستورية في دستور كل دولة وقانون الموازنة.

وإذا لم يصدر البرلمان قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية يتم الصرف فى حدود اعتمادات موازنة السنة المالية السابقة إلى حين اعتماد الموازنة الجديدة.

٢. مرحلة التنفيذ:

وتبدأ كل جهة من جهات الموازنة مع بداية السنة المالية فى تنفيذ برامج الإنفاق المختلفة فى ضوء الاعتمادات المخصصة لها وفقا لقانون الموازنة .وأثناء قيام الجهات التنفيذية تقوم الجهات الرقابية سواء التابعة

للبرلمان أو للرئاسة أو ما يعرف عادة جهاز أو مكتب المراجعة المركزي بمتابعة وتقييم نتائج تنفيذ موازنات الجهات المختلفة وإعداد تقارير مالية بشأنها فى نهاية السن.

٣. مرحلة تدقيق ومراجعة التنفيذ وإعداد الحساب الختامي

المرحلة الأخيرة من دورة الموازنة أو يطلق عليه مراحل إعداد الموازنة هي مرحلة المراجعة وإعداد الحساب الختامي.

وهنا تجب التفرقة بين الموازنة والحساب الختامي، فالموازنة هي بيان تقديري، وبمجرد اعتماد الموازنة من البرلمان يصدر قانون بربطها ويسمى ذلك بقانون ربط الموازنة .

إلا أن هناك إمكانية بزيادة ربط بعض بنود الموازنة إذا ما اقتضت الظروف ذلك، وفي حالة زيادة بعض البنود يظهر ما يسمى بالربط المعدل للموازنة، أما الحساب الختامي فهو يبين ما أسفرت عنه نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة .

مبادئ إعداد الموازنة العامة

١. مبدأ سنوية الموازنة:

من المبادئ الأساسية للموازنة العامة أن تصدر عن سنة مالية تستقل بمواردها ونفقاتها، وتقوم بعض الدول بوضع إطار زمني متوسط الأجل لمدة زمنية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات لتنفيذ برامجها المختلفة .

وتختلف السنة المالية وفقا لكل دولة كما سبق الذكر، وفقا لطبيعة العمليات الاقتصادية للدولة وما استقر عليه العرف المالي بها.

ومن المعروف أنه كلما قصرت الفترة الزمنية كلما زادت دقة التقديرات للكميات المالية بالموازنة العامة .وتعد فترة سنة فترة ملائمة نسبيا فيما يتعلق بتحديد التقديرات المختلفة للإيرادات والنفقات العامة وهي ملائمة أيضا لحركة المعاملات الاقتصادية للقطاعات المختلفة .

٢. مبدأ شمول الموازنة:

يقصد به شمول وثيقة الموازنة لكافة الإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال السنة المالية بشفافية كاملة .هذا الشمول يسمح للأجهزة الرقابية المختلفة برقابة الأجهزة التنفيذية المختلفة القائمة بعمليات الإنفاق العام وما تقوم به من تحصيل للإيرادات .

أي لا تقيد المعاملات في الموازنة بصورة صافية (بمعنى أن تطرح الإيرادات من النفقات) على عكس تسجيل بعض المعاملات الأخرى (مثال صافي عوائد عناصر الإنتاج في الخارج أو مفهوم صافي الصادرات ...)

٣. مبدأ شيوع الموازنة:

يقضي مبدأ شيوع الموازنة كأحد المبادئ الأساسية للموازنة العامة هو ألا يتم تخصيص إيرادات (إيراد) معينة لنفقات محددة، باعتبار أن الموازنة بوتقة تصب فيها كل الموارد العامة لمواجهة عمليات الإنفاق العام المختلفة.

على سبيل المثال لا يمكن وفقا لهذا المبدأ أن تخصص إيرادات قناة السويس لتمويل إنفاق قطاع التعليم...

مبدأ وحدة الموازنة:

يقصد بمبدأ وحدة الموازنة أن تدرج كافة الإيرادات والنفقات في صك واحد أو وثيقة واحدة، وهو ما لا يسمح تطبيقه بوجود صور لبعض الإيرادات أو النفقات خارج الموازنة .

٤. مبدأ توازن الموازنة:

ينص مبدأ توازن الموازنة على أن تكون النفقات العامة في حدود إيراداتها على أن يتم تمويل العجز في الإيرادات عن طريق إيجاد بدائل التمويل الاقتصادية الملائمة لتغطية هذا العجز .

بمعنى أن يكون الاقتراض في حدود قدرة الدولة على السداد، أي أن الاقتراض هو وسيلة مؤقتة لتمويل الاختلال الذي يفترض أن يكون مؤقتاً.

ولهذا تنص بعض قوانين الموازنة على أن يكون الاقتراض لتمويل الإنفاق الرأسمالي وليس الجاري فيما يعرف بالقاعدة الذهبية للموازنة.

تقسيمات **(تبويب)** الموازنة:

حتى يستطيع المتخصص والتشريعي والسياسي وحتى المواطن العادي قراءة وثيقة الموازنة العامة وحتى يمكن التعرف على هيكل الإيرادات والنفقات العامة فإنها لا بد أن تعرض في صورة مجموعة من التقسيمات التي تشمل برامج وأنشطة الجهات المختلفة ونوعية الإنفاق والإيراد والوظيفة التي يؤديها كل إنفاق ومصادر تمويله.

ويقصد بتقسيمات الموازنة الطرق المختلفة التي يتم بها عرض النفقات والإيرادات على البرلمان من اجل التعرف على هيكلها ومعرفة مدى توظيفها ومساهمتها في تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية.

وتعرض الموازنة العامة فى ثلاث أنواع من التقسيمات يختلف باختلاف الغرض من طريقة العرض، **هى كالتالي:**

التقسيم الوظيفي

الأساس الذي يقوم عليه التقسيم الوظيفي هي تقسيم عمليات الإنفاق وفقا للغرض منها .إذ يتم تقسم الإنفاق العام وفقاً للوظائف التي تقوم بها الحكومة مثل توفير الرعاية الصحية والتعليمية أو الدفاع والأمن والعدالة...ويساعد هذا التقسيم فى قياس كيفية تخصيص الحكومة للموارد المتاحة لديها للقيام بأنشطة محددة وتحقيق أهداف متنوعة .أي يمكن من خلاله معرفة الأهمية النسبية للوظائف الحكومية والتي تختلف من فترة لأخرى .ووفقا لأخر تقسيم لنظام إحصائيات مالية الحكومة (GFS٢٠٠١) تقسيم العمليات المالية **وفقا للوظائف التالية:**

١. خدمات عمومية عامة
٢. الدفاع والأمن القومى
٣. النظام العام وشئون الأمن العام
٤. الشئون الاقتصادية
٥. حماية البيئة
٦. الإسكان والمرافق المجتمعية
٧. الصحة
٨. الشباب والثقافة والشئون الدينية
٩. التعليم
١٠. الحماية الاجتماعية

١. التقسيم الإداري

الأساس الذي يقوم عليه هذا التصنيف هو تحديد الجهة التي تقوم بالإنفاق أو تحصل الإيراد .ولهذا يتم توزيع الإنفاق العام على الجهات الإدارية للدولة)الحكومة المركزية والهيئات التابعة لها والحكومات المحلية ووحدات القطاع العام وغيرها من الجهات التابعة للدولة(، والأمر ذاته في عمليات تحصيل الإيرادات .ويختلف هذا التقسيم من دولة إلى أخرى وفقا

للنظام والهيكل الإداري لكل دولة، وإن جرت العادة على أن تتضمن الموازنة الوحدات التابعة للحكومة العامة والتي حددها نظام الحسابات القومية الدولي .

٢. التقسيم الإقتصادى

تقسيم المعاملات المالية لعامة وفقا للتقسيم الاقتصادي على أساس الطبيعة الاقتصادية للمعاملة .أى هل إذا كانت تتم بمقابل أم بدون مقابل، تتم لأغراض جارية أم رأسمالية.

وعادة ما يستخدم هذا التقسيم للتعرف على طبيعة العمليات الحكومية وأثارها الاقتصادية، فأثر الإنفاق الجاري الاقتصادي يختلف عن أثر الإنفاق على المعاملات الرأسمالية.

الأسس المحاسبية في تسجيل المعاملات

عند إعداد الموازنة العامة يراعى مجموعة من الأسس المحاسبية عند تبويب المعاملات المالية بصرف النظر عن اختلاف نوعية الموازنة المطبقة.

ويقصد بالأساس المحاسبي مجموعة المبادئ المحاسبية التى تحدد توقيت إثبات المعاملات أو الوقائع فى السجلات لأغراض تسجيل المعاملات المالية .وتتعدد هذه الأسس المحاسبية **كما يوضحها الجدول التالي** :

الجدول رقم (١): أساس تسجيل المعاملات المالية بالموازنة

الأساس	كيفية وتوقيت تسجيل المعاملات
الأساس النقدي	ويتم من خلاله تسجيل المعاملات عند الدفع أو الاستلام نقداً، أي أن تسجيل المعاملات يرتبط بخروج أو دخول النقود(.مرتبات الموظفين مثلا)
أساس الاستحقاق	يتم تسجيل المعاملات والتدفقات الاقتصادية عند نشوء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو استبدالها أو نقلها وليس تسجيل التدفقات النقدية فقط .أي أنه يعتمد على تسجيل القيمة المستحقة خلال فترة معينة سواء كانت إيراداً ومصروفاً (مثال الفوائد المسددة -الفوائد المستحقة أو أقساط الديون المستحقة).
أساس الاستحقاق المعدل	ويختلف عن أساس الاستحقاق فى تسجيل الأصول المادية وقت الشراء.
الأساس النقدي المعدل	تختلف عن المحاسبة على الأساس النقدي في تسجيل الإيرادات والمصروفات الملتزم بها فى سنة الموازنة وتسمح بفترة زمنية محددة بعد نهاية السنة لقيد المدفوعات والمتحصلات الطارئة.

الموازنة العامة في مصر

هذا الجزء يتناول الموازنة العامة المصرية قبل وبعد التعديلات التي واكبت صدور قانون الموازنة ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ ومن ثم أهم التعديلات التي أدخلت على شكل تبويب الموازنة وأساسها المحاسبي وغيرها من التعديلات على قانون الموازنة ٥٣ لسنة ١٩٧٣.

الإطار التشريعي والدستوري

تعريف الموازنة في الحالة المصرية

عرف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة الموازنة على أنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة" وتبدأ السنة المالية من أول يوليو وتنتهي فى آخر يونيه من كل عام، وإذا لم يصدر قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية يتم الصرف في حدود اعتمادات موازنة السنة المالية السابقة إلى حين اعتمادها.

مراحل إعداد الموازنة فى مصر

تخضع دورة إعداد الموازنة فى مصر إلى المراحل المعروفة وهي باختصار الإعداد والإقرار ومتابعة تنفيذ الموازنة.

مرحلة الإعداد:

تبدأ مرحلة الإعداد بإرسال وزارة المالية منشور إعداد الموازنة إلى جميع الجهات والوحدات التابعة للموازنة العامة وهو ما يعرف بمنشور الموازنة، ويوضح هذا المنشور القواعد والإجراءات التى يجب الالتزام بها عند إعداد موازنة الجهة. ووفقا للمادة (١٣) من قانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ تقوم كل جهة بإعداد مشروع موازنتها وتقديمه إلى وزارة المالية قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل (أي فى موعد غايته فبراير من كل عام).

ووفقاً للمادة (١١٥) من الدستور المصرى تلتزم وزارة المالية بعرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس الشعب قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل (أي فى موعد غايته مايو من كل عام). وقد تم تعديل الفترة لتصبح ثلاثة شهور.

مرحلة الإقرار (التصديق):

يتولى البرلمان – ممثلاً فى لجنة الخطة والموازنة – بمناقشة مشروع الموازنة العامة وعقد جلسات الاستماع والاجتماعات مع الجهات والمسئولين وإعداد تقرير بشأن الموازنة يعرض على مجلس الشعب لإقرار الموازنة

الجديدة حتى يبدأ العمل بها مع بداية السنة المالية فى أول يوليه من كل عام.

بمجرد اعتماد الموازنة من مجلس الشعب يصدر قانون بربطها ويسمى ذلك بربط الموازنة.

وقد أجاز المشرع، في ظل ضوابط معينة وبما لا يخل بدقة التخطيط المالي، إمكانية زيادة ربط بعض بنود الموازنة إذا ما اقتضت الظروف ذلك من خلال ما يسمى بالتأشيرات العامة والخاصة.

وفي حالة زيادة بعض البنود يظهر ما يسمى بالربط المعدل للموازنة. أما الفعلي أو ما يسمى بالحساب الختامي فهو يبين ما أسفرت عنه نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة، **وعلى ذلك فإن**:

جدول رقم (٢): أنواع الربط في الموازنة العامة

الربط الأصلى	هو التقديرات الأولية لكل بنود وأنواع النفقات والإيرادات العامة.
الربط المُعدّل	يمثل قيمة التقديرات الأولية مضافاً إليها التعديلات التى تطرأ عليها بالزيادة او بالنقص خلال السنة نتيجة استخدام التأشيرات الملحقة بالموازنة.
الفعلى (الختامى)	هى قيمة التنفيذ الفعلى لبنود الإنفاق والإيرادات العامة فى نهاية السنة المالية، والتى قد تختلف عن قيمة الربط الأصلى والمعدل.

مرحلة الحسابات الختامية (نتائج التنفيذ الفعلية):

وفقاً لنص المادة (٣١) من قانون الموازنة تلتزم وزارة المالية وزارة المالية بإحالة مشروعات قوانين الحسابات الختامية ونتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة إلى مجلس الشعب والجهاز المركزي للمحاسبات خلال تسعة أشهر من انتهاء السنة المالية، على أن يعرض الجهاز المركزي للمحاسبات تقريره على البرلمان بعد شهرين من إحالة الحسابات الختامية من وزارة المالية. ومع التعديل الجديد للدستور تم تعديل الفترة لتصبح ٦ شهور فقط بدلا من تسعة شهور.

١. الجهات الفاعلة فى الموازنة العامة المصرية

دور وزارتي المالية و التخطيط (التنمية الاقتصادية حاليا):

يتلخص دور الوزارتين فى:

- إعداد مشروع الموازنة وعرضه على مجلس الشعب.
- إعداد قوانين ربط الحسابات الختامية.
- إصدار تقارير ربع سنوية لمتابعة الأداء المالي.

دور مجلس الشعب، يتمثل بصفة رئيسية في:

- إقرار مشروع الموازنة العامة، وإجراء التعديلات على اعتمادات بعض الجهات.
- حق المجلس فى إقرار الاعتمادات المالية الإضافية خلال العام المالي.
- متابعة نتائج تنفيذ الموازنة وإقرار حساباتها الختامية.

الجهاز المركزي للمحاسبات، ويعمل على:

- الفحص والتدقيق المالي لنتائج تنفيذ موازنات الجهات المختلفة.
- إعداد تقارير محاسبية عن نتائج تنفيذ الموازنة والحسابات الختامية تعرض على مجلس الشعب.

الموازنة المصرية بعد التعديلات التي أدخلها قانون الموازنة الجديد

أدخل القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ عدة تعديلات سواء على شكل تبويب الموازنة المصرية أو على أسس تسجيل المعاملات المالية بالإضافة إلى العناصر الموازنة. فقد أدخل القانون العديد من التعديلات على هيكل الموازنة العامة وبصفة رئيسية تطوير التقسيم الاقتصادي والوظيفي في الصورة التالية:

التقسيم الاقتصادي

تم تطوير التقسيم الاقتصادي للموازنة والتحول من التقسيم القائم على التمييز بيمن الموازنة الجارية والرأسمالية إلى تقسيم جديد يتفق مع المعايير الدولية التى أقرها دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي، ويوضح الجدول التالي التقسيم الاقتصادي القديم للنفقات العامة **والتصنيف الحالي لها على النحو التالي:**

جـدول (٣): التقسـيم الاقتصـادي القـديم للنفقـات العامـة والتصـنيف الحالي لها

التصنيف القديم للنفقات العامة	التصنيف الحالي للنفقات العامة
أولاً:النفقات الجارية	**أولاً:المصروفات**
الباب الأول: الأجور	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
الباب الثاني: النفقات الجارية والتحويلات الجارية	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
	الباب الثالث: الفوائد
	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
ثانياً:النفقات الرأسمالية	الباب الخامس: المصروفات الأخرى
الباب الثالث: الاستخدامات الاستثمارية	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية	**ثانياً: حيازة الأصول المالية.**
	الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
	ثالثاً: سداد القروض
	الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية

أما في جانب في الإيرادات فإن التقسيم الاقتصادي القديم للموارد العامة والتصنيف الحالي لها **على النحو التالي:**

جدول (٤) التقسيم الاقتصادي القديم للموارد العامة والتصنيف الحالي

التصنيف القديم للموارد العامة	التصنيف الحالي للموارد العامة
أولاً:الإيرادات الجارية	**أولاً: الإيرادات**
الباب الأول:الإيرادات السيادية	الباب الأول: الضرائب
الباب الثانى : الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	الباب الثاني: المنح
ثانياً: الإيرادات الرأسمالية	الباب الثالث: الإيرادات الأخرى
الباب الثالث:الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	**ثانياً: مصادر التمويل**
الباب الرابع: القروض والتسهيلات الائتمانية	الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية
	الباب الخامس: الاقتراض

المصدر: دليل الموازنة العامة المصرية ٢٠٠٦.

التقسيم الوظيفي

تم تطوير التقسيم الوظيفي وفقا لتقسيم وظائف الحكومة الذى أقره الأمم المتحدة ومنظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية بحيث اشتمل التقسيم الوظيفى الجديد على تقسيم وظائف الحكومة إلى ١٠ قطاعات بدلاً من ١٦ قطاع كما فى التقسيم الوظيفى السابق، ويوضح الجدول (٥) الفرق بين التقسيم الوظيفى الجديد للموازنة والتقسيم الوظيفى السابق لها.

جدول (٥) الفرق بين التقسيم الوظيفي الجديد والسابق للموازنة العامة

التقسيم الوظيفي السابق	التقسيم الوظيفي الجديد
الزراعة والري	خدمات عمومية عامة
الصناعة والبترول والتعدين	الدفاع والأمن القومى
الكهرباء والطاقة	النظام العام وشئون الأمن العام
النقل والاتصالات والمعلومات	الشئون الاقتصادية
التجارة والتموين	حماية البيئة
المال والاقتصاد	الإسكان والمرافق المجتمعية
الإسكان والتشييد	الصحة
الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة	الشباب والثقافة والشئون الدينية
التعليم والبحوث والشباب	التعليم
الثقافة والإعلام	الحماية الاجتماعية
السياحة	
الدفاع والأمن والعدالة	
الخدمات الرئاسية	
التأمينات والشئون الاجتماعية	
الأقسام العامة	
الدواوين العامة للمحليات	

المصدر: دليل الموازنة المصرية، وزارة المالية المصرية ٢٠٠٦.

مفاهيم العجز الجديدة

أدخل القانون الجديد المفاهيم الجديدة لعجز للموازنة وهى:

١.**العجز أو الفائض النقدي**: هو الفرق بين المصروفات والإيرادات

٢.**العجز أو الفائض الكلى:** و يمثل العجز أو الفائض النقدي مضافًا إليه أو مطروحًا منه صافى الحيازة من الأصول المالية. وصافى الحيازة من الأصول المالية هي الفرق بين حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية. ويمول العجز الكلى، من خلال صافى الاقتراض (الفرق بين الاقتراض وسداد القروض)، مضافًا إليه حصيلة بيع الأصول غير المالية (حصيلة الخصخصة).

ويوضح الجدول (٦) مفاهيم العجز فى ضوء التقسيم الجديد للموازنة العامة للدولة **على النحو التالي:**

جدول (٦) : مفاهيم العجز فى ضوء التقسيم الجديد للموازنة العامة للدولة

عجز الموازنة العامة للدولة			
	الإيرادات		
		الباب الأول:	الضرائب
		الباب الثاني:	المنح
		الباب الثالث:	الإيرادات الأخرى
	المصروفات		

		الباب الأول:	الأجور وتعويضات العاملين
		الباب الثاني:	شراء السلع والخدمات
		الباب الثالث:	الفوائد
		الباب الرابع:	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
		الباب الخامس:	المصروفات الأخرى
		الباب السادس:	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
العجز أو الفائض النقدى (ويمثل الفرق بين المصروفات والإيرادات)			
	حيازة الأصول المالية		
		الباب السابع:	حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
	المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية		
		الباب الرابع:	المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية
صافى حيازة الأصول المالية			
العجز أو الفائض الكلى (ويمثل العجز أو الفائض النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافى حيازة الأصول المالية)			
	مصادر التمويل		
		الباب الخامس:	الاقتراض

	سداد القروض		
		الباب الثامن:	سداد القروض المحلية والأجنبية
صافى الاقتراض			
حصيلة بيع الأصول غير المالية (صافى حصيلة الخصخصة)			
تمويل العجز الكلى (صافى الاقتراض +صافى حصيلة الخصخصة)			

المصدر: نقلا عن لجنة الخطة والموازنة.

وقد نص القانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ فى المادة (٤) على أن تعرض المصروفات وتقدم لمجلس الشعب وفقا للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة، وهو ما يوضحه الجدول (٧) **على النحو التالي:**

جدول (٧) المصروفات وفقا للتقسيم الوظيفي الجديد للموازنة

البيـــان	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية	الإجمالي
خدمات عمومية عامة							
الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون							
الخدمات الشاملة							
البحوث الأساسية							
البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة الشاملة							
خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر							
معاملات الدين العام							
تحويلات ذات طبيعة عامة							

الدفاع والأمن القومى							
النظام العام وشئون الأمن العام							
خدمات الشرطة خدمات الحماية من الحريق المحاكم السجون							
الشئون الاقتصادية							
الشئون الاقتصادية والتجارية وشئون العمالة الشاملة الزراعة والرى والإنتاج الحيوانى والصيد الوقود والطاقة التعدين والصناعة النقـــل الاتصـــالات صناعات أخرى							
حماية البيئة							
الإسكان والمرافق المجتمعية							
تنمية الإسكان التنمية المجتمعية إمدادات المياه إنارة الشوارع							
الصحة							
منتجات وأجهزة ومعدات طبية خدمات العيادات الخارجية خدمات المستشفيات خدمات صحية عامة البحوث والتطوير فى مجال الصحة							
الشباب والثقافة والشئون الدينية							
الخدمات الشبابية والرياضية الخدمات الثقافية خدمات الإذاعة والنشر خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى							

التعليم							
التعليم ما قبل الابتدائى والابتدائى والإعدادى **التعليم الثانوى** **التعليم ما قبل الجامعى** **التعليم العالى** **التعليم غير المحدد بمستوى** **خدمات مساعدة للتعليم** **البحوث والتطوير فى مجال التعليم**							
الحماية الاجتماعية							
المرض والعجز والوفاة **الشيخوخة** **الورثة** **الأسرة والأبناء** **البطالة** **الإسكان**							

التعديلات في الأساس المحاسبي لتسجيل المعاملات المالية

- نص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ على إتباع أساس الاستحقاق في إعداد الموازنة العامة للدولة، على النحو الذي يعبر بصورة واقعية عن حقيقة الحسابات المالية للدولة و كافة الحقوق والالتزامات التي لم يتم تحصيلها أو دفعها.
- ثم صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المُعّدل للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشان الموازنة العامة للدولة والذى نص على التحول في إعداد الموازنة من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.
- ومحاولة للتوفيق بين المبدأ النقدي الذي تقرر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣، وبين مقتضيات المتابعة العينية للمشروعات الاستثمارية وفقاً لقانون الخطة وقانون إنشاء بنك الاستثمار القومي، نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية

إتباع أساس الاستحقاق فى تسجيل العمليات الاستثمارية (الموازنة الاستثمارية). أي أن الموازنة أصبحت تجمع بين الأساسين النقدي والاستحقاق.

- ومؤخراً، جاء التعديل الذي أدخله القانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ والذي قام بتوحيد الأساس المحاسبي فى تسجيل المعاملات من خلال النص على التحول الكامل إلى الأساس النقدي فى إعداد الموازنة العامة بما فى ذلك الاستثمارات.

الموازنة بالمشاركة

١. ما المقصود بصياغة الموازنة بالمشاركة؟

هي أسلوب يسمح بتطبيق التخطيط الاستراتيجي من ممارسة العملية الديمقراطية بصورة مباشرة واختيارية تمكن الأفراد من مناقشة وتحديد والسيطرة على مخصصات الموازنة في منطقتهم، لتنفيذ المشروعات المختلفة التي تم اعتمادها بما يتوافق مع أهداف السياسات العامة.

ومفهوم الموازنة بالمشاركة أوسع من مفهوم التشاور حول إعداد الموازنة فالأخير يتضمن تلقى الآراء والمعلومات من بعض المختصين والممثلين للشعب، والتناقش وطرح البدائل.

أما الموازنة بالمشاركة فيتعدى ذلك للتشارك فى صنع القرار وتحديد أساليب تنفيذه، والتنفيذ الفعلى ثم تقييم نتائج التنفيذ.

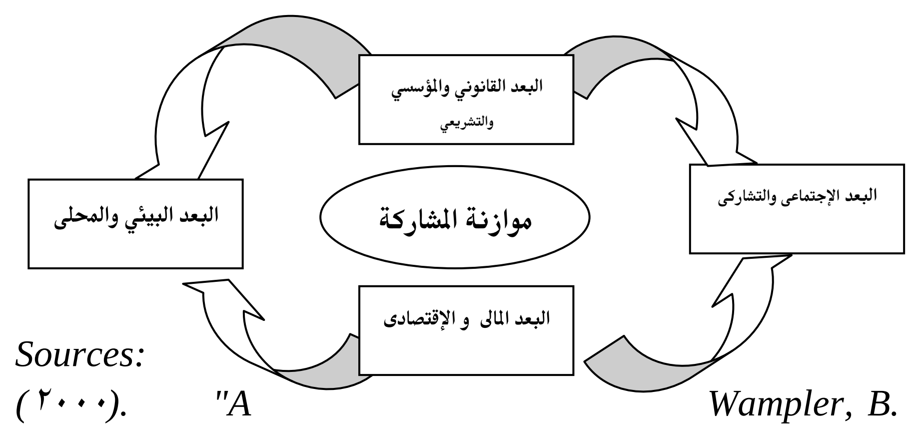
فهى عملية إدارية متكاملة للموازنة، سواء فى الإعداد أو التنفيذ والرقابة عليه، الكل له دور فعال فيها، فالأهم لتكون الموازنة أكثر فعالية في تحقيقي أهدافها ليس فقط القدرة على تجميع المعلومات والآراء حول الموارد والاحتياجات ولكن القدرة على توجيه وإدارة هذه المعلومات في شكل بنود إنفاق يخدم مصلحة المواطن من خلال مواطن نفسه.

٢. ما هي الأبعاد المتشابكة لصياغة الموازنة بالمشاركة؟

١. البعد الاجتماعي والتشاركي:

٢. البعد القانوني والمؤسسي

٣. البعد المالي والاقتصادي
٤. البعد المحلي (بيئة العمل المحلية)



Sources:
Wampler, B. (٢٠٠٠). "A Guide to Participatory Budgeting" working paper, Brazil.

ما هى أهداف صياغة الموازنة بالمشاركة؟

١. زيادة درجة الديمقراطية والمساءلة المجتمعية في عملية الإدارة العامة من أجل تنفيذ السياسات العامة للدولة.
٢. التقليل من الفوارق الاجتماعية، حيث توزع الموارد العامة وفقا للأولويات بما يسمح باستهداف الفئات المهمشة.
٣. زيادة درجة الوعي لدى الأفراد بأهمية المشاركة وحقوق الإنسان: فالمشاركة تشجع الأفراد والمنظمات وكافة المؤسسات على المشاركة وتحمل المسئولية والانتماء واحترام الآخرين.
٤. تحسين كفاءة وفعالية الخدمات على مستوى المناطق المختلفة، فالموازنة المصاغة من خلال المشاركة تسمح بتنفيذ المشروعات على نحو يتواءم مع اختيارات الأفراد والمجتمع بصورة أكثر كفاءة.
٥. المساعدة فى الحد من الفقر فى بعض المناطق من خلال تعديل توجيه بنود الإنفاق العام بما يخدم التنمية المصحوبة بالعدالة التوزيعية.

٣. من يشارك؟

١. يستطيع أي شخص يهتم بالتأثير في عملية تخصيص الكميات المالية بما يعود بالنفع على منطقته أن يشارك في عملية الموازنة بالمشاركة.

٢. هناك ثلاثة فاعلين أساسيين دائما هم المعنيين بالمشاركة:

- الجهات العامة (الموظفون العموميون، المجالس الشعبية، المسئولين المحليين...)
- مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية
- القطاع الخاص

٤. كيف يمكن تطبيق الموازنة بالمشاركة؟

١. تحديد منهجية العمل:

- تحديد قواعد وأسس المشاركة بما يسمح لمن يرغبون بمعرفة الكيفية وحدود المشاركة. **على سبيل المثال** ما هو حجم المخصصات المالية التي يمكن أن يحددها الأفراد أو المؤسسات من خلال عملية المشاركة (حجم الموارد التي يمكن أن توفرها المحافظة.)، هل الإنفاق يخص نوع معين من الإنفاق أم قضية معينة (قضية مياه الشرب، بناء المدارس)، ما هي المعايير التي يتم على أساسها توزيع المخصصات في الموازنة؟ ما هي اللجان التي يكونها الأفراد والمؤسسات التي يمكن أن تساعد في إرشاد القائمين على توزيع مخصصات الإنفاق العام؟..

٢. إعلام المواطنين عن الموازنة بالمشاركة

- أحد أسس تطبيق الموازنة بالمشاركة لابد أن يعلم المواطنين (العامة) ما المقصود بتصميم الموازنة من خلال المشاركة، وكيف تصاغ من خلال المجالس المتخصصة (الشعبية والتنفيذية)، طرق الإعلام المختلفة (الراديو والتلفاز)، الصحافة المحلية...الخ.
- قد يسهم تقديم نموذج "دليل الموازنة للمواطن" " Citizen Guide Budget" في تحقيق هدف إعلام المواطنين بالموازنة العامة وبنودها، بل

والمساعدة على إشراكهم في مناقشة أهداف التنمية الأساسية المطروحة بها وسياسات تحقيق هذه الأهداف. كما يهدف هذا الدليل إلى عرض الموازنة العامة بشكل أكثر تبسيطاً حتى يسهل على المواطن قراءتها لمعرفة الكيفية التى توجه بها الدولة مواردها العامة والخدمات التى توفرها من خلال هذه الموارد والتى تقوم الدولة بتحصيلها من المواطنين أنفسهم.

٣. وضع أولويات الموازنة بالمشاركة

- على المجالس والمؤسسات المشاركة أن تقوم بترتيب البرامج والمشروعات والأنشطة الخاصة بالموازنة بما يتفق مع أولويات المجتمع.

٤. عمل الدراسات الفنية

- يقوم المختصون في المجتمع محل الموازنة (المنطقة- المحافظة) بعمل الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الخاصة بالبرامج والمشروعات والأنشطة المقترحة والمرتبة وفقا للأولويات التي تم تحديدها في المرحلة السابقة.

٥. التصديق واعتماد الموازنة

- في هذه المرحلة يتم التصديق على البرامج والمشروعات والأنشطة المختلفة التي تم ترتيبها وفقا لأولويات المجتمع في المرحلة السابقة.
- كذلك يتم تحديد الإطار الزمني لما تم التصديق عليه واعتماده.

٦. تنفيذ الموازنة ومراقبة التنفيذ

- في هذه المرحلة يتم وضع البرامج وما يتبعها من مشروعات والأنشطة المختلفة موضع التنفيذ من خلال مخصصات الموازنة التي تم اعتمادها (مشروع طريق- البدء في أعمال التبطين والرصف وما شابه- مشاريع الصرف الصحي والمياه- مشروع تشجير المدينة....)

كما يقوم المجتمع بالرقابة على أعمال التنفيذ للتأكد من أن التنفيذ يتم وفقا لما تم الاتفاق عليه.

٥. متطلبات تطبيق نظام الموازنة بالمشاركة

لابد من توافر مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق صياغة الموازنات المختلفة من خلال نظام المشاركة، **وأهمه**ا:

١. الإرادة السياسية وخاصة مسئولي الحكم المحلي وخاصة المحافظ
٢. المسئولية والشفافية في نظام الإدارة المحلية
٣. توافر قدرات معينة لدى وحدات الحكم المحلي
٤. وجود صندوق (تمويل) لتمويل عمليات المشاركة
٥. مجتمع مدني منظم
٦. خطة تنموية قائمة على المشاركة (التخطيط بالمشاركة)

إعداد الموازنة من خلال المشاركة

لنفرض أننا بإزاء وضع موازنة المحافظة من خلال نظام الموازنة بالمشاركة، فما هي الخطوات اللازمة؟

١. المرحلة الأولى: مرحلة إعداد الكوادر وتحديد الأدوار:

الخطوة المبدئية: إعداد بيئة العمل في المحافظة نشر الوعى والمعرفة بأسس الموازنة ومراحل إعدادها والهدف منها وذلك على مستوى رؤساء الوحدات المحلية، ومنظمات المجتمع المدنى نزولاً إلى مستوى المواطن، ويمكن فى هذه المرحلة توزيع كتيبات حول الأسس العامة للموازنة والأهداف العامة من الموازنة بالمشاركة فى المحافظة. وتوفير شبكة ارتباط وحوار

رسمية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى، وقيام الحكومة بتوفير سبل نشر المعلومات واتاحتها حول مشروع الموازنة.

الخطوة الأولى: تحديد أدوار الفاعلين الأساسيين

- التنفيذيون (الحكومة)
- المحافظ
- المجالس التنفيذية على كافة المستويات

ويقومون بتنظيم العمل المحلى من أجل عمل تشخيص سريع ومبدئى لاحتياجات المحافظة ووضع الخطوط الرئيسية للموازنة المقترحة فى ضوء احتياجات التنمية.

الخطوة الثانية: تحديد المشاركون وأدوارهم

- ممثلي القرى والمدن والمراكز
- الجمعيات الأهلية
- أصحاب المصالح (القطاع الخاص)
- أعضاء الشعب

ويكون دورهم الاستفادة من المعلومات التى توفرها الحكومة والحصول على المعلومات حول آراء المواطن وتحديد أولويات التنمية والإنفاق وذلك بهدف المناقشة حول الخطوط العامة للموازنة المعروضة من قبل الفاعلين الرئيسيين من أجل الإعداد الفعلى لمنشور الموازنة المزمع إصداره.

المرحلـة الثانيـة: مرحلـة الإعداد الفعلـي للموازنـة/التشـارك فـى صـنـع القرار:

تقوم هذه المرحلة على تنظيم التعاون بين الفاعلين الرئيسيين والشركاء **من خلال**:

الخطـوة الأولـى: تجميـع المعلومـات حـول احتياجـات كـل وحـدة محليـة وتدقيقها والاتفاق حولها والمشاركة فى هذه الخطوة قد تأخذ عدة أشكال **منها**:

الأسلوب	**قيود التنفيذ**
الاستبيان الفردى أو الجماعى	مكلف ويتطلب خبرة عالية
الإجتماعات العامة	لن نستطيع إخراجها عن أن تكون محصورة فى موضوعات محددة أو ربما موضوع واحد
الجماعات المركزة	من الصعب توسعة مجال الحوار والتشارك بها من حيث الموضوعات
التقارير المرتبطة	صعبة التنفيذ وسوف تنحصر فى مساحة محددة أو قطاع معين من المواطنين
الاكتفاء برأي مؤسسات المجتمع المدنى	لن تعكس كافة المصالح وربما تميل لقضايا بعينها

ويكـون لمؤسسـات المجتمـع المـدنى والجمعيـات الأهليـة وأصـحاب المصالح دور رئيسي في تجميع المعلوامت فى هذه الخطوة.

الخطوة الثانية: التشـاور حـول توجيـه الإنفـاق وتوزيعـه علـى الاحتياجـات على مستوى كل وحدة محلية، لإصدار موازنة مقترحة عن كل وحـدة محليـة.

هذه الموازنة المقترحة تشمل

١. الخطوط العامة الموضوعة من الفاعلين الرئيسيين.

٢. آراء مؤسسات المجتمع المدنى.

٣. ما يتم إعداده من المواطنين فيما يعرف بcitizens' Budget. (وتقد فى نيويورك على سبيل المثال من خلال البحث الذى تقوم به منظمة من منظمات المجتمع المدنى و التى تشارك فى عملية الموازنة بالمشاركة وهى لجنة موازنة المواطنين CBC.

٢. مراحل إعداد الموازنة وتفعيل المشاركة

١. صدور منشور الموازنة وإعداد الموازنة (قبل بدء السنة المالية بثمانية أشهر أكتوبر ٢٠٠٨)

- وفى هذه الخطوة تقدم كل وحدة محلية موازنتها ويتم تجميعها فى موازنة المحافظة، وتقوم ببعض التعديلات عليها ليتم إقرار موازنة موحدة للمحافظة. **وتنتهى مرحلة الإعداد خلال الفترة (أكتوبر- فبراير)**

٢. مرحلة التصديق والاعتماد (مايو- أخر يونيو)

- (يجب عرض مشروع الموازنة على مجلس الشعب قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل).
- المناقشات حول الإعتمادات المقررة للمشروعات
- اعتماد من قبل المجلس

٣. مرحلة تنفيذ الموازنة (الرقابة الشعبية)

- دور التنفيذيين (توفير البيانات والدراسات- الرقابة الفنية على العمل- مراقبة تخصيص الأموال...)
- دور اللجان والمجالس الشعبية (مناقشات حول النواحي الفنية- مراقبة حول سير العمل وفقا للجداول الزمنية.
- اللقاءات المتكررة بين المجالس والشعبين بالتنفيذيين أثناء تنفيذ الخطة (تحديد جداول زمنية للقاءات)

- صياغة موازنة المواطن وهو دليل مصغر حول موازنة المحافظة يتضمن أولويات الإنفاق وأهم الإيرادات والأهداف العامة من الموازنة لهذا العام، وشرح تفصيلى لبرامج الدعم التى يستفيد منها المواطن والمشروعات الاستثمارية المقترح الانتهاء منها أو البدء فيها بموازنة العام المالي المطروح.

٤. مرحلة المراجعة والحساب الختامي

- دور الأجهزة الرقابية
- دور المشاركون في مناقشة التقارير (محدود في الوقت الحالي- ضغط نحو القيام بدور فعال في الرقابة الشعبية وعدم الاقتصار على الرقابة المالية)

وبوجه عام لإنجاح الموازنة بالمشاركة متطلبات تحدد (مسئوليات الجهات المختلفة) **على النحو التالى:**

١. تعبئة المواطنين وأصحاب الرأي والخبرة للمشاركة
٢. تنمية قدرات المشاركين (مسئولية الجمعيات الأهلية- والجهات القائمة على تنمية الموازنة بالمشاركة)
٣. المساعدات الفنية للمشاركين (مسئولية الحكومة)
٤. أماكن للقاءات والاجتماعات (مسئولية الحكومة)
٥. توفير معلومات وبيانات عن الموارد المتاحة (مسئولية الحكومة)
٦. مناقشة أولويات القرى والمدن والمراكز والمحافظة (كيف يتم تحديد هذه الأولويات)
٧. عمل تحليلات مالية للموارد المانحة
٨. تحديد واختيار المشروعات محل الاهتمام
٩. التصويت والموافقة على مقترح الموازنة

الفصل السابع

الخدمات الاجتماعية القومية لإدارة مالية المجتمع

إن العلاقة بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة علاقة عضوية وجوهرية تنطلق من أن كلا منهما نظام برنامج تؤدى بهما الدولة دورها نحو المواطنين، فالتأمينات الاجتماعية نظام تقوم الحكومة على تنفيذه وإدارته وتمويله جزئياً من أجل الرعاية الاجتماعية للمواطنين وتوفير الأمن الاقتصادى على مستقبلهم من خلال ضمان استمرار الدخل الذى يمكنهم وذويهم من العيش عندما يتقاعدون عن العمل الذى يتكسبون منه إما بسبب بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة وتوفير تكاليف العلاج لهم في حالة المرض، أما الموازنة فهى تمثل البرنامج المالى للأنشطة التى تقوم بها الحكومة في توفير الخدمات العامة للمواطنين مجاناً أو بمقابل رمزى مثل الصحة والتعليم والأمن وغيرها من الخدمات والتى تنفق عليها من الضرائب التى يدفعها المواطنون ومن إيرادات الممتلكات العامة، وتباشر الدولة دورها من خلال وحدات حكومية ممثلة في وزارة المالية وأجهزتها التى تدير الموازنة العامة، ووزارة التأمينات وأجهزتها المختلفة التى تدير التأمينات الاجتماعية، ولا يقتصر الأمر في هذه العلاقة على كونهما يعملان لتحقيق الهدف الاستراتيجي للدولة وإشراف الحكومة وإداراتها لهما، ولكن توجد علاقات مالية كبيرة بينهما فأموال التأمينات تمثل المصدراً الأساسى لتمويل عجز الموازنة، كما أن الحكومة ترصد في الموازنة مبالغ في صورة إعانات لصناديق التأمينات الاجتماعية لتمويل الزيادات التى تتقرر في المعاشات سنوياً، ولقد

تطور تنظيم العلاقة بين التأمينات والموازنة طبقاً لعدة أشكال إلى أن وصل إلى الوضع الحاضر الذى بدأ النظر في تطويره مثل التحدث عن أيلولة أموال التأمينات لوزارة المالية ونقل تبعية صناديق التأمينات من وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإدماج بيانات التأمينات في بيانات الموازنة من خلال ما نشر فعلاً وأطلق عليه قائمة «العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة».

ولقد أثارت هذه المقترحات مناقشات عديدة ومازالت على مستوى الرأى العام والمتخصصين والقيادات الحكومة ما بين مؤيد ومعارض.

وفي هذا البحث نطرح هذه القضية في أبعادها المختلفة من أجل تقديم رؤية علمية محايدة حول واقع العلاقة بين الموازنة والتأمينات والتطور المقترح أملاً في أن تسهم هذه الرؤية وما سيدور حولها من مناقشات في المؤتمر في وضع تصور سليم لتنظيم العلاقة بين الموازنة والتأمينات بشكل يعمل على رفع كفاءة وفاعلية كل منهما في أداء دورهما الاجتماعى والمالى والسياسى والاقتصادى، **ومن أجل الوصول إلى ذلك سوف ننظم البحث على الوجه التالى**:

المبحث الأول: تطور وواقع العلاقة بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة للدولة

المبحث الثانى: التطوير المقترح لتنظيم العلاقة بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة

المبحث الأول

تطور وواقع العلاقة بين التأمينات الاجتماعية
والموازنة العامة للدولة

تعدد جوانب العلاقة بين التأمينات والموازنة حيث يمكن تحديدها في **ثلاث جوانب أساسية هى:**

أولاً: الجانب التنظيمى:

طبقاً للمتعارف عليه وما تنص عليه القوانين فإن الموازنة العامة للدولة من مسئوليات وزارة المالية إعداد وإشرافاً ورقابة على التنفيذ ومتابعة، وهذا ما جاء في المادة (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣م **ما نصه**: «تتولى وزارة المالية إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة..»

كما أن دور وزارة المالية في الإشراف والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة التى تتم بواسطة الجهات الحكومية المختلفة من خلال ممثلى وزارة المالية المقيمين في كل وحدة ومصلحة حكومية منصوص عليه تفصيلاً في قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ٧٣ وقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١م.

أما التأمينات الاجتماعية، فتقوم على إدارتها والإشراف عليها وزارة التأمينات وأجهزتها المختلفة ممثلة في الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وصندوقى التأمين **وهما**: صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى، وصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.

وبالتالي فكلا النظامين التأمينات والموازنة يخضعان تنظيمياً لجهتين حكومتين مختلفتين، وهذا الخلاف **يستند إلى ما يلى:**

أ. اختلاف طبيعة النشاط في كل منهما، فالموازنة العامة للدولة تعد للقطاع الحكومي الذى **يتحدد طبقاً لنصوص قانونى الموازنة والمحاسبة الحكومية في كل من:**

- الجهاز الإداري للدولة، و الذى يشمل الدواوين العامة للوزارات والمصالح الملحقة بها مركزياً.
- وحدات الحكم المحلى، والتى تشمل دواوين المحافظات والمراكز والأقسام والقرى ومديريات الخدمات بكل محافظة.
- الهيئات العامة الخدمية، وعددها حوالى ٤٣ هيئة مثل الجامعات.

ومن أهم خصائص هذه الوحدات الحكومية أنها تقدم خدماتها للمواطنين مجاناً أو بمقابل رمزى، وأنها تمول عملياتها من الموارد العامة، وأن أموالها قابلة للإنفاق بحيث تكون صفراً في نهاية كل سنة.

أما التأمينات الاجتماعية فتدار من خلال الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وصناديق التأمينات وهى تدرج ضمن الهيئات العامة الاقتصادية التى تبلغ حوالى ٦٣ هيئة وتقدم خدماتها بمقابل يغطى التزاماتها ويتحقق فائض تحت مسمى احتياطى أو رأسمالى يدوَّر من سنة إلى أخرى.

ب. التنظيم القطاعى للاقتصاد القومى كما هو متعارف عليه في المحاسبة القومية حيث ينقسم الاقتصاد القومى إلى أربع قطاعات هى القطاع الحكومى، وقطاع الأعمال، وقطاع العائلات، وقطاع العالم الخارجى، وأجهزة الموازنة العامة وهى الوحدات الحكومية تدخل ضمن القطاع الحكومى، بينما أجهزة التأمينات تدخل ضمن القطاع الأعمال.

ت. تقسيم الأموال التى تديرها الدولة والذى يفرق بين أموال الحكومة، وأموال الغير التى يعهد بها إلى الحكومة لإدارتها على سبيل الوكالة أو الأمانة ، فأموال الحكومة تتم إدارتها عن طريق الموازنة العامة بواسطة

وزارة المالية. وأموال التأمينات هى أموال أمانة في يد الحكومة تديرها بواسطة أجهزة التأمينات الاجتماعية وكالة عن أصحابها مستحقى المعاشات.

ومن ذلك يتضح ضرورة الفصل تنظيمياً بين الموازنة العامة للدولة وبين التأمينات الاجتماعية وهو الواقع فعلاً في جميع دول العالم وفي مصر.

ثانياً: الجانب المحاسبى:

ويظهر ذلك في أمرين:

الأمر الأول: مدى إظهار أموال التأمينات ضمن الموازنة العامة للدولة:

وفي هذا الصدد نجد أن قانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ عند صدوره نص في المادة (٣) على ما يلى: «تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وصناديق التمويل الخاصة وآية أجهزة أو وحدات عامة أخرى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء».

وطبقاً لهذا النص فإن استخدامات وموارد التأمينات تظهر في الموازنة العامة للدولة لأن الذى كانت تقوم عليها حين إصدار القانون هى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ولما تبين أن إظهار العمليات المالية من موارد واستخدامات للمؤسسات العامة (التى تحولت فيما بعد إلى مسمى الهيئات الاقتصادية العامة) لا يتفق مع الأسس المحاسبية السليمة لأنه فيه خلط بين أعمال وحدات حكومة لا تهدف إلى الربح، ووحدات أخرى تؤدى عملها بما يحقق فائضاً إلى جانب اختلاف مسميات الحسابات، لذلك تقرر تعديل قانون الموازنة للدولة رقم ٥٣ لسنة ٧٣ بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ الذى نص صراحة على أنه «لا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الخاص». وبناء على هذا النص القانونى فإنه

لا يجوز أن تدخل أموال التأمينات في الموازنة العامة للدولة لأن هذه الأموال لإحدى الهيئات الاقتصادية العامة وهى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

الأمر الثانى: تطبيق النظام المحاسبى:

من المعروف في علم المحاسبة أنه يوجد نظامان للمحاسبة، أحدهما يطبق في القطاع الحكومى ويسمى المحاسبة الحكومية ، والأخر يطبق في قطاع الأعمال (عاماً أو خاصاً) ويسمى المحاسبة التجارية، والتى نظمت

للتطبيق في مصر على الوحدات التى تتعامل في المال العام على إطلاقه من خلال «النظام المحاسبى الموحد» الذى صدر عام ١٩٦٨ ونص فيه على أنه يطبق على الوحدات الاقتصادية داخل القطاع العام باستثناء البنوك والمنشآت الائتمانية ووحدات التأمين، وجاء في تعريف الوحدة الاقتصادية بالنظام – أنها الوحدة التى تزاول نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى وكذا المؤسسة العامة أو الهيئة العامة الملزمة قانوناً بإعداد ميزانياتها على نمط الميزانية التجارية ولو لم تكن تباشر بنفسها أى وجه من أوجه النشاط المشار إليها» ولما كانت المؤسسات العامة والهيئات العامة حينها جزءاً من الوحدات الحكومية فإنها كانت تمسك حساباتها على أساس النظام المحاسبى الحكومى وزاد من تأكيد ذلك أن التعليمات حينها كانت تقتضى بأن الوحدات والأجهزة التى تشملها الموازنة العامة للدولة ملزمة بتطبيق المحاسبة الحكومية، وأن المؤسسات العامة حينها وطبقاً لنص المادة ٣ من قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ كانت من الأجهزة التى تشملها الموازنة العامة كما سبق ذكره، غير أن نص النظام المحاسبى الموحد ألزمها بتطبيقه وهو يختلف عن النظام المحاسبى الحكومى مما أوجد ازدواجيه في التطبيق وظلت كثيراً من الهيئات الاقتصادية العامة تطبق النظامين معاً بما فيه من ضياع للوقت والتكلفة والمجهود، واستمر الوضع كذلك حتى صدر قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الأولى منه على أنه «تسرى أحكام هذا

القانون على وحدات الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التى تشملها الموازنة العامة للدولة» ولما كانت الهيئات العامة الاقتصادية قد خرجت بموجب المادة (٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ إذا أصبحت غير ملتزمة بتطبيق قانون المحاسبة الحكومية، وعليها أن تطبق النظام المحاسبى الموحد، وبالتالى فإن الوضع القائم الآن أن الموازنة تتم المحاسبة عليها من خلال المحاسبة الحكومية، وأن التأمينات تتم المحاسبة عليها من خلال النظام المحاسبى الموحد.

ومن ذلك نخرج فيما يخص العلاقة بين التأمينات والموازنة العامة للدولة في **الجانب المحاسبى بما يلى**:

- أن أموال التأمينات لا تظهر ضمن الموازنة العامة للدولة تحت أى مسمى.
- أنه تتم المحاسبة على الأموال (موارد واستخدامات) التى تظهر في الموازنة العامة للدولة وفق النظام المحاسبى الحكومى، بينما تتم المحاسبة على أموال التأمينات وفق النظام المحاسبى الموحد وبين كل من النظامين اختلاف أساسى(*).

(*) من الجدير بالذكر أن صناديق التأمينات الاجتماعية باعتبارها من وحدات التأمين في المجتمع وبالتالى ينطبق عليها الاستثناء الوارد في نطاق تطبيق النظام المحاسبى الموحد وتصبح غير ملزمة بتطبيقه، ويلزم أن تسير على النظام المحاسبى لوحدات التأمين، ولكنها طبقت النظام المحاسبى الموحد مما أوجد قصوراً في العرض والإفصاح عن عملياتها وهو ما يظهر في قوائمها المالية، ومقدم للمؤتمر بحثاً للأستاذ الدكتور/ أحمد تمام سالم يناقش ذلك تفصيلاً.

- أن القوائم المالية التى تختص بالعرض والإفصاح المحاسبى وتظهر بها نتيجة النشاط والمركز المالى تختلف في الوحدات الحكومية التى تشملها الموازنة عن الوحدات التأمينية القائمة على إدارة أموال التأمينات الاجتماعية.

ثالثاً: الجوانب المالية:

في العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والتأمينات الاجتماعية **ونناقشها فيما يلى:**

أ. **الذمة المالية**: من المعروف قانوناً أن كلا من الأموال التى تظهر في الموازنة وأموال التأمينات من المال العام في اطلاقه فطبقاً لما ورد في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ في شأن حماية المال العام يوجد معياران **يؤخذ بأيهما لتحديد المال العام هما:**

- **معيار الملكية**: بمعنى أن يكون المال مملوكاً أو خاصاً بالدولة أو أحد أشخاص القانون العام.
- **معيار الانتفاع**: بمعنى أن يكون المال مخصصاً لمنفعة عامة.

وتفريعاً لذلك نجد أن هناك مالاً عاماً مملوكاً للدولة ومخصصاً لمنفعة عامة وهذا ينطبق على مال الموازنة العامة للدولة، كما نجد أن المال العام مالاً مملوكاً ملكية خاصة للوحدة ومخصصاً لمنفعة عامة وهذا ما ينطبق على أموال التأمينات الاجتماعية فهى وإن كانت تدخل في إطار المال العام على إطلاقه إلا أن ملكية الوحدات التأمينية له ملكية خاصة لمال عام، فهى

أموال محصلة من المشتركين فى نظام التأمينات تديرها الهيئات التأمينية لصالحهم، فالخصوصية هنا لا تخرج المال عن كونه مالاً عاماً من حيث حمايته، وإنما هى لتوفير قدر من المرونة والجدية للوحدات التأمينية في القيام بأنشطتها.

وهذا ما يؤكد على أن لا ندخل أموال التأمينات في الذمة المالية للحكومة ممثلة في وزارة المالية وضمها إلى أموال الموازنة العامة، فأموال التأمينات الاجتماعية وإن كانت مالاً عاماً من حيث الحماية، إلا أنها من حيث الحماية، إلا أنها من حيث الملكية مالاً خاصاً لأصحاب المعاشات دفعوه في صورة اشتراكات وينتفعون به وهو في يد الحكومة مال أمانة تديره بصفتها وكيلاً عنهم ولا يدخل في ذمتها المالية، وهذا ما تسير عليه كل أنظمة التأمينات الاجتماعية في دول العالم.

ب. **العلاقات المالية المتبادلة بين الموازنة والتأمينات**: نظراً لأن العلاقة بين الموازنة والتأمينات هى علاقة بين طرفين وليس طرفا واحد، فإن ما يتم بينهما من معاملات مالية يترتب عليها دائنية ومديونية ويجب أن تنتظم على هذا الأساس والواقع يؤكد على وجود علاقات مالية بينهما في صورة تدفقات مالية من التأمينات للموازنة والعكس، غير أن تنظيم ذلك مر **بتطورات عديدة نوجزها فيما يلى:**

١. في البداية أنشئ صندوق للاستثمار بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ يتجمع فيه المدخرات ومنها فائض أموال التأمينات (الاحتياطى) وكان يتبع وزارة المالية وتستخدم موارده في تمويل الموازنة العامة للدولة وتظهر بقيمها في بنود الموازنة بل ومدمجه فيها وتكرار لها.

٢. بصدور قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ على إنشاء صندوق جديد سمى «صندوق استثمار الودائع والتأمينات» حيث نص في المادة (٢١) **منه على ما يلى**: «ينشأ صندوق للودائع والتأمينات ونكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ويرأسه وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية – وقتها كان وزيراً واحداً – ويختص بتوظيف الأموال المتاحة للاستثمار من الأوعية الادخارية وهيئات الادخار والتأمينات وتجميع الأموال وما فى حكمها وذلك فيما عدا الودائع الادخارية لدى البنوك..».

كما نصت المادة (٣٦) على إلغاء القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦ بإنشاء صندوق الاستثمار وتصنيفته، وجاء في تبرير هذا التطوير حسبما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون «إن الوضع الحالى لصندوق الاستثمار (المنشأ بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦) لا يمثل موازنة استثمارية أو بنكاً للاستثمار كما كان مستهدفاً في القانون، فهو في الواقع حساب مجمع لنتائج العمليات الجارية للموازنات العامة بالإضافة إلى عرض إجمالى لاعتمادات البابين الثالث والرابع في تلك الموازنات مع بعض العمليات الخاصة بالصندوق ذاته .. وهذا لا يتفق والأصول العلمية السليمة، هذا

وحتى تكون الودائع الادخارية فيما عدا الودائع الادخارية لدى البنوك، والتأمينات مستقلة عن عمليات الدين العام وإعانات سد العجز لاستخدامها في تمويل الاستثمار وتوفيراً للثقة والاطمئنان الاقتصادى فقد اقترح مشروع قانون الموازنة إنشاء صندوق استثمار مستقل للودائع والتأمينات».

وهكذا أصبحت العلاقة التنظيمية المالية بين الموازنة وأموال التأمينات تتم من خلال صندوق استثمار الودائع والتأمينات عن طريق إيداع فائض أموال التأمينات في هذا الصندوق مقابل فوائد الذى يقوم بدوره بإقراض الحكومة لتمويل استثمارات الموازنة العامة للدولة من مال التأمينات الاجتماعية وأموال الادخار الأخرى وهى تحديداً حصيلة شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى وحصيلة ودائع التوفير بالبريد.

في عام ١٩٨٠ أنشئ بنك الاستثمار القومى بموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والذى نص في مادته الأولى على أن يتبع وزير التخطيط وتكون لـه الشخصية الاعتبارية كما تحدد غرض البنك في المادة الثانية في تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية عن طريق الإسهام في رؤوس أموال تلك المشروعات أو عن طريق مدها بالقروض وتأكد الأمر بضرورة استخدام هذه الأموال في أغراض الاستثمار دون الاستهلاك

(العمليات الجارية) كما نصت المادة ٢٤ من القانون على أن يحل بنك الاستثمار محل صندوق استثمار الودائع والتأمينات السابق إنشائه بموجب المادة ٢١ من قانون الموازنة وتصفية الصندوق من خلال لجنة تشكل بقرار من وزير التخطيط حسبما جاء في المادة ٢٣.

وجاء ضمن مبررات إنشاء البنك ليحل محل صندوق استثمار الودائع والتأمينات كما جاء في البند (٦) بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ما نصه: «ولقد كان الهدف من إنشاء صندوق استثمار الودائع والتأمينات خلق وعاء يحتوى على المدخرات الحقيقية بهدف توجيهها للاستثمار، إلا أن الممارسة العملية لنشاط الصندوق كشفت عدداً من الثغرات أهمها تسرب الموارد الرأسمالية من مدخرات حقيقية لتمويل العجز الجارى في الموازنة العامة الأمر الذى يتعارض مع مبادئ المالية العامة ويضعف من قدرة الصندوق على نمو بل الإنفاق الاستثمارى.

ولعل الأخطر من ذلك إدماج ميزانية الصندوق في موازنة الدولة ... بل وأصبح الصندوق بالفعل مجرد إدارة من إدارات وزارة المالية».

وإلى جانب ذلك فقد أريد من إنشاء بنك الاستثمار القومى عدم الاقتصار في تجميع موارده على ما كان متاحاً للصندوق من أموال التأمينات وشهادات الاستثمار وتوفير البريد وإنما حسبما نصت عليه الفقرة (ز) من المادة الثانية بالقانون «المشاركة في تعبئة المزيد من المدخرات المختلفة ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المكون المحلى والأجنبى للمشروعات المدرجة في الخطة».

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نطاق عمل البنك لا يقتصر على تمويل الاستثمارات الحكومية وإنما يمتد لتمويل كافة المشروعات الاستثمارية المدرجة بالخطة سواء قامت بها الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص.

وبالتالى فإن واقع العلاقات المالية الآن بين الموازنة والتأمينات يتمثل **بصورة أساسية في الآتى:**

- تمويل الموازنة باحتياطى أموال التأمينات من خلال وساطة بنك الاستثمار القومى.
- استثمار جزء من أموال التأمينات في إقراض الموازنة من خلال الصكوك والسندات الحكومية وسندات الخزانة.

إلى جانب معاملات أخرى مترتبة على ذلك ، ويظهر ذلك كله في **الجدول التالى:**

جدول ملخص للعلاقات المالية بين التأمينات والموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)

نوع العلاقة المالية واتجاهاتها	صندوق التأمين على العاملين في الحكومة والقطاع الحكومى	صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص	الجملة	ملاحظات
من الموازنة العامة للتأمينات:				
- حصة صاحب العمل في التأمين للعاملين في القطاع الحكومى تدفع للتأمينات من الموازنة	٤.٤	-	٤.٤	تدفع سنوياً تقارير الصناديق ٢٠٠١/٢٠٠٠
- الإعانات (لتمويل الزيادة المنصرفة لأصحاب المعاشات عن المستحق لهم قانوناً نتيجة قرارات حكومية بزيادة المعاشات	٢.٦	٤.٧	٧.٣	تدفع سنوياً تقارير الصناديق ٢٠٠١/٢٠٠٠
- الفوائد المستحقة للتأمينات عن استثمارات الصناديق في سندات حكومية وأذون خزانة	١.٠٥	٠.٧٦	١.٨	تحسب سنوياً تقارير الصناديق ٢٠٠١/٢٠٠٠
من التأمينات للموازنة				
- أموال تأمينات مودعة في بنك الاستثمار القومى اقترضت الحكومة منها	٨٣.٨	٧٠.٩	١٥٤.٧ ١٤٦	في نهاية ٢٠٠٢/٢٠٠١ النشرة الشهرية للبنك المركزى سبتمبر ٢٠٠٢

- استثمارات الصناديق لدى الحكومة في صكوك وسندات حكومية وأذون خزانة	١.٨	٢.٢	٣	تقارير الصناديق ٢٠٠١/٢٠٠٠
- مستحقات متأخرة على الحكومة من حصة صاحب العمل والإعانات والفوائد	١٢.٨	١٣.٨	٢٦.٦	في نهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ تقارير الصناديق

وهكذا يتضح ما يلى:

1. **أن التدفقات المالية من الموازنة للتأمينات بمبلغ ١٣.٤ مليار جنيه.**
2. **أن الموازنة تستفيد من أموال التأمينات بمبلغ ١٤٩ مليار جنيه في صورة قروض.**
3. **أنه توجد متأجرات على الموازنة لصالح التأمينات بمبلغ ٢٦.٦ مليار جنيه.**

ويظهر أن هذا الوضع المالى الذى يميل لصالح أموال التأمينات على حساب الموازنة العامة هو الذى دفع الحكومة لطرح مقترحاتها حول تطوير العلاقة بينهما وهو ما سنتناوله في المبحث التالى.

المبحث الثاني

التطوير المقترح لتنظيم العلاقة بين التأمينات الاجتماعية
والموازنة العامة للدولة

قبل حلول منتصف هذا العام بدأ الحديث عن شكل جديد للعلاقة بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة للدولة بدأ بمقترح من لجنة الخطة الموازنة بمجلس الشعب بضم أموال التأمينات إلى الحكومة وما يترتب عليه من نقل تبعية صناديق التأمينات الاجتماعية لوزارة المالية ثم تلاه مقترح آخر بنقل تبعية بنك الاستثمار القومى - الوسيط بين الأوعية الادخارية ومنها أموال التأمينات والموازنة العامة - من وزارة التخطيط إلى وزارة المالية وأخيرًا بإدماج حسابات التأمينات ضمن الموازنة تحت مسمى «العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة»

وهو ما تم ذلك فعلا كما يظهر في التقارير الشهرية، ورغم أن الحكومة لم تفصح عن مبرراتها لهذا التغيير والتبديل واكتفت بالنص في بعض التقارير بأن ذلك تم بناء على توصية من المنظمات الدولية دون ذكر هذه المنظمات، لكن الواضح أن هذه التغييرات تمت نتيجة لما تتعرض له المالية العامة من اختلالات عديدة أبرزها العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة وتزايد الدين العام الحكومى، لذا فإننا في هذا المبحث سوف نبدأ أولا ببيان هذه الاختلالات ثم نوضح جوهر التطورات المقترحة في جوانب العلاقة الثلاث بين التأمينات والموازنة وهى الجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية وتقديم كل منها في ضوء النصوص القانونية والأسس العلمية، وذلك **على الوجه التالي:**

أولا: الاختلالات في المالية العامة وتتمثل أساساً فيما يلى:

أ. **العجز في الموازنة العامة:**

وهو المتمثل في زيادة النفقات العامة عن الموارد العامة، فلقد شهدت الموازنة العامة في مصر عجزا مستمرا خلال السنوات السابقة وتزايد إلى حد كبير هذا العام، فبينما كان العجز الكلي عام ٩٧/٩٦ مبلغ ٦.٣ مليار جنيه تزايد ليصبح ٧.١ مليار جنيه في موازنة عام ٩٨/٩٧، ثم مبلغ ٨ مليار جنيه عام ٩٩/٩٨ ، ومبلغ ١٠ مليار عام ٢٠٠٠/٩٩، ومبلغ ١٤.٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ومبلغ ٢٠.٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم يصبح في موازنة هذا العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مبلغ ٣٠.١ مليار جنيه – والخطورة تظهر ليس فقط في تزايد العجز وإنما لأول مرة في مصر يحدث عجز في الموازنة الجارية بلغ في موازنة السنة السابقة ٣ مليار جنيه وفي السنة الحالية ١٠ مليار جنيه.

ب. **الدين العام:**

إن الدين العام يتكون من ثلاث عناصر هى الدين العام الحكومى، والديون على الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومى، وكل منهما داخلي وخارجي، وطبقا لهذا التصور الذي ورد في تقرير البنك المركزي الدوري والنشرة الشهرية له فإن الدين العام على إطلاقه في يونية ٢٠٠٢ بلغ ٤٤٦.١ مليار جنيه **موزعة كالتالي:**

دين حكومي محلى	٢٢١.٢ مليار جنيه
دين محلى على الهيئات الاقتصادية العامة	٤١.٣ مليار جنيه
مديونية بنك الاستثمار القومى	٦٥.٧ مليار جنيه
دين عام خارجى بنسبة ٩١.٣% من إجمالي الديون الخارجية على مصر البالغ ٢٨.٧ مليار دولار وبسعر صرف ٤.٥ جنيه للدولار	١١٧.٩ مليار جنيه
الإجمالي	٤٤٦.١ مليار جنيه

وهو بذلك يفوق الناتج المحلى الإجمالي سواء بتكلفة عوامل الإنتاج حيث يبلغ ٣٦٣.١ مليار جنيه أو بسعر السوق حيث يبلغ ٣٨٧.٥ مليار جنيه.

الأمر الذي يظهر أننا أمام مشكلة لتعدى حجم الدين العام نسبة الأمان المتعارف عليها عاليه، فعلى سبيل المثال فإن نسبة الأمان للدين الحكومى المحلى منسوبا إلى الناتج المحلى تعادل ٦٠%، ونسبة الدين العام الحكومى المحلى البالغة الآن ٢٢١.٢ مليار جنيه تعادل ٧٠% من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.

ولذا جاءت المقترحات والإجراءات لعلاج هذه الاختلالات، فهل هذه المقترحات لتطوير العلاقة بين التأمينات والموازنة ستعالج ذلك أم لا ؟

هذا ما سنتعرف عليه في الفقرات التالية:

ثانيا: المقترحات بخصوص تطوير العلاقات التنظيمية بين التأمينات والموازنة:

ولقد قامت هذه المقترحات على الآتي:

أ. نقل تبعية بنك الاستثمار القومى من وزارة التخطيط إلى وزارة المالية وذلك لأن بنك الاستثمار هو الذي تصب فيه المدخرات من أموال التأمينات وشهادات الاستثمار وتوفير البريد ليعيد إقراضها للحكومة لتمويل عجز الموازنة وللهيئات العامة الاقتصادية، وهنا يتطلب الأمر الإشارة إلى أن بنك الاستثمار القومى لم يتمكن وبعد مرور حوالى عشرين عاما على إنشائه من أداء دوره المحدد في قانون إنشائه والتي من أهمها العمل على جذب المزيد من المدخرات المحلية والأجنبية فمازالت موارد البنك هى التي كان يقوم بتجميعها صندوق استثمار الودائع والتأمينات الذي حل محله والتي تحول إليه إلزاميا بموجب القوانين، كما أنه في مجال التوظيفات اقتصر في الجزء الأكبر منه على تمويل العجز في الموازنة العامة، وبنظرة على موارد وتوظيفات البنك **يتضح ذلك كما يظهر في الجدول التالي** (في نهاية ٢٠٠٢/٢٠٠١ النشرة الاقتصادية للبنك المركزى):

البيان	المبلغ بالمليار جنيه	الوزن النسبى %
الموارد:		
صندوق التأمين للعاملين في الحكومة	٨٤	٣٦.٤
ودائع صندوق التأمين للعاملين في قطاع الأعمال (عام وخاص)	٧١	٣٠.٧
إجمالى أموال التأمينات	١٥٥	٦٧.١
حصيلة شهادات استثمار البنك الأهلى	٥٦	٢٤.٢
ودائع صندوق توفير البريد	١٧	٧.٤
حصيلة سندات التنمية الدولارية	١.٣	٠.٦
موارد أخرى	١.٧	٠.٧
إجمالي الموارد	٢٣١	%١٠٠
التوظيفات:		
إقراض للحكومة	١١٣.٨	٤٩.٣
إقراض للهيئات العامة الاقتصادية	٤٧	٢٠.٣
إقراض للقطاع العام والخاص	٦٧.٤	٢٩.٢
صافى أرصدة البنك في البنوك الأخرى	٢.٨	١.٢
إجمالي التوظيفات	٢٣١	%١٠٠

وهنا نتساءل:

إذا كان إنشاء بنك الاستثمار القومى كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون إنشائه وسبق ذكره تفصيلاً في هذا البحث هو تفادى تحول مؤسسة تمويل الاستثمار إلى مجرد إدارة من إدارات وزارة المالية كما حدث لصندوق استثمار الودائع والتأمينات، فهل نقل تبعية البنك إلى وزارة المالية سوف يؤدى إلى أن يصبح البنك مجرد إدارة من إدارات وزارة المالية وبذلك

يفقد دوره الذى لم يقم بـه؟ إن الأولـى هو بحث كيفيـة تفعيل البنـك فـي أداء دوره في جذب المدخرات وتمويل الاستثمارات القومية وليس مجرد نقل تبعيتـه التـى لا تزيـد عـن كونهـا أسـلوباً لإظهـار مـوارد البنـك ضـمن قائمـة العمليات المالية الموحدة المقترحة حتى يظهر العجز دفترياً أقل مما هو عليـه كما سنوضحه فيما بعد.

ولا أدرى هل عرض الأمر على السلطة التشريعية لتعديل قانون إنشـاء البنك الذى ينص صراحة في مادته الأولى على ما يلى: «ينشأ بنك يسمى بنك الاستثمار القومى تكون لـه الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير التخطـيط». ومـا ورد فـي المـادة ١٢ بتشكيل مجلس إدارة البنـك التـى تـنص علـى أن «وزيـر التخطيط هو رئيس مجلس إدارة البنك؟!!».

ويبدو أن بنك الاستثمار أصبح غير مرغوب في وجوده من الأصـل، فبعد أن تخلت عنه وزارة التخطيط لـوزارة الماليـة، نجد أن وزيـرة التأمينـات تصرح كما نشر في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠م أنها ترى ضـرورة إعادة النظر في قانون بنك الاستثمار القومى بمـا يسمح لصـندوقى التأمينـات الاجتماعية باستثمار أموالهما في مجالات متنوعة – بدل الإيداع فـي البنـك – وكذلك في القانون الذى يمول الاحتياطيات لبنك الاستثمار، وفي نفس القوت

نجد أن الدكتور محمود محيى الدين رئيس اللجنـة الاقتصـادية بـالحزب الوطنى حينها وفي نفس العدد يقول: «إنه لابد مـن التحـول مـن النظـام الحـالى إلـى نظـام الموازنـة السـنوية بمـا يوجـد علاقـة مباشـرة بـين الخزانـة العامـة وصـناديق التأمين والمعاشات دون وساطة بنك الاستثمار القومي».

ومـن جانـب آخـر إذا كـان غـرض بنـك الاسـتثمار القـومى كمـا ورد فـي قانون إنشائه تمويل كافة مشروعات الخطة وأن الذى يشرف على الخطـة هـو وزارة التخطـيط وأن نصـيب الحكومـة فـي اسـتثمارات الخطـة ومشـروعاتها تناقض بحيث أصـبح القطـاع الخـاص اليوم يقـوم بـالجزء الأكبـر منهـا، فلمـاذا تنقل تبعية بنك الاستثمار إلى وزارة المالية، وإذا كان البنك المركزى كما هو

معروف يطلق عليه بنك الحكومة فلماذا يظل هو بعيداً عن تبعية وزارة المالية بينما بنك الاستثمار القومى الذى تمثل معاملات مع الحكومة تمويل الاستثمارات الحكومية فقط يصبح تابعاً لوزارة المالية؟ كل هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات لن توجد.

ب. الإجراء التنظيمى الثاني في التطوير المقترح هو نقل تبعية أجهزة التأمينات الاجتماعية (صناديق التأمينات) من وزارة التأمينات إلى وزارة المالية، وبالتالى تتحد الموازنة مع التأمينات وتحدث مقاصة بين دين التأمينات على الموازنة فيقل الدين العام المحلى الحكومى، وهذا الإجراء لم يتم بعد وإن كان محل مناقشات مستمرة تحاول فيها وزيرة التأمينات كما نشر على لسانها في الأهرام في ٢٠٠٢/٩/٣٠م بأنه لا يمكن فصل

ت. التأمينات عن الشئون الاجتماعية. وهذا حق لأن التأمينات الاجتماعية أحدى أدوات نظم الحماية الاجتماعية في المجتمع والتى يتكاتف معها أنظمة أخرى تضطلع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بأكثرها، ومن وجه آخر فإن مال التأمينات كما سبق ذكره هو أمانة في يد الحكومة تديره بالوكالة عن أصحاب المعاشات ولا يجوز قانوناً أو شرعاً أو عرفاً امتلاك الحكومة له وإدخاله في ذمتها حتى لو التزمت به بالدفع عند الاستحقاق.

ثالثاً: المقترحات بخصوص تطوير العلاقات المحاسبية:

كما سبق القول فإن الموازنة العامة للدولة لا تشمل أجهزة التأمين طبقاً لنص قانون الموازنة ولا تطبق عليها المحاسبة الحكومية طبقاً لنص قانون المحاسبة الحكومية، ومع ذلك رأينا ومنذ عام ٢٠٠٢م تظهر التقارير الحكومية المالية (مثل النشرة الشهرية للبنك المركزى والتقرير السنوى للبنك عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ والمجلة الاقتصادية للبنك المركزى والنشرة الاقتصادية الشهرية لوزارة التجارة الخارجية) بشكل جديد ومخالف لما كان

ينشر عن الموازنة العامة للدولة أو الحساب الختامى للدولة، حيث نشرت قائمة بمسمى «العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة» قسمتها إلى ثلاث **خانات: الأولى** سمتها بيانات قطاع الموازنة وفي الخانة **الثانية**: ضمت إليها معاملات بنك الاستثمار القومى وهيئة السلع التموينية ، ثم جمعت كل ذلك في الخانة **الثالثة** مع إضافة التأمينات الاجتماعية إليها، وبذلك أصبحت النتيجة النهائية بيان موحد يظهر العمليات المالية لكل من الحكومة وهيئة

السلع التموينية وبنك الاستثمار القومى وصناديق التأمينات الاجتماعية، **والشكل التالى يظهر ذلك**:

العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(قطاع الموازنة العامة، وبنك الاستثمار القومى وهيئة السلع التموينية، وصناديق التأمين الاجتماعي

	١٩٩٩/٢٠٠٠ فعلى			٢٠٠٠/٢٠٠١ فعلى			٢٠٠١/٢٠٠٢ (فعلى مبدئى)(*)		
بالمليون جنيه	الموازنة العامة	الموازنة العامة، بنك الاستثمار القومي.	الموازنة العامة، بنك الاستثمار القومي، هيئة السلع التموينية	الموازنة العامة	الموازنة العامة، بنك الاستثمار القومي.	الموازنة العامة، بنك الاستثمار القومي، هيئة السلع التموينية	الموازنة العامة	الموازنة العامة، بنك الاستثمار القومي.	الموازنة العامة، بنك الاستثمار القومي، هيئة السلع التموينية
١- إجمالي الموارد والمنح	٧٥٣٩٩	٨٥٢٩٣	٩٧٦٧٢	٧٦١٣٩	٨٦٦١٥	١٠١٠٥١	٧٨٩٦٨	٩٠٨٦٢	١٠٤٠٤٢
(أ) إجمالي الموارد	٧٣٦٢٦	٨٣٥٢٠	٩٥٨٩٩	٧٤٥٦٨	٨٥٠٤٤	٩٩٤٨٠	٧٥٢٥٥	٨٧١٤٩	١٠٠٣٢٩
الإيرادات الجارية	٧٢٥٠٤	٨٢٣٩٨	٩٤٧٧٧	٧٢٧٧٦	٨٣٢٥٢	٩٧٦٨٨	٧٤٠٦٠	٨٥٩٥٤	٩٩١٣٤
الإيرادات لضريبية	٤٩٦٢١	٤٩٦٢١	٤٩٦٢١	٥١٣٥٨	٥١٣٥٨	٥١٣٥٨	٥١٧٢٦	٥١٧٢٦	٥١٧٢٦
الضرائب على الدخل	٢٠١٠٤	٢٠١٠٤	٢٠١٠٤	٢١٢٣٥	٢١٢٣٥	٢١٢٣٥	٢١٦٢٥	٢١٦٢٥	٢١٦٢٥
الضرائب على السلع والخدمات	٢٠٠٨٥	٢٠٠٨٥	٢٠٠٨٥	٢٠٧٩٣	٢٠٧٩٣	٢٠٧٩٣	٢٠٥٨٠	٢٠٥٨٠	٢٠٥٨٠
حصيلة الجمارك	٩٢٩٥	٩٢٩٥	٩٢٩٥	٩١٨٤	٩١٨٤	٩١٨٤	٩٣٢٣	٩٣٢٣	٩٣٢٣
إيرادات أخرى	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٩٨	١٩٨	١٩٨
الإيرادات غير الضريبية	٢٢٨٨٣	٣٢٧٧٧	٤٥١٥٦	٢١٤١٨	٣١٨٩٤	٤٦٣٣٠	٢٢٣٣٤	٣٤٢٢٨	٤٧٤٠٨
الإيرادات الرأسمالية	١١٢٢	١١٢٢	١١٢٢	١٧٩٢	١٧٩٢	١٧٩٢	١١٩٥	١١٩٥	١١٩٥
(ب) المنح	١٧٧٣	١٧٧٣	١٧٧٣	١٥٧١	١٥٧١	١٥٧١	٣٧١٣	٣٧١٣	٣٧١٣

(*)بداية من نهاية يوليو ٢٠٠٢م تم تعديل البيانات المبدئية بالأعداد السابقة

إجمالي المصروفات وصافى الإقراض	٨٨٦٠٠	١٠٥٥٤٥	١٠١٨٣٤	٩٦١٢١	١١١٥٢٩	١٠٩٠٦٩	١٠١١٥٣	١١٨٥٤٤	١١٣٦٢٦
(أ) إجمالي المصروفات	٨٦٤٦٤	٩٦٦٠٩	٩٢٩٥٠	٩٥٩٤٢	١٠٧٤٢٠	١٠٥٠٨٦	١٠٠٧٣٩	١١٢٠١٢	١٠٦٤٦٧
المصروفات الجارية	٦٩٧٥٨	٧٩٩٠٣	٤٦٢٤٤	٨٠٨٤٣	٩٢٣٢١	٨٩٩٨٧	٨٥٤٧٢	٩٦٧٤٥	٩١٢٠٠
الأجور والمرتبات	٢٢١٨٠	٢٢١٨٠	٢٢٤٢١	٢٥٢١٧	٢٥٢١٧	٢٥٤٨٢	٢٨٢٣٨	٢٨٢٣٨	٢٨٥٠٠
الدفاع	٨٥١٦	٨٥١٦	٨٥١٦	٩٧٣١	٩٧٣١	٩٧٣١	١٠٢١٨	١٠٢١٨	١٠٢١٨
إجمالي الفوائد	١٨٥٩٧	٢٨٨٠٥	١٦٣٠٣	٢٠٩٠٧	٣٢٤٨٣	١٨٨٣٣	٢٢٩٠٣	٣٤٧٦١	٢٠٣٥٢
على الديون المحلية	١٦٨٠٠	٢٧٠٠٨	١٤٥٠٦	١٩٠٧٤	٣٠٦٥٠	١٧٠٠٠	٢٠٥٧٠	٣٢٤٢٨	١٨٠١٩
على الديون الخارجية	١٧٩٧	١٧٩٧	١٧٩٧	١٨٣٣	١٨٣٣	١٨٣٣	٢٣٣٣	٢٣٣٣	٢٣٣٣
مصروفات أخرى	٢٠٤٦٥	٢٠٤٠٢	٢٩٠٠٤	٢٤٩٨٨	٢٤٨٩٠	٣٥٩٤١	٢٤١١٣	٢٣٥٢٨	٣٢١٣٠
المصروفات الرأسمالية	١٦٧٠٦	١٦٧٠٦	١٦٧٠٦	١٥٠٩٩	١٥٠٩٩	١٥٠٩٩	١٥٢٦٧	١٥٢٦٧	١٥٢٦٧
(ب) صافى الإقراض(**)	٢١٣٦	٨٩٣٦	٨٨٨٤	١٧٩	٤١٠٩	٣٩٨٣	٤١٤	٦٥٣٢	٧١٥٩
العجز الكلى (أو الفائض الكلى)	-١٣٢٠١	-٢٠٢٥٢	-٤١٦٢	-١٩٩٨٢	-٢٤٩١٤	-٨٠١٨	-٢٢١٨٥	-٢٧٦٨٢	-٩٥٨٤

المصدر: وزارة المالية.

(**)تعرض النشرة الشهرية بيانات القطاع المالى باستخدام ثلاث أسس مكملة بعضاً لبعض. فيتضمن الأساس الأول بيانات الموازنة العامة للقطاع الحكومى وتشمل المعاملات المالية والاقتصادية للحكومة المركزية والمحليات والهيئات الخدمية (مثل الصحة والتعليم .. الخ)، بينما تضاف معاملات بنك الاستثمار القومى في التعريف الثانى. وأخيراً تضاف معاملات صناديق التأمين والمعاشات في التعريف الثالث والذى يعد الأكثر شمولاً لمعاملات القطاع الحكومى ككل. وتجد الإشارة إلى أن البيانات الواردة في كل من التعريف الثانى والثالث لا تتضمن أى معاملات مالية فيما بين الحكومة وبنك الاستثمار أو صناديق التأمينات والمعاشات.

وبالنظر في هذا الشكل نجد ما يلي:

١. أن العجز الكلي في قطاع الموازنة ٢٢.٢ مليار جنيه تحول في الخانة الموحدة إلى ٩.٦ مليار جنيه.

٢. أن التحويلات الرأسمالية التي تظهر اقتراض الحكومة وما سدد منها خلال العام ظهر مجملاً تحت بند الإقراض ناقصاً السداد.

٣. أن قانون الموازنة نص على أن الموازنة العامة لا تشمل موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، وصناديق التأمينات وهيئة السلع التموينية من الهيئات الاقتصادية العامة كما أن قانون بنك الاستثمار القومي ينص على أن للبنك موازنته الخاصة به ولا تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة؟ فكيف تتم معاً وهذا ما أكدت عليه وأقرته اللجنة المشتركة بمجلس الشعب في تقريرها عن قانون بنك الاستثمار حيث جاء: «فصل موازنة القطاع العام وصناديق التأمين والتأمينات عن موازنة الدولة» ولا يحتج بأنه أخردت خانة في قائمة العمليات المالية الموحدة لقطاع الموازنة، لأن القائمة المذكورة وحدة واحدة والعبرة فيها بالخانة الأخيرة، ثم لماذا صناديق التأمينات وهيئة السلع التموينية من بين ٦٣ هيئة اقتصادية عامة؟ لأن الأولى تمول عجز الموازنة ، والثانية يخصص لها الدعم للسلع التموينية؟ وبالتالي لن تظهر المعاملات المتبادلة بينهما وبين الموازنة كما جاء في الايضاحات حول القائمة ما نصه: « وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة لا تتضمن أي معاملات مالية فيما بين الحكومة وبين بنك الاستثمار وصناديق التأمينات».

٤. جاء في الإيضاحات حول القائمة المقترحة أن هذا العرض يعد أكثر شمولاً لمعاملات القطاع الحكومي ككل، ومن المعروف علماً وقانوناً أن القطاع الحكومي يختلف عن القطاع الاقتصادي عاماً أو خاصاً طبقاً للمتعارف عليه في المحاسبة القومية، وبالتالي ليس من المناسب إدماج عمليات تخص الهيئات الاقتصادية العامة وهي من القطاع الاقتصادي

٥. إلـى الموازنـة وتسمية الجميع القطـاع الحكـومي، ومـن جانـب آخـر فـإن القوانين كلها تنص على تحديد القطـاع الحكـومي بمـا لا يـدخل فيـه أي مـن الهيئـات الاقتصـادية بـأى شـكل، ثـم ورد فـي عنـوان القائمـة « العمليـات المالية الموحدة للحكومة العامة » فهل وصـف الحكومـة هنـا بالعامـة يعنـى أنه توجد حكومة خاصة؟ إن تحديد المفاهيم بدقة أمر واجب.

نكتفـي بهذا القدر من الملاحظـات والتساؤلات التـي تحتـاج إلـى إجابـة معينـة إذ أن الأمـر فـي نظرنـا لا يعدو أكثـر مـن تلاعـب فـي البيانـات لإظهـار العجـز فـي الموازنـة بأقـل ممـا هـو عليـه وهـي خطـوة تمهيديـة لنقـل أمـوال التأمينـات للخزانـة العامـة وإسقاط ديـون التأمينـات علـى الحكومـة، كمـا ظهـر صراحة وما سنوضحه في الفقرة التالية.

رابعـاً: المقترحـات بخصـوص تطـوير العلاقـات الماليـة بـين التأمينـات والموازنـة العامـة:

لقد ظهرت هذه المقترحات من لجنـة الخطـة والموازنـة بمجلس الشـعب بأن تؤول أموال التأمينات إلى الخزانة العامة ثم تبنـاه الحـزب الـوطني حسبما نشر علـى لسان الـدكتور/ محمـود محيـي الـدين عضـو الأمانـة العامـة للحـزب، ومـؤدي هـذا الاقتـراح أن الحاصـل الآن هـو أن صـناديق التأمينـات تحصـل اشـتراكات التـأمين مـن العـاملين وتـدفع المعاشـات المسـتحقة لهـم والفـرق فـي صـورة فائض يتراكم سنوياً تحت مسمي « المال الاحتيـاطي للتـأمين » والـذي يتم استثماره وتحقيـق عائـد يسـاهم فـي دفـع المعاشـات ، إذ تظهـر البيانـات أن الاشتراكات المحصلة تقصر عن مواجهة دفع المعاشات مما يتم استكماله مـن الإعانـة الحكوميـة لمواجهـة الزيـادة فـي المعاشـات التـي تتقـرر بقـوانين أو قرارات حكومية، وكذا من عائد استثمار أموال احتياطيات التأمين والتي تزيد عن الاشتراكات ذاتها، فعلي سبيل المثال بينما بلغت الاشتراكات في صـندوق التأمين علـى العـاملين فـي الحكومـة ٧.٣ مليـار جنيـه عـن عـام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغ عائد الاستثمارات ٧.٦ مليار جنيه، وفي صندوق التأمين علـى العاملين

بالقطاع العام والخاص بلغت الاشتراكات عن نفس السنة ٥.٦ مليار جنيه وعائد الاستثمارات ٦.٧ مليار جنيه ليبلغ مجموع الصندوقين ١٢.٩ مليار جنيه اشتراكات، ١٤.٣ مليار جنيه عائد الاستثمار، والجزء الأكبر من هذا العائد ناتج عن إقراض الصناديق للحكومة واستثماراتها لدي الحكومة كما سبق توضيحه، ويقتضي المقترح المطروح هو أيلولة أموال التأمينات إلى الخزانة العامة على أن تقوم وزارة المالية سنوياً بدفع المعاشات المستحقة وإظهار ذلك في الموازنة العامة للدولة ضمن الاستخدامات أو النفقات العامة وهو ما يعرف بنظام الدفع عند الاستحقاق أو نظام الموازنة السنوية بدلاً من الأسلوب أو النظام التراكمي المتبع حالياً ومضمون نظام الموازنة السنوية أن تضمن الموازنة العامة حقوق أصحاب المعاشات الحالة والمستقبلية مقابل أن تؤول إليها احتياطيات صناديق التأمينات الاجتماعية، وبالتالي تلغي وساطة بنك الاستثمار القومي بينهما، وبالطبع ذلك يمهد لنقل تبعية صناديق التأمينات الاجتماعية إلى وزارة المالية بل وإلغاء دورهما كجهات استثمار إلى مجرد إدارات تحصيل من وزارة المالية مثل مصلحة الضرائب تتولى اشتراكات التأمين وتسليمها للخزانة العامة، وهذا المقترح وراءه رغبة الحكومة أولاً: في تخفيض عبء الدين العام عنهما، فالدين الحكومي المحلي يبلغ كما سبق القول ٢٢١.٢ مليار جنيه منه حوالي ١٤٦ مليار جنيه من أموال التأمينات وباتحاد ذمة الخزانة والتأمينات سوف يلغي المستحق على الخزانة للتأمينات ليصبح الدين العام حوالي ١٠٧.٤ مليار جنيه، ومن وجه آخر فإن الحكومة تدفع فوائد على هذا الدين للخزانة وسوف تتوقف هذه الفوائد عن تطبيق هذا الاقتراح، كما لن تدفع وزارة المالية الإعانات لمواجهة الزيادة في المعاشات التي تقررها الحكومة سنوياً، والمشكلات التي يمكن أن تنجم عن تطبيق هذا المقترح عديدة منها أن الاشتراكات التأمينية لا تكفي حالياً لدفع المعاشات لولا عائد الاستثمار ممثلاً بالدرجة الأولى الفوائد التي تحصلها على إقراض المال

الاحتياطي لوزارة المالية، ومن جانب آخر فإن أموال التأمينات حقيقة ليست ملكاً عاماً أو ملكاً للحكومة بل هي مدخرات للمواطنين وحق لهم، وهذا المقترح سوف يجعل اشتراكات التأمينات بمثابة ضريبة إضافية على العاملين، وقد يحدث في مستقبل الأيام عدم قدرة الدولة على دفع المعاشات.

وهذا المقترح ما زال محل مناقشات واختلاف، فبينما تقدمت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بهذا المقترح وأيده الحزب الوطني فإن رئيس مجلس الوزراء شكل لجنة برئاسته وعضوية وزارتي التأمينات والمالية ومشاركة الخبراء والاستشاريين حسبما نشر في جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٨/١٤ **لدراسة تطبيق أحد اقتراحين** :

الاقتراح الأول: إدارة أموال التأمينات عن طريق النظام التراكمي المعمول به حالياً والذي يعتمد على توفير احتياطيات نقدية لخدمة وتطوير النظام التأميني وضمان استمرارية صرف المعاشات واستقرارها.

والاقتراح الثاني يري تغيير النظام الحالي إلى نظام الموازنة السنوية والدفع عند الاستحقاق ولقد طالبت اللجنة العليا لتخطيط واللجنة الفنية للاستثمار في اجتماعهما كما نشر بجريدة الأهرام في أول أكتوبر ٢٠٠٢ بضرورة الفصل العام بين الذمة المالية لصندوقى التأمين وبنك الاستثمار والخزانة العامة وتحقيق الاستقلالية الكاملة لصناديق التأمين الاجتماعي عن موازنة الدولة طبقاً لنتائج الدراسات التي قدمتها المنظمات الدولية(*) باعتبار أن هذه الأموال خاصة ومملوكة لأصحاب الاشتراكات الفعلية، ولما كان الهدف من هذه المقترحات إصلاح الإختلالات الهيكلية في المالية العامة متمثلة في تزايد عجز الموازنة والدين العام وذلك حسبما ورد على لسان الدكتور/ محمود محيي الدين – في جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٩/٣٠، فإننا

(*)من المفارقات أن المؤيدين للتطورات المقترحة يستندون إلى أن ذلك بناء على توصيات المنظمات الدولية والمعارضين لها يستندون إلى نفس المبرر. فما هو وجه الصواب في ذلك، كما أنه من العجب أننا دائماً نسير وراء توصيات المنظمات الدولية ولدينا من الخبراء والعلماء الكثيرين، وثبت واقعاً أنه ليس كل ما يأتي من هذها لمنظمات الدولية صحيحاً وفيه الخير.

وجدنا إتجاهاً آخر نشر في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٣ بأن الحكومة بدأت في اتخاذ إجراءات جديدة لإعادة هيكلة وتخفيض الدين العام عن طريق تمليك نسبة من أسهم الشركات العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل إسقاط ديونها المستحقة على الحكومة والتي تبلغ قيمتها ١٤٦ مليار جنيه، وفي ترتيب آخر نشر في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٧ أن الحكومة انتهت من إعداد برنامج شامل للإصلاح المالي عن طريق إعادة هيكلة الدين العام ويستهدف تحويل صافي حقوق الملكية الخزانة العامة في ٣٠ هيئة اقتصادية عامة وثلاث شركات اقتصادية والبالغة ١٤٦ مليار جنيه إلى بنك الاستثمار القومي مقابل تخفيض مديونية الخزانة العامة للبنك مقابل هذا المبلغ، وهكذا يظهر أن المشكلة الأساسية هي كيفية تخليص الحكومة من ديونها المستحقة لأموال التأمينات وضمان أن تؤول اشتراكات التأمينات الاجتماعية المحصلة من العاملين للخزانة العامة لسد عجز الموازنة وبذلك تعددت المقترحات .

وهنا نتساءل : هل هذه المقترحات فعلاً سوف تؤدي إلى إصلاح الاختلالات المالية الحالية؟

أعتقد أن الأصل في الاقتراح الخاص بنقل ملكية أمول التأمينات للخزانة العامة فيه خطورة على مستقبل المعاشات ونظام التأمين الاجتماعي كما سبق ذكره، أما المقترح الخاص بالتحول من النظام التراكمي إلى نظام الموازنة السنوية سوف يحول أقساط التأمينات إلى ضرائب على العاملين، ويجعل دفع المعاشات مرهون بتوفير موارد للموازنة والتى يظهر واقع الحال أن هذه الموارد غير كافية للإنفاق العام حالياً بدليل العجز المستمر والمتزايد في الموازنة، وأن المقترح الخاص بتملك صناديق التأمين بعض شركات القطاع العام مقابل ديونها، فمن المعروف أن الكثير من هذه الشركات تحقق خسائر وتعاني من اختلال هياكلها التمويلية وبالتالي سوف تضيع أموال التأمينات في وسط هذه الخسائر.

وفي النهاية هذه هى العلاقة بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة للدولة قدمنا في البحث ملخصاً لها في تطورها وواقعها، ثم حاولنا تقديم رؤية علمية محايدة حول المقترحات المطروحة لتطوير هذه العلاقة، ولا ندعى لرؤيتنا أنها الكلمة النهاية أو الحقه بل هى قابلة للنقاش في المؤتمر للوصول إلى ما فيه صالح الوطن والمواطنين.

الفصل الثامن
الزعزعة الاقتصادية ودور البنك المركزي

نشط في الآونة الأخيرة الاهتمام بدراسة ظاهرة اقتصاديات الظل – الاقتصاد الخفي، إذ صاحب عمليات الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النمو الملحوظ لاقتصاديات الظل بما فيه من عمليات غير مشروعة ، تلك العمليات التي حققت للقائمين عليها أموالاً كثيرة غير مشروعة المصدر (قذرة)، وهو ما نشطت معه عمليات الغسيل لتلك الأموال وتعددت صورها وأساليبها مما جعل كثيراً من مراكز الأبحاث والدراسات الدولية تلقي الأضواء على ظاهرة اقتصاديات الظل عموماً للتعرف وبدقة على ملامحها الأساسية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

اتسعت ظاهرة غسيل الأموال وانتشرت بفعل العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان والمكان، ومن أمثلة نشاطات اقتصاديات الظل غير المشروعة إنتاج سلع وخدمات محظور تداولها مثل المخدرات والسلع المهربة والمسروقة والمراهنات والمقامرات والدعارة والعمولات والرشاوى والتهرب الضريبي... وخلافه.

إن الأموال القذرة كافة تتحقق من أنشطة غير مسجلة في الحسابات والدفاتر باعتبارها أنشطة غير مشروعة، مما يصعب إلى أرقام حقيقة عن حجمها أو مقاديرها، ولكنها تتجاوز مليارات الدولارات ، مما يعكس بصورة واضحة الآثار السلبية والمخاطر التي تحدثها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة.

المبحث الأول

الأموال المشبوهة ـ المفهوم والأبعاد

تعريف الأموال المشبوهة

نظراً للآثار الضارة لظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني والعالمي ، ونسبة لما تحدثه هذه الظاهرة من زعزعة للثقة في المؤسسات المالية فقد أصبحت مواجهتها من أوليات السلطة التشريعية والقانونية والرقابية على نطاق العالم ، كما ان التطورات المتسارعة التي شهدتها المصارف والمؤسسات المالية في نواحي الربط الإلكتروني والوسائل المصرفية الأخرى يجعل تلك المؤسسات أكثر عرضة للاستغلال في عمليات غسيل الأموال .

المقصود بمصطلح غسيل الأموال في المؤسسات المالية هو إدخال أو تحويل أو التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدرأو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية.

وتعرف عمليات غسيل الأموال، هو أن غسيل الأموال عبارة عن العملية التي بموجبها تكون أرباح الجريمة مخفية عن المحققين، والالتفاف على الأنظمة المالية والاقتصادية لجعل تتبعها أكثر صعوبة ثم تنفق وكأنها أموال مشروعة. (تاج الدين، ٢٠٠٥، ٢٠)

كما عرفها مؤتمر لندن إنها مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصادر غير المشروعة للأموال ، أي إخفاء مصادر الأموال القذرة وإظهارها في صورة أموال محصلة من مصادر مشروعة ، وتجري عملية ضخ هذه الأموال القذرة (بعد غسيلها أو تبييضها) مع عوائدها إلى الاقتصاد العالمي وكأنها أموال طبيعية (الجميلي ، ٢٠٠١، ٦٩) .

ولقد عرف الاتحاد الأوربي في سنة ١٩٩٠ مصطلح غسيل الأموال بأنه : " تحويل أو نقل الملكية (The Conversion or transfer of property) مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة لأغراض التستر وإخفاء الأصل غير القانوني لها ، أو لمساعدة أي شخص يرتكب مثل هذه الأعمال" (القادر ، ٢٠٠٢، ٣) .

وكما يرى البعض أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل القوانين نفسها التي كانت تجرمها (تعتبرها جريمة) وداخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين (التمي، ٢٠٠٢ ،٣).

كما تعني الأموال المشبوهة وجود جرائم محتملة أو مخالفات للقوانين يعاقب عليها القانون، وبذلك فإن دور المحاسب القانوني التقرير عن الأموال المشبوهة وليس التحقيق فيها وتأكيدها وهي المهمة التي تقع ضمن اختصاص السلطات الأمنية والقضائية في الدولة (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٠٤، ١).

كما أن الأموال القذرة هي الأموال التي تنشأ من مباشرة أنشطة غير مشروعة يحرمها القانون، وكذلك تعرف الأموال القذرة (بأنها الأموال غير المشروعة الناتجة عن معاملات لأنشطة غير قانونية يطلق عليها الاستثمار الأسود). والأنشطة التي تمثل مصادر الأموال القذرة تشمل تجارة المخدرات والسلاح والرشوة والدعارة واستغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والاتجار في أسواق السوداء فيما هو ممنوع وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقد وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات وفي البورصة وتزييف النقود وتزويد الصكوك المصرفية وغيرها (عبد الفضيل، ١٩٩٩، ٧).

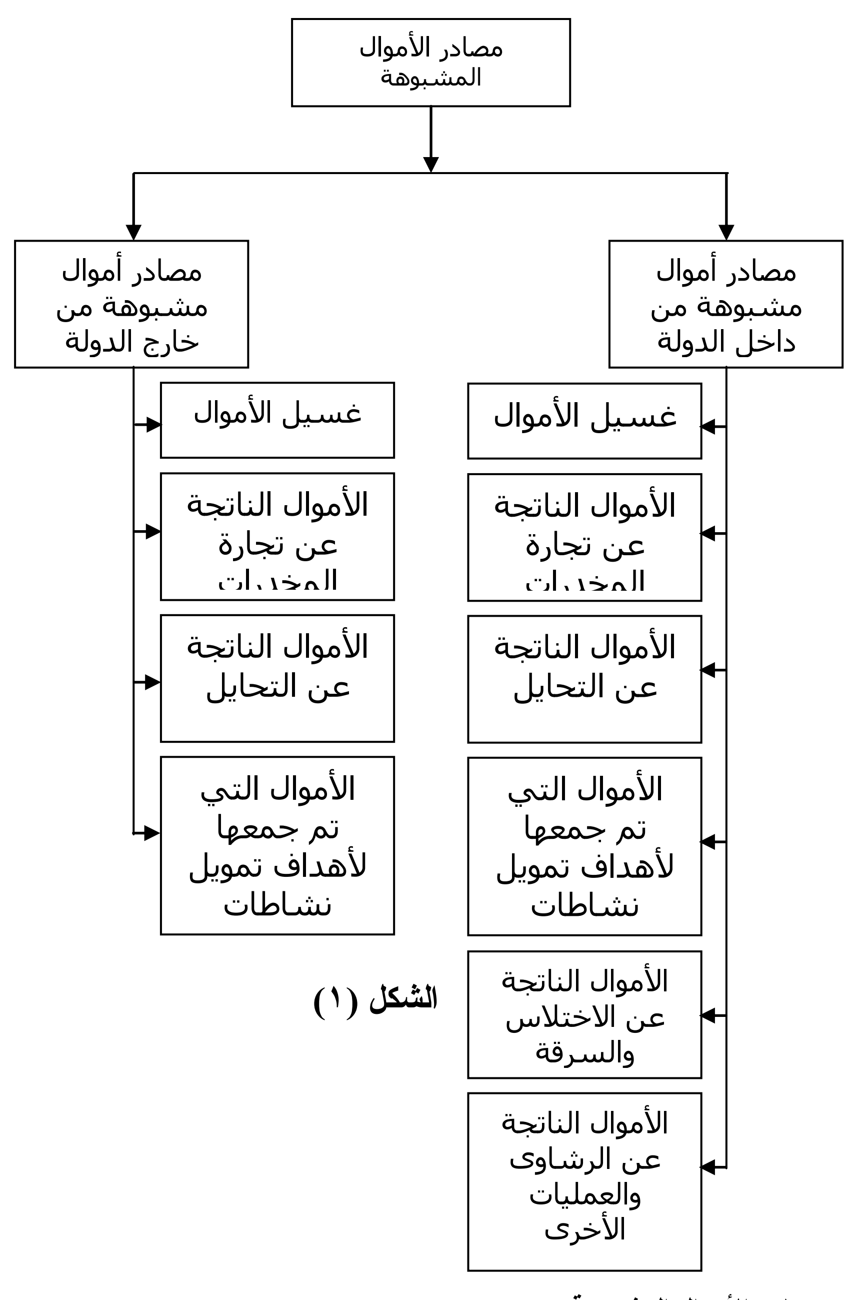
مصادر الأموال المشبوهة

إن الأنشطة التي تمثل مصادر الأموال القذرة تشمل تجارة المخدرات والسلاح والرشوة ، واستغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والتجار في السوق السوداء فيما هو ممنوع وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقد وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات في البورصة وكذلك أنشطة التجسس والاقتراض من البنوك بدون ضمانات كافية والهروب بالقروض ، وجمع أموال المودعين وتهريبها للخارج، وتزييف النقود وتزوير الصكوك المصرفية وغيرها (الصالح ، ٢٠٠٣، ١٧٥).

مثال لغسيل الأموال

تم عن واقعة قريبة العهد لغسيل الأموال عندما أبلغت ثلاث مؤسسات مالية عن معاملات مريبة متشابهة ، فقد تبين ان مهربي المخدرات كانوا يستخدمون وسطاء يسلمون العائدات النقدية للجريمة إلى متخصصين في وكالات سياحية ومشروعات استيراد وتصدير ، ويقوم هؤلاء المتخصصون بإيداع الأموال في حساباتهم المصرفية ثم يحولونها نظير رسم معين على أساس فواتير مزورة إلى حسابات مصرفية في الخارج وقد تم غسيل ما يقدر بثلاثين مليون دولار بهذه الطريقة ولكن في النهاية أقيمت دعوى أمام القضاء في بلدين .

وتكشف هذه الواقعة عن العديد من السمات المشتركة لغسيل الأموال وعن التدابير الفعّالة لمكافحة غسيل الأموال فالنقود يتم إدخالها في النظام المصرفي بواسطة أناس بعيدين عن النشاط الإجرامي المعروف (الأنشطة التي تولد النقود أو الأشياء الثمينة الأخرى التي تحتاج لغسيل) ويتم التغطية بطبقات تقسيم الأموال بين العديد من صغار الوكلاء غير الضاربين في الظاهر مما يخلف تسلسلاً مضللاً في الأوراق أو ينقل الأموال بأسرع ما يمكن إلى الخارج (ثويني، ٢٠٠٤، ١٤٤).



الشكل (١)

مصادر الأموال المشبوهة

المصدر: نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (٢٠٠٤)، " غسيل الأموال "، دائرة الرقابة والتطوير المهني، الجزء الأول، عمان، ص٢.

آثار عمليات غسيل الأموال

يكون لعمليات غسيل الأموال آثاراً مختلفة، وقد يتراءى لبعض الناس أن عملية غسيل الأموال شأنها شأن الاقتصاد الخفي، بها آثار سلبية وآثار إيجابية، بعض الإيجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعادل مع فداحة الآثار السلبية الناجمة عنها، ومع ذلك فإن عمليات غسيل الأموال يكون لها آثار مختلفة إيجابية كانت أم سلبية على الاقتصاد القومي.

وبالإمكان عرض هذه الآثار كما يأتي:

أ. **الآثار الإيجابية:**

تنطوي عمليات غسيل الأموال على آثار إيجابية ويمكن حصر هذه الآثار **فيما يأتي**:

١. استخدام واستثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع وتقلل من البطالة داخل الدولة.
٢. انتعاش السوق المحلية للدول.
٣. تخفيض معدلات التضخم.

وعلى الرغم من كون أن هذه الآثار الإيجابية تنحصر في تأثيراتها في الأجل الطويل، وذلك لأنها لا تأتي إلا باستثمار هذه الأموال في استثمارات طويلة الأجل، إلا أن استخدام هذه الأموال في استثمارات قصيرة الأجل سيكون لها مخاطر كبيرة على الاقتصاد القومي ككل، وتمثل بالتالي خطراً كبيراً على مناخ الاستثمار، أي أن هذه الآثار الإيجابية ضعيفة جداً أو مستحيلة.

الآثار السلبية:

لظاهرة غسيل الأموال آثار اقتصادية واجتماعية ومصرفية غير مرغوب فيها على الاقتصاد العالمي وكما يأتي(العيوطي، بدون تاريخ نشر، ٢١):

أولاً: الآثار الاقتصادية

١. يؤدي تسرب الأموال المغسولة في الاقتصاد القومي للدول إلى حدوث تشوه في نمط الإنفاق والاستهلاك مما يؤدي إلى اختلاف في توزيع الدخل ، إذ ان الأفراد المستفيدين من تسرب الأموال المغسولة لا يدفعون عنها ضرائب ، وعليه هم لا يسهمون في الإيرادات إلى تمول الإنفاق العام ، وبذلك يصبح عبء الضرائب على أصحاب النشاطات الظاهرة فقط والمسجلة في الحسابات القومية في حين يزداد أصحاب النشاطات الخفية ثراءً.

٢. عدم تسجيل نشاطات الظل يؤدي إلى ان تكون المعلومات والبيانات الاقتصادية عن خط التقديرات الاقتصادية خاطئة وغير دقيقة ، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على صعيد السياسات الاقتصادية ، ولابد من الإشارة إلى ان هناك (حسنة) واحدة للاقتصاد الخفي ، وهي ان الاستثمار البشري في ظل النشاطات الخفية يمكن ان يتجه إلى الارتفاع لحسن استفادة المجتمع من هذه الأنشطة.

٣. زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدوث أزمة سيولة في النقد الأجنبي، مما يهدد احتياطات الدولة لدى البنك المركزي في العملات المدخرة .

٤. تؤدي عملية غسيل الأموال إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية حيث يمكن اللجوء إلى شراء الأوراق المالية ليس لغرض الاستثمار ولكن لغرض إتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال ، ثم يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ ، مما

يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة ومن ثم انهيارها بصورة مأساوية.

ثانياً: الآثار الاجتماعية

أما الآثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال فهي:

(الصالح ، ٢٠٠٣، ١٧٨)

١. تسرب الأموال غير المشروعة إلى المجتمع يقلب ميزان البناء الاجتماعي في البلاد وصعود المجرمين القائمين على عملية غسيل الأموال إلى هرم المجتمع يف الوقت الذي يتراجع فيه مركز المكافحين إلى اسفل القاعدة .
٢. كما تقود عملية غسيل الأموال إلى تفشي الجرائم في المجتمعات بشتى أشكالها ، اذ يصبح المعيار الاجتماعي لقيمة فرد هو المال بصرف النظر عن مصدره واوجه نشاطه وهو تشجيع للسلوك المنحرف وقلب للقيم الاجتماعية السامية وللفطرة التي تمقت الإجرام والمجرمين .

إن جميع الأموال المتحصلة من الجرائم المذكورة أدناه تعتبر أموالاً مغسولة والجرائم **هي**: (غالب، ٢٠٠٣، ٧٩)

١. جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية .
٢. الدعارة والميسر والرق.
٣. الرشوة والاختلاس أو الاحتيال أو الإضرار بالمال العام أو المصلحة العامة .
٤. التزوير أو التزييف أو الدجل أو الشعوذة.
٥. الإنجاز غير المشروع في الأسلحة والذخيرة
٦. جرائم الإضرار بالبيئة .
٧. التهرب الضريبي أو الجمركي.
٨. سرقة و تهريب الآثار.
٩. أي جرائم أخرى ذات صلة تنص عليها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية .

ثالثاً: الآثار المصرفية

يمكن أن تستعرض هذه الآثار بالآتي:

١. إن المؤسسات التي تمارس فيها عمليات غسيل الأموال تتأثر سمعتها المالية ومركزها الاقتصادي ، وذلك لأنها غالباً ما تقوم على الثقة.
٢. إن غسيل الأموال قد يعرض المؤسسات المالية إلى خسائر قد تجد نفسها في موقع لا يسمح لها التحقق من أن الأعمال تتم على نحو يتفق مع المعايير الأخلاقية.
٣. خطر تشويه التنافس بين المصارف وكذلك قد تسمح هذه الأموال لمصارف متعثرة بالبقاء ضمن القطاع المصرفي.

إن الهدف من استعراض بعض من هذه الآثار هو لأجل تبرير الهدف والأهمية من دراستها وأهمية مكافحتها لغرض تحجيمها وتقليل آثارها.

أركان عملية غسيل الأموال

تتكون جريمة غسيل الأموال، كغيرها من الجرائم من ركنين أحدهما مادي والآخر معنوي، وسنتعرف عليهما من خلال الآتي: (القسوس، ٢٠٠٢، ٢٣)

١. **الركن المادي:**

يمثل الركن المادي لعملية غسيل الأموال في كل فعل يساهم في إخفاء أو تمويه مصدر الأموال أو المداخيل الناتجة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، **وتتكون عناصر الركن المادي على النحو الآتي:**

أولاً: أ. فعل الإخفاء أو فعل التمويه.

ب. محل الإخفاء أو التمويه.

ج. المصدر غير المشروع للأموال المغسولة.

ثانياً: الشروع في عملية غسيل الأموال.

ثالثاً: الاشتراك في عملية غسيل الأموال.

الركن المعنوي:

إن جريمة غسيل الأموال هي جريمة قصدية، يقتضي لقيامها القصد الجرمي، ولا يكفي لقيامها توافر الخطأ عند وقوع إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة.

فالمادة الثالثة من اتفاقية فينا لعام ١٩٨٨ تطلبت ضرورة توفر الركن المعنوي في عملية غسيل الأموال، فنصت على أن يكون الفعل يهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم المخدرات.

إن الركن المعنوي لجريمة غسيل الأموال يتجلى بوجهين يجب **بتوافرهما معاً**: القصد العام، والقصد الخاص.

١. القصد العام في عملية غسيل الأموال هو: (القسوس، ٢٠٠٢، ٣٠)

أ. العلم بالمصدر غير المشروع.

ب. إرادة سلوك غسيل الأموال.

٢. القصد الخاص: (القسوس، ٢٠٠٢، ٣٢)

يتحقق عند التثبت من إرادة إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال المنقولة أو غير المنقولة أو الموارد الناتجة عن جرائم كجرائم المخدرات أو غيرها.

مراحل عملية غسيل الأموال

تمر عملية غسيل الأموال بثلاثة مراحل رئيسية حتى يتم تبييضها وهي:

المرحلة الأولى:

تسمى مرحلة الإحلال Placement, Replacement أو ما يسمى بمرحلة التنظيف أو الإيداع النقدي وتبدأ بقيام غسيل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاط غير مشروع ومثاله (تجارة المخدرات، الاحتيال، السرقة، التهرب الضريبي) إلى النظام المصرفي (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠١).

المرحلة الثانية:

تسمى مرحلة التغطية أو مرحلة التمويه Loyering اذ يتم طمس علامة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتأتية، والهدف من هذه المرحلة هو جعل عملية ربط الأموال بمصادرها الإجرامية صعبة قدر الإمكان (الذهبي، ٢٠٠١، ٤٢٣).

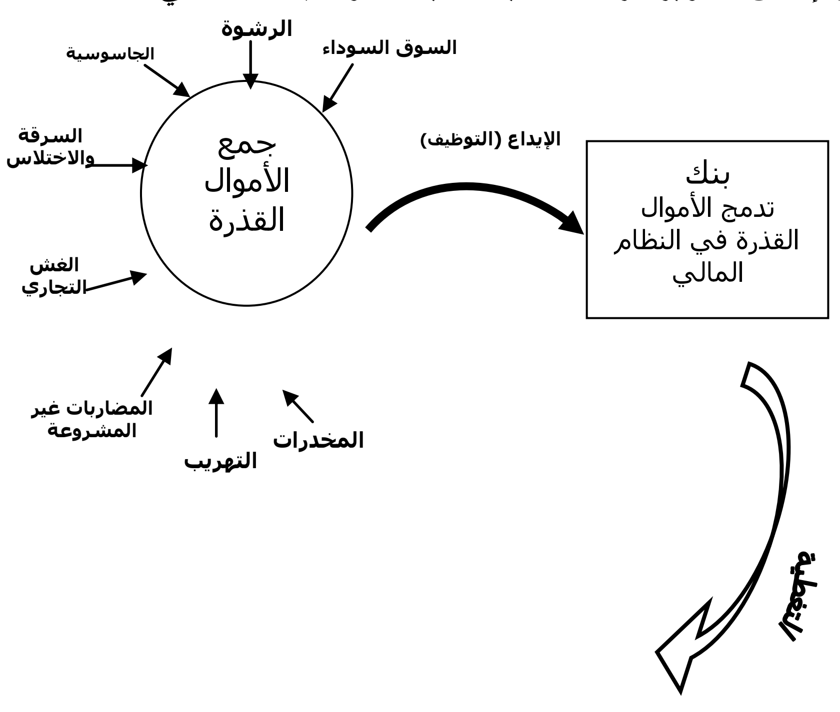
المرحلة الثالثة:

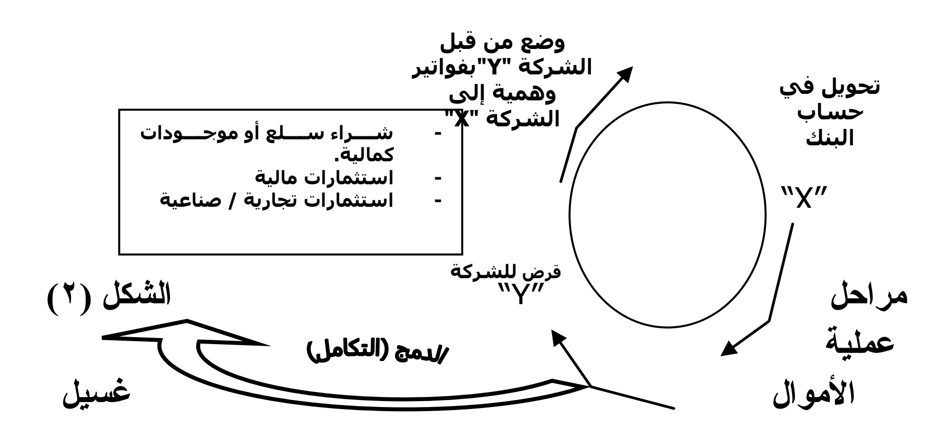
وتسمى مرحلة التكامل أو الدمج Integration وتمثل هذه المرحلة، في الواقع، الغاياة النهائية من غسيل الأموال. إذ يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من مصادر مشروعة، وهي تحقيق الغطاء الشرعي للثروة المالية المكونة من العمليات غير الشرعية فإذا نجحت عملية التمويل فان مشروع الدمج للأموال في الاقتصاد والمحلي كأموال مشروعة تظهر على أنها أعمال تجارية مشروعة (الشيخ، ٢٠٠٣، ٣٩).

لا تحدث المراحل الثلاثة أعلاه في كثير من الأحيان بالترتيب الظاهر أعلاه وقد تحدث مرة واحدة أو ان يصبح تداخل ما بين مرحلة وأخرى عن **طريق**: (مجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ٥)

١. غسيل الأموال باستخدام معاملات نقدية.
٢. غسيل الأموال باستخدام حسابات مصرفية.
٣. غسيل الأموال باستخدام معاملات مالية تتصل بأنشطة استثمارية.
٤. غسيل الأموال عن طريق أنشطة دولية خارج نطاق الدولة .

وبالإمكان تصوير مراحل عملية غسيل الأموال بالشكل الآتي:





الشكل (٢) مراحل عملية غسيل الأموال

المبحث الثاني

دور البنك المركزي في مواجهة عمليات

غسيل الأموال

دور البنك المركزي

يعد موضوع مكافحة غسيل الأموال من أهم القضايا الساخنة على المستويين الدولي والإقليمي، الأمر الذي يفسر زيادة الاهتمام به من قبل الكثير من الدول التي تحرص على إعطاء صورة حقيقية عن وضع العمل المصرفي في الدولة، وذلك من خلال إصدار العديد من التشريعات أو اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التي تؤكد على جديتها في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال مصارفها أو مؤسساتها المالية ذات الصلة (حسين، ٢٠٠٤، ٢٦٤).

حيث يلعب البنك المركزي دوراً أساسياً في عملية غسيل الأموال ، وعليه يجب على البنك المركزي وبموجب قانون الالتزام بالآتي: (غالب، ٢٠٠٣، ٧٩)

١. رصيد حجم الأموال الواردة من خارج الدولة أو المحولة لخارجها من خلال المؤسسات المالية وإعداد التقارير عنها وعن حركتها وما يرتبط بتفعيلها.
٢. رصيد مراقبة أي رصيد ظاهر وغير مألوف ينتج عن حركة الأموال في الدولة لا ينسق مع واقعها الاقتصادي.
٣. مراقبة أنشطة المؤسسات المالية بغرض التأكد من خلوها في التعامل أو المعاملات في غسيل الأموال.
٤. إنشاء وحدة تقوم بعمل التحريات اللازمة لكشف الطرق والوسائل التي تتبع لغسيل الأموال.
٥. إصدار نشرات وتعليمات عن إصدار التدقيق في مجال مكافحة غسيل الأموال.

كيفية استغلال المؤسسات المالية في عمليات غسيل الأموال

تلعب المؤسسات المالية دوراً كبيراً في مجال غسيل الأموال وقد يستغلها البعض لارتكاب هذه الجرائم ، ولذا حدد القانون التزامات عديدة على المؤسسات المالية الالتزام بها ويقصد بالمؤسسات المالية هي البنوك وشركات الوساطة والصرافة والتامين ووكالات السفر والسياحة... وغيرها **الالتزام بالآتي**: (غالب، ٢٠٠٣، ٨٠)

١. عدم فتح أي حساب أو حسابات أو إجراء أية عملية مالية أو عمليات بأسماء مزيفة (Ficticious Names) أو غير كاملة أو غير واضحة، ويجب التحقق من هوية العملاء استناداً لوثائق ثبوتية رسمية ، وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء أو عند إجراء صفقات تجارية معهم أو من ينوب عنهم ، وهنا نقول انه يجب على هذه المؤسسات المالية اتباع الحرص اللازم وتطبيق سياسة اعرف عميلك (Know Your Cusomer) .
٢. التحقق من المستندات الرسمية للشخصيات المعنوية التي توضح اسم الشخصية المعنوية وعنوانها وملاكها ، ومكان وتاريخ تسجيلها وأسماء المديرين المفوضين بالتوقيع نيابة عنها. وهذا يعني التقليل بقدر الإمكان وعدم فتح الحسابات التي لا تحمل أي رمز أو Code Account وهو ما يحدث في العديد من الدول مثل سويسرا لتغيير سياسة السرية المصرفية التي تنتجها منذ مدة طويلة وذلك استناداً إلى ان هذه السياسة تشجع غسيل الأموال.
٣. الاحتفاظ بسجل منفصل لكل عملية يحتوي على جميع البيانات المطلوبة.
٤. السكوت التام وعدم الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لأي شخص آخر غير السلطات المختصة بتطبيق احكم هذا القانون عن أي استباه أو إجراء من إجراءات الأخطار أو التحري أو الفحص أو التحقيق التي تتخذ في شان المعاملات أو العمليات المالية المثبتة في إنها تتضمن غسيل الأموال

وهذه النقطـة هامـة جداً ويجـب الالتـزام بهـا تمامـاً لان العميـل إذا عـرف بأنـه تحت المراقبة أو الاشتباه سيهرب أو يمتنع عن تكملة العملية .

٥. إبلاغ اللجنة الإدارية فوراً بان عملية يشتبه في أنها تتضمن غسيل أمـوال خاصـة وان اكتشـاف مليـة بسـيطة فـي مكـان مـا قـد تـؤدي إلـى اكتشـاف جريمـة لا تعـرف الحـدود بـل تغطـي كـل العـالم مـن أدنـاه إلـى أقصـاه Transworld Crime .

٦. الاحتفـاظ لمـدة لا تقـل عـن خمـس سـنوات مـن تـاريخ انتهـاء المعاملـة أو العمليـة أو قفـل الحسـاب بكـل السـجلات وهـذه تعتبـر فتـرة تقـادم (Limitation Period) لإيضـاح التعامـل المـالي والصـفقات التجاريـة والنقدية لكل عملية سواء كانت محلية أو خارجية أو عابرة وكذلك بملفات الحسـابات والرسـائل التجاريـة وان تقـدم كافـة هـذه الوثـائق عنـد طلبهـا للسلطة المختصة .

٧. تقديم أي معلومات أو مساعدة تطلبها السلطات المنفذة لهذا القانون ، وهذا لا يعني ان البنوك والمؤسسات المالية عند تقديم المعلومات عن العمـلاء أو غيرهم لا تعتبر قد خرقت مبدأ سرية العمليات المصرفية (Code Of Secrecy) لان تقديم المعلومات يتم وفق القانون.

٨. تنفيذ إجراءات التدقيق التي يصدرها البنك المركزي فـي هـذا الخصـوص من وقت لآخر.

٩. على الرغم من أي نص مخالف في أي قانون آخر يجب علـى المؤسسـات الماليـة عنـد إجـراء أو اكتشـاف العمليـات الماليـة التـي تثيـر الشـبهات والشـكوك حـول ماهيتهـا أو مصـدر أموالهـا أو الغـرض منهـا ، أو تقـدم تقريراً مفصلاً عنها للجنة يتضمن جميع البيانـات والمعلومـات المتـوفرة ، وهذا التبليغ أمر إلزامي بموجب القانون .

يتم استغلال البنوك عادة بعدة أساليب في عملية غسيل الأموال كأن يتم الإيداع في حسابات مصرفية بمبالغ صغيرة نسبياً كتجزئة لمبلغ كبير دون أن يثير ذلك شبهة ، وهناك أيضاً التواطؤ الداخلي من قبل موظف المصرف لتسهيل عملية الغسيل ، وأيضاً يتم عن طريق التحويلات بواسطة البنوك وشراء الأدوات النقدية كالشيكات المصرفية والسياحية واستغلال الوسائل الإلكترونية في التحويلات والإيداعات أو خلق شركات وهمية يتم التعامل مع البنوك من خلالها .

وعلى الرغم من أن الأساليب المستخدمة لغسيل الأموال كثيرة إلا أن أسلوب التحويلات المالية هو الأكثر شيوعاً ، وعليه على الموظف المسئول الانتباه والتدقيق.

وان وسائل العمليات المشبوهة المنتجة للأموال المشبوهة تعتمد على مصدر العمليات المشبهة فيما إذا كانت ذات منشأ داخلي أو خارجي، فمثلاً العمليات المشبوهة الداخلة تأخذ في العادة تبييض الأموال داخلياً ضمن النظام المالي والتجاري للدولة وخارجها.

كذلك فإن العمليات التي يكون مصدرها من خارج الدولة قد تستقر نهائياً داخل الدولة أو تستخدم النظام المالي والتجاري فيها للتبييض ثم يتم تحويلها إلى خارج الدولة .

إن الهيكل التالي يوضح الأشكال الشائعة لوسائل العمليات المنتجة للأموال المشبوهة في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ٥).

١. العمليات النقدية بمبالغ كبيرة أو مبالغ صغيرة منتظمة.
٢. عمليات مشبوهة باستخدام حسابات العملاء الجارية أو الودائع.
٣. عمليات استثمارية مشبوهة .
٤. عمليات بنكية دولية من خلال التحويل والتسديد بالعملات الأجنبية والمحلية .
٥. العمليات المشبوهة من خلال الاعتمادات المستندية .

٦. العمليات المشبوهة من خلال القروض والتسهيلات المصرفية .
٧. عمليات مشبوهة باستخدام نظام التحويل الإلكتروني للمصارف.

التقارير حول العمليات المشبوهة

ولأهداف ضبط العمليات المشبوهة والعمليات غير العادية يتوجب أن يطبق المصرف سياسات داخلية تؤدي إلى إعداد تقارير وقتية داخلية وخارجية على النحو الآتي :

(نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ٨)

١. تقارير حول التحويلات الواردة .
٢. تقارير حول الاعتمادات المستندية الواردة .
٣. تقارير حول بوالص التحويل الواردة .
٤. تقارير حول القروض والودائع .

يتوجب أن يقوم كل قسم في المصرف بإصدار تقارير داخلية محددة إلى الوحدة المتخصصة لمراقبة الأموال المشبوهة والعمليات غير العادية توضح فيها كافة العمليات المالية المشبوهة وكذلك العمليات غير العادية وعلى أساس يومي.

الإرشادات العامة نحو تشجيع مكافحة غسيل الأموال

يمكن اتباع الإرشادات العامة الآتية : (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ١٢-١٣)

١. تشجيع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

تقوم المؤسسات المصرفية والمالية بتشجيع عملائها على استخدام الأدوات غير النقدية في معاملاتهم مثل الشيكات والبطاقات الدفع عن طريق تطوير تقنيات حديثة واقية لادارة الأموال وتوفيرها للعملاء.

التوجيهات الداخلية:

يجب الأخذ بهذه الإرشادات من قبل المؤسسات المصرفية المالية العامة في الدولة سواء لفروعها المحلية أو الخارجية إن وجدت ، وعليها الحرص في تطبيقها وإصدار التعليمات الداخلية لتنفيذها.

٢. تصميم نظام محكم للتقارير الداخلية:

يجب تصميم نظام محكم للتقارير الداخلية الصادرة عن عمليات المؤسسات المصرفية المالية والتي تساعد على هذا الغرض.

ومن أهم هذه التقارير ما يأتي:

أ.تقرير حركات وأرصدة الحسابات الجارية:

وتشمل جميع الحسابات سواء للعملاء أو للموظفين وتبين هذه التقارير جميع حركات كل حساب خلال فترة زمنية محددة (شهر أو كل ثلاثة أشهر) سواء كانت إيداعاً أو سحباً نقدياً أو شيكات ، كما تتضمن أرصدة الحسابات في نهاية الشهر ومعدل الرصيد خلاله وعدد العمليات المنفذة وبالتالي يسهل التعرف على أي نشاط غير طبيعي في هذه الحسابات .

ب. تقارير الحوالات:

تشمل جميع الحوالات الواردة والصادرة الداخلية والخارجية وتحدد مبلغ كل حوالة والعملة المستخدمة وطريقة دفعها سواء نقداً وبشيك ولكل عميل على حدا ، كما توضح حجم التعامل مع كل بنك مراسل وأية زيادات كبيرة في حجم هذا التعامل .

ت. تقرير حركة وأرصدة حسابات المراسلين:

تشمل جميع الحوالات البرقية المنفذة بواسطة التلكس أو نظام السويفت وأي وسيلة أخرى، وتحدد فيه المبلغ والعملة والمصرف المراسل واسم المستفيد ، كما يوضح عدد محجم التعامل مع كل بنك مراسل ويبين أي تغييرات أخرى .

تقارير العمليات الكبيرة:

وتشمل جميع العمليات التي تتجاوز مبلغ ٣٠٠٠٠ دولار مثلاً حيث تستوجب مثل هذه العمليات عناية وتدقيق أكثر وتساعد هذه التقارير في معرفة الحسابات التي يجري فيها مثل هذه العمليات ، وبالتالي معرفة مصدر هذه المبالغ الكبيرة .

ث. تقارير العمليات ذات المبالغ الصغيرة:

وتشمل جميع العمليات ذات المبالغ الصغيرة وتساعد هذه التقارير عن معرفة المبالغ الكبيرة التي تم تكوينها عن طريق تجميع مبالغ صغيرة أو العكس ، كما تساعد على معرفة العملاء الذين يحاولون مبالغ كبيرة عن ريق تجزئتها إلى مبالغ صغيرة تهرباً من آثار الشبهة.

٣. المدقق الخارجي:

على المدقق الخارجي للمؤسسات المصرفية والمالية أن يقوم وضمن مهامه في نطاق المراجعة بمراقبة وتدقيق وتطبيق الإرشادات بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكد من توفير السياسات الملائمة ، لذلك في المؤسسات المصرفية والمالية وعن كفاية نظام الرقابة الداخلية فيها وأن يدرج نتائج تدقيقية على ما سبق ذكره ضمن تقرير الإدارة الذي يرفع للإدارة والمصرف ، كما يجب عليه أثناء قيامه بعمله المعتاد كمراجع للحسابات أن يبلغ الإدارة بأية عملية يشتبه في كونها غسلاً للأموال أو تمويل الإرهاب ومن ثم تتخذ الإدارة الإجراء المناسب لمعالجة ذلك إما بالتعاون مع المدقق الخارجي أو منفردة وإبلاغ المصرف المركزي بذلك.

وعلى المدقق أن يكون ملماً بالكامل بإجراءات الإدارة وما إذا كانت هذه الإجراءات غير مناسبة (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ١٣).

التبليغ عن المعاملات المشتبه فيها:

علـى المؤسسـات المصـرفية والماليـة وضـع برنـامج داخلـي بـين الإجراءات الواجب إتباعها من قبل الموظف عند الاشتباه في عملية ما، كما يجب أن يتضمن البرنامج الإجراءات اللازم اتخاذها لتبليغ إدارة الفرع والمركز الرئيسي وإدارة الدين العام والشؤون المصرفية والإصدار في المصرف (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ١٤).

أ. يجب على المؤسسات المصرفية أن تولي اهتماماً خاصاً لبعض العمليات الكبيرة أو التي تتم بمبالغ صغيرة وعلى فترات دورية دون أن يكون لها غرض أو سبب واضح، أو العمليات التي تتم مع أطراف أخرى من دول لا يطبق فيها ضوابط كافية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب. على المؤسسات المصرفية والمالية توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية عن العملية والأطراف ذات العلاقة، والتعاون مع السلطات المختصة والعمل وفقاً لتوجيهاتها.

ت. يجب على كل موظف في حالة اكتشافه أو اشتباهه بعملية غسل الأموال أو تمويل إرهاب أن يبلغ إلى إدارة المؤسسة المصرفية أو المالية وفقاً لإجراءات المؤسسة المصرفية أو المالية المتبعة، حيث أن الإخفاق في التبليغ أو تحذير من له علاقة بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو مساعدته قد يترتب عليها آثار مالية وقانونية على الموظف نفسه.

الإجراءات والضوابط الداخلية الوقائية ضد العمليات المشبوهة

تشمل الإجراءات الداخلية في المؤسسة المالية الواجب اتخاذها لتعزيز الضوابط الوقائية Preventive **ما يأتي:**

أ. مراجعة كافة حسابات العملاء الحاليين في المصرف وتقرير ما إذا كان هناك أية حسابات تمثل حالات أموال مشبوهة أو أن هناك عمليات مشبوهة محتملة في نشاطات العملاء.

كذلك يجب مراقبة أي زيادة كبيرة في النشاط ويجب أن تلقى قدراً كبيراً من التدقيق على الحسابات ، كذلك حسابات بعض دول ومناطق تعتبر كأنها تشكل مخاطر كبيرة ولا تتبع أساليب مراقبة فعالة لعملية تبييض الأموال.

ب. العملاء الجدد : لابد أن يعزز المصرف أو المؤسسة المالية الضوابط الرقابية **باتباع آلية محددة تشمل ما يأتي**:

١. التعرف بالأفراد والشركات والحصول على كافة المعلومات الضرورية عنها قبل فتح حسابات لها، ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات محددة لتوثيق معرفة المصرف بهؤلاء العملاء الجدد وبنشاطاتهم التجارية ومصدر أموالهم.

٢. تقديم حجم التعاملات الشهري لكل عميل من خلال الخبرة معه وإيجاد ضوابط في نظام الكومبيوتر بحيث يظهر العمليات المالية التي تزيد عن حد معين ولكل عميل على حدة للتحقق منها والتأكد من أنها لا تدخل ضمن نطاق العمليات المشبوهة.

٣. العملاء الذين ينوون القيام بعمليات مصرفية لمرة واحدة وليس لهم حسابات يتوجب أن يتم الحصول على كامل المعلومات عنهم وتحديد معقول لتقرير ما إذا كانت العمليات تمثل حالات مشبوهة.

٤. يتوجب على المصرف أو المؤسسة المالية عدم فتح أية حسابات بأسماء مستعارة.

٥. عند إدارة الحسابات المصرفية من خلال توكيل Power of Attorney فإن على المصرف أن يحصل على التوكيل الأصلي مصدق من الجهات الرسمية حسب الأصول.

٦. عند استلام أموال تمثل محافظ استثمارية لعدد كبير من المستثمرين غير معرفة الأموال بأفراد (مخلوطة) فإن من الضروري أن يقوم المصرف بالحصول على أسماء الأفراد المستثمرين وتعريفهم والحصول على أدلة مقنعة من الشركة أو مدير المحفظة الاستثمارية لتوضيح مصدر الأموال.

خلاصة البحث

من خلال تناول موضوع البحث توصلت الباحثة إلى الآتي:

إن عملية مكافحة غسيل الأموال تكفي وحدها لجعل مواجهة هذه الظاهرة هدفاً استراتيجياً يجب السعي بشكل جدي لتحقيقه ، بما يؤدي إلى إنقاذ ما يهدر من القيم وما يبدد من الأموال في ممارسة هذه الأنشطة.

١. إن قبول رؤوس الأموال من مصادر إجرامية يعد خطراً على الاستثمار العام ، فتظهر مساوئ المنافسة غير المتكافئة بين الأنشطة الشريفة وتلك التي يديرها المجرمين الخارجين عن القانون، إذ لا يمكن للأنشطة المشروعة التنافس مع العنف والتهديد والرشوة.

٢. إن رؤوس الأموال القلقة الباحثة عن الشرعية لا تبني ولا تنمي اقتصادياً، بل العكس فهي تبعث على عدم الاستقرار، وتحد من فاعلية السياسة النقدية من تحقيق أهدافها.

٣. يجب مكافحة الأموال المشبوهة عن طريق الإصلاح الإداري والمالي ، وذلك بمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي مع تشديد القيود والضوابط وتحديث عمل الجهات الأمنية لتطوير الكشف عن مثل هذا النوع من الفساد.

٤. ضرورة سيطرة البنوك المركزية على عملية غسيل الأموال عن طريق مراقبة التحويلات التي ترد إلى البنوك المحلية.

٥. ضرورة إلزام كافة المؤسسات المالية بعدم الاحتفاظ بأي حسابات لأشخاص مجهولي الهوية أو أسماء وهمية، ورفض التعامل في العمليات المشكوك فيها وإخطار الجهات المختصة (البنوك المركزية).

الفصل التاسع
البرمجة التنظيمية لإعداد الموازنة القومية

الغرض من هذا الدليل

- دليل إعداد الموازنة مخصص للاستخدام اليومي. فهو بمثابة مرجع لجهات إعداد الموازنة في السلطة الوطنية الفلسطينية.
- تعتبر مسألة الوصول إلى المعلومات غاية في الأهمية بالنسبة للعملين على إعداد الموازنة لأنه يساعدهم في القيام بواجباتهم على أكمل وجه.
- إن هذا الدليل ليعود بالنفع الكبير على إعداد ومتابعة موازنة السلطة القائمة على الأداء، وهي المنهجية التي أعدتها كل من وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة المالية.
- سوف يكون هذا الدليل متوفر بشكله الالكتروني بفضل مساعي وزارة المالية، وسوف يكون هنالك مجالاً مفتوحاً أمام الجميع لإعطاء آرائهم وتغذيتهم الراجعة حول الموضوع.

١.٢ الغرض من موازنة الحكومة

- الموازنة هي خطة الحكومة من أجل استخدام الموارد المالية بما فيها الإيرادات والمصاريف خلال فترة الموازنة. كما تعتبر الموازنة أساساً لإعداد التقارير المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهات المانحة والمواطنين.
- فالموازنة هي أداة فعالة في توزيع المصادر المحدودة على أولويات متنافسة.
- تشتمل موازنة الحكومة **على ما يلي**:
  - أنشطة البرامج والمشاريع والخدمات
  - تقديرات المصادر والإيرادات المتوفرة
  - تقديرات الإنفاق العام

كما أن الموازنة أداة قوية في التحكم في إدارة الإنفاق العام ذات الأهداف **التالية**:

- الحفاظ على انضباط مالي أي التحكم بالمجاميع من خلال تحديد أسقف إنفاق
- تخصيص المصادر وفقاً لأولويات الحكومة وتحويل المصادر من أولويات قديمة إلى أولويات جديدة.
- فعالية ونجاعة تقديم الخدمات للمواطنين

نظام إعداد الموازنة الموحد

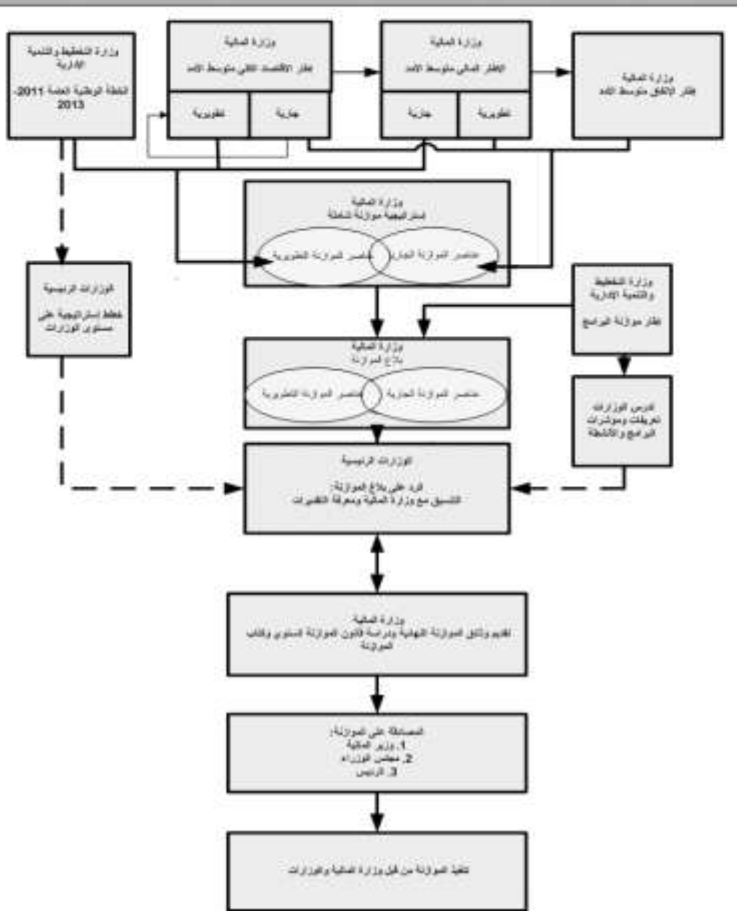
- قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير نظام موحد لإعداد الموازنة يجمع بين الموازنة التطويرية والموازنة الجارية في نظام متكامل من التخطيط وإعداد الموازنة والتنفيذ. **عناصر البرنامج**:

- برنامج إعداد للموازنة على أساس البرامج بحيث يعمل على تخصيص المصادر وتوزيعها على البرامج والأنشطة ذات الأولويات القصوى. كما يعطي النظام مؤشرات حول الأداء لقياس مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف.
- إستراتيجية وطنية حديثة تحصل على دعم واسع.
- إستراتيجية وزارية تبين كيفية مساهمة برامجها في تحقيق الغايات الوطنية.
- إطار موازنة متوسط الأمد لتقييم المصادر وتوزيعاتها لغاية تحقيق الإستراتيجية الوطنية.
- نظام محاسبة وشجرة حسابات يسمح بتخصيص المصادر وتسجيل النفقات وعمل التقارير أثناء القيام بهذه العمليات.
- نظام إدارة مالية آلي (برنامج بيسان) الذي يسمح بمعالجة الكم الهائل من البيانات.
- نظام من الضوابط الداخلية والتدقيق.

من الأنظمة الأخرى التي تساهم في كون الحكومة حكومة أداء ومسائلة نظام لوازم منفتح ومنافس ونظام توظيف يستند إلى الجدارة والاستحقاق ويقدم المزايا المناسبة ويحافظ على طاقم عمل يتمتع بالقدرات والمهارات والكفاءات المناسبة.

- تعتبر العناصر الأربعة الأولى في نظام إعداد الموازنة الموحد من العناصر الرئيسية في عملية إعداد الموازنة بينما تعتبر العناصر الباقية من الأدوات التي تدعم في اتجاه موازنة ذات كفاءة بالإضافة إلى تعزيز كفاءة التنفيذ. وهذه العناصر مبينة في الدليل المحاسبي للسلطة الوطنية الفلسطينية المتوفر على المواقع الالكترونية المختلفة لمؤسسات ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- يلخص شكل ١ الروابط بين العناصر الأربعة الرئيسية، كما يحتوي ملحق أ على تفاصيل العملية. ويحتوي شكل ٢ على ملخص للخطوات والخطوط الزمنية العريضة، ويحتوي شكل ٣ على المواعيد المحددة لإعداد موازنة ٢٠١١.

يقوم مستشارين من صندوق النقد الدولي بإعداد إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأمد والإطار المالي متوسط الأمد الذي يحتوي على تقديرات الإيرادات للسلطة الوطنية الفلسطينية لذلك فهي غير واردة بالتفصيل في هذه الوثيقة.



شكل رقم ٢ : خطوات التخطيط وإعداد الموازنة

عام

٩ آب: يصادق مجلس الوزراء على الخطة الوطنية العامة وإطار الإنفاق متوسط الأمد/ نهج الموازنة والجدول الزمني

الإستراتيجيات القطاعية

- ٩ آب: تصدر وزارة التخطيط والتنمية الإدارية تعليمات إعداد الإستراتيجيات القطاعية
- كانون ثاني: تعد الفرق القطاعية مشاريع الإستراتيجيات القطاعية
- كانون ثاني-شباط: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية تدرس الإستراتيجيات القطاعية
- شباط: تراجع الفرق القطاعية مشاريع الإستراتيجيات القطاعية وتقدمها للمصادقة
- آذار: يصادق مجلس الوزراء على توجيهات الإستراتيجيات القطاعية
- آذار – نيسان: تقوم وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة المالية والفرق القطاعية بالمصادقة على تقديرات التكلفة
- نيسان: تراجع الفرق القطاعية تكاليف الإستراتيجيات القطاعية التقديرية
- أيار: تقوم وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة المالية والفرق القطاعية بمراجعة الأولويات القطاعية في الموازنة التطويرية
- حزيران: تقوم الفرق القطاعية بمراجعة الإستراتيجيات القطاعية لتحديد الأوليات

الخطة الوطنية العامة

- نيسان: تعد وزارة التخطيط والتنمية الإدارية مشروع أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية
- نيسان: يصادق مجلس الوزراء على مشروع أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية
- أيار: تعد وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الخطة الوطنية العامة
- حزيران: يصادق مجلس الوزراء على الخطة الوطنية العامة
- أيلول: تقوم وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بإصدار الخطة الوطنية العامة

- إطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي، بلاغ الموازنة
- نيسان: تعد وزارة المالية إطار كلي وإطار مالي تجميعي.
- نيسان: يصادق مجلس الوزراء على الإطار الكلي والإطار المالي التجميعي.
- نيسان: تعد وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الإدارية مقترحات مشاريع ذات أولوية وتحويلات في مخصصات القطاعات
- نيسان: تعد وزارة المالية الإطار المالي متوسط الأمد وأسقف موازنات القطاعات التطويرية (للموازنة الجارية)
- أيار: يصادق مجلس الوزراء على الإطار المالي متوسط الأمد وعلى الخطة الوطنية العامة وأوليات القطاعات وتحولات مخصصات القطاعات
- حزيران: تعد وزارة المالية بلاغ الموازنة (وأسقف الوزارات من الموازنة الجارية)
- حزيران: يصادق مجلس الوزراء على بلاغ الموازنة

وثائق الموازنة المعدة للتسليم والخطوات النهائية

- أيار-حزيران: الوزارات تراجع هياكل البرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء
- تموز: تصدر وزارة المالية بلاغ الموازنة في ١ تموز
- تموز: تعرض الوزارات مشاريع موازناتها على وزارة المالية
- تموز-أيلول: تنسيق بين وزارة المالية والوزارات الرئيسية حول الموازنات
- تشرين أول: وزارة المالية تستكمل الموازنة وتعرضها على وزير المالية
- تشرين أول: تضع وزارة المالية مشروع قانون الموازنة
- تشرين أول: يصادق وزير المالية على الموازنة
- تشرين أول: يصادق مجلس الوزراء على الموازنة

- كانون أول: يصادق الرئيس على الموازنة لتصبح قانوناً
- كانون أول: تنفيذ الموازنة ابتداءً من ٣١ كانون أول.

تجدر الإشارة إلى أنه في المستقبل سيتم إعداد وثيقة واحدة تحتوي على آخر تطويرات الخطة الوطنية العامة وإطار الإنفاق متوسط الأمد، أو قد يصدر إطار الإنفاق متوسط الأمد في وثيقة منفصلة، في شهر أيار/مايو.

شكل ٣: الجدول الزمني لإعداد الموازنة

يشير الجدول أدناه إلى المواعيد المحددة من سنة ٢٠١٠ لإعداد موازنة ٢٠١١ والخطوات الواجب إتمامها في هذا الاتجاه. بعض المواعيد عبارة عن المواعيد النهائية وفقاً للتشريعات السارية بينما تبين المواعيد الأخرى ما توصل إليه مجلس الوزراء.

دورة إعداد موازنة سنة ٢٠١١ للسلطة الوطنية الفلسطينية

التاريخ	الإنجاز
١٠كانون ثاني ٢٠١٠	الانتهاء من وضع الإستراتيجيات القطاعية
١ نيسان	الانتهاء من وضع إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأمد
١أيار	الانتهاء من وضع الإطار المالي متوسط الأمد
٢٧أيار	وضع مسودة الخطة الوطنية العامة ٢٠١١-٢٠١٣ واستكمال إطار الإنفاق متوسط الأمد
١٤ حزيران	عرض إستراتيجية الموازنة والخطة الوطنية العامة ٢٠١١-٢٠١٣ على مجلس الوزراء للمراجعة
١تموز	إصدار بلاغ الموازنة، ملخص إستراتيجية الموازنة، وتعليمات وتاريخ نهائي لاستكمال نماذج الموازنة. تقديم نموذج س ١ للوزارات لاستكماله
١٠ تموز	تقوم الوزارات والمؤسسات بتسليم نموذج س ١
١ آب	تُطلع وزارة المالية الوزارات والمؤسسات على أسقف نفقاتها الجارية وأهداف الإيرادات لسنة الموازنة وتطلب إعداد نماذج الموازنةGCF١/ PCF١ .
٣١ آب	تسليم نماذج الموازنة الجارية والتطويرية الموحدة من قبل الوزارات والمؤسسات
١٥ أيلول	تدرس وزارة المالية مشاريع موازنات الوزارات والمؤسسات
٣٠أيلول	تنتهي وزارة المالية من مناقشة الموازنات مع الوزارات والمؤسسات
١تشرين أول	تعرض وزارة المالية مشروع الموازنة على وزير المالية للموافقة عليها
١٥تشرين أول	تعرض وزارة المالية مشروع الموازنة على مجلس الوزراء للمصادقة
تشرين ثاني/كانون أول	استكمال التقديرات ومشروع قانون الموازنة وكتاب الموازنة وخطاب الموازنة
٣١كانون أول ٢٠١٠	المصادقة على الموازنة والبدء بتنفيذها

الخطة الوطنية العامة

الخطط الإستراتيجية الوطنية

- موازنة البرامج هي جوهر إعداد وتنفيذ موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى الوزارات والمؤسسات أن تساهم في وضع الغايات الوطنية والأهداف القطاعية الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي لوحدات إعداد الموازنات كي تتمكن من تحديد أدوارها ومهامها وأولوياتها وبرامجها.
- تنص القوانين والتشريعات الحالية على أن تكون دورة الموازنة العامة اثني عشر شهراً، حيث تقوم الوزارات والمؤسسات ببيان كيفية إنفاقها

- وتحصيلها للأموال العامة خلال هذه الدورة وعرضها على مجلس الوزراء. على أية حال، تتطلب زيادة فعالية وكفاءة السلطة الوطنية الفلسطينية على المدى البعيد إعداد وتنفيذ ومتابعة موازنة عامة تغطي ثلاث دورات على الأقل وذلك من أجل تنمية وتقدم وازدهار أفضل في فلسطين.
- لذلك فإن التخطيط الإستراتيجي مطلوب على عدة مستويات، كما يجب الوصول إلى اتفاق حول الأولويات الاقتصادية والقطاعية على المدى البعيد. التخطيط الإستراتيجي عملية استشارية مكثفة تقودها وزارة التخطيط والتنمية الإدارية تبدأ بإعداد الإستراتيجيات القطاعية الثلاثية (٣سنوات) وتصل إلى ذروتها في نشر "الخطة الوطنية العامة".
- تغطي الخطة الوطنية العامة ثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٣ تقوم خلالها وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بمراجعة الخطة لتأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي تطرأ والتي ستنعكس على الخطة الوطنية العامة التي تليها. يبين شكل رقم ١ الخطوات المتعلقة بالموازنة في عملية مراجعة الخطة الوطنية العامة التي تم تنفيذها سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. مما يسهل العملية التي ستطبق في ٢٠١١ و ٢٠١٢.
- تعمل الخطة الوطنية العامة على تحديد تكاليف وأولويات المشاريع التطويرية حيث تنبع أهمية هذا الأمر من تركيز موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية على الجانب الجاري من الموازنة مع العلم أنه ينبغي التركيز على جوانب أخرى.

أنظر مصادر وزارة التخطيط والتنمية الإدارية للمزيد من المعلومات حول الخطة الوطنية العامة.

موازنة البرامج

ما هي موازنة البرامج

- هـي أداة حديثـة لتخطـيط وإعـداد الموازنــة وعرضــها علــى الحكومــة، وتخصيص المصادر واتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنـة. تعرض موازنـة البرامج المعلومات بشكل يربط بين مصـادر الموازنـة والنتـائج السياسـاتية التي تسعى الحكومة من أجل تحقيقها.
- يتم من خلاله عملية إعداد للموازنة تخصيص المصادر على البرامج ذات الأهداف الواضحة والنتائج المحددة.
- وهي تتطلب من الوزارات أن تبين مـا ستفعل بالمصـادر التـي ستخصـص لها من حيث بيانها للأهداف الإستراتيجية والأولويـات السياسـاتية والنتـائج المرغوبـة. كمـا تعمـل موازنـة البـرامج علـى تجميـع البيانـات والمعلومـات حسب الفئات الاقتصادية وصولاً إلى ضبط الإنفاق العام.

أهمية موازنة البرامج

مزايـا موازنـة البـرامج فـي تعزيـز قـدرة الحكومـة علـى إدارة المصـادر المتوفرة بفعالية وكفاءة:

- توحيد الموازنـات المختلفـة وإعطـاء صـورة شـاملة حـول تكـاليف الخـدمات التي تقدمها الوزارات بغض النظر عن مصدر تمويلها.
- إيجـاد روابـط قويـة وواضـحة بـين أهـداف الـوزارة والأولـيـات المبينـة فـي الخطة الوطنية العامـة والخطـة الإسـتراتيجية والموازنـة، ممـا يتـيح المجـال للوزارات في إيجاد خدمات جديدة وتطوير الخدمات القائمة والمسـاهمة فـي تحقيق الإستراتيجيات والأولويات الوطنية.
- **تحسـين إدارة المصـادر فـي الـوزارة**: مسـاعدة الـوزارات فـي إدارة أدائهـا الداخلي حيث يتحمل المدراء مسؤولية النتائج والخدمات في الوزارة.
- **تعزيز عمليـة اتخـاذ قـرارات بشـأن تخصـيص الموازنـة** مـن حيـث مسـاعدة الحكومة في عمل توزيع فعال لمصادرها حسب الأوليات.

- **شفافية الموازنة** مما ييسر من عملية قراءة وفهم الموازنة من قبل الجميع ونقل المعلومات.
- **اجتذاب الأموال من الموازنة الخارجية إلى الموازنة الأساسية** من حيث إعطاء معلومات إلى الجهات المانحة عن الأهداف والنتائج المتوقعة والعلاقة بالأوليات الوطنية، مما يضاعف من ثقة الجهات المانحة بقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تقديم الخدمات والمستفيدين من هذه الخدمات.

موازنة البرامج ضمن سياق إطار التصنيف الحالي

تصنيفات الإنفاق المستخدمة حالياً لدى السلطة الوطنية الفلسطينية:

- **تصنيفات القطاعات الوطنية في الخطة الوطنية العامة**: وهي قطاع الحكم وقطاع البنية التحتية والقطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي والتي يمكن توزيعها على ٣٥ قطاع وطني كما هو مبين في الخطة الوطنية العامة ٢٠١١-٢٠١٣.
- **تصنيفات العمل**: أي تصنيف الإنفاق وفقاً لأهداف السياسات العامة.
- **تصنيفات إدارية**: تحديد صلاحية الإنفاق في الحكومة والوزارات والمؤسسات.
- **تصنيفات اقتصادية**: استخدام المعايير الدولية في تحديد مدخلات أنشطة الوزارات في تنفيذ برامجها وخدماتها. هنالك ٣ مستويات رئيسية لتصنيف المدخلات وهي المستوى الأول ويشمل الرواتب والأجور والسلع والخدمات أو شراء الموجودات. المستوى الثاني ويشمل الأجور والرواتب النقدية، والمستوى الثالث وهو المستوى الأدنى ويشمل المعونات الغذائية على سبيل المثال.
- **التصنيف حسب الموقع**: أي مكان حدوث الإنفاق في البلد. يساعد هذا التصنيف الحكومة إن أرادت تركيز الإنفاق على تطوير منطقة معينة.

- **تصنيف حسب البرنامج**: يدعم هذا التصنيف القطاعات الإستراتيجية القائمة من خلال إضافة البيانات والمعلومات حول تكلفة أهداف السياسات الحكومية والخدمات التي تقدمها.

يساعد هذا التصنيف في تحقيق ما يلي:

- متابعة دقيقة لنفقات البرامج والأنشطة.
- توفير معلومات كافية وصولاً إلى إدارة ناجعة وفعالة للموارد البشرية والمالية.
- تكامل الموازنة التشغيلية والموازنة التطويرية.

من المتوقع أن تتغير هيكلية البرنامج مع الوقت إلا أن هذا لن يؤثر على شجرة الحسابات، وسيتم بيان هذا الأمر في بلاغ الموازنة وإرشادات استكمال نماذج الموازنة في نموذج إعداد الموازنة في بيسان، حيث توجد هذه الوثائق في برنامج بيسان.

التخطيط متوسط الأمد

- تحقق موازنة البرامج أفضل النتائج عندما يقوم مدراء الدوائر بإعداد البرامج وتقديم الإرشاد وتقديم أفضل الأداء وتوضيح الخطط متوسطة الأمد.
- الأمد المتوسط هي الفترة التي تغطي سنة الموازنة وعدد من السنوات في المستقبل حيث يتراوح عددها بين سنتان وخمس سنوات. يعتبر إطار الإنفاق متوسط الأمد من أهم عناصر الموازنة متوسطة الأمد.

وثائق موازنة البرامج

- تساعد وثائق موازنة البرامج الوزارات في إعداد وتقديم موازناتها بشكل موحد أي من حيث تخصيص المصادر والنتائج المتوقعة. هذه الوثائق وتعليمات استكمالها متوفرة بنسخ الكترونية في برنامج بيسان.

- ويقوم المحاسبون المختصون باستكمال هذه الوثائق، وينبغي على موظفي المراكز العليا لعب الدور الكبير في تحليل الخطط والإستراتيجيات وصولاً إلى تحديد البرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء.
- تعبئة النماذج تتطلب تحليل الإستراتيجيات ومشاركة ذوي المراكز العالية في الوزارات والمؤسسات.

نموذج وثائق موازنة البرامج

- شرح لبرامج الوزارة وخدماتها كما هو مبين في ١ و ٢ و ٣ في الرسم أدناه وكما هو ملخص في نموذج س ١ في نموذج إعداد الموازنة في برنامج بيسان.
- تفاصيل مالية تتناول التكاليف المقدرة كي تتمكن الوزارة من تنفيذ برامجها كما هو مبين في نقطة رقم ٤ من الرسم أدناه وملخصة في النماذج GCF١ و PCF١.

هنالك أربعة أصناف معلومات في هيكلية موازنة البرامج:

- هيكلية البرنامج: وزارة برامج أنشطة ومشاريع
- أهداف: أهداف إستراتيجية أهداف برامج أهداف عملية
- مؤشرات الأداء: نتائج مخرجات كفاءة
- نفقات: ملخص التكاليف ملخص المصاريف ومصاريف العناصر الرئيسية

تتم هيكلة العناصر في وثائق موازنة البرامج كما يلي:

يبين الرسم التالي هيكلية موازنة البرامج

- وزارة (١)
- عام
- الهدف الإستراتيجي (٢)
- برامج (١)
- هدف البرنامج (٢)
- نتيجة (٣)

- ملخص التكاليف (٤)
- أنشطة (١)
- هدف عملي (٢)
- مخرجات (٣)
- كفاءة (٣)
- ملخص المصاريف (٤)
- محدد
- مصاريف العناصر الرئيسية (٤)
- مشاريع (١)
- هدف عملي (٢)
- مخرجات (٣)
- ملخص المصاريف (٤)

هذا يعني أن كل وزارة تضم مجموع برامجها وأن كل برنامج يضم مجموع أنشطته ومشاريعه. كما يتم توزيع الأهداف الإستراتيجية على أهداف برامج أكثر تحديداً، كما يمكن لكل هدف برنامج أن يحتوي على عدد من الأهداف العملية التي تعمل على تحقيق هدف البرنامج.

عناصر وثائق موازنة البرامج

تم تصميم وثائق موازنة البرامج للإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية التي هي بمثابة اللبنات الرئيسية في بناء موازنة البرامج:

السؤال	رد عناصر موازنة البرامج
ما هو سبب وجود الوزارة/المؤسسة؟	**الهدف/ الأهداف الإستراتيجية** :وهي التي تتناولها الوزارة في خطتها الإستراتيجية، وتصف رسالة الوزارة؟
ما هي النتائج التي تسعى الوزارة/المؤسسة من أجل تحقيقها؟	**هدف/أهداف البرنامج** :النتائج أو الخدمات الرئيسية التي تقدمها الوزارة للمراجعين خارج نطاق السلطة الوطنية الفلسطينية

من هو المسئول عن نتائج البرنامج؟	**مدير البرنامج** :الشخص المسئول إدارة الأشخاص والمصادر المالية والمصادر الأخرى لتحقيق النتائج المطلوبة
ما هي الأعمال التي تقوم بها الوزارة/المؤسسة لتحقيق النتائج؟	**الأنشطة، المشاريع والأهداف العملية** : مواطن تركيز السياسات والأولويات والأنشطة التي تسعى معاً من أجل تحقيق نتائج البرنامج
كيف تقيس الوزارة/المؤسسة نتائج ما تقوم به؟	**مقاييس واستهدافات الأداء** :النتائج المتوقع الوصول إليها من خلال أنشطة الوزارة/المؤسسة
ما هي التكلفة؟	**مجموع المصادر المطلوبة** :التمويل التشغيلي والتطويري والخارجي اللازم لتحقيق الأهداف العملية

دراسة موازنة البرامج

الخطوات التي على الوزارات اتخاذها لدراسة هيكلية وتوثيق موازنة البرامج:

الخطوة الأولى: إنشاء لجنة في الوزارة

أ. : بحيث تقوم بتطوير موازنة البرامج والموازنة التشغيلية والتطويرية.

ب. : قد تضم اللجنة موظفين من أصحاب المراكز العليا في الوزارة مثل المسئولين عن التخطيط والسياسات والمالية والمتابعة والموارد البشرية بالإضافة إلى مستخدمي برنامج بيسان.

ت. : تجتمع اللجنة وتنسق باستمرار مع وزارة المالية.

الخطوة الثانية: تحديد الأهداف الإستراتيجية للوزارة،

أ. : بحيث تقوم اللجنة بوضع الخطة الإستراتيجية للوزارة

ب. : والتي تشتمل على الأهداف الإستراتيجية وأهداف الوزارة.

ت. : ينبغي أن تتوافق الأهداف الإستراتيجية مع أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

الهدف الإستراتيجي:

ث. : عادة ما يأتي الهدف الإستراتيجي ضمن الخطة الإستراتيجية للوزارة وهو يحتوي على رسالة الوزارة/المؤسسة.

الخطة الإستراتيجية للوزارة

ج. : الخطة الإستراتيجية للوزارة هي الخطة التي تشتمل على رسالة وغايات وأهداف وخطة سير عمل الوزارة والنتائج المتوقعة خلال إطار زمني محدد عادة ما يغطي خمس سنوات.

ح. : ويعتبر وصف كيفية مساهمة البرامج في الإستراتيجيات القطاعية للسلطة الوطنية الفلسطينية من أهم أسباب وضع خطط إستراتيجية.

خ. : **وتشتمل الخطة الإستراتيجية على العناصر الرئيسية التالية:**

- الغايات والأهداف الإستراتيجية العامة لأعمال ومهام الوزارة/المؤسسة.
- وصف الخطوات المتبعة لتحقيق الغايات والأهداف.
- تحديد العوامل الخارجة عن سيطرة الوزارة/المؤسسة والتي لها تأثير كبير على قدرة الوزارة/المؤسسة على تحقيق غاياتها وأهدافها.
- وصف عملية المتابعة والتقييم.

من الأمثلة على الأهداف الإستراتيجية للوزارات:

الوزارة	الهدف الإستراتيجي
وزارة التربية والتعليم العالي	ضمان قدرة الطلاب الفلسطينيين على تطوير المعرفة والمهارات التي تمكنهم من تحقيق ذاتهم وما لديهم من قدرات يساهمون بها في تطوير المجتمع
وزارة الزراعة	أن تكون الزراعة مستدامة وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه

الخطوة الثالثة: تصميم الهيكلية الرئيسية للبرنامج وتحديد أهدافه

أ. : تقوم الوزارات بعدد من الأنشطة التي تعمل معاً على تحقيق هدفها الإستراتيجي، وتكون هذه الأنشطة ذات طبيعة متشابهة أو تساهم في تحقيق هدف البرنامج.

وتقوم الوزارة بوضع هذه الأنشطة في برامج وتوجه جميع البرامج نحو تحقيق هدفها الإستراتيجي.

ب. : تعتبر البرامج إما مهام جزئية للوزارة أو مجالات مسؤولية رئيسية، وينبغي تعريف البرامج على أنها **الخدمات الرئيسية المقدمة من الوزارة إلى المراجعين**.

ت. : على سبيل المثال، تتمثل برامج وزارة التربية والتعليم في التعليم الأساسي والثانوي والعالي والتعليم المهني، وتتمثل برامج وزارة الزراعة في المنتجات الحيوانية والمحاصيل وصيد الأسماك والري.

ث. : يتراوح عدد برامج الوزارات بين ١ إلى ٥ برامج (أكثر من ٥ برامج يعني إضافة أعباء جديدة إلى الوزارة/المؤسسة). ينبغي أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار عند تصميم هيكلية البرنامج: الخطة الوطنية العامة والإستراتيجيات القطاعية والوثائق والأحكام التي تحدد مجالات مسؤولية الوزارة ونطاق عملها والهيكلية التنظيمية للوزارة والأنشطة الجارية والمشاريع الاستثمارية المتعلقة بكل برنامج.

ج. : ينبغي أن يكون البرنامج مقتصراً على الوزارة الواحدة **ولا يتقاطع مع أعمال الوزارات الأخرى** بحيث يكون البرنامج مسؤولية الوزارة فقط وتحصل تلك الوزارة على الموازنة اللازمة لتنفيذه.

ح. : إن اتساق تصميم البرنامج مع الهيكلية التنظيمية للوزارة يعني تحديد الشخص المسؤول (تحديد آلية المسائلة) بحيث يكون مدير البرنامج أو المدير العام هو الجهة المسؤولة عن التنفيذ.

التكاليف الإدارية المشتركة

خ. : أحياناً تقوم الوزارة بوضع برنامج ما بحيث يرتبط هذا البرنامج بأعمال ومصاريف إدارية مشتركة تعمل على توفير خدمات إلى باقي الجهات في الوزارة، مثل الإدارة والتخطيط والسياسات والإدارة المالية والموارد البشرية والإيجار والكهرباء، فما العمل في مثل هذه الحالة؟

د. : ينبغي تحديد هذه التكاليف المشتركة في كل برنامج على أساس تقاسم مناسب، وعند تنفيذ الموازنة ينبغي توزيع التكاليف المشتركة على الأنشطة وتحديد خطوات تنفيذ الدفعات في الدليل المحاسبي.

بعض الأمثلة على هياكل البرامج:

الوزارة	البرامج
وزارة التربية والتعليم العالي	●التعليم الأساسي ●التعليم الثانوي ●التعليم العالي والتعليم المهني
وزارة الزراعة	●المنتجات الحيوانية ●منتجات المحاصيل الزراعية ●الثروة السمكية ●الري والمياه
وزارة الصحة	●تعزيز الصحة والصحة الوقائية ●الرعاية الصحية الأولية ●الرعاية الصحية الثانوية ●الرعاية الصحية الثلاثية
وزارة الأشغال العامة والإسكان	●بناء الطرق وصيانتها ●الأبنية العامة وصيانتها ●إدارة الأبنية العامة
وزارة المالية	●تقييم السياسة الاقتصادية والتخطيط ●سياسات الموازنة وإعدادها ●المساعدات وتنسيق القروض والإدارة ●الخدمات المحاسبية ●إدارة الإيرادات وخدمات التحصيل ●المؤسسات العامة ومتابعة المشاريع التابعة للحكومة

هدف البرنامج

ذ. : يتم تقسيم الهدف الإستراتيجي إلى أهداف برامج أكثر تحديداً تسعى معاً من أجل تحقيق الهدف الإستراتيجي.

ر. : **أمثلة على أهداف البرامج:**

الوزارة	البرنامج	هدف البرنامج
وزارة التربية والتعليم العالي	التعليم الأساسي	توفير برامج تعليمية شاملة في مدارس السلطة الوطنية الفلسطينية للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة.
وزارة الزراعة	المنتجات الحيوانية	زيادة المنتجات الحيوانية وزيادة الربح المترتب على ذلك

ملاحظة: تم تحديد الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بإعداد موازنة سنة ٢٠١١ لكل برنامج وفقاً لما هو محدد في الأهداف الوطنية القطاعية للخطة الوطنية العامة. بالتالي لن يكون هنالك حاجة لتغيير نماذج الموازنة إلا إذا تم تغيير هيكلية البرنامج، على أية حال، يقوم موظفي وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بتحديد الهدف الإستراتيجي الوطني القطاعي للخطة الوطنية العامة المطبق على كل برنامج.

الخطوة الرابعة: تعيين مدير واحد فقط لكل برنامج

أ. : بحيث يكون هذا المدير مسؤولاً عن إدارة البرنامج بكفاءة ونجاعة وعن إدارة الموارد البشرية والمالية بشكل يحقق النتائج المتوخى من البرنامج.

الخطوة الخامسة: تعيين مجموعة عمل داخلية لكل برنامج

أ. : تستطيع لجنة موازنة البرنامج تعيين مجموعة عمل داخلية يرأسها مدير البرنامج وتضم أعضاء مطلعين على السياسات والعمليات ذات العلاقة. تنخرط اللجنة بتطوير أنشطة الوزارة ومؤشرات الأداء وتحديد تكلفة البرنامج.

الخطوة السادسة: وضع الأنشطة والأهداف العملية ووصف البرنامج

أ. : يتم تقسيم البرنامج على عدد من الأنشطة يتراوح بين نشاط واحد وخمسة أنشطة تساهم معاً في تحقيق هدف البرنامج العام.

ب. : تكون الأنشطة عبارة عن عمليات مرتبطة وذات هدف واحد ومتسقة مع مستوى أدنى من الهيكلية التنظيمية للوزارة، ويجب أن يكون هنالك ربط واضح بين النشاط والدائرة/الوحدة المسؤولة عن تنفيذه.

تغيير تصنيفات البرنامج والنشاط

ت. : لقد تم وضع هيكلية تصنيف جديدة للوزارات والبرامج والأنشطة لموازنة سنة ٢٠١٠. وتم تخصيص تصنيف خاص لكل نشاط مكون من ستة أرقام حيث يمثل الرقمين الأولين من التصنيف الوزارة ويمثل الرقمين الثالث والرابع البرنامج ويبن الرقمين الخامس والسادس النشاط المرتبط بالبرنامج. برامج الوزارة مرقمة كما يلي ٠١، ٠٢، ٠٣ ...الخ وكذلك الأمر بالنسبة للأنشطة في البرامج.

ث. : لن يتغير التصنيف في معظم الحالات في سنة ٢٠١١ حيث تقرر الوزارات عدم إجراء تغييرات في هيكلية البرنامج والنشاط. كما ستنطبق القاعدة حتى إذا أجرت الوزارات تغيير على مستوى المشاريع من خلال إضافة مشاريع جديدة أو إزالة المشاريع المستكملة أو غير المفعلة.

ج. : إذا كانت الوزارات تريد أن تغير هيكلية البرنامج والنشاط فإن عليها أن توجد تصنيف جديد لكل برنامج ونشاط جديد ولن يسمح لها باستخدام نفس التصنيف مرة ثانية. يبقى الرقمين الأول والثاني من التصنيف (الوزارة) دون تغيير ويتم تغيير الرقمين الثالث والرابع، ويتم ترقيم البرنامج الجديد الأول برقم ١١ والبرنامج الثاني الجديد برقم ١٢ ...الخ. ويتم ترقيم الأنشطة ضمن البرامج كما يلي: ٠١، ٠٢، ٠٣ ...الخ.

ح. : مثال:

- تصنيف موازنة ٢٠١٠ للوزارة التي تحمل تصنيف رقم XX بحيث يوجد للوزارة ثلاثة برامج و ٥ أنشطة:
  - **برنامج** ١: XX٠١
    نشاط ١: XX٠١٠١
    نشاط ٢: XX٠١٠٢

برنامج ٢: XX٠٢
نشاط ١: XX٠٢٠١
- **برنامج ٣**: XX٠٣

نشاط ١: XX٠٣٠١
نشاط ٢: XX٠٣٠٢

لنفترض أن هذه الوزارة تريد عمل هيكلية لبرنامجين لكل واحد منها نشاطين **فتكون هيكلية التصنيف كما يلي**:

- **برنامج ١**: XX١١

نشاط ١: XX١١٠١
نشاط ٢: XX١١٠٢
- **البرنامج٢**: XX١٢

نشاط ١: XX١٢٠١
نشاط ٢: XX١٢٠٢

على بعض الوزارات أن تحدد تصنيفات جديدة لها وتسجلها في نموذج س ١ (يحتوي بلاغ الموازنة على تفاصيل الأمور المطلوبة).

الهدف العملي

خ. : تقوم الوزارات بتحديد أهدافها العملية ووصف أنشطتها. يربط الهدف العملي بين البرنامج والنشاط. فالأهداف العملية هي عبارة عن أهداف قصيرة أو متوسطة الأمد تكون بمثابة خطوات نحو تحقيق هدف السياسات الوطنية للخطة الوطنية العامة الخاصة بالبرنامج.

د. : فالأهداف العملية عبارة عن عناصر قابلة للقياس تبين النتائج التي تسعى الوزارة نحو تحقيقها مستخدمة المصادر المتوفرة لها على الأمد المتوسط. ينبغي النظر أولاً إلى الخطة الإستراتيجية للوزارة قبل تحديد الأهداف العملية التي تبرر سبب حصول البرنامج على الدعم من وزارة المالية ومن مجلس الوزراء ومن الجهور.

ذ. **: ملاحظة**: في الوقت الذي يقوم فيه البرنامج بتحديد الأهداف العملية لكل نشاط وتسجيل هذه الأهداف في خطة العمل إلا أنه من غير المطلوب تسجيل الأهداف العملية في نماذج إعداد الموازنة.

ر. : بعض الأمثلة على الأنشطة:

الوزارة	البرنامج	النشاط
وزارة التربية والتعليم العالي	التعليم الأساسي	•التعليم الصفي •تطوير المنهاج •الأبنية المدرسية ومرافقها
وزارة الزراعة	المنتجات الحيوانية	•منتجات حيوانية وألبان •صحة الماشية
وزارة الصحة	تعزيز الصحة والصحة الوقائية	•برامج التطعيم •تعزيز التغذية •الرشاقة والتمارين الرياضية •الصحة المهنية •الوقاية من الأمراض (السكري، وأمراض التدخين ...الخ)

العلاقة بين هيكلية البرنامج وهيكلية الهدف

ز. : أمثلة على البرامج وهيكلية الأهداف المتعلقة بها:

وزارة الزراعة

هيكلية البرنامج	**الوزارة**	**البرنامج**	**النشاط**
	وزارة الزراعة	المنتجات الحيوانية	منتجات حيوانية وألبان
الأهداف المتعلقة بها	**الهدف الإستراتيجي**	**البرنامج**	**النشاط**
	ضمان استدامة القدرة الزراعية على توفير الأمن الغذائي مما يعزز ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه	زيادة منتجات اللحوم والألبان وتقليص حجم الواردات منها وزيادة دخل المزارعين	دعم المزارعين في تحسين منتجاتهم من اللحوم والألبان كماً ونوعاً بنسبة ٢٠% مع نهاية سنة ٢٠١٥

وزارة التربية والتعليم العالي

هيكلية البرنامج	الوزارة	البرنامج	النشاط
	وزارة التربية والتعليم	التعليم الأساسي	التعليم الصفي
الأهداف المتعلقة بها	**الهدف الإستراتيجي**	**البرنامج**	**النشاط**
	ضمان قدرة الطلاب الفلسطينيين على تطوير المعرفة والمهارات التي تمكنهم من تحقيق ذاتهم وما لديهم من قدرات يساهمون بها في تطوير المجتمع	ضمان حصول الأطفال من ٦ إلى ١٢ سنة على تعليم ذو جودة عالية	أن يحتوي الصف على عدد طلاب لا يزيد عن ٤٠ أن يكون جميع المعلمين مؤهلين وفقاً لمعايير تعليمية محددة

الخطوة السابعة: المشاريع التطويرية

أ. : المشاريع التطويرية هي أعمال الاستثمار الرأسمالي ذات الفترات المحددة والتي عند إنجازها تزيد من الأصول الثابتة التابعة للوزارة وتزيد من قدراتها. من الأمثلة على المشاريع التطويرية مشاريع بناء القدرات المؤسساتية وبناء المدارس والمستشفيات والأصول الثابتة الأخرى وتجهيزها وتأثيثها. وتسمى نفقات صيانة الأبنية بالموازنة التشغيلية.

ب. : وتكون المشاريع التطويرية التي تظهر في الموازنة ممولة إما من الجهات المانحة و/أو السلطة الوطنية الفلسطينية. من الأمثلة على المشاريع الممولة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية مشاريع التطوير المجتمعية. على أية حال يجب أن يظهر المشروع وبيان تكلفته في الموازنة.

ت. : ولقد تم وضع المشاريع منفصلة عن الأنشطة لأغراض موازنة البرامج للسلطة الوطنية الفلسطينية. وسوف يتم تغيير الرقم المرجعي لجميع المشاريع الجارية والمقترحة خلال ٢٠١٠ وذلك من أجل تنفيذ نموذج ثابت الذي يأتي كجزء من تغييرات واسعة في هيكلية تصنيف الموازنة.

ث. : سوف يكون لتصنيف المشروع الجديد سبعة أرقام بحيث يعود أول رقمين إلى تصنيف الوزارة التي يخصص لها تمويل المشروع، بينما يوضح الرقم الثالث مصدر التمويل ويأتي على شكل حرف مثل **D** للجهة المانحة وحرف **N** للسلطة الوطنية الفلسطينية و **J** للتمويل الذي يجمع بين السلطة والجهة المانحة. يلي ذلك رقمين يبينان رقم المشروع بحيث يبدأ تسلسل الأرقام هكذا ٠١، ٠٢، ٠٣ ... الخ. ويكون آخر رقمين للمشروع الجزئي هكذا ٠١، ٠٢، ٠٣ ...الخ.

ج. : ستقوم الإدارة العامة للموازنة في وزارة المالية بتخصيص أرقام المشاريع الجارية والمقترحة تبعاً للنموذج أعلاه المبين في كتاب تصنيف موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

الخطوة الثامنة: تقديم مؤشرات أداء واستهدافات لكل نشاط

أ. : تقدم مقاييس الأداء معلومات تساعد الوزارات الرئيسية ووزارة المالية والسلطة الوطنية الفلسطينية ومجلس الوزراء والجمهور **على ما يلي:**

- فهم وقياس المخرجات والخدمات الناجمة عن استخدام مصادر الموازنة المخصصة.
- قياس تأثير الانجازات التي تحققها برامج السلطة ومقارنتها مع الأهداف الإستراتيجية للخطة الوطنية العامة والأهداف العملية لكل نشاط.
- إعطاء معلومات حول قيمة الخدمات التي تحصل عليها السلطة والجمهور مقابل المصادر المخصصة للبرامج.
- تحديد التطورات في مجالات الكفاءة والفعالية وجودة البرامج والخدمات.

ب.: أنواع مؤشرات الأداء:

- مؤشرات المدخلات: وهي إما الأموال (الموازنة) أو الأشخاص (موظفي السلطة)
- مؤشرات المخرجات: حجم العمل الذي تقوم به كل وزارة. تجيب هذه المؤشرات على الأسئلة التالية:

- ما هو المنتج؟
- ما هي الخدمات التي يتم تقديمها؟

أمثلة:

- وزارة التربية والتعليم
- عدد الطلاب في المرحلة الثانوية
- وزارة الصحة
- عدد اللقاحات الموزعة
- وزارة الزراعة
- الدعم الحكومي للزراعة
- برامج التدريب للمزارعين
- مؤشرات الكفاءة: تجمع بين مؤشرات المدخلات والمخرجات وتساعد في تقييم مدى جدوى الخدمات المقدمة.

يأتي قياس الكفاءة من خلال معرفة تكلفة كل وحدة من وحدات المخرجات وجودتها وتوقيتها. **بعض الأمثلة على مقاييس الكفاءة**:

- وزارة التربية والتعليم
- معدل تكلفة كل طالب
- معدل تكلفة الساعة التعليمية
- وزارة الصحة
- معدل تكلفة اللقاح
- معدل تكلفة حملات التوعية
- معدل تكلفة السرير في المستشفى
- معدل تكلفة الأطباء
- وزارة الزراعة

- معدل تكلفة الدعم الحكومي للزراعة
- معدل تكلفة برامج تدريب المزارعين
- مؤشرات الفعالية: تقيس مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية وفيما إذا كانت البرامج قادرة على تحقيق الغرض من ورائها. تجيب مؤشرات الفعالية على الأسئلة التالية:
- ما هي الإنجازات التي حققتها الخدمة؟
- كيف يستفيد المواطنين من الخدمة؟

تعطي مؤشرات الفعالية معلومات عن إنجاز أهداف البرامج والأهداف الإستراتيجية وعن إدارة البرنامج. ينبغي ربط مقاييس المخرجات بالخطة الوطنية العامة وعلامات الإنجاز الإستراتيجية.

الأمثلة على مقاييس المخرجات:

- وزارة التربية والتعليم
- نسب التحاق الطلاب في المرحلة الأساسية
- وزارة الصحة
- الانخفاض في معدلات الوفيات الناجمة عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها
- الانخفاض في معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض الطفولة
- نسبة الأطفال الحاصلين على التطعيم
- وزارة الزراعة
- زيادة المنتجات الحيوانية
- زيادة المحاصيل الزراعية

ت.: وضع استهدافات الأداء

تقوم الوزارات بوضع استهدافات لبرامجها وأنشطتها بعد اختيار مقاييس الأداء. وتكون استهدافات الأداء بمثابة النتائج المتوقع تحقيقها على ألمد المتوسط حسب أهداف البرنامج والنشاط. تكون أهداف الأداء بمثابة التوازن الذي يجمع ما بين الواقع والتحدي من مستويات الأداء ويجب أن تكون محدد وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحدد زمنياً.

: فيما يلي أمثلة على كيفية ملائمة مؤشرات الأداء مع هيكلية البرنامج والأهداف:

وزارة الزراعة

هيكلية البرنامج	الوزارة	البرنامج	النشاط
	وزارة الزراعة	الثروة الحيوانية	الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان لأغراض تجارية
أهداف موازية	الهدف الإستراتيجي	الهدف	الهدف العملي
	ضمان استدامة القدرة الزراعية على توفير الأمن الغذائي مما يعزز ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه	زيادة منتجات اللحوم والألبان وتقليص حجم الواردات منها وزيادة دخل المزارعين	دعم المزارعين في تحسين منتجاتهم من اللحوم والألبان كماً ونوعاً بنسبة ٢٠% مع نهاية سنة ٢٠١٥

مؤشرات الأداء		مخرجات	نتائج	كفاءة
		زيادة بنسبة ١٥% في منتجات الثروة الحيوانية وزيادة بنسبة ١٠% في منتجات الألبان بحلول سنة ٢٠١٥	عقد ورشات عمل فنية يحضرها ألفي مزارع في الفترة الواقعة ما بين الآن وعام ٢٠١٥ أو منح ٣,٥٠٠ مزارع قروض متناهية الصغر سنة ٢٠١١، و ٤,٠٠٠ سنة ٢٠١٢و ٤,٥٠٠ سنة ٢٠١٣ ...الخ	تكلفة كل مشارك هي أو تكلفة كل قرض يمنح للمزارع

وزارة الصحة

هيكلية البرنامج	الوزارة	البرنامج	النشاط
	وزارة الصحة	تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض	برنامج تطعيم
أهداف موازية	الهدف الإستراتيجي	الهدف	الهدف العملي
	تحسين المستوى الصحي للمواطنين الفلسطينيين	تعزيز إجراءات الرعاية الصحية	تقليص فرص الإصابة بالأمراض المعدية

مؤشرات الأداء		مخرجات	نتائج	كفاءة
		تخفيض عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية بنسبة ١٠% بحلول ٢٠١٠أو تقليص عدد وفيات الأطفال الناجمة عن الأمراض المعدية بنسبة ١٠% مع حلول سنة ٢٠١٥	تطعيم مئة ألف طفل سنة ٢٠١١ و مئة وخمسون طفل سنة ٢٠١٢ و ومائتي ألف طفل سنة ٢٠١٣ ...الخ	تكلفة الطعم الواحد () شيكل

الخطوة التاسعة: نماذج الموازنة

أ. : يتم تخصيص وتوزيع مصادر البرنامج والنشاط حسب الفئات الاقتصادية الكبرى (الرواتب والسلع والخدمات وشراء الأصول (النفقات الرأسمالية) والفئات الفرعية المبينة في نماذج الموازنة المتوفرة الكترونياً في برنامج بيسان.

ب. : ولكن لا يتم تقسيم التكلفة في المشاريع حيث يوجد تقدير لتكلفة واحدة لكل مشروع لكل عام. ويتم تحديد وحساب تكلفة المصادر اللازمة (النفقات) على مستوى النشاط والمشروع.

ت. : ويُطلب من الوزارات أن تقدم معلومات عن الموازنة المطلوبة من خلال نماذج الموازنة لكل موازنة برامج وأنشطة. وهذا يغطي موازنة سنة كاملة حسب السقف المخصص للوزارة وحسب مقترحات أولويات الإنفاق. أما بخصوص السنتين التاليتين لسنة الموازنة فإنه يتم حساب التقديرات آلياً استناداً إلى معلومات سنة الموازنة كما هو مبين في الفصل التالي من هذا الدليل مما يوضح إطار الإنفاق متوسط الأمد. ويحتوي بلاغ الموازنة على تفاصيل محددة تتعلق بإعداد موازنة كل وزارة بالإضافة إلى إرشادات تتعلق باستكمال نماذج الموازنة.

- س ١: تفاصيل الهدف الإستراتيجي للوزارة والبرنامج والنشاط وهيكلية المشاريع ومؤشرات الأداء
- GCF١ : ملخص المعلومات المالية لسنة الموازنة للبرامج والأنشطة
- : تفاصيل مالية حول سنة الموازنة للبرامج والأنشطة والمشاريع وتفاصيل حول الموظفين

ث. : يجب أن لا يتعدى مجموع المصادر السقف المتاح من قبل وزير المالية ووزارة المالية. كما أن استكمال هذه الوثائق يعتبر أمراً هماً بالنسبة لتمكين الوزارات من تبرير مخصصات موازناتها وعرض معلومات على مجلس الوزراء حول ما تفعله الوزارة بمخصصات موازناتها.

الخطوة العاشرة: تنفيذ الإنفاق

أ. : تم تعديل التعليمات الإجرائية للمحاسبة لتمكينها من التعامل مع نظام موازنة البرامج. أنظر التعليمات في الدليل المحاسبي للسلطة الوطنية الفلسطينية المتوفر في برنامج بيسان.

الخطوة الحادية عشر: المتابعة والتقييم

أ. : ينبغي على الوزارات متابعة الأداء والموازنة خلال فترة تنفيذ الموازنة من حيث إنفاق الأموال ومن حيث تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء، ومن ثم تعزيز نقاط التقدم والنجاح ودراسة الأسباب التي تؤدي إلى فشل الأداء وفشل تحقيق النتائج، كما يجب أن تنعكس التغييرات في الإستراتيجيات والمصادر على إجراء تغييرات في الموازنات المستقبلية.

إطار الإنفاق متوسط الأمد والتقديرات المستقبلية

ما هو إطار الإنفاق متوسط الأمد؟

- تحدد الخطة الوطنية العامة ووضع الخطط الإستراتيجية على مستوى الوزارات والمؤسسات منهجيات وأوليات التنفيذ. ولكن دون القيام بإعداد موازنة متوسطة الأمد ووضع تقديرات ضمن حدود وقيود تنبؤات الاقتصاد الكلي متوسط الأمد والإطار المالي متوسط الأمد فإن أي تقديرات

يتم التوصل إليها لن تكون سوى جزء من الابتعاد عن الواقع بدلاً من تعزيز الاستدامة الاقتصادية واستقرار فلسطين.

- إن إعداد موازنة متوسطة الأمد يعني إعطاء صناع القرار فرصة أفضل لفهم النتائج المالية للقرارات التي يتخذونها. إن للقرارات المتعلقة بالموازنة تأثيراتها على الإنفاق في المستقبل خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الرأسمالية لأن المرافق التي تبنى بحاجة إلى مصاريف لكي تعمل.
- أما التحديات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ موازنة متوسطة الأمد **فتتمثل في**:

– إعداد إطار اقتصاد كلي متوسط الأمد لفلسطين.
– وضع إطار مالي متوسط الأمد مستدام ويتسق مع تنبؤات الاقتصاد الكلي ضمن إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأمد.
– وضع إطار الإنفاق متوسط الأمد.

- وتتمثل أهداف إطار الإنفاق متوسط الأمد، حسب ما جاء في دليل الإنفاق العام للبنك الدولي **فيما يلي**:

– تحسين وتطوير توازن الاقتصاد الكلي من خلال تطوير إطار مصادر ثابت وواقعي.
– توزيع المصادر على الأولويات الإستراتيجية القطاعية بشكل أفضل.
– تحسين قدرات الوزارات والمؤسسات على التخطيط المستقبلي من خلال الالتزام بعمل تنبؤات السياسات والتمويل.
– وضع قيود مشددة على الموازنة وتحسين فعالية وكفاءة استخدام الأموال.

- تقع مسؤولية إعداد وتوزيع إطار الإنفاق متوسط الأمد على عاتق وزارة المالية بدلاً من الاعتماد على صندوق النقد الدولي الذي كان في الماضي يعمل على وضع تحليلات العناصر الأساسية لإطار الإنفاق متوسط الأمد. ويعتبر هذا جزءاً من سعي السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تطوير قدرات موظفيها. ستقوم وزارة المالية في هذه الأثناء بإعداد هذا التحليل بالتعاون

مع برنامج تطوير القطاع العام ومساعدة صندوق النقد الدولي. إن هذا التحليل سيضع أسقف الموازنة التطويرية للوزارات المؤسسات.

أهمية إطار الإنفاق متوسط الأمد

- توزيع المصادر على الأولويات الوطنية بشفافية.
- إن تحقيق التقدم في القطاع العام ومعرفة نتائج السياسات المختلفة هي عملية متوسطة الأمد بطبيعتها.
- دمج العناصر الرئيسية للسياسات وتخصيص المصادر ووضعها في إطار منطقي – تركيز الإجراءات الحكومية على الموازنة مقارنة بالعمليات الأخرى.
- فتح مجال عمل نقاشات محول أداء القطاع العام وتكلفة القرارات السياساتية المختلفة.

مبررات استخدام التقديرات المستقبلية

- توفر التقديرات المستقبلية للإيرادات والنفقات أساساً لعمل برمجة مالية مستقبلية. ويكمن الفرق بين التقديرات المستقبلية للإيرادات والتقديرات المستقبلية لتكلفة البرامج في بيان "مصادر" النفقات الرامية إلى تحقيق الاستهداف المالي السنوي.
- وستأتي الموازنة القائمة على التقديرات المستقبلية أكلها عندما تطور الوزارات طريقة تبين لها كفاءة وفعالية برامجها.

التقديرات المستقبلية كعملية تطويرية

- تشير التجارب إلى أن التقديرات المستقبلية يجب أن تكون عملية تطويرية وليست عملية ثورية، أي يجب معرفة أسس الموازنة بشكل سليم قبل القيام بتنفيذ برامج إصلاح واسعة. بالتالي، فإن ربط التخطيط متوسط الأمد وعملية إعداد الموازنة السنوية من خلال إطار الإنفاق متوسط الأمد لن يجدي نفعاً إذا كانت عملية إعداد الموازنة نفسها لا تعمل.

- الجدير بالذكر أن عملية إعداد الموازنة السنوية في فلسطين تعاني من عدد من المشاكل مما يخفض من الثقة المتعلقة بتنفيذ خطة الموازنة والتشريعات المتعلقة بالبرامج ذات العالقة.
- **الترشيد النقدي للموازنة يعيق التنفيذ**

يعتبر النقص في النقد من الأمور المقلقة فيما يتعلق بتنفيذ خطة الموازنة السنوية. وقد ينجم النقص في النقد عن اتخاذ إجراءات صرف طارئة خلال فترة تنفيذ الموازنة. الجدير بالذكر أن التقديرات المستقبلية تفقد مصداقيتها في هذه الحالة مما يجعل عملية وضع التقديرات المستقبلية عملية موازية لعملية إعداد الموازنة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

- **ينبغي أن تستند التقديرات المستقبلية إلى الالتزامات التشريعية**

تفترض الموازنة القائمة على التقديرات المستقبلية أن التزامات النفقات التي ورد تشريع بها ينبغي أن تكون مشمولة في التقديرات المستقبلية. على أية حال، ينبغي الملاحظة أن وجود مستويات من الالتزامات المالية التي لا يوجد لها تمويل أصلاً يعمل على تقويض مصداقية التقديرات المستقبلية.

- **تنفيذ عملية تغطي خمس إلى عشر سنوات**

تتصف عملية إعداد التقديرات المستقبلية الأولية بالسرعة. ومن المتوقع أن تأخذ عملية دمج التقديرات المستقبلية والموازنة السنوية فترة مطولة من الزمن تتراوح بين خمس وعشر سنوات حيث يتم خلالها تطوير وتعزيز التقديرات المستقبلية كما ستسير عملية إعداد الموازنة قدماً لتصبح موازية ومتسقة مع أفضل الممارسات الدولية.

الجدير بالذكر أن القيمة الحقيقية للتقديرات المستقبلية ستظهر مع مرور الوقت حيث تبدأ أولاً في تحقيق الاستهدافات المالية الكلية ثم تبدأ تدريجياً بتحقيق الانجازات في تطوير مخصصات القطاعات وحقيق موازنة أكثر استقراراً.

- تعتبر توقعات تكلفة البرامج القائمة والموافق عليها من الطرق التقليدية لإعداد التقديرات المستقبلية، كما أن هنالك طريقة أخرى تعتم عل تحديد أسقف موازنة كل قطاع أو وزارة بأسلوب لا يشمل فقط البرامج الموافق عليها وإنما مخصصات لنفقات جديدة تستند إلى قرارات سياساتية تتناول الموازنات المستقبلية.
- تفصل الطريقة الأولى وبوضوح بين التقديرات المستقبلية والسقف الدلالي للوزارة. وتعتبر التقديرات المستقبلية بمثابة تكلفة مستقبلية لبرامج الوزارة الموافق عليها بينما يعتبر سقف موازنة الوزارة بمثابة المخصص المقترح للوزارة في سنة الموازنة القادمة مع مراعاة أداء الإيرادات والتضخم المالي والنمو الاقتصادي والإنفاق الفعلي لكل وزارة ومؤسسة. يتيح سقف الموازنة الذي يوضع فوق التقديرات المستقبلية المجال لإنفاق "جديد" خلال سنة الموازنة القادمة أي الإنفاق بشكل يفوق التقديرات المستقبلية على البرامج الجارية الموافق عليها. وينبغي أن يعادل مجموع أسقف الموازنة التمويل المتوفر مطروح منه المصاريف المشتركة مثل الفائدة على الدين العام أو احتياط الطوارئ.
- هنالك فرق واضح بين التقديرات المستقبلية وأسقف الموازنة من حيث المفهوم. فالتقديرات المستقبلية عبارة عن تقديرات فنية للتكلفة المستقبلية للسياسات القائمة بينما سقف الوزارة هو حد أعلى تفرضه وزارة المالية على طلب الموازنة الخاص بالوزارات. على أية حال تتساوى التقديرات المستقبلية للوزارة مع سقفها عندما لا يكون هنالك مخصص للوزارة (عدم وجود سياسة إنفاق جديدة للقطاع) و/أو عدم وجود مدخرات لتغطية التقديرات المستقبلية (لا يوجد إعادة تخصيص لصالح أولويات أهم من خلال ترشيد الإنفاق). في الوقت الذي قد ينطبق فيه هذا الوضع على غالبية الوزارات إلا أنه ليس من الممارسات الجيدة في إعداد الموازنة، فمن أهم

الأدوار التـي تلعبهـا الموازنـة هـو إعـادة تخصـيص المصـادر حسـب أكثـر الأولويات أهمية وفقاً للخطة الوطنية العامة.
عرض التقديرات المستقبلية على مراحل

- **التمييز بين إعداد مجموعة من التقديرات المستقبلية والحفاظ عليها**

هنالك فرق بين إعداد تقديرات مستقبلية لأول مرة وبين الحفاظ على تقديرات مستقبلية موجودة. الجدير ذكره أنه لا يوجد حاجة لإعداد تقديرات أولية من الصفر كل عام حيث أنه يتم تحديثها كل عام بعد إعدادها.

- **منهجية إعداد المجموعة الأولى من التقديرات المستقبلية**

تتطلب عملية إعداد الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية إعداد تقديرات تغطي عامين بعد سنة الموازنة وعرضها على وزارة المالية. وهذه التقديرات موجودة في تصنيف ضبط الموازنة. ويجري تكرار هذه العملية كل عام حيث يتم إعداد تقديرات الموازنة للبرامج القائمة وإضافة تقديرات سنة إضافية.

وفي الوقت الذي تم فيه إدخال نموذج إعداد الموازنة في برنامج بيسان أصبح من الممكن تنفيذ عملية شاملة للتقديرات المستقبلية مما يبسط من عملية إعداد الموازنة. الخطوة الأولى هنا هي عمل المجموعة الأولى من التقديرات المستقبلية تستند إلى موازنة ٢٠١١، وأثناء عمل سقف الموازنة في وزارة المالية.

وتستند عملية تطوير موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تقديرات النفقات الجارية بالإضافة إلى الموازنة التطويرية المكونة من مشاريع ممولة من غالبيتها من قبل الجهات المانحة عبر حساب الخزينة. نستطيع تطبيق عملية التقديرات المستقبلية على التكاليف الجارية. يبين جدول ١ عرض الموازنة الجارية التي تتكون من عناصر يمكن دمجها في عملية التقديرات المستقبلية:

- جدول ١
- النفقات
- الأجور

- النفقات الجارية الأخرى
- العمليات
- النفقات التحويلية
- النفقات الرأسمالية

صافي الإقراض

يقوم دليل الإحصاءات المالية الحكومية ٢٠٠١ لصندوق النقد الدولي بتقسيم هذا الجدول إلى تفاصيل أكبر في عرض الحسابات الاقتصادية. وقد تبنت السلطة هذا العرض في إعداد وتنفيذ موازن ٢٠١١ وما بعدها. يبين جدول ٢ العرض على أساس الإحصاءات المالية الحكومية. كما يعرض الجدول تصنيف ضبط الموازنة على أساس تصنيف الإحصاءات المالية الحكومية. للمزيد من التفاصيل حول هيكلية تصنيف الموازنة ومنهجية التصنيف أنظر كتاب تصنيف هيكلية تصنيف موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول ٢

المصاريف	تصنيف الموازنة
تعويضات الموظفين	
الرواتب والأجور	٢١١
المساهمات الاجتماعية	٢١٢
استخدام السلع والخدمات	
السفر بمهمة رسمية	٢٢١
مصاريف تشغيلية محددة	٢٢٢
إيجار	٢٢٣
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٢٤
استهلاك الرأسمال الثابت	
استهلاك الرأسمال الثابت	٢٣١

فائدة	
فوائد لغير المقيمين	٢٤١
فوائد مقيمين غير حكوميين	٢٤٢
فوائد لوحدات حكومية عامة	٢٤٣
دعم حكومي	
دعم حكومي لمؤسسات عامة	٢٥١
دعم حكومي لمؤسسات خاصة	٢٥٢
منح	
منح إلى حكومات أجنبية	٢٦٢
منح لمنظمات دولية	٢٦٣
منح لوحدات حكومية أخرى	٢٦٤
مخصصات اجتماعية	
مخصصات الضمان الاجتماعي	٢٧١
مخصصات المساعدات الاجتماعية	٢٧٢
مخصصات اجتماعية للموظفين	٢٧٣
مصاريف أخرى	
مصاريف ممتلكات غير الفوائد	٢٨١
مصاريف أخرى مختلفة	٢٨٢

بعد المصادقة على الموازنة الجارية لسنة ٢٠١١ تصبح البرامج القائمة والموافق عليها وأساس التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣، كما يمكن السير قدماً في وضع التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بشكل موازي لعملية إعداد موازنة ٢٠١١ باستخدام نموذج إعداد الموازنة. وعند تحديد أسقف مستويات تصنيف ضبط الموازنة والبرامج ومن ثم إدخالها في نموذج إعداد الموازنة فإن النموذج يقوم بحساب التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على مستوى البرنامج/تصنيف ضبط الموازنة **بناء على عملية تعديل المقاييس التالية:**

المقياس الاقتصادي:

تعديل التضخم المالي وتوقعات الأسعار الأخرى

يتم إعداد التقديرات المستقبلية على أساس الأسعار الجارية بالتالي فإنه يجب تعديل أرقام ٢٠١١ حسب التضخم المالي وأي عوامل أسعار ترتئيها الإدارة العامة للموازنة ملائمة وذلك وفقاً لتنبؤات الأوضاع المالية وأوضاع الاقتصاد الكلي للسنة التالية. وعند تحديد الأوضاع المالية وأوضاع الاقتصاد الكلي فإنه يتم وضع المقاييس الاقتصادية المناسبة والتي ستستخدم في عمل تعديلات آلية على أرقام سنة ٢٠١١. ويمكن أن تختلف المقاييس حسب فئات الإنفاق في الموازنة الجارية ويمكن تطويرها لكي تطبق على أساس مستويات تصنيف ضبط الموازنة والإحصاءات المالية الحكومية وهيكلية تصنيف الموازنة التي تضعها الإدارة العامة للموازنة.

يبين جدول ٣ أننا نستطيع تطوير مقاييس لكل سنة وتطبيقها بالتتالي لمعرفة الأسعار المعدلة للسنة. يبين الجدول ضرورة تعديل نفقات الأجور والرواتب حسب التضخم المالي وزيادة الأجور وعوامل أخرى بنسبة ٣% لسنة ٢٠١٢ و ٤% لسنة ٢٠١٣.

جدول ٣

المصاريف	هيكلية تصنيف الموازنة تصنيف ضبط الموازنة	تقدير ٢٠١١	تقدير ٢٠١٢)حساب نموذج إعداد الموازنة)		تقدير ٢٠١٣) حساب نموذج إعداد الموازنة)	
		$		$		$
الرواتب والأجور	٢١١	١٠٠	١.٠٣	١٠٣	١.٠٤	١٠٧.١٢

عملية دورة موازنة ٢٠١١

على الإدارة العامة للموازنة أن تقرر في بداية كل دورة من دورات الموازنة بشأن المقاييس الاقتصادية التي ستطبق على الدورة التالية. على سبيل المثال، تقوم الإدارة العامة للموازنة بتحديد المقاييس الاقتصادية لسنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ عند إعداد موازنة سنة ٢٠١١. يعرض الملحق الثاني جدولاً

بالمقاييس الاقتصادية التي تحتاج إلى تطوير.

ثم يتم دمج الجدول بعد استكماله في نموذج إعداد الموازنة واستخدامه في تحديث التقديرات المستقبلية بعد تحديد أسقف موازنة ٢٠١١ قبل توزيعها على الوزارات في ٧ آب/أغسطس ٢٠١١، كما هو مبين في شكل ٣ –الخط الزمني لإعداد الموازنة. ستزود الأرقام التي يتم الوصول إليها بهذه الطريقة الوزارات بأسقف الموازنة لسنة ٢٠١١ المتعلقة بالأنشطة بالإضافة إلى التقديرات المستقبلية الدلالية لسنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على مستوى البرنامج/تصنيف ضبط الموازنة.

قد تقوم الوزارات بعمل تغييرات في البرامج والأنشطة وتضع تصنيفات جديدة عندما تستجيب لبلاغ الموازنة من خلال تقديم نماذج الموازنة الجارية والتطويرية، مما سيؤدي إلى تغيير أسقف موازنة البرامج/تصنيف ضبط الموازنة الموزعة في ٢٠١١.

كما قد تختلف أسقف البرامج/ تصنيف ضبط الموازنة أثناء فترة التفاوض حول الموازنة في أيلول/سبتمبر، على أية حال، بجد تسجيل أسقف البرامج/ تصنيف ضبط الموازنة لسنة ٢٠١١ سيقوم نموذج إعداد الموازنة بحساب التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ آلياً على أساس جدول المقاييس الاقتصادية.

تستمر عملية إعادة الحسابات حتى تتم المصادقة على الموازنة، فبعد ذلك يتم حساب التقديرات المستقبلية بعد المصادقة على الموازنة "وإغلاقها" من خلال عمل تقديرات مستقبلية لكل برنامج/ تصنيف ضبط موازنة للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وذلك على أساس البرامج الجارية الموافق عليها.

تصبح أرقام التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ نقطة البداية لتحديد أسقف موازنة ٢٠١٢ في عملية إعداد الموازنة التالية:

إجراء تحديث التقديرات المستقبلية الحالية

عند الانتهاء من إعداد التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ والتأكد من أنه سيتم استخدام التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ كنقطة بداية لإعداد موازنة سنة ٢٠١٢ فإن الخطوة التالية هي تحديد التقديرات المستقبلية قبل بدء عملية إعداد موازنة ٢٠١٢ من خلال إصدار بلاغ الموازنة في ١ تموز/يوليو ٢٠١١.

هنالك بعض التعديلات الإضافية المطلوبة بعد وضع التقديرات المستقبلية وتشغيلها **وهي:**

تعديلات ناجمة عن السياسات

تمثل التقديرات المستقبلية تكلفة سياسات وبرامج السلطة الوطنية الفلسطينية المبينة في موازنة ٢٠١١، وعند تغيير السياسات بعد المصادقة على موازنة ٢٠١١ وقبل صدور بلاغ موازنة ٢٠١٢ بسبب اتخاذ قرارات تتعلق بالمصاريف والمدخرات أو تغيير الرواتب الحكومية مثلاً فإنه يجب تحديث التقديرات المستقبلية لتتناسب مع التغييرات السياساتية.

تعديلات في الموازنة العادية

يجب أن ترتكز عملية إعداد الموازنة على التقديرات المستقبلية، بالتالي يجب التأكد من دقتها وتحديثها قبل إصدار بلاغ موازنة السنة القادمة من أجل الأخذ بعين الاعتبار التغييرات السياساتية.

عنها يكون لدى الإدارة العامة للموازنة المعرفة المتعلقة "بمساحة" الموازنة التالية استناداً إلى تنبوءات الاقتصاد الكلي والإيرادات المالية.

تعديلات ما قبل إعداد ملاحق الموازنات

كما ينبغي تعديل التقديرات المستقبلية قبل وضع أي ملحق موازنة من خلال إدخال الاختلافات والتصنيفات الجديدة لمنع الحذف أو التكرار.

تعديلات ناجمة عن الطلب

تتعلق هذه التعديلات بالبرامج مثل مراجعة التنبؤات في زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس مما قد يتطلب تعديل التقديرات المستقبلية لبعض البرامج المدرسية.

يتم احتساب هذه التعديلات من خلال ورقة عمل التكلفة للبرنامج costing spreadsheets موضع السؤال.

تعديل المقاييس الاقتصادية

تأتي التقديرات المستقبلية بأسعار تحتسب التغييرات، على سبيل المثال، نجد التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢ مشتملة على تأثير التضخم المالي لسنة ٢٠١١ وتقديرات المقاييس الاقتصادية لسنة ٢٠١٢. وهذا ينطبق على التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٣. أنظر الجدول أدناه:

جدول ٣

المصاريف	هيكلية تصنيف الموازنة تصنيف ضبط الموازنة	تقدير ٢٠١١	تقدير ٢٠١٢ (حساب نموذج إعداد الموازنة)		تقدير ٢٠١٣ (حساب نموذج إعداد الموازنة)	
		$		$		$
الرواتب والأجور	٢١١	١٠٠	١.٠٣	١٠٣	١.٠٤	١٠٧.١٢

بالتالي فإن التقديرات المستقبلية تشتمل على افتراضات المقاييس الاقتصادية ولكن إذا تغيرت هذه الافتراضات نتيجة لنشر بيانات اقتصادية حديثة فإن ذلك يتطلب تعديل التقديرات المستقبلية. ويتم ذلك من خلال ١. استخدام عامل "تحديث المقاييس الاقتصادية" لكل سنة ٢. جمع التعديلات للسنوات القادمة.

وتسمى هذه العملية إعادة تأسيس التقديرات المستقبلية". أنظر الجدول أدناه الذي يبين هذه العملية: تم تطوير جدول ٣ في حزيران/يونيو ٢٠١٠ على أساس تقديرات المقاييس الاقتصادية كما هو مبين في ملحق ٢:

المصاريف	تصنيف الموازنة	المقاييس الاقتصادية	
		٢٠١٢	٢٠١٣
تعويضات الموظفين			
الرواتب والأجور (تقديرات شهر حزيران/يونيو لسنة ٢٠١٠	٢١١	١.٠٣	١.٠٤

تحديث المقاييس الاقتصادية في حزيران ٢٠١١ من أجل عملية إعداد موازنة ٢٠١١:

المصاريف	تصنيف الموازنة	المقاييس الاقتصادية	
		٢٠١٢	٢٠١٣
تعويضات الموظفين			
الرواتب والأجور (تقديرات شهر حزيران/يونيو لسنة ٢٠١٠	٢١١	١.٠٥	١.٠١

من الواضح أن تنبؤات المقاييس لسنة ٢٠١٢ المبينة في التقديرات المستقبلية الجارية هي ٣.٠% وتم زيادة هذه النسبة إلى ٥.٠% لغاية إعادة تأسيس التقديرات المستقبلية. ويتم هذا من خلال عامل تعديل المقاييس وهو معدل المقاييس الجديدة والقديمة ١.٠٥/١.٠٣ لعمل عامل تعديل لـ ١.٠١٩٤ الذي يتم تطبيقه على التقديرات المستقبلية الجارية لسنة ٢٠١٢.

يمكن بنفس الطريقة تحديث التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٣ من خلال أخذ التقديرات المستقبلية التي يتم احتسابها مؤخراً لسنة ٢٠١٢ وتطبيق عامل تعديل المقاييس (١.٠١/١.٠٤ أو ٠.٩٧١١) عليها.

جدول ٣ محدث

المصاريف	هيكلية تصنيف الموازنة تصنيف ضبط الموازنة	تقدير ٢٠١١	تقدير ٢٠١٢ (حساب نموذج إعداد الموازنة)		تقدير ٢٠١٣ (حساب نموذج إعداد الموازنة)	
		$		$		$
الرواتب والأجور)تقديرات حسب ما جاء في حزيران ٢٠١٠)	٢١١	١٠٠	١.٠٣	١٠٣	١.٠٤	١٠٧.١٢
الرواتب والأجور (تقديرات حسب ما جاء في حزيران ٢٠١١)			١.٠١٩٤*١٠٣ ١٠٥			٠.٩٧١١*١.٠٤*١.٠١٩٤*١٠٣ ١٠٦.٠٥

وبعد تحديث جدول المقاييس الاقتصادية تتم برمجة إعادة التأسيس في نموذج إعداد الموازنة وتصبح عملية الحسابات آلية.

تأتي عملية إعادة تأسيس التقديرات المستقبلية في بداية دورة إعداد الموازنة.

وتتطلب إغلاق بيانات نموذج إعداد الموازنة في وجه أي تعديلات حتى الانتهاء من عملية إعادة التأسيس.

تصنيفات الاختلاف

يتم الاحتفاظ بسجل يحتوي على سبب الاختلافات أثناء الاحتفاظ بالتقديرات المستقبلية في نموذج إعداد الموازنة باستخدام تصنيفات الاختلاف. "أسباب التصنيف" **الرئيسية هي:**

- تعديلات جديدة على أساس السياسات (إجراءات الإنفاق/الادخار، حسب نوع الإجراء) مع تصنيف جديد لكل إجراء.
- تعديلات ناجمة عن الطلب
- تعديلات ناجمة عن إعادة التأسيس

يتم إدخال كل تعديل بشكل منفصل مع إدخال تاريخ التعديل وتاريخ التمويل. يمكن استخدام التقديرات المستقبلية عند تحليل الموازنة عندما تطلب المؤسسات تمويل إضافي.

حيث تقوم المؤسسة التي تطلب تمويل يزيد عن التقديرات المستقبلية للبرامج بتوضيح الفارق من حيث التغيير في نتائج البرنامج.

إعداد تقديرات سنوية مستقبلية جديدة

بعد استخدام التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٢، التي تم تطويرها أثناء إعداد موازنة ٢٠١١، كأساس لإعداد موازنة ٢٠١٢ يتم إضافة سنة جديدة لسنة ٢٠١٤ **كما يلي:**

- نسخ التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٣ في حقول سنة ٢٠١٤ في قاعدة بيانات نموذج إعداد الموازنة
- طرح مبالغ البرامج/الأنشطة التي ستنتهي أو تقلص سنة ٢٠١٤.
- إضافة مبالغ البرامج/الأنشطة التي ستستمر أو تزداد سنة ٢٠١٤.

وهذا يشكل التمويل المطلوب لسنة ٢٠١٤ لاستمرار السياسات المتعلقة بموازنة ٢٠١٢. وبما أنه تم نسخ التقديرات المستقبلية لسنة ٢٠١٤ من سنة ٢٠١٣ فإنها ستعكس المقاييس الاقتصادية لسنة ٢٠١٣ مما يتطلب تعديل المقاييس الاقتصادية وفقاً لسنة ٢٠١٤.

عملية التسوية

يفضل أن يكون هنالك قابلية لتسوية التقديرات المستقبلية مع التقديرات الفعلية للموازنة باستخدام المعادلة التالية:

التقديرات المستقبلية لموازنة ٢٠١٢ حسب كانون ثاني/يناير سنة ٢٠١١+ القرارات السياساتية منذ المصادقة على موازنة ٢٠١١+ مراجعات المقاييس الاقتصادية خلال ٢٠١١ = تقديرات موازنة ٢٠١٢

يبين جدول التسوية التأثير النسبي لقرارات الحكومة والمقاييس الاقتصادية على حقيق استهدافاتها المالية.

ملحق ١: تفسير المصطلحات المستخدمة في التقديرات المستقبلية

سقف موازنة الوزارة/المؤسسة	التقديرات المستقبلية للسنة المالية القادمة ومخصصات الوزارات والمؤسسات التي تقرها السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لأهدافها وأولوياتها.
المبلغ المخصص	المبلغ المقدر لتمويل سياسات الموازنة الجارية القادمة النابعة من الهدف المالي العام للسلطة الوطنية الفلسطينية.
ضغط الموازنة	المصاريف المحتملة ذات المخاطر القوية غير الأكيدة مثل مصاريف حالات الطوارئ في حال وقوعها.
مقياس اقتصادي	المعامل الرياضي المطبق في احتساب تقديرات الموازنة من سنة إلى أخرى مثل المعامل المستخدم في تعديل التضخم المالي والتقديرات القائمة على الطلب وتغييرات الأحوال الاقتصادية وعوامل نمو السكان.
سياسة خروج	مستوى الخدمة الذي تسمح به السلطة الوطنية الفلسطينية للتمويل المستمر من خلال الموازنة السنوية. بالتالي فإن تكلفة برنامج ما هي مستوى التمويل المطلوب لاستمرارها.
تقديرات مستقبلية	نتائج التكلفة السنوية المستقبلية لمتطلبات التمويل
تحديث التقديرات المستقبلية	هي عملية تعديل التقديرات المستقبلية للوزارات والمؤسسات التي تجري مرتين في السنة في أول دورة الموازنة وفي نهاية عملية المصادقة عليها ونشر كتاب الموازنة السنوي.

مقترح سياسة جديدة	مقتــرح لتمويــل برنــامج أو نشــاط أو مشــروع جديــد ضــمن السقف المحدد، أو مقترح لتغيير مستوى تقديم خدمات معينة.
حصيلة الأسعار	مستوى الأسعار المتوقعة خلال سنوات التقديرات المستقبلية
السنوات الأخرى	وهــي الســنوات التــي تقــع خــارج نطــاق ســنة الموازنــة التــي أعددنا لها تقديرات مستقبلية
التقــديرات المســتقبلية المنقولة	عملية استخدام التقديرات المستقبلية القائمة والتي تم تحديثها وفقاً لأي تغييرات فـي المقـاييس الاقتصـادية فـي بدايـة السـنة المالية لأرشفة السنوات الأخرى وسنة الموازنة الحالية.

ملحق ٢: جدول المقاييس الاقتصادية

المصاريف	تصــنيف الموازنة	المقاييس الاقتصادية	
		٢٠١٢	٢٠١٣
تعويضات الموظفين			
الرواتب والأجور	٢١١		
المساهمات الاجتماعية	٢١٢		
استخدام السلع والخدمات			
السفر بمهمة رسمية	٢٢١		
مصاريف تشغيلية محددة	٢٢٢		
إيجار	٢٢٣		
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٢٤		
استهلاك الرأسمال الثابت			
استهلاك الرأسمال الثابت	٢٣١		
فائدة			
فوائد لغير المقيمين	٢٤١		
فوائد مقيمين غير حكوميين	٢٤٢		
فوائد لوحدات حكومية عامة	٢٤٣		
دعم حكومي			

دعم حكومي لمؤسسات عامة	٢٥١		
دعم حكومي لمؤسسات خاصة	٢٥٢		
منح			
منح إلى حكومات أجنبية	٢٦٢		
منح لمنظمات دولية	٢٦٣		
منح لوحدات حكومية أخرى	٢٦٤		
مخصصات اجتماعية			
مخصصات الضمان الاجتماعي	٢٧١		
مخصصات المساعدات الاجتماعية	٢٧٢		
مخصصات اجتماعية للموظفين	٢٧٣		
مصاريف أخرى			
مصاريف ممتلكات غير الفوائد	٢٨١		
مصاريف أخرى مختلفة	٢٨٢		

إستراتيجية الموازنة

ينطلق تعريف إستراتيجية الموازنة من أولويات وإستراتيجيات الخطة الوطنية العامة ومعرفة عدد الإستراتيجيات التي يمكن تحقيقها خلال العام القادم وضمن المصادر المتوفرة. الجدير بالذكر أن إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأمد هو الذي يبين المصادر المتوفرة كما يبين الإطار المالي متوسط الأمد تأثير التنبؤات المتعلقة بإيرادات ونفقات الحكومة ويساهم في تحديد أيسقف نفقات القطاعات المتعلقة بالموازنة التطويرية.

تمكننا هذه الأمور مجتمعة من قياس "المساحة المالية" أو النفقات التي يمكن تخصيصها في الموازنة الجارية (إطار الإنفاق متوسط الأمد).

بلاغ الموازنة

وهي الخطوة التالية من خطوات إعداد الموازنة. يصدر بلاغ الموازنة حسب القانون في ١ تموز/يوليو من كل عام عن وزارة المالية بعد مصادقة مجلس الوزراء على الموازنة. يوضح بلاغ الموازنة إستراتيجية الموازنة وتوجهات الخطة الوطنية العامة والأولويات بالإضافة إلى سياق الاقتصاد الكلي والمالي الكلي.

كما يبين أسقف الموازنات الجارية لكل وزارة ومؤسسة ويطلب الوزارات والمؤسسات أن تقدم تقديرات لنفقاتها الجارية والتطويرية.

كما يطالب البلاغ الوزارات والمؤسسات بتشكيل فرق لتنسيق عملية إعداد الموازنة وتتواصل هذه الفرق مع الخبراء في وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية من أجل الحصول على الإرشاد والمساعدة. كما أن هنالك عدد من النماذج الخاصة بالموازنة التي على المؤسسات والوزارات استكمالها وتقديمها بشكلها الالكتروني حيث ترتبط هذه النماذج الكترونياً ببرنامج بيسان كما سيكون هنالك دليل كامل في برنامج بيسان وفي البرامج الأخرى المستخدمة في السلطة الوطنية الفلسطينية حول استكمال هذه النماذج.

الصلاحية التشريعية للموازنة

تصدر الصلاحية القانونية لعملية إعداد الموازنة عن القوانين الرئيسية **الثلاثة التالية**:

- قانون الموازنة العامة والشؤون المالية رقم ٧ لسنة ١٩٩٨.
- اللوائح المالية للوزارات والمؤسسات العامة الصادرة سنة ٢٠٠٨.
- قانون الموازنة السنوي الذي يشمل كتاب الموازنة

شكل رقم ٤ : اللوائح المالية التي تحكم عملية إعداد بلاغ الموازنة

إعداد الموازنة

المادة (١٣)

تقديم تقرير حول الوضع المالي

- تقدم الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة في الأول من أيار من السنة الجارية تقريرا وتحليلا شاملا إلى مجلس الوزراء حول الوضع المالي العام مع توقعات موضوعية لحركة الموارد والالتزامات خلال الفترة المتبقية من السنة المالية والتوصيات لوضع سياسات للاستجابة للتطورات الاقتصادية المتوقعة، ويسترشد مجلس الوزراء بهذا التقرير في وضع المؤشرات والسياسات الخاصة لإعداد مشروع الموازنة العامة للسنة المالية القادمة.
- تقوم دائرة الموازنة بتحضير بلاغ إعداد الموازنة العامة على أساس المؤشرات والتوقعات الاقتصادية والسياسات المالية والاقتصادية المعتمدة من مجلس الوزراء.
- يصدر البلاغ في موعد لا يتجاوز الأول من شهر تموز (يوليو) من السنة المالية الجارية موضحا فيه الأتي :
- التوقعات المالية والاقتصادية المؤشرات والسياسات الاقتصادية والمالية للعام القادم.
- حدود الإيرادات التي يتوجب تقدير الموازنات على أساسها.
- تقدير النفقات على أساس عدم تغيير السياسات.
- التعليمات والنماذج والمعلومات المطلوبة.
- دليل النفقات الجارية والرأسمالية والتطويرية مقسما إلى مجموعات موضحا بنود كل مجموعة والمفهوم المقابل لكل بند والنفقات التي ستدرج ضمنه في موازنة السنة القادمة.
- الجدول الزمني لإعداد تقديرات الموازنة العامة للعام القادم .

مادة (١٤)

مضمون النماذج

تحتوي النماذج والمعلومات التي يتضمنها بلاغ إعداد الموازنة العامة **على ما يلي:**

- كشف يوضح تقديرات النفقات لكل بند رئيسي من هيكل الموازنة العامة **وفقا لما يلي:**
  - الإنفاق الفعلي للسنة المالية السابقة.
  - الإنفاق الفعلي للأشهر الستة الأولى من السنة الجارية.
  - الإنفاق المتوقع للأشهر الستة المتبقية من السنة الجارية.
  - تقديرات النفقات للسنة المالية القادمة.
- كشف يوضح تقديرات الإيرادات لكل بند رئيسي من هيكل الموازنة العامة **وفقا لما يلي:**
  - الإيرادات الفعلية للسنة المالية السابقة.
  - الإيرادات الفعلية للستة أشهر الأولى من السنة الجارية.
  - توقعات الإيرادات للستة أشهر المتبقية من السنة الجارية.
  - تقديرات الإيرادات للسنة المالية القادمة على أساس التعرفة والمعايير المطبقة حاليا.
  - إيرادات لمقترحات جديدة ولتعديل التعرفة وتقديرات الإيرادات الناتجة عن هذه المقترحات ويتم مقارنة الإيرادات الفعلية بالتقديرات المقابلة لها في كل حالة.
  - كشف ببيانات الموظفين وتقديرات الرواتب للسنة القادمة.
  - جدول تشكيلات الوظائف للسنة القادمة مرفقا معه الهيكل التنظيمي للدائرة.

- خلاصة الإحداثات المطلوبة للسنة القادمة موضحا فيه الأسباب.
- خلاصة الإحداثات الوظيفية التي مازالت تحت الإجراء ومعيقات استكمال التوظيف.
- كشف بالاحتياجات المالية للنفقات الجارية وشراء السلع والخدمات التشغيلية مرفقا معها البيانات التفصيلية لمركبات بنود الإيجارات و المياه والكهرباء و الاتصالات و القرطاسية والمطبوعات والصيانة والإصلاحات و المواد واللوازم الاستهلاكية ومصاريف وسائط النقل وأية كشوف أخرى تطلبها الوزارة.
- كشوف تفصيلية بالمركبات الحكومية وأرقام اشتراكات الهواتف الأرضية والنقالة.
- كشف بالاحتياجات المالية لشراء السلع المعمرة(الرأسمالية).
- خلاصة التمويل الرأسمالي طويل المدى (المشاريع التطويرية) المنفذة في السنة الجارية.
- كشف بتفاصيل المشاريع الرأسمالية المقترحة (المشاريع التطويرية) مرفقا معها تقرير كامل بالوثائق اللازمة وفقا لطبيعة المشروع والتعليمات المبينة في البلاغ وأية وثائق أو بيانات تطلبها الوزارة على أن تشمل تلك التفاصيل تكلفة النفقات التشغيلية الناتجة لاحقا عن تنفيذ تلك المشاريع.

استكمال إعداد الموازنة

الخطوات اللاحقة

تقوم وزارة المالية بمراجعة موازنات الوزارات والمؤسسات (ما تقدمه الوزارات والمؤسسات استجابةً لبلاغ الموازنة) ثم تقوم بإجراء مشاورات معها وصولاً إلى تقديرات موحدة للموازنة. ثم تحول التقديرات إلى وزير المالية ليقوم بدوره بالمصادقة عليها. وتقوم وزارة المالية بوضع خطاب الموازنة الذي يلقيه وزير المالية أمام مجلس الوزراء.

قانون الموازنة السنوي وكتاب الموازنة

كما تعمل وزارة المالية على وضع قانون الموازنة السنوي. الجدير بالذكر أن ما يحتوي عليه كتاب الموازنة من معلومات تصبح جزءاً من قانون الموازنة السنوي ولها تأثير على تنفيذ الموازنة وطريقة عرضها. المتطلبات التشريعية الأخرى في هذا المجال موضحة في شكل ٥ أدناه.

يحتوي شكل ٦ على ملخص المحتويات الرئيسية لكتاب الموازنة ويحدد الجهات المسؤولة عن إعدادها. عند مصادقة وزارة المالية على تقديرات الموازنة ومحتويات كتاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة، تقوم بعرضها على مجلس الوزراء في منتصف تشرين أول من العام.

ثم يعرض مشروع قانون الموازنة وخطاب الموازنة وتقرير رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية على المجلس التشريعي في الأول من تشرين الثاني.

ثم يعرض قانون الموازنة وكتاب الموازنة على الرئيس للتوقيع عليها لتصبح قانوناً ساري المفعول.

شكل رقم ٥: قانون الموازنة السنوي ومتطلبات كتاب الموازنة

مادة (٢١)

تستكمل إجراءات مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره وإصداره كقانون قبل بداية السنة المالية الجديدة على أن يتضمن مشروع قانون الموازنة العامة **ما يلي**:

- كشفاً مصنفاً للإيرادات التقديرية و النفقات المقترحة لكل دائرة. ويحدد الكشف الإيرادات والنفقات الفعلية للسنة المالية السابقة والتقديرات المعدلة للسنة المالية الجارية.
- المقترحات المتعلقة بتحصيل إيرادات إضافية من خلال الإجراءات الضريبية وغير الضريبية والاقتراض الإضافي لمواجهة أي عجز بالموازنة. و يجب أن ينظر إلى مستوى العجز المتوقع كحد أعلى.

- المقترحات التي يتضمنها مشروع قانون الموازنة العامة المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية تحت التنفيذ شاملة عملية تقييم التقدم الفعلي في ضوء الأهداف المخططة وكشفاً بالاحتياجات المالية للسنوات المالية القادمة.
- مبررات وتفاصيل تنفيذ المشاريع الرأسمالية الجديدة لغايات تمكن المجلس التشريعي من اتخاذ القرارات بشأنها.

شكل رقم ٦: متطلبات كتاب الموازنة

الرقم	وصف المحتوى	شكل المحتوى	الجهة المسؤولة عن الإعداد
•	صفحة المحتويات	نصوص نثرية	الإدارة العامة للموازنة العامة
•	خطاب الموازنة الذي يلقيه وزير المالية	نصوص نثرية	الإدارة العامة للموازنة العامة/وزارة المالية
•	مشروع قانون الموازنة	نصوص نثرية	الإدارة العامة للموازنة العامة
•	إطار الاقتصاد الكلي: •مؤشرات اقتصادية مختارة ملخص موازنة تغطي ثلاث سنوات المادة ٢١ من قانون الموازنة معلومات المادة ٢١ من قانون الموازنة	 صفحات اكسل صفحات اكسل لم تحدد بعد نصوص نثرية	 الإدارة العامة للموازنة العامة الإدارة العامة للموازنة العامة المحاسب العام وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
•	المقبوضات المقدرة للسنة المالية القادمة	صفحات اكسل	دائرة الخزينة
•	موازنة لثلاث سنوات تستند إلى القطاعات الوطنية والخطة الوطنية العامة بالشيكل أولاً ثم بالدولار	صفحات اكسل	الإدارة العامة للموازنة العامة

•	مجموع مصاريف كل وزارة/مؤسسة في كل قطاع بالشكل أولاً ثم بالدولار	صفحات اكسل	الإدارة العامة للموازنة العامة
•	نصوص توضح الغايات الإستراتيجية لكل وزارة ومؤسسة وتفاصيل البرامج والأنشطة وتشمل: أسماء البرامج والمسمى الوظيفي لمدير البرنامج والاستهدافات ومؤشرات الأداء ووصف المخرجات والوظائف الحالية والمطلوبة	صفحات اكسل	الإدارة العامة للموازنة العامة
•	مجموع تكلفة كل برنامج والنفقات التطويرية	صفحات اكسل	الإدارة العامة للموازنة العامة

المصطلحات المستخدمة في الموازنة

تعني المصطلحات التالية ما يلي وذلك ضمن سياق إعداد موازنة البرامج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية:

نظام محاسبي مجموعة الإجراءات المحاسبية وآليات الضبط الداخلية والدفاتر المحاسبية والخطط وشجرة الحسابات المستخدمة في إدارة وتوثيق العمليات المالية وإعداد التقارير عنها. يحتوي النظام على قيود مزدوجة وتسجيل جميع مراحل الدفعات والمقبوضات التي تبين العمليات المحاسبية ودمج حسابات الموجودات والمطلوبات مع الحسابات التشغيلية وحفظ السجلات بشكل يسمح بتدقيقها.

نشاط تعمل موازنة الأداء على تقسيم النفقات المقترحة إلى أنشطة ومقاييس عمل تربط بين النشاط والتكلفة. النشاط هو الجزء الأصغر في البرنامج ذو الغرض

المعرف والتكاليف المخصصة. فالنشاط هو ما نقوم به من أجل تحقيق أولويات سياساتية ضمن البرنامج.

تدقيق قيام جهات ذات خبرة بمراجعة مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والمالية أو الأداء. تتم المراجعة لتلبية متطلبات الإدارة (التدقيق الداخلي) أو لصالح جهة تدقيق خارجية أو لصالح معرفة مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية (التدقيق الخارجي). يقوم المدقق الداخلي بمتابعة أنظمة الضبط الإدارية ومن ثم رفع التقارير إلى الإدارة العليا مبيناً نقاط الضعف والتوصيات المتعلقة بمعالجتها.

موازنة أساسية التمويل المخصص للبرامج أو السياسات القائمة – الإنفاق الحالي على البرامج المعدلة وفقاً للتضخم، نفقات لمرة واحدة، المتطلبات القانونية المرتبطة بتغييرات ديمغرافية تقتضي التفاوض بشأن زيادة أو تخفيض الإنفاق خلال إعداد الموازنة. تشتمل الموازنة الأساسية على تكاليف المستوى الجاري للنشاط وهو تكلفة البرامج القائمة المعدلة وفقاً للتضخم، نفقات لمرة واحدة، وتأثير القرارات المتخذة خلال السنة الجارية.

برنامج بيسان وهو نظام الإدارة المالية الذي تستخدمه السلطة الوطنية الفلسطينية. يعمل برنامج بيسان على دمج نظام محاسبي رئيسي يلبي الاحتياجات الأساسية للمعلومات بالإضافة إلى احتوائه على نماذج للذمم الدائنة والذمم المدينة ودفتر الأستاذ. يدعم مثل هذا النظام التنبؤ على مستوى الاقتصاد الكلي وإعداد الموازنة وتنفيذها والحسابات الرئيسية وإعداد تقارير التحليل المالي على المستويات العملية. هناك أنظمة مساعدة تعمل على تحسين أداء القطاع العام وهي أنظمة إدارة النقدية والدين وإدارة الإيرادات والخدمات والتدقيق.

موازنة هي وثيقة تحتوي على خطة الحكومة المتعلقة بالأنشطة المالية المستقبلية. عادة ما يتم إعداد الموازنة سنوياً، وتشتمل الموازنة على بيان حكومي يتناول النفقات المقترحة والإيرادات والاقتراض والعمليات المالية الأخرى للسنة القادمة. تغطي الموازنة في بعض الدول فترات تصل إلى سنتين أو ثلاث سنوات. تعد الموازنة على الأساس النقدي في معظم البلدان. يتم عرض الموازنة على البرلمان الذي بدوره يعطي صلاحية الإنفاق من خلال موافقته على قانون موازنة أو قانون تخصيص الموازنة استناداً إلى مشروع الموازنة.

استثمار رأسمالي استخدام الأموال في شراء أو تحسين الموجودات الرأسمالية مثل الأبنية والمعدات.

الأساس النقدي المحاسبي طريقة محاسبية تقوم على أساس الاعتراف بالإيرادات عند استلام النقد وبالمصاريف عند دفع النقد. وهذه هي الطريقة المحاسبية التي تستخدمها السلطة الوطنية الفلسطينية.

شجرة الحسابات تقدم شجرة الحسابات هيكلية تحتوي على تسجيل للعمليات المالية وإعداد التقارير المتعلقة بها لجهة حكومية معينة. كما تعمل على تصنيف العمليات المالية التي يمكن تتبعها لأغراض إدارية وبيانها في القوائم المالية. يتم تنظيم العمليات المالية على شكل موجودات وأصول وإيرادات (دخل) أو حسابات مصاريف.

موازنة رئيسية تشتمل على كامل الدخل والإنفاق (بما فيها تمويل الجهات المانحة) التي تمر عبر وزارة المالية (من خلال حساب الخزينة الموحد).

تكلفة أداة إدارية تستخدم في تقدير المصادر اللازمة لتنفيذ نشاط/برنامج ضمن ظروف عمل اعتيادية.

موازنة تطويرية ذلك الجزء من الموازنة الرئيسية الذي تموله جهة مانحة.

كفاءة قياس نسبة المدخلات بالمخرجات وقياس مدى توفر المصادر اللازمة لتنفيذ الأنشطة. مثلاً: تكلفة برنامج تطعيم/عدد المطعمين.

فعالية قياس نسبة مخرجات مشروع ما (أو المصادر المستخدمة في الوصول إلى المخرجات). مثلاً: نسبة الانخفاض في عدد الوفيات الناجمة عن التطعيم.

موازنة خارجية برنامج/نشاط فرعي ممول مباشرة بواسطة جهة مانحة دون المرور عبر حسابات وزارة المالية.

إدارة مالية أنظمة وإجراءات قانونية وإدارية تفوض الوزارات والمؤسسات الحكومية القيام بأنشطة تضمن الاستخدام السليم للمال العام وفقاً لمعايير مبينة مثل النزاهة والكفاءة والفعالية والانتظام. تشمل الإدارة المالية تحصيل الإيرادات وإدارة وضبط الإنفاق العام والمحاسبة المالية وإعداد التقارير وإدارة النقدية وأحياناً إدارة الموجودات.

عنصر أساسي تحديد نفقات العام القادم حسب بنود الإنفاق أو "العناصر الرئيسية" التي غالباً ما تأتي مفصلة ومبينة للمبالغ المسموح لكل وزارة ومؤسسة إنفاقها على الموظفين والعلاوات والسفر والمعدات وما إلى ذلك. ويكون التركيز الأهم لنظام الموازنة هو تحديد أسقف العناصر الرئيسية في الموازنة وضمان عدم قيام المؤسسات والوزارات بالإنفاق ضمن حدود المخصصات.

إطار الموازنة متوسط الأمد عبارة عن إطار يحتوي على المصادر المبينة من الأعلى إلى الأسفل وعلى تقدير للتكاليف الحالية وتكاليف السياسات متوسطة الأمد المبينة من الأسفل إلى الأعلى، بالإضافة إلى عمل مطابقة بين هذه التكاليف والمصادر المطلوبة. عادة ما تكون المطابقة بين التكاليف ضمن سياق إعداد الموازنة السنوية الذي يركز على الحاجة إلى تغيير السياسات بحيث تعكس الحاجة إلى إجراء تغييرات في السياسات بشكل يعكس أوضاع الاقتصاد الكلي المتغيرة والتغييرات في الأولويات الإستراتيجية للحكومة.

إطـار الإنفـاق متوسط الأمد هو عبارة عن إطار موازنة متوسط الأمد ولكن بتركيز على تقديرات تكلفة البرامج بالإضافة إلى التركيز على المخرجات. يعمل إطار الإنفاق متوسط الأمد على تطوير منهجية إطار الموازنة متوسط الأمد من خلال إضافة موازنة تستند إلى عناصر أنشطة ومخرجات. تعمل هذه الأساليب على إضفاء قيمة مالية على الإنفاق العام بالإضافة إلى تمكين الانضباط المالي وإستراتيجية تحديد الأولويات.

الإطـار المـالي متوسط الأمد هو إطار دمج سياسة التحليل المالي والموازنة على الأمد المتوسط من خلال ربط نظام التنبوءات المالية التجميعية بعملية انضباطية لحفظ تقديرات الموازنات المفصلة متوسطة الأمد للوزارات التي تعكس سياسات الحكومة. وتكون تقديرات النفقات بمثابة أساس التفاوض مع الوزارات، وفي النهاية يتم تسويتها مع النتائج المالية.

القطاعـات الوطنية هنالك أربعة قطاعات وطنية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وهي: القطاع الاجتماع، القطاع الاقتصادي، قطاع الحكم، قطاع البنية التحتية.

نتيجة تصف النتيجة الانجازات التي نسعى لتحقيقها عند الانتهاء من تنفيذ نشاط أو أكثر. وتبين النتيجة الأثر الذي نسعى من أجل تحقيقه في المجتمع. ينبغي أن تكون النتيجة ضمن المعقول ومقسمة على مراحل التطور المختلفة.

هدف الهدف الإستراتيجي هو عبارة عن جملة مختصرة تصف رسالة الوزارة. يصف هدف البرنامج أحد مسؤوليات الوزارة، كما أن الهدف العملي يصف المهمة المرتبطة ببرنامج فرعي معين.

مخرجات الخدمات أو ما ينجم عن نشاط معين. مثلاً: عدد الأشخاص الذين حصلوا على التطعيم.

برنامج مجموعة من الأعمال التي تقوم بها الوزارة استناداً إلى هدف رئيسي والمهام الرئيسية أو الخدمات التي تؤديها الوزارة (لا يزيد في الغالب عدد البرامج عن خمسة).

موازنة البرامج وهي ربط موازنة الحكومة والمصادر الأخرى بالبرنامج الذي هو عبارة عن هدف سياساتي عام والخطوات الضرورية للوصول إلى هذا الهدف. تصنف الموازنة حسب البرامج. تتطلب موازنة البرامج أن تغطي أهداف البرامج مدة تزيد عن سنة مالية واحدة. كما تتطلب مقاييس فعالية تقيس المخرجات والنتائج.

مشروع نشاط تموله جهة مانحة.

مؤشرات الأداء مؤشرات أو مقاييس الأداء التي تعرف على أنها "مقاييس كمية تقيس مخرجات ونتائج القطاع العام." إن اتساع نطاق الوصول إلى معلومات الأداء هو مفتاح تحسين المسائلة ومخصصات الموازنة والبرامج.

نشاط جاري مجموعة من العمليات الجارية والمستمرة التي تستهلك مدخلات وتنتج سلع أو خدمات استهلاكية.

خطة إستراتيجية عبارة عن خطة تبين رسالة وغايات وأهداف ومجريات العمل والنتائج المتوقعة ضمن إطار زمني يتراوح في الغالب بين خمس إلى عشر سنوات. التخطيط الإستراتيجي هو عبارة عن عملية إنتاج الخطط الإستراتيجية. وتعرف الخطة الإستراتيجية أحياناً بخطة العمل. تعتبر الخطة الإستراتيجية أساساً تستند إليه المؤسسات للمطالبة بموازناتها.

الشفافية الشفافية هي إطلاع عامة الشعب على أعمال الحكومة وطريقة تنظيمها وغايات وأهداف سياساتها الاقتصادية والمالية وتنبؤاتها المالية بالإضافة إلى حسابات القطاع العام. كما تتطلب الشفافية إتاحة المجال للوصول إلى معلومات موثوقة وشاملة وواضحة وقابلة للمقارنة وتأتي في الوقت المحدد حول أنشطة الحكومة بما فيها الأنشطة التي تقع خارج نطاق القطاع الحكومي، حتى يتمكن الناخب والمشرع والأسواق المالية من الوصول إلى معرفة دقيقة حول وضع الحكومة المالي الحالي والمستقبلي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :-

١. البنك المركزي الأردني، (٢٠٠١)، تعليمات مكافحة عمليات غسيل الأموال، النشرة الاقتصادية.
٢. نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (٢٠٠٤)، " غسيل الأموال "، دائرة الرقابة والتطوير المهني، الجزء الأول، عمان.
٣. ميادة صلاح الدين تاج الدين (٢٠٠٥)، " عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، الموصل.
٤. .خالد غازي التمي (٢٠٠٢)، دور المصارف في مكافحة غسيل الأموال والمعالجة المحاسبية ، مؤتمر كلية القانون بالتعاون معه كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، جامعة اليرموك ، الأردن.
٥. عبدالقادر الشيخلي (٢٠٠٢)، الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال ، مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، جامعة اليرموك ، الأردن.
٦. جاسم محمد الذهبي (٢٠٠١)، " ظاهرة غسيل الأموال بين الفساد الإداري والجريمة المنظمة "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الأول للعلوم الإدارية من ٦-٧ تشرين الأول، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

٧. حميد الجميلي (٢٠٠١)، " عمليات غسيل الأموال القذرة تجتاح الاقتصاد العالمي "، مجلة الحكمة ، العدد ١٩ ، السنة ٤ ، بيت الحكمة، بغداد.
٨. خولة رشيج حسين (٢٠٠٤)، " غسيل الأموال: المفهوم والأساليب والآثار الاقتصادية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٩)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
٩. خير الدين صبري أحمد الصالح (٢٠٠٣)، " غسيل الأموال ... تعريفها، مراحلها"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٢٥)، العدد (٧١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل.
١٠. حسن محمد العيوطي (بدون تاريخ نشر)، " غسيل الأموال في مصر والعالم "، مجلة التمويل والتنمية، دار أخبار اليوم ، القاهرة.
١١. عبدالقادر غالب (٢٠٠٣)، " السمات الأساسية لقانون غسيل الأموال في السودان "، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٧٧)، الأردن.
١٢. فلاح حسن تويني (٢٠٠٤)، " مكافحة غسيل الأموال "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٢) ، العدد (٤).
١٣. با بكر الشيخ (٢٠٠٣) ، " غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال "، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن.
١٤. محمد عبدالفضيل (١٩٩٩)، " المحاسبة القومية "، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٥. نجيب القسوس رمزي (٢٠٠٢)، " غسيل الأموال جريمة العصر "، ط١، دار وائل للنشر، عمان.

ثانياً: المراجع الإنجليزية :-

١. *The Institute of Chartered Accountants in England & Wales, "Information for Better Markets, Sustainability; The Role of the Accountants", ٢٠٠٤.*

٢. *IFAC, "International Guidance Document: Environmental Management Accounting", New York ٢٠٠٥.*

٣. *Loew T., Fichter K., Mueller U., shulz W. and Strobel M., "Guide to Corporate Environmental Cost Management", German Environment Ministry, Berlin ٢٠٠٣.*

٤. *Envirowise, "Increase Your Profits With Environmental Management Accounting", Oxford shire, UK ٢٠٠٣.*

٥. *Ministry of the Environment, "Environmental Accounting Guidelines", Tokyo, ٢٠٠٢.*

٦. *United Nations Division for Sustainable Development, "Environmental Management Accounting: Policies and Linkages", New York & Geneva, UN Publications ٢٠٠٢. WWW.UN.org.*

٧. *United Nations Division for Sustainable Development, "Environmental Management Accounting: Procedures & Policies", UN Publications ٢٠٠١.*

٨. *Association of German Engineers, "Determination of Costs for Industrial Environmental Protection Measures", Berlin ٢٠٠١*

٩. *European Commission, "Commission Recommendations on the Recognition, Measurement and Disclosure of Environmental Issues in the Annual Reports of Companies", EU ٢٠٠١.*
١٠. *Euro stat, "Definitions and Guidelines for Measurement and Reporting of Company Environmental Protection Expenses", Luxemburg, ٢٠٠١.*
١١. *US Department of Defense, "Environmental Cost Analysis Methodology ECAM", Fairfax, Virginia ١٩٩٩.*
١٢. *UN Conference on Trade & Development,"Integreting Environmental and Financial Performance at Enterprise Level: A Methodology For Standardization Eco Efficiency Indicators", UN Publications ٢٠٠٠.*
١٣. *UN Conference on Trade & Development, "Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities", New York & Geneva, UN Publications ١٩٩٩.*
١٤. *Environment of Canada, "Introductory Guide to Environmental Accounting: Environment and Decision Making: An Appropriate Accounting:, Ottawa ١٩٩٧.*
١٥. *Institute of Chartered Accountants in England & Wales, "Environmental Issues in Financial Reporting", London ١٩٩٦.*
١٦. *Society of Managements of Canada, "Tools and Techniques of Environmental Accounting for Business Decisions", Hamilton, Ontario ١٩٩٦.*

١٧. *US Environmental Agency, "An Introduction to Environmental Accounting as a Business Management Tool: Key Concepts and Terms", Washington ١٩٩٥.*
١٨. *http://www.alwatan.com/grophics/٢٠٠٤*
١٩. *http://www.soccpa.org/٢٠٠٤*
٢٠. *http://suhuf.net.sa: ١٩٩٩*
٢١. *http://www.moqatel.com:money uudering*
٢٢. *http://www.afp.gor.au*